ملخص تنفيذي

صعود «إسرائيل الثالثة»

هنيدة غانم

يصــدر تقريــر «مدار» هذا العــام بعد مرور ثلاثة أســابيع على إجــراء الانتخابات الإســرائيلية العامة للكنيســت (الـ٢٠)، والتي جرت يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، وقد جاءت هذه الانتخابات بعد أقل من عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدســتورية يوم ١٨ آذار ٢٠١٣.

ســنحاول في هذا الملخص رصد أهم إســقاطات هذه الانتخابــات، وآثارها المحتملة على المســألة الفلســطينية من جهة، وعلى إسرائيل من جهة أخرى، وسنقوم بهذه القراءة عبر ربطها بســياق التطورات السياســة والإقليمية والدولية، وربطها بالتحولات الداخلية والاجتماعية، كما اوضحتها المضامين المختلفة للتقرير الحالي.

كان أهم ما ميز الانتخابات الأخيرة، حالة الاســتقطاب الكبير التي شهدتها إسرائيل عشــية الانتخابات، ثم فوز نتنياهو المغاير للتوقعات والاســتطلاعات، وتشــكيل القائمة المشتركة وتحولها إلى ثالث أقوى معسكر في الكنيست.

يـصدر تقرير «مـدار» هـذا العام بعد مرور ثلاثة أسابيع على إجراء انتخابات الكنيست الـ٢٠، والتي جـرت يـوم ١٧ آذار ٢٠١٥، أي بعد أقل من عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدستورية يوم ١٨ آذار ٢٠١٣

١. الانتخابات: آفاقها وخلفياتها

١.١ عودة نتنياهو والاستقطاب الداخلي

أســفرت النتائج النهائية للانتخابات عن نجاح بنيامين نتنياهو- وبعكس كل التوقعات والاســتطلاعات الإســرائيلية - في تحقيق فوز حاســم على قائمة «المعسكر الصهيوني» التــي تضــم تحالفاً بين حزبــي العمل و «الحركــة»، حيث حصل حزبــه الليكود على ٣٠ مقعــدا مقابل ٢٤ للمعســكر الصهيوني، وجاء فوز نتنياهــو بولاية رابعة في ظل حالة من

الاســتقطاب السياســي والاجتماعي الداخلي بين تيار صهيوني يميني استيطاني ديني ومحافظ بقيادته، وبين تيار صهيوني وســط- يســار يســوق ذاته بوصفه بديلا صهيونيا عقلانيا وديمقراطيا. وانعكســت حالة الاستقطاب هذه في تجند مجموعات كبيرة لإسقاط نتنياهو، ومن بينها حركة V 15 [1] التي أنشــئت مع إعلان حل الكنيست خصيصا بهدف استبداله، إلى جانب صحيفة يديعوت أحرونوت، ومجموعة واسعة من العاملين في الإعلام المرئي والمســموع والمكتوب، وممثلين عن نخب ثقافية واجتماعية وأمنية بغالبها أشــكنارية ذات جــذور صهيونيــة عمالية، وهو ما أســهم في تعزيز تصويت الشــرقيين له، وزاد من الاستقطاب المرافق للحملة الانتخابية، خاصة مع تزايد التصريحات والمقولات الاستعلائية التي اطلقها معارضو نتنياهو ضد مصوتيه وسط تلميح لأصولهم الشرقية.[2] وقد وقفت في مواجهة هذه الحملة صحيفة «يســرائيل هيوم» المدعومة من قبل عراب نتنياهو الملياردير اليهودي الأميركي شيلدون أيدلسون.[3]

ويمكن القول إن حالة الاســتقطاب هذه، والأجواء المرافقــة لفوز نتنياهو بولاية رابعة، أعادتنا للأذهان حالة الاستقطاب بين معسكري «اليمين» و «الوسط – اليسار» التي هيمنت عشــية الانتخابات لرئاســة الحكومة عام ١٩٩٦ والأجواء التي سادت حينها، فقد فشلت الاستطلاعات في حينه بالتنبؤ بفوز نتنياهو، ثم ذهل الإعلام من فوز من اعتبر آنذاك أحد المحرضين على قتل رابين وعلى اتفاقيات أوســلو. أعادت انتخابات ١٩٩٦ الشرعية لليكود ولنتنياهو في ذلك الوقت، بالمقابل عمّقت انتخابات ٢٠١٥ ملامح الليكود، كحزب استيطاني وقومي-ديني، وهو ما يظهر من نســب التصويت له في المســتوطنات الكبرى، فقد حصل الليكــود على ٤٦,١٧٪ من الأصوات في أريئيل مقابل ١٣,٤٪ لـ «البيت اليهودي»،[4] وفي معاليــه أدوميم حصل على ٤٧,٦٩٪ مقابل ١٤,٥٨٪ لــ «البيت اليهودي»، وفي غفعات زئيــف حصد ٣٣,٩٪ من الأصوات مقابــل ١٠,٤٢٪ لـ «البيت اليهــودي»، فيما ذهبت ١٣,٤٪ ليهدوت هتوراة.

لا شــك في أن تصريحات نتنياهو عشــية الانتخابات من أن اليمين سيخسر الحكومة إن لم يصوتوا له، وتصريحاته التحريضية على المواطنين العرب يوم الانتخابات من خلال تحذيــره أن العرب يأتون بكميات كبيرة للتصويت، أســهمت في اســتقطاب العديد من المصوتين اليمينيين مجددا للتصويت، لكن هذا الأمر ما كان ممكنا من دون وجود قاعدة استيطانية حاضنة وداعمة له.

أسـهـمـت تـصـريـحـات نتنياهو عشية الانتخابات من أن اليمين سيخسر الحكومة إن لم يصوتوا له، وتصريحاته التحريضية على المواطنين العرب، في استقطاب مصوتين، لكن هـذا الأمـر ما كان ممكنا مـن دون وجـود قـاعـدة استيطانية حاضنة وداعمة له

٢.١ القائمة المشتركة: إسقاطات وإمكانيات

شهدت انتخابات الكنيست العشرين- كما يوضح فصل «الفلسطينيون في إسرائيل»-

ولأول مرة توحّد الأحزاب الفاعلة في المجتمع العربي في قائمة مشتركة واحدة، نجحت في أن تتحوّل إلى ثالث أقوى كتلة برلمانية في الكنيست بعد حصولها على ١٣ مقعدا. وضمت القائمة المشتركة كلا من: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية للتغيير والحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي. وجاء توحد هذه الأحزاب بعد أن تم رفع نسبة الحسم– وبضغط من أفيغدور ليبرمان– إلى ٣,٢٥ بالمائة من الأصوات الصالحة.[٥] وفيما كان هدف ليبرمان من وراء خطوته هذا محاولة إقصاء الأحزاب العربية إلى خارج الكنيست، جاءت النتيجة معاكسة، إذ اضطرتهم للذهاب معا في قائمة مشتركة، والتحول إلى ثالث أكبر قائمة. ناهيك عن زيادة عدد أعضاء الأحزاب المشاركة بعضوين جديدين، فإن التوحد بحدّ ذاته يفتح آفاقا جديدة للعمل والتأثير السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ومن بين هذه الآفاق:

شهدت انتخابات الكنيست العشرين-ولأول مرة-توحّد الأحزاب الفاعلة في المجتمع العربي في قائمة مشتركة واحدة، نجحت في أن تتحوّل إلى ثالث أقوى كتلة برلمانية بعد حصولها على ١٣ مقعدا

- إعادة تنظيم المؤسسات الجماعية للفلسطينيين في الداخل، وعلى رأسها إعادة بناء لجنة المتابعة على أسس تمثيلية جامعة لكل التيارات والفئات، وتقوية مكانتها كهيئة تمثيلية لهم.
- تحول القائمة إلى قوة ضغط مهمة في المشهد السياسي الداخلي، وزيادة إمكانياتها للمناورة من خلال بناء شراكات عينية مع أحزاب وأعضاء كنيست لتمرير قوانين معينة وعرقلة أخرى.
- يعطي الفوز القائمة شرعية واسعة لتمثيل المصالح الخاصة بالفلسطينيين في الداخل على المستوى الدولي، ويحولها فعليا إلى عنوان للتخاطب من قبل مؤسسات أو جهات دولية.

لا بد من التنويه هنا أن تحول الفلسطينيين في الداخل إلى قوة انتخابية وسياسية هي عملة ذات وجهين، فعلاوة على تعزيز تمثيلهم البرلماني، فإن ذلك قد يتحول إلى عامل مهم لاستثارة العنصرية ضدهم، ومبررا لمحاولات أقصائهم ونزع الشرعية عن تنظيمهم وفعلهم السياسي باعتبارهم «وكلاء» قوى غريبة مرة، أو غير موالين للدولة ومحسوبين على العدو مرة أخرى. وفي هذا السياق، ليست تصريحات نتنياهو يوم الانتخابات إلا إشارة للكيفية التي تنوي حكومته التعامل بها معهم بوصفهم مصدر خطر على النظام العام لإسرائيل.

يشكّل تحول الفلسطينيين إلى قوة انتخابية وسياسية عملة ذات وجهين، فعلاوة على تعزيز تمثيلهم البرلماني، فإن ذلك قد يتحول إلى عامل مهم لاستثارة العنصرية ضدهم

ومن هنا فإنه من المتوقع أن تسهم النتائج في استثارة العنصرية، ومحاولات التضييق على العرب، الأمر الذي تتيحه هيمنة اليمين على الساحة السياسية، في ظل الأجواء المتوترة أصلا، كما تجلت بشكل واضح في صيف ٢٠١٤ بعد استشهاد الفتى محمد أبو خضير، ثم خلال الحرب على غزة، ولاحقا بعد مقتل الشاب خير حمدان في كفر كنا، هذا

ناهيك عن الاستمرار في سن القوانين التي تهدف لإقصائهم، وعلى رأسها اقتراح «قانون القومية»، المتوقع أن يعاد طرحه مجددا في فترة حكومة نتنياهو الرابعة.

٣.١ نتائج الانتخابات: صعود إسرائيل الثالثة يكرس هيمنة اليمين

تعكس نتائج الانتخابات للكنيست العشرين ظاهرتين مهمتين في إسرائيل، هما ثبات تحول المجتمع نحو اليمين واليمين الاستيطاني، واستمرار حالة التشرذم الحزبي والسياسي الداخلي .

ترتبط هذه التغيرات بشكل بنيوي بالسياق التاريخي الاستعماري لمجتمع المهاجرين الخاص بإسرائيل، وبالديناميات والصراعات الداخلية لهذا المجتمع المتنافر، وعدم نجاحه في تجاوز صراعات الهوية الداخلية، وذلك في ظل استمرار الصراع مع سكان البلاد الأصليين، وهو ما يمكن لمسه من المعطيات التي يرصدها الفصل الاجتماعي في هذا التقرير.[٦]

وفيما تظهر الأبحاث المختلفة أفولا مستمرا لقوة التيارات الصهيونية العلمانية الأشكنازية الاشتراكية التي قادت تاريخيا المرحلة الأولى للدولة وحكمت إسرائيل حتى عام ١٩٧٧، فإنها تظهر تحولات ديمغرافية واجتماعية عميقة حولت إسرائيل تدريجيا إلى مجتمع مهاجرين أكثر تدينا ويمينية.[٧] وقد أكدت نتائج الانتخابات، أن الليكود بات حزبا مهيمنا في المشهد السياسي الإسرائيلي، كما كان حزب «مباي» مهيمنا في العقدين الأولين لقيام إسرائيل، بمفهوم غياب حزب منافس له على تشكيل الحكومة.

> أكدت نتائج الانتخابات، أن الليكود بات حزبا مهيمنا في المشهد السياسي الإسرائيلي، كما كان حزب «مباي» مهيمنا في العقدين الأولين لقيام إسرائيل، بمفهوم غياب حزب منافس له على تشكيل الحكومة

وتشير الإحصائيات مثلا إلى أن نحو ١٠٪ من السكان في إسرائيل هم من الحريديم، و٤٠٪ من المتدينين غير الحريديم والمحافظين دينيًا، مقابل نسبة العلمانيين التي يتوقع لها أن تنخفض أكثر في العقود القادمة. كما تظهر الإحصائيات أن نسبة الخصوبة بين المستوطنين اليهود تزيد عن معدلها داخل إسرائيل، كما أن هناك سياسات تهدف إلى تشجيع الانتقال للعيش في المستوطنات وزيادة أعداد المستوطنين بشكل متواصل. ونشهد تعميقا لصيرورة صهينة التيار الحريدي، كما ظهر بشكل واضح في حركة شاس وحركة ياحد التي كانت قريبة جداً من نسبة الحسم.

ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى مرور إسرائيل منذ أقامتها بثلاث مراحل أساسية متشابكة ومرتبطة بنيويا بالتغيرات الاجتماعية:

المرحلة الأولى هي مرحلة هيمنة التيار الواحد، وفيها هيمن التيار الاشتراكي العلماني الأشكناري الذي أسس عمليا الصهيونية، واستمرت هذه المرحلة منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٧ وقادها فعليا حزب مباي، ويمكن أن تسمى مرحلة «إسرائيل الأولى».

المرحلة الثانية، مرحلة انقسام المشهد السياسي الحزبي إلى معسكرين أساسيين،

وذلك وفق ثنائية يمين– الليكود ويســـار– العمل، وبدأت مع فوز حزب الليكود عام ١٩٧٧، واعتبـرت هذه الفترة مرحلة صعود قوة «إســرائيل الثانية»، التــي تضم بالإضافة إلى الشــرقيين أبناء مدن التطوير وســكان الأطراف والحريديم، والذين ســعى الليكود إلى اســتقطابهم عبر خطــاب اجتماعي يعبر عن واقعهم، وذلك إلى جانب خطاب سياســي يميني ليبرالي، وتميزت هذه المرحلة بانزياح الشــرقيين نحــو اليمين الليكودي كنوع من الاحتجاج على سياســات حزب العمــل التاريخية تجاههم، ثم إقامة حزب شــاس[٨] بعد انفصال الحريدية الســفارادية عن الأشــكنازية بســبب ما اعتبروه سياسات تهميشية واســتعلائية ضدهم. وتميزت هذه المرحلة بصعود قوة الشــرقيين وبتحول حزب شــاس تدريجيا إلى قوة انتخابية حاســمة في تقرير الائتلافات الحكومية والسياســات الداخلية خاصة. ورغم تغيرات الخارطة السياسية والحزبية، إلا أن الصراعات الأساسية استمرت لتكــون بين حزبــي الليكود والعمل اللذين شــكلا قطبي الخارطة السياســية حتى العام ١٩٩٩، حيث بدأت بعده مرحلة ثالثة جديدة هي مرحلة صعود «إسرائيل الثالثة».

وتتميــز المرحلة الثالثة بتشــرذم قوة الحزبين الرئيســيين وتحولهمــا إلى أحزاب بقوة متوســطة بالتوازي مع صعود قوى حزبية فئوية جديدة. وتتســم هذه المرحلة بعدة سمات من المتوقع ان تؤثر في تطورات الصرا ع والاحتلال:

- أولا، التحول المثابر من خطاب يميني اجتماعي ليبرالي، إلى يميني اســتيطاني نيوليبرالي مشــبع بالمفردات الدينية على شــاكلة اليمين المتطرف في أوروبا، ويأتي ذلك بسبب صعود تدريجي لقوة جديدة هي فئة المســوطنين الذين يشــكلون اليوم ١٠٪ من الســكان. ففيما شــكل اليمين الشــرقي مصدر دعم الليكود في الثمانينيات، في الوقت الذي كان حضور المســتوطنين ضعيفا عدديــا، فإن هذا الوضع بدأ يتغير مع تزايــد أعدادهم وتأثيرهم في الليكــود وصولا إلى تغلغلهم من خلال كتلة فيغلين . فقد كان عدد المســتوطنين في الضفة الغربية عام ١٩٩٥ حوالي ١٣٥ ألف مستوطن، وصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٩٠,٢٠٦ مســتوطن، ثم قفز إلى ما يقــارب من ٣٥٠,٠٠٠ في ٢٠١٣، وتتوقع أوســاط في اليمين الإســرائيلي أن يصل عدد المســتوطنين إلى نحو ٥٠٠,٠٠٠ في ســنة ٢٠١٧. من المهم أن نشــير هنا إلى أنّ ٣٧٪ من المســتوطنين في الضفة الغربية وفي مستوطنات الجولان، هم من اليهود الأشــكنار، و٣٩٪ منهمصُنفوا كـ«مواليد البلاد»، ويقصد بهم اليهود الذين وُلِدَ آباؤهم وأمهاتهم في إســرائيل، ويصعب تحديد انتمائهم إلى الأشــكنار أو الشرقيين، لأنّ دائــرة الإحصاء لا توفّر أي معلومات عن أجدادهم. أما الشــرقيون من المســتوطنين فيشــكّلون ٢٤٪. كما تظهر الدراســات أنّ ٥٩٪ من المســتوطنات تصنّفُ كمستوطنات أشــكنارية، ٦,٧٪ فقط يهودية شرقية، والباقي (٤٠,٣٪)، هي مستوطنات مختلطة، وهو

كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام ١٩٩٥ حوالي ١٣٥ ألف مستوطن، ووصل عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٩٠،٢٠٦ مستوطن، ثم قفز إلى ما يقارب من ٣٥٠،٠٠٠ في ٢٠١٣

٣٧٪ من المستوطنين في الضفة الغربية وفي مستوطنات الجولان، هم من اليهود الأشكنار، و٣٩٪ منهم صُنفوا كمواليد البلاد، أما الشرقيون من المستوطنين فيشكّلون ٢٤٪

تكشف الدراسات أنّ ٥٩٪ من المستوطنات تصنّفُ كمستوطنات أشكنارية، ٦,٧٪ فقط يهودية شرقية، والباقي (٤٠,٣٪)، هي مستوطنات مختلطة

ما يعزز القول إن اليمين الأشكنازي هو يمين أيديولوجي، أما اليمين الاجتماعي فهو شرقي أكثر، وقد تكون كتلة «كولانو» برئاسة كحلون الشرقي أفضل نموذج تمثيلي لها.. سوف تنعكس هذه التغيّرات الديمغرافية على المجتمع الإسرائيلي، وعلى استعداده للمضي في تسوية سياسيّة تستحق بذل الجهد من طرف الفلسطينيين، ومن المتوقع، أن تتجه وجهة التأثير نحو مواقف اليمين، فالدين وارتفاع مستوى التديّن وشيوع بعض أنماطه المتشددة، تنبئ بالمزيد من التوجّه نحو اليمين في المواقف السياسية، وفي تداخل الدين والدولة، كما يوضح فصل المشهد السياسي الحزبي في هذا التقرير، وفي إخضاع السياسة لاعتبارات الخلاص المسيحانية التي تحكم العقل السياسيّ للمتدينين الوطنيين الذين يزدادون قوة على الساحة السياسيّة وفي صفوف الجيش. ومن الطبيعي أن تكون لهذا كلّه نتائج في ما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية، والعلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل، والعلاقة بين المتدينين والعلمانيين داخل إسرائيل.

جاءت الانتخابات الأخيرة على خلفية تعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمية، وتزايد الدعم الدولي للفلسطينيين في مقابل تصعيد النقد الدولي لإسرائيل، وتزايد التوتر بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو

- ثانيا، نمو ظاهرة «النجومية» الحزبية، وهو ما ينعكس في ظهور أحزاب مرتبطة بشخص، ثم غيابها، كما حدث مع حزب شينوي وحزب هتنوعا وكاديما، وكذلك حزب كولانو بقيادة موشيه كحلون، وحزب يوجد مستقبل بقيادة يائير لبيد، وأيضا حزب إسرائيل بيتنا الذي عبر عن فئة المهاجرين الروس لكن قوته بدأت تضعف– كما يبدو– لأن المهاجرين اندمجوا وتداخلوا في الخارطة الحزبية كمهاجرين قدامى إذ لم يعودوا مهاجرين جددا.
- ظاهرة الزئبقية في المشهد الحزبي: حيث تشهد الساحة الحزبية تنقلات بين الأحزاب، وانفصالات وانقسامات نابعة من مشاكل شخصية وحسابات داخلية وليست أيديولوجية، ويمكن أن نشير فقط إلى تنقل تسيبي ليفني بين الليكود وكاديما وهتنوعا، وأخيرا المعسكر الصهيوني، ما يبقي الساحة الحزبية عرضة للتبدلات المستمرة، ويكرّس محدودية القدرة على قراءة السلوك السياسي للمرشحين فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال، مثل ما حدث في انشقاق كحلون عن الليكود وإيلي يشاي عن شاس وتشكيلهما لأحزاب خاصة بهما.
- طغيان الموضوع الاجتماعي على أجندات اليسار والوسط، والموضوع الأمني على اليمين، مقابل تغييب موضوع الاحتلال، ويأتي ذلك في ظل استتباب الوضع الأمني بسبب عدم وجود تحديات أمنية مباشرة سواء إقليمية– مع انهيار جيوش دول الطوق أو انشغالها بأمورها الأمنية الخاصة– أو محلية في ظل الهدوء المستتب في الضفة، والأهم في ظل صياغة أي مواجهة مع الفلسطينيين بلغة الأمن ونزعها عن سياق الاحتلال، بل واعتبارها دليلا على عدم إمكانية الحل مع الجانب الفلسطيني، كما حدث بالضبط في الحرب الأخيرة على غزة التي جاءت على خلفية انسداد الأفق السياسي، ومحاولات إسرائيل تثبيت إدارة الصراع لا حله.

وناهيك عن إفرازات الانتخابات الإسـرائيلية وإسقاطاتها، جاءت هذه الانتخابات على خلفية عام حافل بالتطورات الدبلوماسية والميدانية، وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمية، وتزايد الدعم الدولي للفلسطينيين في مقابل تصعيد النقد الدولي لإسرائيل، وتزايد التوتر بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو. وقد عمدت إسرائيل- كما يظهر في فصليّ المشهد الأمني ومشهد العلاقات الفلسـطينية الإسرائيلية- إلى تبني سياسية مزدوجة تدمج بين «سياسـات القوة المباشـرة» كما ظهرت في غزة، وسياسات القوة الناعمة كما ظهرت في التعامل في الضفة الغربية.

يعِدّ المجلس الإقليمي لغور الأردن خطة للسنوات العشر المقبلة، تهدف إلى زيادة سكانه بثلاثة أضعاف، بغية تعزيز التواجد اليهودي هناك، وعدم تسليم الأغوار للسلطة الفلسطينية

٢. المنظومة المزدوجة للتعامل مع الفلسطينيين

نظمت إسرائيل علاقتها مع الفلسطينيين عام ٢٠١٤ عبر منظومة عمل مزدوجة، تدمج بين القوة العنيفة المباشـرة وبين القوة الناعمة، وتصب كلّها في خدمة الهدف السياسـي العام الذي وضعته حكومة نتنياهو، وهو إدارة الصراع بدل حلّه، والاسـتمرار في الوقت ذاتـه فـي تغيير الوقائع علـى الأرض باتجاه فرض حلّ من طرف واحـد. لا بد هنا من الإشـارة إلى تصريح وزير «الدفاع» الإسـرائيلي بوغي يعلون خلال مقابلة خاصة[٩] على هامش المؤتمر السـنوي لمعهد الأمن القومي، بأن السلطة ترتبط عضويا بإسرائيل بعلاقة بنيويـة غير قابل للفك مثل توأم سـيامي، مضيفا أن الوضع الحالي هو الذي سيشـكل اسـاس أي حلّ مقبل لا أكثر. إضافة إلى تصريح نتنياهو عشـية الانتخابات (٢٠١٥) من أنه يعارض إقامة دولة فلسـطينية. وقد شـهد عام ٢٠١٤ مسـاعي لتطبيق القانون الإسرائيلي على مناطق المستوطنات، وهو ما يعني فعليا مأسسة قانونية للوضع الفعلي، وهو ما يشـي بتوجه نحو ضم مناطق في مقابل استمرار التضييق على الفلسطينيين في مناطق ج، وتصعيد المشـاريع الاسـتيطانية، ومحاولات فرض وقائع جديدة في المسجد الاقصى المبارك تشبه حال التقاسم الديني في الحرم الإبراهيمي.

شهدت فترة حكومة نتنياهو الثالثة ارتفاعا كبيرا في عمليات البناء والتخطيط الاستيطاني بالذات في مناطق المستوطنات المعزولة وخارج الكتل الكبرى

شـهدت فترة حكومـة نتنياهو الثالثـة ارتفاعا كبيـرا في عمليات البنـاء والتخطيط الاسـتيطاني بالذات في مناطق المسـتوطنات المعزولة وخارج الكتل الكبرى، إذ ارتفعت نسـبة البناء بـ ٤٠٪، كما ارتفعت نسـبة العطاءات التي نشرت لأعمال في المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ إلى مستويات غير مسبوقة في العقد الأخير. كما دعمت حكومة نتنياهو ما يعادل ٤٦٠ وحدة استيطانية في الشهر الواحد، نصفها في المستوطنات المعزولة.[١٠]

وأفادت صحيفة «الجيروزاليم بوسـت» ٥/١١ بأن المجلس الإقليمي لغور الأردن يعد خطة للسنوات العشر المقبلة تهدف إلى زيادة سكانه بثلاثة أضعاف، بغية تعزيز التواجد اليهودي هناك، وعدم تسليمه للسـلطة الفلسطينية. وتشمل الخطة حملة دعائية لتشجيع

الإســرائيليين على الاســتيطان هناك. وذكرت مصادر أن نتنياهــو حول مبلغ ٧٠ مليون شيكل لتوسيع مستوطنة بيت إيل.

كما أقرت لجنة المالية في البرلمان الإسرائيلي يوم ٢١ كانون الأول، صرف ٣,٣ مليون دولار لبناء مركز ســياحي في مســتوطنة بركان الواقعة شــمال الضفة الغربية. وشهدت ميزانية إســرائيل للعام ٢٠١٥ ارتفاعاً كبيراً في ميزانية لواء الاســتيطان، بواقع ٢٤٠٪. وقالت ســتاف شــفير من حزب العمل إن ٧٥٪ من هذه الميزانية موجهة للمســتوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ما يدلل حسب المعطيات عن أن ميزانية لواء الاستيطان تقدر بـ ١٤٠ مليون شيكل، مقابل ٥٨ مليون شيكل هي ميزانية اللواء المذكور ضمن ميزانية عام ٢٠١٤، وهو ما يستعرضه في هذا التقرير فصل المشهد الاقتصادي.

على صعيد آخر، قامت إســرائيل بالتصدي لمحاولات منظمة التحرير انتزا ع الاعتراف بالدولة الفلســطينية دوليا، وهاجمت الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وتعاملت مع أموال المقاصة الضريبية الفلســطينية كورقة للضغط السياســي. في المقابل، شنت حربا على غزة، كان هدفها المعلن إضعاف المقاومة، خاصة حماس، وإعادة ترميم قوة الرد ع.

لــم تضع إســرائيل أهدافا كبيرة لحربهــا على غزة كالقضاء علــى حكم حماس، بل اكتفــت بالإعلان عن هــدف تدمير الأنفاق وترميم الرد ع، وهــي أهداف لا يمكن التحقق منها بشــكل واضح، حيث أن النتائج الملموسة للحرب كانت الأعداد الكبيرة من الشهداء الفلسطينيين بين المدنيين، وبشاعة عمليات الدمار والابادة التي طالت عائلات بأكملها، في المقابل وصول الصواريخ الفلسطينية إلى مساحات واسعة وغير مسبوقة، وتعطيل الحياة الطبيعية في إسرائيل.

دخلت مفاهيم جديدة في قاموس وخبرات الحروب الإسرائيلية الجديدة، مثل تخفيض كثافة الإرهاب، وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي، حيث تصبح غاية المعركة هي إيلام الخصم معنوياً واجتماعياً

في هذا السياق، يشير بعض المحللين إلى أن الحروب الجديدة التي تخوضها إسرائيل في مواجهة منظمات وميليشــيات غير نظامية منذ حرب ١٩٨٢ قلبت معها مفاهيم الربح والحســم التي أصبحت غير ممكنة، إذ لم يعد من الممكن تحقيق حسم عسكري، بل فقط محاولات ترميم قوة الرد ع التي يتحول فيها المدنيون إلى وســائل ضغط وأدوات لتمرير الرسائل. في هذا السياق، دخلت مفاهيم جديدة في قاموس وخبرات الحروب الإسرائيلية الجديدة، مثل تخفيض كثافة الإرهاب، وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي، فيما تصبح غاية المعركة هي إيلام الخصم معنوياً واجتماعياً.[١١]

تلخص السياسة الإســرائيلية المزدوجة، التوجه الإسرائيلي العام فيما يخص الموقف الحقيقي من الصرا ع، فهي تدعي أنها ترفض التفاوض في ظل ما تسميه «الارهاب»، وتبرر حصارهــا لغزة وحربها عليها في «الدفا ع عن مواطنيهــا» من إرهاب حماس والمنظمات الفلســطينية الأخرى ، لكنها في الوقت ذاته تتهرب من الحل في ظل الهدوء الأمني الذي

يسود مناطق الضفة الغربية، والأهم أنها تستخدم هذا الهدوء من أجل خلق وقائع على الأرض تمنع تحقيق المطالب الفلسطينية.

ويمكن أن نلخص أهم النتائج التي ترتبت عن الحرب على غزة، في تحويل غزة من مشكلة احتلال إلى مشكلة إنسانية، حيث تتحول المنظمات الدولية والإنسانية إلى «بيروقراطيا وسيطة» لترتيب العلاقة بين غزة وبين العالم الخارجي، وتكمن خطورة الأمر في انتزاع غزة فعليا من سياق الاحتلال بتحويلها إلى مشكلة إنسانية منفصلة تدار عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مرة، وأمنية تدار عبر «التقليم» من قبل إسرائيل مرة أخرى. بالإضافة إلى ذلك تعزز إسرائيل حالة الانقسام عبر التعامل بشكل منفصل مع غزة والضفة.

٣. متغيرات الواقع الإقليمي والدولي

جاءت هذه التطورات على خلفية استمرار حالة عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في مقابل تمدد التدخل الإيراني في اليمن وسورية والعراق، وإعادة ترسيم التحالفات في المنطقة على أسس طائفية بالأساس (سني- شيعي)، وظهور معسكرات جديدة متعادية فيما بينها، حيث تحولت إسرائيل فعليا إلى عامل هامشي في وضع تحالفات دول المنطقة، التي تحولت ايران إلى بوصلة لصياغة تحالفاتها وعلاقاتها وأولوياتها .

تحولت إسرائيل فعليا إلى عامل هامشي في وضع أجندة دول المنطقة، التي تحولت ايران إلى بوصلة لصياغة تحالفاتها وعلاقاتها وأولوياتها

ووفق التقديرات الإسرائيلية التي يوضحها الفصل الأمني في هذا التقرير، لن يكون أمام إسرائيل في السنوات المقبلة أي تحد عسكري من قبل جيوش نظامية ، بل من قبل تنظيمات عسكرية، وذلك بعد أن تم تحييد كل من الجيش العراقي والجيش السوري والجيش المصري، مقابل ظهور التنظيميات والمليشيات العسكرية غير النظامية. وتشير القراءات الإسرائيلية، وخاصة قراءة وزير «الدفاع» بوغي يعلون، إلى وجود أربعة معسكرات في الشرق الأوسط تحارب بعضها البعض، بينما تقف إسرائيل في موقع المراقب، حتى الآن. الأول، هو «المعسكر الشيعي» الذي يشمل إيران، سورية، حزب الله، الجهاد الإسلامي والحوثيين في اليمن. والثاني ما تسميه «المعسكر المعتدل»، ويضم مصر والأردن والسعودية ودول الخليج، وانضمت إليه قطر مؤخرا. الثالث، الذراع السياسية لـ «الاخوان المسلمين»، وهم موجودون في غزة وإسرائيل والأردن ومصر وسورية. وأخيرا «معسكر الجهاد السني»، ويشمل «داعش» و«جبهة النصرة»، و«أنصار بيت المقدس» في سيناء، كما يشمل عشرات التنظيمات الصغيرة التي تدور في فلكها.

٣.١ إسرائيل.. بين التدهور الإقليمي والتحولات الدولية

تسـببت حالة التدهور الإقليمي التي يعيشـها العالم العربي، وانشغاله بدمل جروحه الداميـة ومواجهاتـه الداخلية، التـي لا يبدو تبدلها فـي الأفق، بتـردي مكانة القضية الفلسـطينية شعبيا ورسـميا. لكن في المقابل– وبالذات على المستوى الدولي– يمكن أن نلحـظ– كما يوضح فصل العلاقـات الخارجية– تغيرا في المـزاج العام، وتصاعدا في التذمر الشـعبي من السياسات الإسـرائيلية، وهو ما بدا واضحا في الحرب على غزة، وظهر أيضا بعد أن قامت منظمة التحرير بنقل المواجهة مع الاحتلال من طاولة المفاوضات المجمدة أصلا إلى الأروقة الدولية، تزامن ذلك مع نجاحات شعبية سجلتها حملة المقاطعة وسـحب الاسـتثمارات (BDS) تمثلت في تحقيق إنجازات كبيرة على مستوى الجامعات في أميركا وأوروبا، إضافة إلى تصاعد الاعترافات بدولة فلسطين، ولكنها لم تحقق حتى الآن أي تأثير على صانع القرار الإسرائيلي في الشأن الفلسطيني.

جاء خطاب نتنياهو الذي ألقاه في الكونغرس في ٣ آذار ٢٠١٥، بدعوة من رئيس الكونغرس الجمهوري جون بينر، وبالالتفاف على إدارة أوباما، ليزيد من حالة التوتر القائمة بين الجانبين

٣.٢ التوتر مع الإدارة الأميركية

يأتي تصاعد التوتر بين الإدارة الأميركية وبين نتنياهو، على خلفية المواقف المتباينة من المحادثات بشأن مشروع إيران النووي، إضافة إلى المواقف المتعنتة التي اتخذها نتنياهو فيما يخص مفاوضات السلام ومبادرة كيري، ورفضه إطلاق النبضة الرابعة من الأسرى كما التزم سـابقا. وقد جاء خطاب نتنياهو الذي ألقاه في الكونغرس في ٣ آذار ٢٠١٥، بدعوة من رئيس الكونغرس الجمهوري جون بينر، وعبر الالتفاف على إدارة أوباما، ليزيد من حالة التوتر القائمة بين الجانبين. وكان نتنياهو تلقى دعوة بينر بعد شـهر من إعلان تقديم موعد الانتخابات في إسـرائيل، مما اعتبر بمثابة محاولة لاستخدام الكونغرس ذي الأغلبيـة الجمهورية كمنصة انتخابيـة، إضافة إلى اعتباره تدخلا في الصراعات الحزبية الداخلية، ما أدى إلى اتخاذ مواقف متشـككة من نوايا نتنياهو من قبل أقطاب واسـعة في الحزب الديمقراطي. وقد كان البيان الصحافي الذي أصدرته نانسـي بلوسـي زعيمة الديمقراطيـين فـي الكونغرس، بعد الخطاب، تعبيرا عن غضـب الديمقراطيين حيث جاء فيـه: «لقد حزنت من إهانة العقل الأميركي، إضافة إلى دول ٥+١، من الاسـتعلاء تجاه معرفتنا للتهديد الذي تشـكله إيران، ومن التزامنا لمنع إيران من السلاح النووي».[١٢] وقد جاءت تصريحات نتنياهو عشـية الانتخابات الأخيرة من أنه يتراجع عن حلّ الدولتين، ثم تحريضه على العرب يوم الانتخابات ليعمق التوتر أكثر.

لا يمكن التقليل من أهمية هذا التوتر في ظل عودة نتنياهو للحكم في إسـرائيل لولاية رابعة، وعلى رأس حكومة يمينية متطرفة . وكما تشـير بعض التوقعات فإن هذه الأجواء

المشـــحونة قد تكون عاملا مهما لتحريك الإدارة الأميركيـــة لطرح مبادرة لتحريك العملية السياســـة أولا، ولممارســـة ضغوط جدية على نتنياهو لاتخاذ خطوات جدية باتجاه إنهاء الاحتلال ثانيا. يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى تصريحات رئيس طاقم البيت الأبيض دنيس مكدينو (Denis McDonough) خلال حديثه أمام اجتماع منظمة الجي ســـتريت اليهودية من أن: الاحتلال الذي اســـتمر ٥٠ عاما يجب أن ينتهي،[١٣] مضيفا أن العلاقات بين الجانبين متوترة ليس بســـبب إشـــكاليات شـــخصية بين أوباما ونتنياهو، بل بسبب انقسامات في الرأي حول التعامل مع قضايا سياسية.[١٤]

وإذا ما أخذنا اســـتجابة نتنياهو للضغـــوط أكثر من مرة بعين الاعتبار، فإنه ليس من المســـتبعد التوقع أن تســـهم هذه الضغوط في تغيير مواقف نتنياهو، خاصة أن التجربة التاريخية تدل على ان نتنياهو استجاب سابقا للضغوط، كما حدث مثلا في التوقيع على معاهدة واي ريفر لإعادة الانتشار في الخليل عام ١٩٩٧، علما أن هذا لا يعني أن تتغير المعادلة بشكل استراتيجي ، كما لا بد من التأكيد على أن التوتر مع الولايات المتحدة على أهميتـــه لم يمس– ولا يتوقع أن يمس– جوهر العلاقات الاســـتراتيجية بين البلدين، حيث من المتوقع أيضا أن يستمر نتنياهو في محاولة إدارة العلاقة مع إدارة أوباما عبر سياسة إدارة الأزمات دون إيصالها إلى مواجهة جدية.

كان التوتر قد شاب أيضا علاقات إسرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي، وأسهم في ذلك اعتراف السويد بفلسطين في أواخر تشرين الأول ٢٠١٤.

٣.٣ التوتر مع الاتحاد الاوروبي

وكما يظهر فصل العلاقات الخارجية، فقد كان التوتر قد شاب أيضا علاقات إسرائيل مع دول الاتحاد الأوروبي، وأســـهم في ذلك اعتراف الســـويد بفلسطين في أواخر تشرين الأول ٢٠١٤، ومجموعـــة الاعترافات الرمزية المتتاليـــة بالدولة، ومن بينها اعتراف مجلس العموم البريطاني ومجلس النواب الإسباني والجمعية الوطنية الفرنسية وجمعية إيرلندا.

وفيما هاجمت إسرائيل هذه الخطوات– وما سبقها أيضا من خطوات لمقاطعة منتجات المســـتوطنات– فإن إســـرائيل تعاملت مع التوتر عبر تبني سياســـة إدارة الأزمات التي يتقنهـــا نتنياهو، والتي تهـــدف فعليا إلى الحفاظ على حدّ أدنى من الاســـتقرار في هذه العلاقـــات دون أن تصل إلى مواجهة تمسّ جوهريا بها. في الوقت ذاته، عمدت إســـرائيل عبر أذرعها الدبلوماسية المختلفة إلى محاولة تحييد النظر عن الاحتلال، عبر التركيز على الملـــف الإيراني واعتبـــاره مصدر الخطر الحقيقي على الســـلام العالمي، هكذا ظل الملف النووي الإيراني الموضوع المركزي في السياســـة الخارجية الإســـرائيلية، وسيبقى– كما يبدو– الملف الأساســـي لعمل الدبلوماسية الإســـرائيلية في حكومة نتنياهو الرابعة، حيث من المرجح أن تربط حكومته كل قضاياها بمسألة الإرهاب الإقليمي والدولي.

٤. إسرائيل إلى أين؟

١.٤ سيناريوهات، وتوقعات

ترى التقديرات الإســـرائيلية أن الصراع ســـيكون «قابلا للإدارة» فقط، وليس «للحل»، وأن إســـرائيل عليها بالتالي أن تقوم بتطوير آليات لاحتواء الصراع وإدارته وتحويره بما يخدم مصالحها، وليس تفكيكه.

تواصل إسرائيل مساعي نزع الشرعية عن أي حراك فلسطيني، سواء أكان سياسيا رسميا، أم شعبيا ميدانيا، والعمل على ربط النضال الفلسطيني بالإرهاب «الإسلامي» كما تمثله حركات كداعش والقاعدة وبوكو حرام

فـــي ما يلي بعض خطـــوط عامة من المتوقع أن تقوم بها إســـرائيل في المرحلة المقبلة، وتهدف بشـــكل عام إلى إدارة الصراع من جهة، والقيام بتغييرات على الأرض تحيل حلّ الدولتين إلى شـــبه مســـتحيل، وذلك وســـط العمل على تعزيز الهوية اليهودية للدولة على حساب مركباتها المدنية:

١. تعميق الاستيطان وتغيير الواقع الديمغرافي على الأرض، من خلال تصعيد المخططات في مناطق القدس ومناطق ج. في هذا الســـياق لا بد من التذكير بأن نتنياهو نجح في الفوز مجددا بولاية رابعة بسبب الأصوات التي كسبها من المستوطنين على حساب البيت اليهودي، وبســـبب خطابه اليميني الاستيطاني، وبسبب إعلانه أن الدولة الفلسطينية لن تقوم في ولايته، وهو ما يعني أن المصوتين سيطالبون بتحقيق ما وعد به، ليس فقط من خلال الإبقاء على الوضع الراهن، بل من خلال تعميقه.

٢. الاســـتمرار في مســـاعي نزع الشرعية عن أي حراك فلســـطيني، سواء أكان سياسيا رسميا، أم شعبيا ميدانيا، والعمل على ربط النضال الفلسطيني بالإرهاب «الإسلامي» كمـــا تمثله حركات كداعش والقاعدة وبوكو حرام، والتشـــديد على أن إســـرائيل تقف في الصف الأول لمواجهة الإرهاب، وهي تقوم بذلك بوصفها قائمقام الغرب «المســـيـ – يهودي» المتحضر في مواجهة الإسلام الشرقي المظلم.

٣. مســـاع مســـتمرة لنزع شـــرعية التحركات الأوروبية للضغط على إســـرائيل من خلال إعادة تدوير مصطلحات من خطاب اللاســـامية والعنصرية التاريخية والمسألة اليهودية والمحرقة، وإعادة تصنيعها سياســـيا، واســـتعمالها فزاعة لمجابهة الخطوات الأوروبية، واعتبار إسرائيل تواجه الآن «اللاسامية الإسلامية» الجديدة المدعومة أوروبيا.

«الصراع سيكون «قابلا للإدارة» فقط وليس للحل»

٤. تصاعد التوتر في العلاقات الأميركية الإسرائيلية والأوروبية الإسرائيلية، حيث تشير عدة مصـــادر إلى أن أوباما قد يتجه –كونه حرّا في الفترة المقبلة من الضغوط الانتخابية– إلى تبني سياسة ضاغطة أكثر على حكومة نتنياهو، في المقابل، من المتوقع أن يستمر نتنياهو في اللعـــب على التوترات الأميركية الداخلية بـــين الجمهوريين والديمقراطيين، والهروب إلى الملف الايراني للتهرب من أي اســـتحقاقات تجـــاه إنهاء الاحتلال. وعلى

الرغـــم مـــن التوتر الذي قد يتزايـــد، فإنه من غير المتوقع أن يمـــسّ هذا عمق العلاقات الاستراتيجية، ولا التعاون الأمني بين البلدين.

٥. السعي نحو تعميق السيطرة اليمينية الاستيطانية على مفاصل الحيز العام، بما في ذلك السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومحاولات الهيمنة على الخطاب العام، وعلى مؤسسات المجتمع المدني.

٦. تآكل مســـتمر للحدود السياسية– الأيديولوجية الفاصلة بين المستوطنين والمستوطنات من جهة وإســـرائيل داخل الخط الاخضر من جهة أخرى، وتزايد تمازج المســـتوطنين فـــي المجتمع الإســـرائيلي، باعتبارهـم جزءا طبيعيا من الطبقـــات والفئات الاجتماعية، واستمرار صعودهم في النخب.

٧. اســـتمرار الســـعي نحو تعميق الهوية اليهودية للدولة، وتقليص حيز المواطنة، وذلك من خلال تمرير قانون يهودية الدولـــة وقوانين أخرى تعزز من الطابع اليهودي والإقصائية للفلسطينيين ومحاولات قمع مطالبهم وتحركاتهم.

٨. رهن مستمر لكل حراك سياسي بمصالح فئوية وحسابات داخلية حزبية وفئوية، في هذا الســـياق، سيكون كل حزب شـــريك في الائتلاف، وبغض النظر عن حجمه، مؤثرا فعليا علـــى إمكانيات الحلّ، وإمكانيات تمرير أي اتفاق في حـــال تم التوصل إليه في أروقة التفاوض.

٩. طغيان مســـتمر للأجندات الفئوية والاجتماعية على خطاب أحزاب الوســـط والمعســـكر الصهيونـــي، وذلك في ظل عدم وجود برنامج سياســـي بديل مطـــروح من قبلهم. ومن المتوقع أن يتناسب هذا الوضع طرديا مع استتباب الأمن، إذ كلما زاد الأمن اضمحل الاهتمام بالاحتلال وتزايد خطاب الحقوق الاجتماعية والطبقية.

١٠. تبني سياسة «تقليم» الأظافر من أجل التعامل مع حماس في غزة، بموجبها يتم التعامل مع حماس كســـلطة مســـؤولة عن حفظ الأمن في غزة، يتم عقابها إذا لم تقم بذلك، من غير السعي إلى تدميرها.

١١. تعزيز علاقات إسرائيل مع القوى الصاعدة، وخاصة مع الهند التي باتت العلاقات معها إستراتيجية من الدرجة الأولى، وتعزيز الحضور الإسرائيلي في مناطق جديدة وخاصة في أفريقيا، وقد اتضح لإســـرائيل أن هذه الدول قد تلعب دورا في قرارات مهمة، مثل امتنا ع نيجيريا ورواندا عن التصويت مع القرار الفلسطيني في مجلس الأمن.

الهوامش

١ لا توجد معلومات كافية عن الحركة، ولا عن سبل تمويلها. الحركة تعرف نفسها على صفحتها بأنها مبادرة لمجموعة من الشبان الذين ضاقوا ذرعا بنتنياهو من أجل استبداله، لكن اليمين– وخاصة الليكود– ادعى أنها حركة مدعومة من رأس مال أجنبي لإسقاطه: انظر/ي: https://v15.org.il/ (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢١).

٢ مثلا قول الكاتب الإسرائيلي المعروف يائير غاربوز ،خلال مظاهرة للمعسكر الصهيوني وميرتس في ساحة رابين: « تحكمنا قلة من مُقَبِّلي التمائم، عبدة الآلهة والأوثان، والمتمسحين والمتبركون بقبور الأولياء». انظر الخبر على صفحة «والا»: http://elections.walla.co.il/item/٢٨٣٦٠٨٥(اخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢١).

٣ يعتبر البعض أن حل الحكومة أصلا جاء لمنع تمرير قانون توزيعها مجانا، للمزيد انظر فصل المشهد السياسي الحزبي في هذا التقرير.

٤ انظر/ي الصفحة الرئيسية للجنة الانتخابات المركزية http://www.votes٢٠.gov.il/ (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢٣)، وأيضا النتائج كما نشرت بالتفصيل في موقع جريدة هآرتس ٢٠١٥/٣/١٨ على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/elections/1.2593032(اخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢٠).

٥ عن اتفاق نتنياهو وليبرمان على رفع نسبة الحسم انظر/ي الخبر في هآرتس، ٢٠١٣/١٢/٢٦، على الرابط التالي : http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.2200192 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢٤).

٦ كتبت عشرات الكتب والدراسات حول الطابع الاستيطاني– الاستعماري للمشروع الصهيوني، وكذلك عن جدلية العلاقة بين المحو وبين الإحلال في العلاقة بين الأصلاني والمستعمر. للاستفاضة انظر/ي

Lorenzo Veracin,2011, « Introducing settler colonial studies», settler colonial studies ,Vol.1.No.1.,

Patrick Wolfe, 1999, Settler Colonialism (Writing Past Imperialism), Bloomsbury Academic, Patrick . Wolfe, 2001, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native», Journal of Genocide Research 8, 4. p. 388-409.

Ghanim, Honaida, 2008. «Thanatopolitics: The case of the colonial occupation in Palestine», In Ronit Lentin, (ed.) Thinking Palestine, Zed publications.

٧ هذه التغيرات مرتبطة بتدفق اليهود الشرقيين خاصة في الخمسينيات، وارتفاع نسب الولادة بينهم وبين فئات الحريديم الأشكناز، إضافة إلى العرب، مقابل انخفاضها بين الأشكناز العلمانيين، وذلك في العقود الأولى بعد إنشاء إسرائيل. للتفصيل انظر/ي المشهد الاجتماعي في هذا التقرير.

٨ شاس: حزب شرقي حريدي يهدف للتعبير عن احتياجات الشرقيين ككل، خاصة المتدينين، أقيم عام ١٩٨٢ عشية الانتخابات البلدية لمدينة القدس، ثم خاض الانتخابات للكنيست عام ١٩٨٤. أقيم الحزب كاحتجاج ضد سياسات التهميش والعنصرية من قبل الاشكنازية الحريدية.

٩ بوغي يعلون، مقابلة خاصة، مؤتمر إسرائيل.

١٠ تقرير لحركة السلام، نشر ٢٠١٥/٢/٢٣: متوفر على الصفحة الرسمية للحركة على الرابط التالي: http://www.peacenow.org.il/ConstructionReportHeb٢٠١٤ (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/١٥).

١١ م.س.

12 Pelosi Statement on Prime Minister Netanyahu's Address to Congress, 3.3.2015 available at : http://www.democraticleader.gov/newsroom/pelosi-statement-prime-minister-netanyahus-address-congress/ (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٣/٢٠)

١٣ خبر على موقع معاريف. ٢٠١٥/٣/٢٣ متوفر على الرابط التالي: http://www.news1.co.il/Archive/001-D-362334-00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٤/٢٤).

١٤ المصدر السابق.

الباب الأول

العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية

عاطف أبو سيف

مدخل

بالقدر الذي كان فيه العام ٢٠١٣ عام المفاوضات والاقتراحات وتحريك الســاكن، فإن العــام ٢٠١٤ كان عام مواجهة بين الفلســطينيين والإســرائيليين، حيث غابت المبادرات بعد فشــل مقترحات كيري في رأب الصدع في المواقــف، وتميزت تلك العلاقات بالحدّية والصراع، سواء بالاشتباك الميداني الذي وصلّ حد المواجهات اليومية في الضفة الغربية والقدس، أو بالعدوان الحربي على قطاع غزة، إضافة الى المواجهة السياســية في أروقة المجتمع الدولي ومؤسساته.

كان العام ٢٠١٤ عام مواجهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين

كان فشــل مبادرة كيري مدوياً في المنطقة، وجعل من أي جهود لأحياء جســد الميت – مســيرة الســلام– بحثاً عن الماء في الصحراء. ولم يُظهر الوســيط الأميركي نشــاطاً جديداً بعد رفض إسرائيل لمبادرته، وتحميله لها إفشال جهوده، وباستثناء عبارات خجولة ومقولات مترددة عن أهمية استئناف جهود التسوية، فإن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية اتســمت بالتصعيد والتوتر الذي رافقه نضال فلســطيني من أجل استصدار قرار أممي يطالب بإنهاء الاحتلال. وبالرغم من تعثّر المسعى، لكنه قاد إلى التوقيع على ميثاق روما، وما نجم عن ذلك من بدء تحقيق محكمة الجنايات الدولية في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين.

لم يُظهر الوسيط الأميركي نشاطاً جديداً بعد رفض إسرائيل لمبادرته وتحميله لها مسؤولية إفشال جهوده

كما أشــار تقرير العام الماضي بإفاضة، فإنه منذ انهيار مفاوضات كامب ديفيد، كان العــام ٢٠١٣ عام المفاوضات بامتياز، حيث تضافرت عوامل مختلفة أنجحت جهود وزير

الخارجية الأميركية السيناتور جون كيري في إحضار طرفي النزاع ليجلسا حول الطاولة بعد قطيعة طويلة.[١] ونجح كيري الذي بدأ بالتفاوض حول شروط التفاوض في تقديم مبادرة متكاملة لم يسعفها الحظ كي تكون مسودة اتفاق سلام بين الطرفين. ورغم رغبة نتنياهو المستمرة في التهرب من استحقاقات التفاوض مع الفلسطينيين، إلا أن العام ٢٠١٣ شهد الكثير من التطورات السياسية المهمة التي كانت آمال كثيرة معقودة عليها كي تعيد بعث الميت.

عبّر التصرف الإسرائيلي خلال العام المنصرم عن نهج جوهره أن ما تحرزه إسرائيل على الأرض لا يشكل عقبة أمام المفاوضات

بيد أن الصراع حول الصيغ، والنقاش المحموم حول الأفكار المكونة للمبادرة التي تقدم بها كيري، كانت تشير إلى إنهيار قادم، حملت بشائره حمى الإجراءات الإسرائيلية القاسية والمتسارعة على الأرض، من تزايد كمي ونوعي في البناء والتوسيع في المستوطنات، كما في إقامة مستوطنات جديدة، وتشديد الحصار على قطاع غزة، وتحريض مسؤولين في حكومة نتنياهو على القيادة الفلسطينية. وما أن فشل كيري في رأب الصدع حتى بات ظاهراً للعلن، وبسرعة، حجم الاحتقان والتوتر الذي لم ينجح كيري في ترويضه. فمن جانب اشتعلت الأزمة السياسية، حيث حمل الفلسطينيون ملفهم إلى المؤسسات الدولية، وزادوا من وتيرة عملهم الدبلوماسي في العواصم والبرلمانات العالمية، ومن جهة ثانية شددت إسرائيل من إجراءاتها وقمعها للمدنيين الفلسطينيين، خاصة في مدينة القدس.

١. السياق العام للمواقف الإسرائيلية

مع أخذ الفهم العام للسياسة الإسرائيلية بعين الاعتبار، وكذا جملة المواقف الإسرائيلية التي تجتهد في وضع عقبات أمام أي مبادرة حقيقية للسلام مع الفلسطينيين، فإنه يمكن تلمس جملة من الإشارات التي تكشف عن السياق الذي تمظهرت فيه تلك المواقف خلال العام ٢٠١٤. فمن جهة، ثمة تفاعلات داخلية تتعلق بمواقف الساسة الإسرائيليين والصراع داخل الكابينت (الحكومة المصغرة) وفي الخريطة الحزبية، ومن جهة ثانية هناك ما يمكن أن يقال عن التحولات الإقليمية والدولية التي استوجبت بعض الاستجابات في المواقف الإسرائيلية.

شهدت العلاقة مع الولايات المتحدة استقرارا، رغم اتهام واشنطن لإسرائيل بأنها هي من أفشلت جهود كيري

- إن أهم ما ميز هذا السياق خلال العام المنصرم، والذي شكل ضابطاً لنهج التصرف الإسرائيلي، هو شعور إسرائيل بأن ما تحرزه على الأرض لا يشكل عقبة أمام المفاوضات، بل يصبح جزءاً منها، وهي فلسفة يمكن تتبع جذورها في مجمل سياسات إسرائيل خلال السنوات العشرين الماضية من عمر مسيرة السلام، لكنه تجلى بصورة أوضح مع شعور إسرائيل بأن فرصة فرض حلّ على إسرائيل كادت أن تنجح من خلال الضغوطات التي مارسها السيناتور كيري. وعليه وسعت إسرائيل من سياسات

الاستيطان والاستيلاء على الاراضي، خاصة في القدس، وفي محيطها،كما في الغور، من أجل ضمان فرض أكبر قدر من الحقائق على الأرض.

- وجود إجماع داخل الحكومة الإسرائيلية، وتوافق كبير في المجتمع الإسرائيلي، على هذه السياسيات، وعدم الحاجة لتنشيط المفاوضات، وعدم الرغبة بالوصول إلى اتفاق سلمي مع الفلسطينيين.
- استقرار العلاقة مع الولايات المتحدة، رغم اتهام واشنطن لإسرائيل بأنها هي من أفشلت جهود كيري. وبشكل عام، ورغم التقارب والتباعد في علاقة إدارة أوباما مع حكومة نتنياهو، فإن العلاقة خلال العام ٢٠١٤ لم تكن سلبية بالنسبة لإسرائيل، فواشنطن لم تمارس أي ضغط على تل أبيب، بل إن الأولى وقفت بحزم خلف كل مواقف تل أبيب، سواء خلال العدوان على غزة، أو في الضغط على الدول بعدم التصويت لصالح مقترح المشروع الفلسطيني حول إنهاء الاحتلال.
- وربما يمكن رد هذا الاستقرار إلى التحولات التي عصفت بالمنطقة على إثر ظهور ما يعرف بدولة الإسلام «داعش» في العراق وسورية. من المؤكد أن واشنطن انشغلت كثيراً في إدارة التحالف الدولي ضد «داعش»، ويمكن ملاحظة أن كيري بدا مثل من نفض عن كاهله عبء الصراع العربي- الإسرائيلي سريعاً لينشغل في تجنيد الحلفاء الجدد للحرب الجديدة. من جهة أخرى استخدمت إسرائيل حرب الغرب على «داعش» من اجل شرعنة عدوانها على الشعب الفلسطيني من خلال مقاربات عديدة أكثرها ترداداً تشبيه عدوانها على غزة بأنه استمرار للحرب الدولية على الإرهاب، أو من خلال توصيف القيادة الفلسطينية بأنها تمارس نفس الإرهاب الذي تمارسه «داعش» بطرق مختلفة.
- كان التطور الإقليمي الآخر الذي ترك أثره على سياسات إسرائيل وعلاقتها مع الفلسطينيين صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر، وما عناه هذا من انتهاء حكم الإخوان المسلمين في مصر، وإعادة موضعة العلاقات مع مصر ضمن نسق مختلف عما كانت تدار عليه في ظل ولاية الرئيس مرسي القصيرة. فمصر باتت أكثر انشغالاً بوضعها الداخلي، كما أن صراع النظام الجديد مع الإخوان انعكس على علاقته مع غزة وحماس تحديداً. كما أنه عنى أيضاً عودة محور الاعتدال إلى المنطقة بعد عواصف الربيع العربي. وربما التحول الذي حدث من خسارة الإخوان في تونس يشكل توكيدا للإشارات السابقة الوافدة من القاهرة.
- فلسطينياً، حكمت المصالحة الفلسطينية الداخلية الكثير من مواقف إسرائيل، خاصة أن الحكومة الإسرائيلية اعتبرت توجه الرئيس أبو مازن للمصالحة مع حماس جزءاً من تصعيده ضد إسرائيل. فالمصالحة الفلسطينية التي جاءت مباشرة بعد فشل جهود

استخدمت إسرائيل حرب الغرب على «داعش» من أجل شرعنة عدوانها على الشعب الفلسطيني من خلال مقاربات عديدة

كان التطور الإقليمي الآخر الذي ترك أثره على سياسات إسرائيل وعلاقتها مع الفلسطينيين صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي في مصر

حكمت المصالحة الفلسطينية الداخلية الكثير من مواقف إسرائيل

كيري عنت نظرياً انتهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتقاربا بين الرئيس عباس وحماس، وهو ما رأت فيه إسرائيل تفضيل عباس لحماس على إسرائيل، أو هي حاولت تسويق المصالحة على هذا الأساس.

- مع كل هذا، فإن الساسة الإسرائيليين كما الاستراتيجيين، أدركوا أن التحولات الأعمق تحدث في أوروبا التي باتت تتسابق للاعتراف بالدولة الفلسطينية وإن على مستوى البرلمانات، وغالبا بواسطة قرارات غير ملزمة. أوروبا التي شددت الضغوطات على منتجات المستوطنات، والتي خذلت إسرائيل في التصويت مع أو الامتناع عن التصويت على قرار عضوية فلسطين في الجمعية العامة في العام ٢٠١٢، بدأت تتخذ خطوات عملية للاعتراف بالدولة الفلسطينية، سواء على المستوى الحكومي كما هو الحال في السويد، أو البرلماني كما فعلت كبريات دول الاتحاد الأوروبي.
- إن ما تحدثت عنه التقارير الإسرائيلية من تدهور لمكانة إسرائيل بقي بمثابة جرس إنذار يتردد صداه في آذان القادة الإسرائيليين، فهم من جهة يدركون أن الدولة الفلسطينية لا يمكن أن تتم إلا بالاتفاق الثنائي مع إسرائيل، وهي لن تتم رغماً عن أنفها، لكنهم من جهة ثانية يدركون أن العالم يتغير حولهم، ومواقف الدول لم تعد كما كانت عليه في السابق، وقد تجد إسرائيل نفسها يوماً في مواجهة حقيقة لا تقدر على ردّها، هي تحقق الدولة الفلسطينية قانونياً وسياسياً، وإن لم تمارس سيادتها بشكل كامل.

أدرك الساسة الإسرائيليون كما الاستراتيجيون، أن التحولات الأعمق تحدث في أوروبا التي باتت تتسابق للاعتراف بالدولة الفلسطينية

ما تحدثت عنه التقارير الإسرائيلية من تدهور لمكانة إسرائيل بقي بمثابة جرس إنذار يتردد صداه في آذان القادة الإسرائيليين

٢. إستراتيجية نتنياهو في إدارة العلاقة مع الفلسطينيين

بات واضحاً منذ التلكؤ الإسرائيلي في التعاطي مع مقترحات السيناتور كيري، أن نتنياهو قد حسم أمره مبكراً بعدم إعطاء مسيرة السلام فرصة أخرى، وهذا يعكس موقفه الأيديولوجي الحقيقي تجاه عملية المفاوضات، ورؤيته لما يسمى حقوق إسرائيل التاريخية. وفيما لم يغادر نتنياهو مربعه الأول القائل بعدم جدوى عملية السلام، وبالحاجة لإدارة الصراع مع الفلسطينيين، فإنه حاول خلال العام ٢٠١٣ أن لا يبدو معطلاً لهذه المسيرة، خاصة مع تزايد الانتقاد الدولي له ولحكومته، لكنه حاول تغيير الواقع على الأرض لصالح الاستيطان الإسرائيلي. هذا الشعور هو ما جعل نتنياهو يتعاطى متردداً مع مقترحات كيري الأولية، لكنه سيعود إلى مواقعه الأولى حين يدرك أن كيري بات يريد إجابات واضحة ودقيقة تكون مسودة اتفاق.

نتنياهو حسم أمره مبكراً بعدم إعطاء مسيرة السلام فرصة

في ضوء انهيار العملية التي قادها كيري، وفشلها في رأب الصدع، اعتمد نتنياهو على جملة من المقاربات في إدارة علاقته مع الفلسطينيين، تمثل أبرزها في التالي:

أولا: الصراع ميداني وليس سياسيا، وهي قناعة متجذرة في وعي نتنياهو منذ ولايته الأولى، لكنها تبرز بشكل جلي حين تتعثر عملية السلام، ويستخدمها كأداة مواجهة مع الفلسطينيين. فالصراع الميداني يعني صراعا على كل شيء ممكن أن يكون ملكاً للفلسطينيين، وهو بهذا يتجاوز القيمة الدينية التي يتم بها تغليف عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، أو القيمة الإستراتيجية التي قد تساق لتبرير هذه العمليات، ليصل إلى أهمية فكرة «الصراع» كمعطلة للمطالب الفلسطينية ولمكنات تحققها. وفيما ينشغل الفلسطينيون في الصراع السياسي– وهو صراع لا يقلل نتنياهو من قيمته وخطورته– فـإن نتنياهو يعتمد على تفكيك فرص ترجمة هـذه الإنجازات– إن تحققت– ميدانياً. إن سياسة فرض الحقائق على الأرض هي جزء من هذا الصراع الذي لن ينتهي من وجهة نظر نتنياهو.

قررت اللجنة الوزارية للتشريع دعم اقتراح قانون لسريان القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية بواسطة أمر من القائد العسكري للمنطقة

ثانيا: تأسيسا، فإن المواقف الاستباقية أفضل من المباغتة، كما دللت إستراتيجية نتنياهو خصوصاً ميدانياً. من هنا ذهب نتنياهو خلال العام ٢٠١٤ إلى مواجهات حادة وعنيفة مع الفلسطينيين شملت شن حرب على قطاع غزة هي الأطول والأعنف من بين الحروب الثلاث السابقة التي خاضتها إسرائيل ضد القطاع. لقد كان واضحاً أن نتنياهو عمد إلى تحريك جبهة غزة تدريجياً منذ الاحتكاك الأول في ربيع العام وصولاً إلى التصعيد المكثف في الصيف الحارق. وهو الأمر ذاته الذي يفهم من وراء تصعيد الهجمة على سكان المدينة المقدسة والعنف المستخدم في قمعهم، كما في قمع المسيرات السلمية التي ينظمها نشطاء فلسطينيون. أيضاً، جزء منذ ذلك جملة التشريعات التي تم تمريرها في الكنيست لجعل فكرة التعاطي مع الحقوق والمطالب الفلسطينية مستحيلة، مثل منع إطلاق سراح الأسرى وقانون الاستفتاء العام الذي يقضي بإجراء استفتاء عام قبل «التنازل» عن أراض خاضعة للسيطرة الإسرائيلية، وتطبيق القانون الإسرائيلي في المستوطنات، بالإضافة الى ذلك، قررت اللجنة الوزارية للتشريع دعم اقتراح قانون لسريان القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية بواسطة أمر من القائد العسكري للمنطقة.[٢] ووفقا لاقتراح القانون، سيقوم قائد المنطقة العسكرية بإصدار أمر عسكري يقضي بسريان كل قانون يسن منذ إقرار تعديل القانون فصاعدا، بعد ٤٥ يوما من سنّ أي قانون. وقد برر مقدمو مشروع القانون تقديم الاقتراح بسبب عدم انطباق القانون الإسرائيلي على «السكان الإسرائيليين»–المستوطنين في المناطق المحتلة، على سبيل المثال قوانين العمل. ومن الجدير ذكره أن الاقتراح لم يمر بكافة مراحل التشريع، وما زال اقتراح قانون فقط.

ثالثا: إنها إستراتيجية «اللاحل» التي يؤمن بها نتنياهو إيماناً مطلقاً. لا حلّ ممكنا مع الفلسطينيين، لذا على إسرائيل أن توظف طاقاتها من أجل إدارة الصراع وتقديم بدائل

واستجابات غير سياسية، اقتصادية ومعيشية، وتسهيلات يومية، لكي تمتص التوترات التي قد تنشأ في العلاقة مع الفلسطينيين.[٣]

رابعا: العالم مشغول بقضايا أهم من الصراع مع الفلسطينيين. هذا لا يعني أن نتنياهو يقر بتخلي العالم عن مسؤولياته تجاه الصراع، لكن ثمة استحقاقات جديدة تجعل من التفات العالم لما يجري على الأرض أقل تأثيراً. ولم يكن تردد صدور مواقف دولية حازمة ضد العدوان على غزة إلا ترجمة لهذا الوعي. مثلاً، شكلت ردة فعل بعض الدول على عدوان إسرائيل على غزة تراجعاً في مواقفها الكلاسيكية، وخذلاناً للشعب الفلسطيني، كما يبين كاتب هذه السطور في موضع آخر (أبو سيف، ٢٠١٤أ).

نتنياهو يؤمن إيماناً مطلقاً بإستراتيجية «اللاحل»

وبشكل عام، فإن ثمة جزءا لا يمكن تجاهله في وعي نتنياهو وسياسته لإدارة العلاقة مع الفلسطينيين يتمثل في حقيقة أن الصراع مع الفلسطينيين- خاصة خلال العام ٢٠١٤- برز كمحرك أساس في تفاعلات الصراعات الحزبية التي استخدمها خصوم نتنياهو للتدليل على ضعف حكومته. وعليه فإن جزءاً من إستراتيجيته اعتمدت على تعزيز مواقعه الحزبية مقابل خصومه خاصة في اليمين المتطرف (بينيت وليبرمان)، وتجنب انهيار الحكومة رغماً عن أنفه، واختيار التوقيت المناسب لحل الحكومة، وهو ما فعله بعد العدوان على غزة.

١.٢ مواقف الكابينيت

أعاد أقطاب الحكومة في إسرائيل التأكيد، خلال العام ٢٠١٤، على مواقفهم الكلاسيكية المعهودة فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين، ولم تطرأ تحولات جوهرية على هذه المواقف، بقدر ما كانت تعاد صياغتها للاستجابة للتطورات الميدانية، ويتم تكرارها لتكون رداً عليها. لقد ميز السباق على منصة التطرف خطاب حكومة نتنياهو الثالثة، منذ تشكيلها، رغم وجود أحزب لا تعتبر يمينية فيها، مثل حزب «ييش عتيد» الذي يقوده الوزير يائير لبيد، وحزب «الحركة» الذي تقوده الوزيرة تسيفي ليفني، والمعدودان على يمين الوسط. لقد هيمن خطاب قادة اليمين الثلاثة، بنيامين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان ونفتالي بينيت، على مواقف الحكومة الإسرائيلية، ومع استثناءات قليلة، فإن صوت الثلاثة كان الصوت الأكثر تردداً في أروقة السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين. ينظر هذا الجزء في مواقف أركان الحكومة الإسرائيلية.[٤]

نلمس حالة السباق على التطرف مع بينيت وليبرمان، في خطابات نتنياهو خلال هذا العام المنصرم

١.١.٢ نتنياهو

نلمس حالة السباق على التطرف مع منافسيّ نتنياهو، بينت وليبرمان، في خطابات نتنياهو خلال هذا العام. ومع تلاشي فرص السلام، وخروج الجيش للحرب على غزة،

واصل نتنياهو التأكيد على مطالبه القديمة المتعلقة بضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، وبضرورة وجود ترتيبات أمنية طويلة الأمد تضمن أمن إسرائيل، بجانب التمسك بالمستوطنات وبالقدس. وبكلمة أخرى، فإن نتنياهو صاغ مواقفه القديمة الجديدة مستخدماً فشل مقترحات كيري للتدليل على منطقه القائل بعدم جدوى الحل مع الفلسطينيين، لأنهم– كما قال للكنيست في افتتاح الدورة الشتوية– «غير مستعدين للاتفاق على الشرط الأساسي للسلام» الذي يتمثل في الاعتراف بيهودية الدولة. ما يقوم به الفلسطينيون في الأمم المتحدة هو خطوات أحادية لن تجلب السلام. ويرفض نتنياهو ما يسميه «إملاء مشروع الدولة الفلسطينية» على إسرائيل، لأن هذه الدولة لن تقود كما يعتقد إلى إنهاء الصراع بل إلى «مواصلته». وللتذكير بأهمية التدابير الأمنية، فإن نتنياهو يستشهد بالوضع في غزة حين خرجت إسرائيل من القطاع دون أن تضمن هذه التدابير، كما يستشهد بالانسحاب من لبنان. يقول نتنياهو «ما الفائدة في رسم الحدود إذا لم نعرف طبيعة الدولة التي ستنشأ في الجانب الآخر». ويقول جازماً إنني أرفض تقديم تنازلات في القضايا الأمنية. ويسأل من سيمنع إنتاج القذائف الصاروخية في نابلس وجنين؟ ومن سيمنع حفر الأنفاق من طولكرم وقلقيلية باتجاه المدن الإسرائيلية؟ اليفونيفل لن تمنع. إن أمن إسرائيل يجب أن يكون مكفولاً ذاتياً من قبل إسرائيل وليس من قبل الآخرين».

وجود لبيد في الحكومة لم يغير أي شيء في جوهر مواقف حكومة نتنياهو

وقال نتنياهو إن «إسرائيل لن توافق على إقامة دولة فلسطينية دون إبرام اتفاقية سلام حقيقي، يتضمن اعترافاً بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ويتضمن ترتيبات أمنية ثابتة وراسخة وبعيدة المدى يمكن بواسطتها لإسرائيل أن تدافع عن نفسها أمام كل تهديد ممكن، هناك البعض يقولون لي تنازل عن الأرض مسبقاً وارسم خريطة وبعدها يتم تنظيم الترتيبات الأمنية والترتيبات الأخرى وأن كل شيء سيكون على ما يرام».[5]

٢.١.٢ لبيد

يمكن القول الآن، وبعد أن انتهت حكومة نتنياهو الثالثة فعلياً، إن وجود لبيد في الحكومة لم يغير أي شيء تقريبا في جوهر مواقف حكومة نتنياهو، وأنه رغم تحقق شرطه بولوج هذه الحكومة في المفاوضات، وهو ما حدث في العام ٢٠١٣، فإن مواقف لبيد لم تترجم في أي يوم في خطاب الحكومة الرسمي. بيد أن لبيد الذي أصبح أكثر نضجاً بعد تجربة الحكومة قدم خلال مؤتمر هرتسيليا في حزيران ٢٠١٤ رؤية سياسية متكاملة يمكن أن يقال عنها أنها تجميع لمواقفه المتفرقة خلال الانتخابات السابقة وبعدها– منطلقاً من أن التوصل إلى تسوية هو مصلحة إسرائيلية، لمنع عزلة إسرائيل وتعزيز الأمن وتحسين الاقتصاد وتجنب تهديد الدولة ثنائية القومية، وبالتالي القضاء على دولة إسرائيل وتصفية الصهيونية. يعود لبيد في خطته

إلى فكرته القديمة حول ضرورة الطلاق مع الفلسطينيين. والخطة المسماة «خطة الانفصال» مقسمة إلى ثلاث مراحل: تقضي المرحلة الأولى بانسحاب إسرائيل من المناطق التي لا توجد فيها مستوطنات مع الاحتفاظ بقدرة إسرائيل على الانتشار الأمني، لكنها مع ذلك تقوم بتجميد الاستيطان خارج الكتل الاستيطانية. أما المرحلة الثانية والتي أطلق عليها مرحلة «بناء الثقة» فتقضي إخلاء المستوطنات النائية والتمركز في الكتل الاستيطانية. وفي المرحلة الثالثة وهي مرحلة «الترتيبات» فتشهد إطلاق المفاوضات النهائية حول الترتيبات والحدود والتبادل برعاية أميركية. والخطة الأكثر تفسيراً من البرنامج الانتخابي تأتي هاربة من كابوس الدولة ثنائية القومية التي يقول لبيد إنها ستأتي إن لم نعقد طلاقاً مع الفلسطينيين (أبو سيف، ومصطفى، ٢٠١٤، ص١١).[٦] أما بخصوص المستوطنات، فإنه لا حكمة بالنسبة للبيد من البناء في المناطق التي تعرف إسرائيل أنها ستسلمها للفلسطينيين، لأن هذه عبارة عن هدايا مجانية. وبالقدر الذي تشكل فيه هذه الخطة لملمة لأفكار لبيد، فإنها كانت تعني إعادة وضع الخطوط الفاصلة بين مواقفه ومواقف حكومة نتنياهو، وربما أول إشارات الطلاق معها.[٧]

وقال لبيد بأنه يتوجب على إسرائيل أن تعمل على، وتسعى للانفصال عن السلطة الفلسطينية عبر وساطة دول عربية ووساطة المجتمع الدولي، مستثنيا بالمطلق تحقيق تسوية سياسية مع الفلسطينيين خلال السنوات العشر القادمة. سبب ذلك هو انعدام الثقة. فبعد ١٠٠ عام من الصراع لا توجد أي ثقة بين طرفي النزاع، «لذلك أدعوهم -للفلسطينيين- وأقول لهم أعطونا ١٠ سنوات من الأمن والأمان حينها وبعدها يمكننا الحديث عن الثقة». وأوضح لبيد «يتحقق الحل النهائي بضمان حدود واضحة بيننا وبينهم، حدود ديمغرافية وجغرافية وأمنية، ونحن هنا لا نتحدث عن السلام بل عن اتفاق ثابت ومتين يؤدي في النهاية إلى انفصال واضح بين الشعبين اللذين لا يمكنهما العيش سوياً في أرض إسرائيل، لكن اتفاق الانفصال لن يوقع مع الفلسطينيين مباشرة، لأنه يتوجب علينا ألا نغير المواضيع التي نتحدث عنها، بل أن نغير الجهة التي نتحدث إليها، لذلك يجب علينا أن نتحدث مع العالم العربي المعتدل الذي دونه لن يتمكن الفلسطينيون من التوصل إلى صفقة دون أن يحصلوا على غطاء الدول العربية ودعمها».[٨] وفي تصريح آخر قال لبيد إنه لا يقبل بتقسيم القدس حتى ولو على حساب التسوية.

> لم تختلف مواقف نفتالي بينيت خلال العام الأخير كثيرا عن مواقفه في السنوات السابقة، إذ إن فكرته حول «الضم» ظلت مهيمنة على مقارباته للصراع

٣.١.٢ بينيت

لم تختلف مواقف نفتالي بينيت خلال العام الأخير كثيرا عن مواقفه في السنوات السابقة، إذ إن فكرته حول «الضم» ظلت مهيمنة على مقارباته للصراع، وهي فكرة قائمة على عدم وجوب التسليم بدولة فلسطينية بأي حال من الأحوال، ومحاربة الفكرة من أجل ضمان أمن

إســرائيل. ويقدم بينيت فكرة ضم المناطق «ج» وسكانها إلى إسرائيل بديلاً عن حلّ الدولتين. وبعد ضم المناطق المصنفة «ج» فإن بإمكان الســكان الفلســطينيين فــي المناطق «أ» و «ب» –أي المناطق المكتظة بالســكان– أن يديروا شــؤونهم المحلية مدنياً بدون جيش ولا حق عودة ولا شــيء. وربما التطور الوحيد الذي حدث على مواقف بينت كان خلال مؤتمر هرتسيليا في حزيــران ٢٠١٤، حين أعاد التأكيــد على خطته، مع تأكيده على إمكانيــة أن تتم عملية ضم المناطــق «ج» تدريجياً وليس دفعة واحــدة كما اعتاد أن يتصور. وربما مردّ ذلك إدراك بينيت إلى صعوبة عملية استيعاب هذا الكم من السكان والمناطق وما يترتب على ذلك. واعتبر بينيت أن أوسلو قد انتهت فور توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس (أبو سيف ومصطفي، ٢٠١٤).

وفي موضع آخر قال بينيت «إن اقتراح ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل يكتسب زخماً كبيرا في الرأي العام الإسرائيلي»، مضيفاً «خطة فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة تكتســب زخماً لدى الوزراء الإســرائيليين، فوزير الاتصالات، ووزير المواصلات، ورئيس الكنيسيت أيضاً انضموا إلى النداء، بل والطلب ببدء فرض السيادة على الضفة وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها».

لم ينشغل سياسي إسرائيلي بالهجوم على الرئيس الفلسطيني بقدر انشغال ليبرمان، الذي لم يدخر جهداً في شن تصريحات لاذعة وقاسية بحق الرئيس عباس

٢.١.٤ ليبرمان

لم ينشــغل سياسي إســرائيلي بالهجوم على الرئيس الفلسطيني محمود عباس بقدر انشــغال ليبرمان، الذي لم يدخر جهداً في شــن تصريحات لاذعة وقاسية بحق الرئيس عبــاس، وصلت حــدّ التحريض على محاصرته وعدم اعتباره شــريكاً. وليبرمان الذي لم يقدم مبادرة سياســية أو رؤية متكاملة كما يفعل منافســوه في البيت اليهودي والليكود ويوجد مســتقبل وغيرهم، يعتمد أكثر على فكرة نفي أي فرصة لتحقيق الســلام، معتمداً علــى التصريحات المســتمرة وردات الفعــل حول كل تصرف أو موقف تقــوم به القيادة الفلســطينية . وكثيراً ما كرر ليبرمان أن على إســرائيل التخلــص من الرئيس محمود عباس، ومفاوضة الســلطة الفلســطينية والدول العربية بدلا منه، حتى يتم التوصل لحل ســلمي «يمّكن إســرائيل من المحافظة على أمنها» مع نهاية العام الحالي ٢٠١٥. وقال ليبرمان أنه «من الممكن التوصل لحل ســلمي للصراع في المنطقة حتى نهاية عام ٢٠١٥، لكن من المهم لإسرائيل التخلص من الرئيس أبو مازن والتفاوض مع كافة الدول العربية». وقال في موضع آخر، أنه «إذا كان الحديث عن سلام سياسي جدياً فيجب أولاً التخلص من أبو مازن». وأضاف ليبرمان: «الغباء أن تعيد التجربة نفســها كل مرة وتنتظر نتائج مختلفة» في إشارة للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

وأطلق ليبرمان حملة حزبه لانتخابات الكنيست المقبلة تحت شعار «أريئيل لإسرائيل وأم الفحم للفلسطينيين». وقال ليبرمان، في بيان رسمي لحزب «إسرائيل بيتنا»، أنه يفضل التنازل عن المناطق التي تسكنها أغلبية عربية في شمال إسرائيل لصالح الدولة الفلسطينية المستقبلية، وتقديم حوافز اقتصادية لـ «عرب إسرائيل» لتشجيعهم على مغادرة البلاد.

ركز ليبرمان على ضرورة الحوار مع الدول العربية

وركز ليبرمان على ضرورة الحوار مع الدول العربية، بل إنه زعم أنه التقي العديد من قادة الدول العربية الذين أبدوا استعدادهم لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل. لقد استخدم ليبرمان فكرة الحوارات التي قال إنه أدارها مع الدول العربية كثيراً لتأكيد مقولته أمام مجموعة طلاب إسرائيليين بأن الفلسطينيين وحدهم ليسوا قادرين على التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، بل إن العالم العربي غير مهتم بالفلسطينيين، على حدّ تعبير ليبرمان.

٢.١.٥ يعالون

حمل يعالون خبرته ووجهات نظره عن الفلسطينيين خلال ترأسه لأركان الجيش خلال الانتفاضة الثانية، وقبل ذلك شعبة الاستخبارات العسكرية، إلى طاولة مجلس الوزراء، حيث شهدت فترته تصعيداً إسرائيلياً كبيراً ضد المدن والمناطق الفلسطينية. يعتقد يعالون أن العالم يبرع في خلق الأعذار للسلوك الفلسطيني. وهو يركز على فكرة التحريض الفلسطيني الرسمي ضد إسرائيل وضد السلام.

قال يعالون إن الفلسطينيين لن يحصلوا على دولة مطلقا بل سيحصلون على حكم ذاتي. «مع الفلسطينيين أنا لا أبحث عن حلّ بل عن طريق لإدارة الصراع معهم، والفلسطينيون لن يحصلوا على دولة في الضفة الغربية، بل على حكم ذاتي منزوع السلاح، ومجال جوي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، حتى وإن شملت الخرائط تواصلا جغرافيا بين المدن الفلسطينية، يجب علينا التحرر من وهم المفهوم القائل إن كل شيء من هذا يقع في إطار الدولة. فمن ناحيتي يمكن للفلسطينيين أن يطلقوا عليها إمبراطورية فلسطين، وهذا لا يعنيني مطلقا لأنها في واقع الحال مجرد حكم ذاتي، علما أن الانفصال السياسي عن الفلسطينيين قد تم منذ فترة، فنحن لا ندير شؤون حياتهم اليومية».[٩]

كانت مواقف أركان حكومة نتنياهو تعكس، وتقود في الآن نفسه، حالة الاحتقان التي شهدتها العلاقات مع الفلسطينيين، وعكست بقوة الرغبة في توجيه الوضع نحو المزيد من السخونة والتطرف

وقال «بالنسبة لي، لا يشكل عباس شريكا في أي اتفاق، وهو لم يقل ولو لمرة واحدة إنه مستعد للاعتراف بنا كدولة قومية للشعب اليهودي، وكذلك لم يقل ولو لمرة واحدة إنه وفي حال تحقيق اتفاق تسوية حتى وإن كان وفقا لحدود ٦٧ فإن هذا الاتفاق سيشكل نهاية الصراع والمطالب الفلسطينية، ولم يقل في أي مرة إنه تنازل عن حق العودة للاجئين، إذاً، على ماذا يمكننا أن نتفق معه؟ إنه شريك للنقاشات والمباحثات وشريك لإدارة الصراع ليس أكثر». وقال في مؤتمر هرتسيليا السابع «لن تقام دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وإنما

حكم ذاتي منزوع السلاح»، مشيراً إلى أن السيطرة الأمنية الكاملة ستكون لإسرائيل جوياً وبرياً. مضيفاً أن صيغة «التنازل عن الأراضي مقابل السلام كانت خاطئة» من ناحية إسرائيل، فبدل السلام جلبت هذه الصيغة «الإرهاب» والصواريخ.

وإيجازاً : فإن مواقف أركان حكومة نتنياهو كانت تعكس، وتقود في الآن نفسه، حالة الاحتقان التي شهدتها العلاقات مع الفلسطينيين، وعكست بقوة الرغبة في توجيه الوضع نحو المزيد من السخونة والتطرف، وهو ما بدا جلياً في حالة الاشتباك العنيفة على الأرض، سواء في القدس والضفة الغربية أو في قطاع غزة، مع غياب لأي مبادرات سياسية حقيقة. ولم تكن المبادرات التي ظهرت من قبل البعض أمثال لبيد وبينيت إلا تأكيدا على الاصطفاف الحزبي داخل الحكومة، واستعداداً لفكفكة الحكومة والتوجه للانتخابات، وهو ما حدث فعلياً بإعلان الانتخابات المبكرة في آذار من العام ٢٠١٥.

ستعود الأفكار التي وضعها كيري، ولم تتم ترجمتها لاتفاق، في أي نقاش مستقبلي حول التسوية

٣. جمود عملية السلام

خفتت الأضواء، ولم تعد طائرة جون كيري تهبط في المنطقة في زيارات مكوكية ميزت النشاطات التفاوضية العام ٢٠١٣، بل كانت السمة الأبرز في أحداث المنطقة السياسية، فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، هي حالة الاشتباك. وبالقدر الذي انشغل فيه كيري طوال العام الماضي في محاولة فاشلة لجعل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يخرجون أقلامهم لتوقيع اتفاق سلام، بالقدر ذاته الذي غاب عن المشهد بعد فشل مقترحاته، ولم تعد هذه المقترحات التي ملأت سماء المنطقة نقاشا وصخباً تثير اهتمام أحد.

ومهما يكن الحال فمن المؤكد، رغم ذلك، أن الأفكار التي وضعها كيري، ولم تتم ترجمتها لاتفاق، ستعود في أي نقاش مستقبلي حول التسوية، لتكون محط نقاش واسترجاع، خاصة أن الكثير من الأفكار التي قدمها كيري نجحت إلى حدّ بعيد في إيجاد صيغ وسطية. أما بقية الأفكار التي على صخرتها فشلت جهود التوصل لاتفاق، مثل إطلاق سراح الأسرى، فإنها ستعود مرة أخرى تنتظر إجابات أكثر وضوحاً من الجانب الإسرائيلي، مثل التواجد الدولي في الغور. لم تكن جهود كيري بهذا المعنى مجرد تمارين ذهنية، أو عمليات إحماء قبل المباراة، بل كانت إضافة أخرى لمجموعة المبادرات والمقترحات التي شهدها عمر التسوية، مثل مقترحات كامب ديفيد، مروراً بجهود ميتشل ومقترحات انابلوس وما تلاها من مفاوضات مع أولمرت.

التقدم، وليس التسوية، هو ما يحرك عجلة كيري، لإدراكه ضرورة احتواء التوتر في علاقات الفلسطينيين والإسرائيليين

وبعجالة يمكن الرجوع إلى أهم ما قام به كيري خلال العام الماضي وحتى مطالع العام ٢٠١٤ حين فشلت جهوده. بدأ كيري جهوده بمحاولة إذابة الجليد في العلاقات التفاوضية بين الطرفين بعد أكثر من ثلاث سنوات من القطيعة. كان ما أطلق عليه التقرير السابق

«التفـــاوض حول التفاوض» مهمة كيـــري الأولى منذ هبوطه لأول مرة وزيـــراً للخارجية في المنطقة في شباط من العام ٢٠١٣. كان كيري يدرك أنه لا يستطيع أن يحل كل الازمات، لذا فإنه آمن بمبدأ التدرج في تلبية المطالب. وارتكز على ضرورة توفير إســـرائيل لحوافز مقابل أن يقبل الفلسطينيون باستئناف المفاوضات. ولما كان الشرط الفلسطيني بتجميد الاستيطان عقبة كأداء بالنســـبة لإسرائيل، فإن كيري تعهد للفلســـطينيين بأن يعمل على السماح فقط بالبناء في الكتل الاســـتيطانية. أما في مسألة الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية فقد تعهد لإســـرائيل بأن تتبنى الولايات المتحدة هذا المبدأ دون أن تطلبه من الفلســـطينيين. وأكد أن مرجعية المفاوضات هي خطوط حزيران ١٩٦٧ مع تبادل متفق عليه للأراضي، دون أن يجزم بموافقة إسرائيل على ذلك. ما قام به كيري هو تقديم تعهدات مختلفة للطرفين حول مطالبهما. وبذلك نجح في الوصول إلى توازنات دقيقة لمواقف أكثر حساسية.[١٠]

وفـــي المحصلـــة، وقبل أن يطلق صافـــرة القطار، اتجه إلى ما يغرى الفلســـطينيين: «بادرات حســـن نية» تمثلت في إطلاق ســـراح أسرى ما قبل أوسلو تدريجياً كلما تقدمت المفاوضـــات. كان التقـــدم، وليس التســـوية، هو ما يحرك عجلة كيـــري، لإدراكه ضرورة احتواء التوتر في علاقات الفلســـطينيين والإســـرائيليين. كما نجح كيري في إقناع العرب عبر مبادرة من وزير خارجية قطر بإعادة طرح مبادرتهم معدلة حتى تشـــمل مبدأ تبادل الأراضـــي في تســـاوق مع أفكاره التي صاغها لرأب الصداع بـــين الجانبين. وكان مبدأ كيري في ذلك هو تشجيع الدول العربية على الانخراط في عملية التسوية، بجانب تشجيع الفلســـطينيين للقبول بالمبدأ. أما الحافز بالنسبة لإســـرائيل فيتمثل في دخولها في حالة سلام وتعاون مع ٢٢ دولة عربية.

وفي ١٩ تموز، أعلن كيري رسمياً استئناف المفاوضات المجمدة بين الطرفين، وفي آب أعلنت إســـرائيل نيتها إطلاق ســـراح أول دفعة من الأسرى الفلسطينيين لتنطلق القاطرة فـــي رحلة مضطربة لن يتمكن كيري من قيادتها حتى النهاية. بيد أن مقترحات كيري لم تكن إلا تطويراً للتوازنات في مطالب الطرفين، فمن جهة ســـيكون اتفاق الســـلام المتوقع على أســـاس حدود الرابع مـــن حزيران مع أخذ التغيرات التي جـــرت على الأرض بعين الاعتبار، ما عني ضمناً ضم التجمعات الاســـتيطانية لإســـرائيل مقابـــل عمليات تبادل محـــدودة للأراضي. كما ضمت مقترحاته اتفاقا متبادلا حـــول الاعتراف يعترف بموجبه الفلسطينيون بإســـرائيل كوطن قومي لليهود، وبالتالي يقرون بيهودية إسرائيل، فيما تقر إسرائيل أن الدولة الفلسطينية هي وطن قومي الفلسطينيين. وفي كل حال يبقى لإسرائيل حـــق الدفاع عن النفـــس بوجود ترتيبات أمنية مقنعة لها. بـــل إن كيري اقترح أن يوافق الفلســـطينيون على وجود قوات إســـرائيلية في الغور لفترة يتم تحديدها بناء على نجاعة

وأداء الأجهزة الامنية الفلسطينية، بمعنى قبول الفلسطينيين برضا وسعادة لاحتلال إسرائيل لجزء من دولتهم المقترحة.

أما قضية القدس، فاقترح كيري أن تكون عاصمة دولة فلسطين في القدس، بمعنى أنها قد تكون في ضاحية منها وليس في المدينة المقدسة. فيما يعود اللاجئون الفلسطينيون فقط إلى الدولة الفلسطينية أو يوطنون حيث سكناهم دون أن تتحمل إسرائيل مسؤولية تهجيرهم. كل ذلك- وفق رؤية كيري- يكون مصحوباً بحوافز اقتصادية، ومعونات تمكن الفلسطينيين من بناء دولتهم.

ومع مطلع العام ٢٠١٤، كان واضحاً أن أفكار كيري تحت الفحص من قبل الطرفين. بالنسبة للفلسطينيين كان التزام إسرائيل من عدمه بإطلاق سراح الدفعة الرابعة مقياساً لمدى التزامها المستقبلي. وفشلت مقترحات كيري في أن تجتاز عتبة الرفض الإسرائيلية تذرعا بعدم تلبيتها هواجس إسرائيل الأمنية. ومع رفض إسرائيل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى وفاء لتعهداتها لكيري، بات واضحاً بأن السيناتور الأميركي لن يتمكن من إحداث المعجزة. طلب كيري من الفلسطينيين تمديد المفاوضات التي تنتهي مهلتها في نهاية نيسان، وهو ما اعتبره الفلسطينيون إعطاء مزيد من الوقت والغطاء لحكومة نتنياهو لمواصلة ابتزازها للشعب الفلسطيني. ورشح أن الولايات المتحدة طرحت مقايضة إطلاق سراح الجاسوس اليهودي الأميركي جوناثان بولارد مقابل تحرير الأسرى الفلسطينيين. وأبلغ كيري الرئيس عباس أن نتنياهو أبلغه أن حكومته ستسقط إذا ما نفذت إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى لشمولها ١٤ أسيراً من حملة الهوية الإسرائيلية، مقترحاً تمديد المفاوضات، وهو ما رفضه الفلسطينيون.

وقالت مصادر أن كيري يحاول تغيير البند المتعلق بالاعتراف بيهودية إسرائيل واستبداله بالاعتراف «بالوطن القومي لليهود» للخروج من أزمة المطالب بالاعتراف بيهودية الدولة. كما تبادر أن ثمة اقتراحا بإطلاق سراح ٤٠٠ أسير فلسطيني مقابل تمديد المفاوضات، وهي الفكرة التي كانت تعني أن يغمض الفلسطينيون أعينهم على إطلاق سراح الدفعة الرابعة. وعلق وزير الاقتصاد الإسرائيلي نفتالي بينيت على فكرة إطلاق سراح الأسرى بالقول «لا يمكن، ولن يحدث». أما داني دانون نائب وزير الجيش فقال «إذا أطلقت إسرائيل هذا العدد الكبير من الأسرى بالجملة، فستنهار حصانتنا الوطنية سريعاً». عضو الكنيست شتباون قال «فكرة الأسرى مقابل المفاوضات ليست منزلقا أخلاقيا فحسب، بل تنازل لا تبدو إسرائيل مضطرة له، على الفلسطينيين تقع مسؤولية التنازل وليس إسرائيل».[11]

وأعلن كيري في ١ أيار ، وقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وقال كيري، في سياق تصريح أدلى به إن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لا يزالان يعتقدان أنه من

المهـم مواصلة التفاوض، وهمـا معنيان بإيجاد الطريقة التي سـتتيح ذلك. واتهم كيري إسرائيل بإفشال المحادثات بسبب إصرارها على رفض الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين ومواصلة البناء في المستوطنات. وأضاف كيري، خلال جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، أنه رغم أن الجانبين اتخذا خطوات سلبية، إلا أن إسرائيل تتحمل المسؤولية الأكبر عن تفجر المفاوضات.

حمّل الرئيس الأميركي أوباما إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات، حسبما نقلت القناة العاشرة الإسرائيلية عن مسؤول أميركي في البيت الأبيض

وحمّل الرئيس الأميركي أوباما إسرائيل مسؤولية فشل المفاوضات حسبما نقلت القناة العاشرة الإسرائيلية عن مسؤول أميركي في البيت الأبيض، حيث قال المسؤول الأميركي: «في كل مرة نسعى فيها للتقدم، ونصل لتقاطع إيجابي؛ كان يتم الإعلان عن بناء وحدات اسـتيطانية جديدة، مما كان يفجر الأمور». كما حمل الموفد الأميركي للمفاوضات مارتن إندك مسؤولية فشل المفاوضات لإسرائيل، مشيراً إلى قضية المستوطنات كعثرة أساسية. وقال الجانب الفلسـطيني على لسـان صائب عريقات «على المجتمـع الدولي أن يوضح لإسـرائيل أن اختيارها للاسـتيطان والعنصرية بدلاً من السلام له ثمن سياسي وقانوني واقتصادي». فيما اعتبر بينيت أن «عهد أوسلو ذهب إلى غير رجعة».

كان أبرز اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية خلال العام هو لقاء وزيرة العدل تسيفي ليفني ومسؤولة ملف المفاوضات بالرئيس عباس في لندن

وبعد انقطاع اللقاءات بين الطرفين، كان أبرز اللقاءات الفلسـطينية الإسرائيلية خلال العام هو لقاء وزيرة العدل تسـيفي ليفني ومسـؤولة ملف المفاوضات بالرئيس عباس في لندن. اللقاء الذي جلب لليفني موجة من الانتقادات من اليمين واليسار.

مع ذلك شـحت المبادرات، وانشـغل الجميع بالعدوان على غزة وما تبعه من نقاشات حول إعادة الإعمار، كما بالتوجه الفلسـطيني للمؤسسـات الدولية. رغم ذلك فإن كيري كان بـين فنية وأخرى يقوم بإطلاق التصريحات حول ضرورة اسـتئناف عملية السـلام مدفوعـاً بسـخونة الوضع في الإقليم الذي يـدرك أن الكثير من أسـبابه تعود للصراع العربي الإسـرائيلي. وكانت محاولات كيري ربط التوتر العام بالصراع تجلب له انتقادات حادة من قبل الحكومة الإسرائيلية. مثلاً قال كيري خلال شهر تشرين الأول إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يؤجج غضب الشارع في العالم العربي، مؤكداً أن كل قادة المنطقة الذين تباحثت معهم واشـنطن بشأن التحالف الدولي في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أكدوا ضرورة تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

شحت المبادرات، وانشغل الجميع بالعدوان على غزة، وما تبعه من نقاشات حول إعادة الإعمار، كما بالتوجه الفلسطيني للمؤسسات الدولية

وقال كيري في كلمة ألقاها خلال حفل أقيم في وزارة الخارجية بمناسبة عيد الأضحى، إنه «يجب أن نجد سـبيلا للعودة إلى مفاوضات (السـلام) التي هـي في النهاية- وكما يعرف الجميع- السـبيل الوحيد لإحراز تقدم». كما دعا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى «الجلوس مجددا إلى طاولة المفاوضات والقيام بخيارات صعبة، خيارات حقيقية».١٢

وواجه كيري انتقادات لاذعة من قبل الحكومة الإسـرائيلية، حيث قال وزير الاتصالات

جلعاد أردان للإذاعة العامة، «مع كل احترامي لجون كيري وجهوده، فإنه يواصل تسجيل أرقام قياسية جديدة عندما يتعلق الأمر بمحاولة فهم منطقتنا ومعنى خلافاتنا ... ٢٠٠ ألف شخص قتلوا في سورية، وبريطانيون وأميركيون قطعت رؤوسهم، هل يمكن أن يكون ذلك خطأ مستوطنة (معاليه أدوميم)؟». من جانبه، قال بينيت «سيكون هناك دائما من يتهم اليهود حتى عندما يذبح مسلم بريطاني مسيحيا بريطانيا».

كان الاشتباك السياسي نتيجة حتمية لفشل المفاوضات وجمودها ورفض إسرائيل التعاطي مع المطالب الفلسطينية

ورشح في تشرين الأول أن كيري يقوم ببلورة مبادرة جديدة لاستئناف المفاوضات لتعطيل المسعى الفلسطيني في مجلس الأمن. ونقلت صحيفة هآرتس عن مسؤول إسرائيلي، إن كيري فحص مع رئيس نتنياهو ما إذا كان سيوافق على مبادرة تشمل استئناف المفاوضات على حدود الدولة الفلسطينية على أساس خطوط ١٩٦٧ مع تبادل للأراضي. وكما أشار المسؤول فإن «نتنياهو لم يرفض أفكار كيري نهائيا، ولكنه تم الفهم من إجاباته الشاملة بأنه لا يتحمس لها».[١٣]

وبشكل عام، فإن الاشتباك السياسي كان نتيجة حتمية لفشل المفاوضات وجمودها ورفض إسرائيل التعاطي مع المطالب الفلسطينية، أو حتى المقترحات غير الناجزة التي تقدم بها الوسيط الأميركي.

اعتبرت إسرائيل أن توجه الرئيس عباس لتوقيع اتفاق المصالحة مع حماس تهرب من السلام، وقالت إن عليه أن يختار بين حماس والسلام

٤. إسرائيل والمصالحة الفلسطينية

فيما بات واضحاً بأن العملية السياسية في طور الإنهيار، أوفد الرئيس محمود عباس وفداً من منظمة التحرير إلى غزة لدفع عجلة المصالحة مع حماس، حيث نجح الوفد بتوقيع اتفاق مصالحة جديدة مع حماس عرف باتفاق الشاطئ في ٢٣ نيسان، شمل تشكيل حكومة وفاق وطني برئاسة الدكتور رامي الحمدلله ووزراء اتفق عليهما الطرفان.

واعتبرت إسرائيل أن توجه الرئيس محمود عباس لتوقيع اتفاق المصالحة مع حماس تهرب من السلام، وقالت إن عليه أن يختار بين حماس والسلام. وأعلنت إسرائيل عن تخفيض مستوى العلاقات مع السلطة الفلسطينية إلى أقصى حدّ، ليقتصر على التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأسندت مهمة التنسيق لقائد المنطقة الوسطى الجنرال نيتسان ألون، ومنسق العمليات في المناطق يواف مردخاي، بدلاً من الوزراء.

ذكرت مصادر إسرائيلية أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي شرع في حملة إعلامية ضد الرئيس عباس رداً على اتفاق المصالحة

وقال البيان الصادر عن الحكومة الإسرائيلية إن «إسرائيل سترى في الحكومة الجديدة مسؤولة عن أي هجوم ينفذ من الضفة الغربية أو من قطاع غزة، بما في ذلك إطلاق القذائف والصواريخ». وقال نتنياهو إن «عباس لا زال يرفض السلام حيث وضع يده بيد الإرهاب اليوم ويواصل التحريض على إسرائيل ورفض تمديد المفاوضات، كما أنه رفض أيضًا وثيقة وزير الخارجية الأميركي جون كيري، وأخيراً تحالف مع حماس».[١٤] أما بينيت

فقد قال إن «هذه الحكومة غير شـرعية ولا نعترف بها وبالتالي على الحكومة الإسرائيلية أن تقرر بالإجماع عدم الاعتراف بها. إن الحديث يدور عن حكومة إرهابية، شـكلتها فتح وحماس، ذلك التنظيم الذي يتضمن دستوره العبارات المروعة التي تدعو لقتل اليهود الذين يختبئون خلف الحجارة الشجر».[١٥]

ورداً على اتفاق المصالحة، ذكرت مصادر إسرائيلية أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي شـرع في حملة إعلامية ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، شملت بث مقطع فيديو قصير حمل عنوان «تهرب عباس من عملية السلام أكثر من مرة». ويتضمن المقطع مشاهد للقاء عباس مع الرئيس الأميركي باراك أوباما عندما رفض «اتفاق الإطار»، وخطاب عباس أمام اجتماع الجامعة العربية الذي أكد فيه أنه لن يعترف بدولة يهودية. وفي نهاية الشريط، يظهر عباس مصافحاً رئيس وزراء حكومة غزة، إسماعيل هنية.

مع فشل جهود كيري لتنشيط المفاوضات والتوصل إلى صيغة اتفاق بين الطرفين، استكملت القيادة الفلسطينية مشروع الهجوم السياسي الذي شنته على إسرائيل في العام ٢٠١١

وخلاصة القول إن إسـرائيل رأت في المصالحة الفلسـطينية، وتشكيل حكومة الوفاق، معركة جديدة فتحتها عليها السلطة الفلسطينية ضمن المعارك الأكثر ضراوة التي أدارتها في المحافل الدولية، والتي شـكلت جوهر الصراع السياسـي الذي تميز به العام ٢٠١٤، وترافق مع صراع ميداني، ليس أقل شراسة، دار في القدس والضفة الغربية وغزة.

٥. الصراع السياسي

مع فشـل جهود كيري لتنشـيط المفاوضات والتوصل إلى صيغة اتفاق بين الطرفين، اسـتكملت القيادة الفلسطينية مشروع الهجوم السياسـي الذي شنته على إسرائيل في العـام ٢٠١١، حين تقدمت لأول مرة بطلب لمجلس الأمن من أجل حصول فلسـطين على عضوية الأمم المتحدة. ارتكز التوجه الفلسـطيني للمؤسسـات الدولية على حقيقة القناعة الفلسطينية بعدم جدوى التفاوض مع إسرائيل في ظل رفضها التقدم باتجاه تلبية المطالب الفلسـطينية. كما أن القيادة الفلسطينية لم تر فيه بديلاً عن المفاوضات مع إسرائيل، بل دائمـاً كانت تصر على أنه مكمل لها لقطع الطريق أمام مزاعم الحكومة الإسـرائيلية أن التوجه للمؤسسـات الدولية يعني شـطب عملية التسـوية. من هنا فإن التوجه السياسي الفلسـطيني كان منذ البداية عنصر توتير للعلاقات بين الطرفين، ونقطة خلاف وسـاحة اشـتباك أيضاً، اسـتخدم فيها كل طرف ما يملك من رصيد علاقات وجماعات مصالح وضغط من أجل تعطيل جهود الطرف الآخر.

شهد العام ٢٠١٤ أكثر المعارك الدبلوماسية شراسة بين الطرفين في العقد الأخير

في ضوء ذلك، فمن المؤكد أن العام ٢٠١٤ شهد أكثر المعارك الدبلوماسية شراسة بين الطرفين في العقد الأخير. ومع أهمية الصراع الذي تم لتأمين عضوية فلسطين في الأمم

المتحـــدة في العام ٢٠١٢ وقبله في العام ٢٠١١، فإن العام ٢٠١٤ شـــهد تحولاً آخر في طبيعة النقاش السياسي، وفي الأدوات المستخدمة في دفع المصالح والمطالب الفلسطينية إلى الأمام. ومن جهة إســرائيل فإن تل أبيب التي تشــعر بأن الحصار السياسي يزداد عليها، وإلى جانب ما يطلق عليه الاســتراتيجيون الإســرائيليون عمليات نزع الشــرعية، عملت جهداً كبيراً من أجل تعطيل المساعي الفلسطينية.

طور الفلسطينيون مقاربة جديدة لتوجهاتهم ومساعيهم الدولية اعتمدت على ثلاث ركائز:

- ضرورة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن ينص على حدود الدولة الفلسطينية ويطالب بإنهاء الاحتلال. كان واضحاً أن القرار الفلسطيني المرغوب يشكل حلقة في سلســلة من الإنجازات السياسية التي يراكمها الفلسطينيون من أجل تجسيد الدولة الفلسطينية لحظة تحققها.
- تحصيــل أكبر قدر من الاعترافات بدولة فلســطين من قبــل دول العالم، وتحديداً في أوروبا، التي ستشــهد مواجهــة حامية الوطيس حين يتمكن الفلســطينيون من اســتصدار هذه الاعترافات من برلمانات دول كبرى، يشكل اعتراف برلماناتها بدولة فلسطين أو توصيتها للحكومة بفعل ذلك ضربة قوية تتلاقها الدبلوماسية الإسرائيلية.
- التوقيع على المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعطي دولة فلسطين فرصاً لــم تكــن متاحة لها من قبل. ويأتي على رأس هذه الاتفاقيات ميثاق روما المؤســس لمحكمة الجنايات الدولية، وهو ما ســيخلق صراعاً جديداً في المؤسسات الدولية بين الفلسطينيين وإسرائيل.

> **ارتكز مشروع إنهاء الاحتلال- من وجهة نظر الفلسطينيين- على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته تجاه الصراع، ويقوم بالتدخل من أجل إنهائه**

١.٥ مشروع إنهاء الاحتلال

ارتكز مشــروع إنهاء الاحتلال- من وجهة نظر الفلسطينيين- على ضرورة أن يتحمل مجلس الأمن الدولي مســؤولياته تجاه الصراع، ويقوم بالتدخل من أجل إنهائه. وهو كان يعني عملياً التعبير عن خيبة أمل الفلســطينيين من سلبية الوسيط الأميركي وعدم تدخله بحــزم من أجل فرض الحلول التي يطورها، خاصة مع عدم مقدرته إلزام إســرائيل على إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، مما فجر المفاوضات.

ولأن الحل النهائي لابد أن يشــمل إنهاء الاحتلال، من وجهة نظر الفلســطينيين، حيث أن الدولة الفلسطينية المرتقبة لا يمكن أن تتم دون انهاء إسرائيل لاحتلالها للضفة الغربية وللقدس، فإن دولة فلســطين التي صارت عضواً في الأمم المتحدة، وهي دولة واقعة تحت الاحتلال، لابد أن تتخلص منه، ولابد للمجتمع الدولي التي صارت هي عضواً فيه من ان يتدخل من أجل ذلك. هذه هي الفلسفة التي وقفت خلف التوجه الفلسطيني لمجلس الأمن.

لم تكن الطريق بلا عثرات، بل إن فكرة التوجه لمجلس الأمن تعيد للأذهان الفشل الفلسطيني الأول في العام ٢٠١١ في استصدار قرار بعضوية فلسطين من مجلس الأمن، حين لم يتمكن الفلسطينيين تأمين الأصوات التسعة اللازمة، والتي يعني عدم تأمينها إعفاء واشنطن من رفع بطاقة الفيتو. وربما ليس للمفارقة، فإن مصير مشــروع إنهاء الاحتلال ســيلاقي فشله الأول على عتبات مجلس الأمن مثل مشروع الدولة. بالنسبة لواشنطن، فإن التوجه الفلسطيني يعني التفافاً على جهودها في إحلال التسوية. وواشنطن التي ترغب في احتكار عملية التسوية ترى في أي قرار أممي تعقيداً لفرص حلّها، وهي وجهة نظر إسرائيلية بامتياز.

واعتبرت إســرائيل التوجه الفلســطيني لمجلس الأمن تهرباً من استحقاقات عملية السلام، وإمعاناً فيما وصفته إسرائيل بخطوات فلسطينية أحادية الجانب. حيث قال نتنياهو إن عباس يعتقد بأنه يســتطيع تهديد إســرائيل من خلال خطوات أحادية الجانــب. فيما اعتبر ليبرمان تقديم مشــروع القرار الفلســطيني إلى مجلس الأمن الدولي خطوة عدوانية أخرى من جانب السلطة الفلسطينية. أما وزير شؤون الاستخبارات الإسرائيلي يوفال شتاينتس، فقد اعتبر أن القرار الفلسطيني «عملياً بمثابة إعلان حرب»، وأضاف «إن إقامة دولة فلسطينية في الظروف الراهنــة تعني الحرب والإرهاب وســيطرة حماس و«داعش» على مناطــق الضفة الغربية».[١٦] وهدد ســيلفان شالوم بأن «أي إجراءات فلسطينية أحادية الجانب ستقابلها إسرائيل بالمثل»، وأضاف أن «التحرك الفلســطيني المزمع في مجلس الأمن يشــكل انتهاكاً ســافرا لاتفاقات أوسلو، وإذا نال دعما دوليا فإنه سينهي مفعول أي اتفاق ثنائي».[١٧]

اعــتــبــرت إســرائــيــل الــتــوجــه الفلسطيني لمجلس الأمن تهرباً من استحقاقات عملية السلام، وإمعاناً فيما وصفته إسرائيل بخطوات فلسطينية أحادية الجانب

من جهة أخرى، حاول جون كيري وزير الخارجية الأميركية الضغط على ٢٨ سفيراً أوروبياً يمثلون الاتحاد الأوروبي في واشــنطن من أجل عدم دعم الطلب الفلسطيني من مجلس الأمن لتحديد جدول زمني لإنهاء الاحتلال والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحجــة أن هذا الدعم ســيعزز من قوة اليمين الإســرائيلي. جاءت المبــادرة الأخرى لاحتواء التصعيد السياســي مع توجه الفلسطينيين لمجلس الأمن من أوروبا، حيث اقترحت فرنسا في أيلول أن تصوغ مبادرة للخروج من الطريق المســدود، تتضمن حشــد تأييد دولي للنقاط التي تم التوصــل لاتفاق حولها بين الطرفين حتى تصبح هذه النقاط إطاراً للمحادثات حول الوضع الدائم.[١٨] كما طرح الرئيس الفرنســي فرانسوا هولاند في تشــرين الثاني مبادرة دبلوماسية ترتكز على تنظيم مؤتمر دولي لدفع عملية السلام بين الطرفين يكون أساسها الدولة الفلسطينية المعترف بها إلى جانب دولة إسرائيل وضمان أمن الأخيرة.

عملت واشــنطن على أكثر من مستوى على التعاطي مع التوجه الفلسطيني، فمن جهة (١) عملت كل جهدها من أجل ثني الفلسطينيين عن تقديم مشروع القرار بأي شكل كان، (٢) كما عملت لدى حلفائها من أجل تلطيف صيغة مشــروع القرار، ليكون أقرب شــيء

لما يمكن أن تصمت عنه واشـــنطن لو اضطرت لذلك، (٣) ســـعت لدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل أن لا يُؤّمن الفلسطينيون الأصوات التسعة اللازمة، وبالتالي لا تجد نفسها مضطرة لاستخدام الفيتو.

تم في نهاية المطاف تقديم الطلب (راجع ملحق ١ نص المشـــروع الفلســـطيني)، حيث نال مشـــروع القرار الفلســـطيني ثمانية أصوات، فيما كان يلزم تسعة أصوات من أصل أصوات الدول الأعضاء الـ١٥ في المجلس من أجل اعتماده، شرط عدم استخدام أي من الدول الدائمة العضوية الفيتو.

بيد أن هذا لم يعن فشـــل الجهود برمتها، إذ أعلنت القيادة الفلســـطينية أنها بصدد التقدم مرة أخرى بمشـــروع القرار خاصة مع التغيرات التي ســـتطرأ على تركيبة مجلس الأمـــن خلال عملية التغير في الأعضاء غير الدائمين، حيث يتوقع الفلســـطينيون أن ثمة فرصا كبيرة للقرار أن يحوز الأعضاء التسعة اللازمة في التركيبة الجديدة.

يقول الصحافي شلومو شمير: «صحيح أنه لا يوجد استخفاف بالخطوة الفلسطينية، ولكن لا يوجد مجال للفزع أيضا. ومع ذلك، يجدر بالذكر أنه حتى لو لم يُقر مشـــروع قرار السلطة أيضا بســـبب الفيتو الأميركـــي، أو إذا ما ذاب مثلما ذابت مبادراتهم الســـابقة، فإن القيادة الفلســـطينية قطفت منذ الآن إنجازا دبلوماســـيا كبيرا. حيث بالتوازي مع إعلانات الاعتراف بدولة فلســـطينية أُقرت في سلســـلة من البرلمانات الاوروبية، فإن السلطة جعلت ساحة الأمم المتحدة قناة نشـــاط دبلوماسي». كما «يستغل الفلسطينيون الرافعة الدبلوماسية التي توفرها الأمم المتحدة لهم بشكل عاقل وبدهاء شديد يدل على ثقة بالنفس».[١٩]

٢.٥ حملة الاعترافات

تمثـــل الجانب الآخر من الهجوم السياســـي الفلســـطيني في اســـتصدار المزيد من الاعترافـــات من قبل دول العالم بالدولة الفلســـطينية . أصـــرت بعض الدول أن اعترافها بدولة فلســـطين لن يكون إلا بعد التوصل لاتفاق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهو موقف عنى عدم التعاطي بجدية مع الرغبة الفلسطينية في استخدام هذه الاعترافات كأداة ضغط لتحقيق مثل هذا الاتفاق.

كانت فاتحة هذه الاعترافات في مجلس العموم البريطاني الذي أوصى في ١٣ تشرين الأول بأغلبية ٢٧٤ صوتاً الحكومة البريطانية بضرورة الاعتراف بالدولة الفلسطينية. بيد أن الاعتراف الأقوى جاء من اســـتكهولم التي عبرت في ٣٠ تشرين الأول عن رغبتها في الاعتراف بالدولة الفلسطينية في خطوة شكلت هزة كبيرة بالنسبة لإسرائيل التي اعتبرت القرار متســـرعا ومضرا بمســـتقبل عملية السلام. بل إن إسرائيل رفضت استقبال وزيرة

الخارجية السويدية. وبذلك تكون السويد أول دولة أوروبية تعترف رسمياً بدولة فلسطين.

لم يتوقف الأمر عند استكهولم ولندن، إذا إن مجلس النواب الأسباني اعترف في ١٨ تشرين الثاني بالدولة الفلسطينية بأغلبية ٣١٩ نائباً. تلته الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢ كانون الأول بأغلبية ٣٣٩ نائباً، وبعد ذلك في ١٠ كانون الأول الجمعية الإيرلندية. وفي ١٢ كانون الأول أقر مجلس الجمهورية البرتغالي بأغلبية ٢٠٣ عضو الاعتراف بالدولة الفلسطينية. كما عبر البرلمان الأوروبي بأغلبية ٤٩٨ صوتاً يوم ١٦ كانون الأول دعمه المبدئي للاعتراف بدولة فلسطين والحلّ على أساس دولتين، لكن بدون دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى القيام بذلك. كما طالب البرلمان أن يترافق هذا مع عملية السلام التي طالب بإحيائها. وطالب برلمان إقليم والوني بروكسل، برلمان المجموعة الناطقة باللغة الفرنسية، في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٥، الحكومة الفيدرالية البلجيكية، بالاعتراف بشكل كامل بدولة فلسطين. كما شملت موجة الاعترافات برلمان لوكسمبرغ والدنمارك. أما البرلمان الإيطالي فقد أجل التصويت إلى ما بعد انتخابات رئيس الجمهورية الجديد. إن الأمر أشبه بتسونامي.[٢٠]

تمثل الجانب الآخر من الهجوم السياسي الفلسطيني في استصدار المزيد من الاعترافات من قبل دول العالم بالدولة الفلسطينية

صدمت إسرائيل من موجة الاعترافات الأوروبية، رغم أنها حاولت أن تقلل من شأنها. لقد كانت الدوائر السياسية في إسرائيل تدرك خطورة ما يجري. اعتبر ليبرمان في أول رد فعل على إعلان السويد اعترافها رسمياً بدولة فلسطين أن القرار مؤسف، مؤكداً أنه لن يساعد في الجهود لحل النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، ويعزز فقط العناصر المتطرفة وسياسة الرفض لدى الفلسطينيين. ورغم استهتار بعض الساسة الإسرائيليين، فإن مصدرا سياسيا إسرائيليا أعرب عن قلقه من أن الحديث ليس عن «قزم دبلوماسي»، وإنما عن دولة أوروبية جدية ومهمة، وأن هذا القرار يبشر باتجاه غير جيد يجب أن يقلق إسرائيل.

وشكلت موجة الاعترافات نقلة واضحة في توجهات السياسة الفلسطينية التي وجدت ضالتها في الحديث للأحزاب السياسية الأوروبية في ظل انغلاق أبواب الحكومات أمامها فيما يتعلق بالاعتراف. فالدول الأوروبية، وتحديداً الكبرى منها، تجد حرجاً في الاعتراف، بسبب العلاقة مع تل أبيب والعلاقة مع واشنطن وغير ذلك. والسلطة الفلسطينية التي ركزت كثيراً طوال العشرين سنة الماضية على العلاقات الرسمية مع الحكومات، وجدت في تمتين العلاقة مع الأحزاب، خاصة أحزاب اليسار والوسط في أوروبا مفتاحاً مهماً للضغط على الحكومات من خلال البرلمانات.[٢١]

شكلت موجة الاعترافات بالدولة الفلسطينية نقلة واضحة في توجهات السياسة الفلسطينية التي وجدت ضالتها في الحديث للأحزاب الأوروبية في ظل انغلاق أبواب الحكومات أمامها

٣.٥ الاتفاقيات الدولية والمحكمة الجنائية

كان فشل المفاوضات، مع إصرار إسرائيل عدم الالتزام بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى في ٢٩ آذار ٢٠١٤، الشرارة التي أطلقت قاطرة الانضمام الفلسطيني

إلى المعاهدات الدولية، حيث جاءت موجة الانضمامات الأولى مباشــرة بعد انتهاء الموعد المحدد لإطلاق ســراح الدفعة الرابعة. ففي أول نيسان ٢٠١٤ قام الرئيس عباس بتوقيع انضمام فلســطين إلى ١٥ مؤسســة دولية من مؤسســات الأمم المتحــدة، ما دفع وزير الخارجيــة الأميركــي أن يلغي زيارته التــي كان ينوي القيام بها للقــاء عباس. واعتبرت إسرائيل الخطوة «خروجاً عن قواعد اللعبة». واتهمت مصادر سياسية إسرائيلية الرئيس الفلســطيني بخرق المعاهدات بين الجانبين. قائلة إن «قرارات الرئيس عباس تعتبر تغييرا لقواعد اللعبة، وســتكون لها نتائج خطيرة على كل المستويات». وقالت مصادر في مكتب نتنياهو: «إن السلطة تقوم عمليا بإلغاء اتفاق أوسلو عبر القفز عن المفاوضات والتصرف كدولة مستقلة». وأضافت: «كشف عباس عن وجهه الحقيقي في رفضه للتوصل إلى حلول وسط للأزمات التي تعترض طريق المفاوضات».[٢٢] ورد ليبرمان أن على إسرائيل أن تجعل الفلسطينيين يدفعون الثمن. مضيفاً «لن نوافق على أن يعمل الفلسطينيون بصورة أحادية الجانب وألا نجبي منهم ثمناً».

كان فشل المفاوضات، مع إصرار إسرائيل عدم الالتزام بإطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى في ٢٩ آذار ٢٠١٤، الشرارة التي أطلقت قاطرة الانضمام الفلسطيني إلى المعاهدات الدولية

جــاءت الموجة الثانية من موجات الانضمام للمؤسســات الدولية مع فشــل المســعى الفلســطيني في مجلس الأمن، حيث قام الرئيس محمود عباس بتوقيع انضمام فلسطين إلى عشــرين اتفاقية دولية، أبرزها ميثاق روما المؤســس لمحكمة الجنايات الدولية. وفي حركة رمزية بثت وســائل الإعلام الفلســطينية وقائع توقيع الرئيس عباس على انضمام فلســطين لمحكمة الجنايات الدولية في رسالة واضحة لإســرائيل أن السلطة ماضية في النضال السياســي من خلال المؤسســات الدولية. وقال عباس خلال التوقيع: عدم قبول مشــروع القرار لن يمنعنا من محاسبة ومحاكمة الدولة التي تعتدي علينا وعلى أراضينا، وما قدمناه هو حقنا بإقامة دولة فلســطينية على الحدود المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وكل ما طلبناه وفق القانون الدولي.[٢٣]

لم تكن خطوة الانضمام الفلســطينية لمحكمة الجنايات بســيطة، حيث أنها ربما كانت الخطوة الأكثر إشــكالية بين كل الاتفاقيات التي وقعت عليها القيادة الفلســطينية. فهي تعني ضمن أشــياء أخرى أن بإمكان السلطة الفلســطينية الطلب من المحكمة مقاضاة القيادة الإســرائيلية بتهمــة ارتكاب جرائم حرب. ورغم أن عضوية فلســطين تدخل حيز التنفيذ في بداية نيسان من العام ٢٠١٥، إلا أن المدعية العامة لدى المحكمة فاتو بنسودة قالت إن المحكمة ترغب في فتح تحقيق في ارتكاب إســرائيل جرائم حرب خلال عدوانها الأخير على غزة. ومنعت إســرائيل بنسودة وطاقمها من دخول الضفة الغربية، ما دفعها للقاء الوفد الفلسطيني في عمان.

اعتبر رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو أن تلويح السلطة الفلسطينية بمقاضاة الجيش الإسـرائيلي في محكمة الجنايات الدولية «وقاحة». ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مسؤولين كبار إن خطوة عباس تظهر أن الفلسطينيين «أعلنوا حرباً دبلوماسية» على الدولة العبرية.[٢٤] وقال نتنياهو إن «السـلطة ليسـت دولة، ولذا ما من سبب يدعو المحكمة الجنائية إلى إطلاق تحقيق كهذا رداً على طلب السلطة التي تتعاون مع حركة حماس الإرهابية».[٢٥]

اعتبر نتنياهو أن تلويح السلطة الفلسطينية بمقاضاة الجيش الإسرائيلي في محكمة الجنايات الدولية «وقاحة»

عموماً، ثمة موقفان في إسـرائيل إزاء التعامل مع محكمة الجنايات. بالنسبة لنتنياهو فإنـه يجب منـع المحكمة من التحقيق مع الضباط والجنود الإسـرائيليين، فهي ليسـت صاحبة حقّ في ذلك، والأمر بالنسبة لإسرائيل حياة أو موت. فيما ثمة فريق يدعو للتعقل والقبول بصلاحية المحكمة والعمل على مواجهته قضائياً، وتقديم مسـؤولين فلسـطينيين للعدالـة أيضاً. يعرف قادة إسـرائيل أنّ صلاحيات المحكمة تنبع من أحد ثلاثة مصادر: الانضمام إلى المحكمة، أو قبول أحكامها، أو التوجّه إليها من جانب مجلس الأمن الدولي. و «فلسـطين انضمّت إلى نظام روما، وتستطيع طلب البحث في ما يجري على أرضها ... إذا كان وزير الخارجية الإسـرائيلي متفاجئاً من ذلك، فلأنه لم يسـتوعب بعد أنّ الموقف القضائي الإسرائيلي في شأن مسائل عدّة، بدءاً من سياسة الجيش الإسرائيلي في غزة، وصولاً إلى الاستيطان، بعيد بُعد الشرق عن الغرب حيال الموقف المقبول عالمياً».[٢٦]

وكانت ردة فعل إسـرائيل على توجه السـلطة الفلسطينية، بتضييق الخناق ماليًا على السلطة الفلسطينية من خلال حجز أموال المقاصة، في خطوة اعتبرتها السلطة الفلسطينية قرصنة سياسـية، فيما طالب بعض الإسـرائيليين باتخاذ خطوات أكثر قسوة، حيث أن العقوبات لن تجدي نفعاً ولن تثني السلطة.[٢٧]

٦. الأوضاع الميدانية

١.٦ القدس

كانت ردة فعل إسرائيل على توجه السلطة الفلسطينية للجنايات الدولية بتضييق الخناق ماليًا على السلطة الفلسطينية من خلال حجز أموال المقاصة

كان العام ٢٠١٤ ميدانياً عام القدس التي شـهدت أعنف الاشـتباكات بين المواطنين والشرطة والجيش الإسرائيلي، بجانب ارتفاع عمليات القتل الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، والهجمات الفلسـطينية في سياق الردّ عليها. حيث شهدت القدس مجموعة من الأحداث البشـعة التي قام خلالها غلاة المتطرفين بالقتل والعربدة واحتلال المسـاكن. وربما كانت أكثـر قصـة ألماً حدثت في القدس هي جريمة قتل الفتـي محمد أبو خضير حيث قامت مجموعـة من المسـتوطنين من القدس باختطاف الفتى وحرقه حتـى الموت. على أثر ذلك اندلعـت مواجهات عنيفة في بلدة شـعفاط أدت إلى إصابـة ٦٥ مواطناً بجروح متفاوتة

بالرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز المسيلة للدموع. بيد أن حوادث القتل والتنكيل بالفلسطينيين استمرت بشكل كبير، وجلبت معها ردات فعل من قبل الفلسطينيين. إن ما يحدث أشبه بحرب دينية بكلمات يوسي بيلين.[٢٨]

ويمكن بإيجاز إبراز أهم تلك الأحداث:

في ١٧ تشرين الأول، وجدت جثة الشاب يوسف حسن الروموني مشنوقة في الحافلة التي كان يقودها في موقف للحافلات في منطقة «هار حوتسفيم الصناعية» شمال القدس، وقد اتهم أهله مجموعة من المتطرفين باختطافه وإعدامه، فيما نفت الشرطة الإسرائيلية ذلك واعتبرته حادث انتحار. بعد هذه الحادثة، قام الشابان غسان وعدي أبو جمل من سكان جبل المكبر بالهجوم بالسكانين والأسلحة البيضاء على كنيس يهودي في حي هار نوف بالقدس الغربية. أسفر الهجوم عن مقتل خمسة إسرائيليين أحدهم رجل دين كبير وحاخام، وأصيب ٦ آخرون بجراح متفاوتة. واستشهد على إثر الهجوم الشابان المنفذان. ودهش الشاب عبد الرحمن الشلودي يوم ٢٢ تشرين الأول تسعة أشخاص في الشيخ جراح في القدس بسيارة كان يقودها قرب محطة تراموای في المدينة، وقام حراس القطار بإطلاق النار على الشلودي من مسافة صفر. وتوفيت طفلة إسرائيلية أصيبت خلال عملية الدهس. فيما أكدت مصادر فلسطينية أن الشلودي فقد السيطرة على سيارته وأن الأمر مجرد حادث طرق..

كان العام ٢٠١٤ ميدانياً عام القدس التي شهدت أعنف الاشتباكات بين المواطنين والشرطة والجيش الإسرائيلي، بجانب ارتفاع عمليات القتل الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

وفي ٢٩ تشرين الأول، قام شاب فلسطيني يقود دراجة نارية بإطلاق النار على الحاخام اليهودي المتطرف يهودا غليك، الذي يقود الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد الأقصى وأصابه إصابة خطيرة جدا، كان ذلك في القدس الغربية بعد مشاركة غليك في مؤتمر لبسط السيطرة الإسرائيلية على المسجد الأقصى وتغيير الوضع القائم فيها. وبعد ذلك قامت الشرطة بمحاصرة منزل الشاب معتز حجازي المتهم بإطلاق النار، واشتبكت معه وأردته شهيداً. واقتحمت عضو الكنيست تسيبي حوطوبيلي، نائبة وزير المواصلات الإسرائيلي، المسجد الأقصى يوم ٤ تشرين الثاني قائلة: «يجب تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي ليعود ويكون مصلى لليهود». وأضافت: «إن محاولة اغتيال الناشط يهودا غليك هدفت إلى إبعاد اليهود عن الحرم القدسي، وأن الرد عليها يجب أن يتمثل بتعزيز التواجد اليهودي في المكان».[٢٩]

كما استشهد فجر يوم ١٦ كانون الأول الشاب محمود عبد الله عدوان (٢١ عاما) من سكان مخيم «قلنديا» على طريق رام الله – القدس، وذلك خلال عملية اقتحام للمخيم نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وهاجم شاب فلسطيني في ٢٦ كانون الأول عنصرين من شرطة حرس الحدود الإسرائيلي بسكين على مقربة من إحدى بوابات المسجد

الأقصى، فأصابهما بجروح طفيفة قبل أن يفرّ من المكان. واستشهد محمد حشيمة (٦٢ عاماً) يوم ٢٩ كانون الأول إثر إصابته بقنبلة صوت في منطقة الوجه في شهر أيلول أثناء مشاركته في تشييع جثمان الشهيد الطفل محمد سنقرط في منطقة واد الجوز.

من جانب آخر، تواصلت الاقتحامات للمسجد الأقصى بشكل مستمر، حيث كانت الشرطة تسهل عمليات اقتحام المتطرفين للمسجد، وتمكنهم من ذلك وتساندهم. وقدرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أن نحو ١٤٩٥٢ مستوطناً وعنصراً احتلالياً اقتحموا المسجد الأقصى خلال العام ٢٠١٤ .[٣٠] من بينهم ١٢٥٦٩ مستوطناً، و١١٠٢ عنصر مخابرات، و١٠٨٤ جندياً ومجندة باللباس العسكري ضمن برنامج الإرشاد والاستكشاف العسكري، و١٩٧ عنصراً وشخصية أخرى من بينهم وزراء وأعضاء كنيست. أي ما معدله ١٢٤٦ مقتحماً شهرياً على المستوى العام، أما معدل المقتحمين من المستوطنين شهرياً فكان ١٠٤٧ مقتحماً. بارتفاع بنسبة ١٢,٧٪ عن العام ٢٠١٣. وكان شهر حزيران قد شهد (٢١٣٤ مقتحماً) حيث استحوذ على أعلى نسبة بين شهور السنة، يليه شهر أيلول (١٦١٥ مقتحماً) ثم شهر تشرين الأول (١٦٠٠ مقتحم).

قدرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث أن نحو ١٤٩٥٢ مستوطناً وعنصراً احتلالياً اقتحموا المسجد الأقصى خلال العام ٢٠١٤

شملت الشخصيات التي اقتحمت الأقصى في هذا العام وزير الاستيطان والإسكان أوري أريئيل، ونائب رئيس الكنيست موشيه فيغلين، ووزير الأمن الداخلي اسحق أهرونوفيتش، ونائب وزير المواصلات تسيبي حوطوبلي، ونائب وزير الخارجية ورئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي زيئيف إلكاين، وعضو الكنيست من «البيت اليهودي» شولي موعلم، والناشط الليكودي الحاخام «يهودا غليك»، ورئيس بلدية القدس الغربية نير بركات.

أعلن في ١٩ تشرين الأول عن قيام لجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية بالمصادقة على إقامة ٧٨ وحدة استيطانية على أراضي القدس الشرقية، منها ٥٠ في مستوطنة جبل أبو غنيم

واستمرت عمليات الهدم والمصادرة للبيوت المقدسية وتوسيع التجمعات الاستيطانية في المدينة المقدسة بشكل كبير خلال العام. مثلاً نفدت جماعة «العاد» الاستيطانية واحدة من أكبر عمليات مصادرة المنازل التي تمت في القدس منذ احتلال المدينة في العام ١٩٦٧، حيث قامت بمصادرة ٢٥ شقة في بلدة سلوان في القدس الشرقية. ووفق تقارير صحافية، استولت جماعات المستوطنين على المنازل وسط حراسة مشددة من قبل الجيش والشرطة الإسرائيلية، حيث وقعت مواجهات بين عدد من الشبان وقوات الاحتلال، ما أدى إلى إصابة شرطي إسرائيلي في رأسه دون أن يمنع ذلك عمليات الاستيلاء على الشقق.[٣١] وبعد ثلاثة أسابيع قامت جمعية (عطيرات كوهانيم) الاستيطانية الإسرائيلية بالاستيلاء على عشر شقق أخرى في البلدة. وقال مركز معلومات وادي حلوة في البلدة أن الجمعيات الاستيطانية المختلفة، بمساعدة ودعم من حكومة إسرائيل، تحاول السيطرة على حي (الحارة الوسطى) في البلدة، بدعوى أنه إرث يهودي، مستخدمة عدة طرق لتحقيق ذلك، تشمل الاستيلاء على

نفدت جماعة «العاد» الاستيطانية واحدة من أكبر عمليات مصادرة المنازل التي تمت في القدس منذ احتلال المدينة في العام ١٩٦٧، حيث قامت بمصادرة ٢٥ شقة في بلدة سلوان في القدس الشرقية

العقـــارات بدعوى أنها أملاك يهودية قديمـــة، أو عن طريق «حارس أملاك الغائبين»، أو من خلال «عملية البيع والشراء من بعض النفوس الضعيفة»، كما قال المركز.[٣٢]

كما قامت بلدية القدس الغربية يوم ٤ تشـــرين الأول بهدم بنايتين تشملان ٤ شقق في حي واد ياصول، في بلدة سلوان، بداعي البناء غير المرخص. وأعلن في ١٩ تشرين الأول عن قيام لجنة التخطيط والبناء الإســـرائيلية بالمصادقة على إقامة ٧٨ وحدة اســـتيطانية على أراضي القدس الشرقية، منها ٥٠ في مستوطنة جبل أبو غنيم جنوب القدس و٢٨ في مستوطنة (راموت) شمال المدينة. وفي نهاية تشرين الأول، قررت الحكومة الإسرائيلية تسريع تنفيذ خطط لبناء أكثر من ألف وحدة سكنية استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة– نحو ٤٠٠ وحدة في جبل أبو غنيم و٦٠٠ وحدة في رمات شلومو، بجانب إنشاء ١٢ طريق استيطاني جديد.

صادقت الحكومة الإسرائيلية في تشرين الأول على تعديل لقانون العقوبات بهدف تشديد العقوبات المفروضة على راشقي الحجارة على السيارات

وأقدمـــت بلديـــة القدس الغربية فـــي ٣٠ كانون الأول، على هدم ثلاثة منازل ســـكنية (قائمة وقيد الإنشـــاء) ومطعم وملحمة وسور، في جبل المكبر في القدس الشرقية المحتلة، بحجـــة البناء غير المرخص. وهدمـــت البلدية أربعة منازل فـــي العيزرية. وهدمت مبنيين وصفتهما بأنهمـــا «غير قانونيين» وحظيرة أبقار في منطقة الزعيم بالقدس المحتلة بحجة عدم الترخيص. وفي نهاية العام، منحت البلدية رخصة بناء ٣٨٠ وحدة سكنية استيطانية في حيين استيطانيين في القدس الشرقية المحتلة، ٣٠٧ وحدة سكنية في رموت و٧٣ وحدة في جبل أبو غنيم.

وصادقت الحكومة الإســـرائيلية في تشـــرين الأول على تعديل لقانون العقوبات بهدف تشـــديد العقوبات المفروضة على راشـــقي الحجارة على السيارات، حيث تتم إضافة بنود جديدة إلى قانون العقوبات، ستسمح بفرض عقوبات أقصاها السجن مدة ٢٠ عاماً على من يرشق الحجارة أو أي غرض آخر على السيارات. كما يعرّف مشروع القانون جريمة جديدة هي إلقاء حجر أو غرض ما على شرطي أو سيارة دورية للشرطة بهدف عرقلة عمل أفراد الشرطة، وتكون أقصى عقوبة لمن يرتكب هذا الأمر السجن مدة خمس سنوات.

تـقـدم وزيـــر الأمـــن الـداخـلـي الإسرائيلي اسحق أهرونوفيتش بخطة لإحكام سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على القدس الشرقية المحتلة تكلف ٦٠٠ - ٧٠٠ مليون شيكل، يتم عبرها تجنيد ١١٦٠ شرطياً جديداً

وتقدم وزير الأمن الداخلي الإســـرائيلي اســـحق أهرونوفيتش بخطة لإحكام ســـيطرة الاحتلال الإســـرائيلي على القدس الشرقية المحتلة تكلف ٦٠٠ – ٧٠٠ مليون شيكل، يتم عبرها تجنيد ١١٦٠ شرطياً جديداً. وتقسم الخطة المدينة المقدسة إلى ثلاث مناطق، تضم كل واحدة منها محطة شرطة خاصة، ما يتطلب بناء محطتي شرطة جديدتين في سلوان والعيساوية.[٣٣] كما أعلن أهرونوفيتش عن نيته نصب أجهزة للكشف عن المعادن، وأجهزة أخرى للتشخيص البيومتري على مداخل المسجد الأقصى.

٢.٦ الضفة الغربية

كانت الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٤، ساحة اشتباك يومي بين الجيش والمستوطنين من جهة، وبين الفلسطينيين من جهة أخرى. تجسدت حالة الاشتباك في مستويين: مستوى المواجهات اليومية، وواجهت قوات الجيش بالقوة كل النشاطات المناهضة للاستيطان ولمصادرة الأراضي وللجدار بالعنف وإطلاق النار، ومستوى تسارع وتيرة الاستيطان.

كانت الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٤، ساحة اشتباك يومي بين الجيش والمستوطنين من جهة، وبين الفلسطينيين من جهة أخرى

أولاً، على صعيد الاستيطان، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة في العام ٢٠١٤ ليصل إلى ٣٨٩,٢٨٥ مستوطناً، بزيادة قدرها ٤٪، وفق أرقام صادرة، عن وزارة الداخلية الإسرائيلية. اوردتها صحيفة «أمانا» الصادرة عن مجلس المستوطنات»،[٣٤] وحسب حركة السلام الآن فقد ارتفعت وتيرة الاستيطان خلال شهور المفاوضات التسعة بشكل أكبر من السابق. حيث قدمت الحكومة الإسرائيلية عدة خطط ونشرت عطاءات شملت على بناء نحو ١٣٨٥١ وحدة استيطانية، حيث يدور الحديث عن بناء ٥٠ وحدة استيطانية يومياً، بينما يصل عدد الوحدات الاستيطانية خلال الشهر الواحد إلى نحو ١,٥٤٠ وحدة. وكان موشيه يعلون قد صادق في نيسان على ضم نحو ١٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية إلى التكتل الاستيطاني «غوش عتصيون». وأشارت مصادر إلى أن الحديث يدور عن أكبر عملية ضم أراض للمستوطنات منذ عدة سنوات، ستسمح بتوسيع كل من مستوطنات «ألون شبوت» و«العازر» و«نفيه دنيال»، وحتى مستوطنة «هلبناه» التابعة للبؤرة الاستيطانية «نتيف هآبوت». كما صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع في تشرين الثاني على مشروع قانون لتطبيق القوانين التي يشرعها الكنيست الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية في خطوة اعتبرت تمهيداً لضم المستوطنات إلى إسرائيل.

يدور الحديث عن بناء ٥٠ وحدة استيطانية يومياً، بينما يصل عدد الوحدات الاستيطانية خلال الشهر الواحد إلى نحو ١,٥٤٠

كما أفادت صحيفة «الجيروزاليم بوست» ٥/١١ بأن المجلس الاقليمي لغور الأردن يعد خطة للسنوات العشر المقبلة تهدف إلى زيادة سكانه بثلاثة أضعاف، بغية تعزيز التواجد اليهودي هناك، وعدم تسليمها للسلطة الفلسطينية. وتشمل الخطة حملة دعائية الاستيطان هناك. وذكرت مصادر أن نتنياهو حول مبلغ ٧٠ مليون شيكل لتوسيع مستوطنة بيت إيل. كما أقرت لجنة المالية في البرلمان الإسرائيلي يوم ٢١ كانون الأول، صرف ٣,٣ مليون دولار لبناء مركز سياحي في مستوطنة بركان الواقعة شمال الضفة الغربية. وشهدت ميزانية إسرائيل للعام ٢٠١٥ ارتفاعاً كبيراً في ميزانية لواء الاستيطان، بواقع ٢٤٠٪. وقال ستاف شفير من حزب العمل أن ٧٥٪ من هذه الميزانية موجهة للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ما يدلل حسب المعطيات على أن الميزانية الخاصة للواء الاستيطان تقدر بـ ١٤٠ مليون شيكل مقابل ٥٨ مليون شيكل هي ميزانية اللواء المذكور ضمن ميزانية عام ٢٠١٤.

يُعد المجلس الاقليمي لغور الأردن خطة للسنوات العشر المقبلة تهدف إلى زيادة سكانه بثلاثة أضعاف، بغية تعزيز التواجد اليهودي هناك، وعدم تسليمها للسلطة الفلسطينية

أما على صعيد المواجهات فكانت عملية اختفاء المستوطنين الثلاثة في شهر حزيران الحدث الأبرز في علاقات سلطات الاحتلال والمستوطنين بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بل إنها قررت مصير العدوان على غزة بعد ذلك في مطلع تموز. حيث سرعان ما اتهمت إسرائيل حكومة الوفاق بالمسؤولية عن الحادث، وقالت إن ما جرى تأكيد على تشجيع الرئيس عباس للأرهاب من خلال شراكته مع حماس. وحددت إسرائيل ناشطين من حركة حماس قالت إنهما مسؤولان عن عملية الخطف، وبعد ذلك القتل، هما مروان القواسمي وعامر أبو عيشة، الذين ستغتالهما إسرائيل بعد ذلك في شهر أيلول.*

> شهد شهر كانون الأول الحادثة الأشد شراسة خلال العام، وقد أسفرت عن استشهاد عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رئيس هيئة «شؤون الجدار والاستيطان» الوزير زياد أبو عين (٥٥ عاما)، خلال مسيرة سلمية لزراعة أشتال الزيتون قرب قرية ترمسعيا

وشهد شهر كانون الأول الحادثة الأشد شراسة خلال العام، حين اعتدى الجنود بالضرب باعقاب البنادق وبقنابل الغاز المسيل للدموع على عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رئيس هيئة «شؤون الجدار والاستيطان» الوزير زياد أبو عين (٥٥ عاما)، خلال مسيرة سلمية لزراعة أشتال الزيتون قرب قرية ترمسعيا شمال رام الله. وتظهر مقاطع فيديو أبو عين وهو ملقى على الأرض، وعدد من الأفراد يحاولون إسعافه، بينما وقف جنود الاحتلال غير مبالين حيال مصيره. وقالت وكالة رويترز أن نحو ٣٠ فردا من الجنود وشرطة الحدود الإسرائيلية أطلقوا الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت باتجاه المحتجين واندلعت اشتباكات دفع خلالها أحد رجال شرطة الحدود أبو عين وأمسك عنقه بقوة بيد واحدة. ولم تظهر الصور التي التقطتها رويترز أي رد عنيف من أبو عين.[٣٥] واندلعت على إثر ذلك المواجهات في أرجاء الضفة الغربية منددة بمقتل أبو عين، حيث أصيب العشرات من المواطنين في أرجاء مختلفة من الضفة. وأقام نشطاء المقاومة الشعبية في محافظتي بيت لحم والخليل قرية مناهضة للاستيطان قبالة تجمع ‹غوش عتصيون› الاستيطاني، وفي أرض محاذية لمستوطنة «مجدال عوز»، كان الاحتلال أعلن مصادرتها إثر اختطاف ثلاثة مستوطنين قبل عدة شهور. وقامت قوات من الجيش بمداهمة القرية المسماة باسم الشهيد زياد أبو عين وهدمها.

> تظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال صيف العام الحدث الميداني الأبرز بامتياز

كما شهدت الضفة بعض الأعمال الفلسطينية التي طالت المستوطنين والجنود. مثلاً قتل مستوطن وأصيب أربعة آخرون يوم ٤/١٤، جراء إطلاق نار من قبل مسلحين

---

* شهدت الضفة الغربية مجموعة من الأعمال الإجرامية التي نفذها المستوطنون والجيش . فقد أحرق مستوطنون إسرائيليون أجزاء من مسجد في بلدة عقربا جنوب نابلس. وفي ٢٩ كانون الأول استشهد الفتى إمام دويكات (١٧ عاماً) وأصيب آخر برصاص الاحتلال بالقرب من حاجز زعترة جنوب نابلس. وفي اليوم نفسه، أصيب مواطنان من بلدة بيت أمر في محافظة الخليل، وصفت جروح أحدهما بالخطيرة، عقب إطلاق قوات الاحتلال النار على مركبة لدى سيرها قرب مدخل البلدة. كما أقدمت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين في شهر تشرين الثاني على إحراق مسجد في قرية المغير قرب رام الله. وأضرم مستوطنون النار في منزل في قرية خربة أبو فلاح قرب رام الله وخطوا شعارات بالعبرية قرب المكان. واغتالت قوات إسرائيلية خاصة حمزة أبو الهيجا قائد كتائب القسام في جنين بعد محاصرة منزل في مخيم جنين يتواجد فيه، وبعد أن اشتبكت معه قامت جرافة عسكرية بهدم أجزاء من المنزل، ما أدى الى استشهاد أبو الهيجا. ووقعت مواجهات بين العشرات من الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال التي نفذت عملية الاغتيال، أطلقت خلالها الرصاص بكثافة باتجاه المواطنين، ما أدى إلى استشهاد محمود أبو زينة من سرايا القدس، ويزن محمود باسم جبارين من كتائب شهداء الأقصى بعد إصابتهم بعدة رصاصات في أنحاء متفرقة من جسديهما. كما أصيب خمسة عشر مواطناً بالرصاص الحي.

فلســطينيين على مركبة للمســتوطنين كانت تســافر على طريق ٣٥ بالقــرب من حاجز «ترقوميا» غرب مدينة الخليل. وفي الشــهر نفسه قتل ضابط إسرائيلي كبير اسمه باروخ مزراحي في شــمالي الخليل. وفي ١١/١٠ أصيب جندي إســرائيلي بجراح خطيرة إثر تعرضه للطعن بسكين في محطة للقطارات في تل أبيب، فيما اعتقلت الشرطة الإسرائيلية شــاباً فلسطينياً (٢٥ عاماً) من مدينة نابلس اشتبهت بأنه قام بطعن الجندي. كما أعلن الجيش الإسرائيلي في ١١/٥ ، إصابة ثلاثة من جنوده في عملية دهس نفذها فلسطيني قرب مخيم العروب شمال مدينة الخليل، مشيراً إلى أن جراح أحدهم خطيرة. وفي كانون الأول قام شــاب فلسطيني بطعن أربعة إســرائيليين في متجر رامي ليفي في مستوطنة «ميشــور أدوميم»، حيث قام الجيش بإطلاق النار على المنفذ وهو فتى عمره ١٦ عاماً من سكان العيزرية. وفي كانون الأول قامت الفتاة أمل طقاطقة (٢٢ عاماً) من بلدة بيت فجار جنوب بيت لحم بطعن مســتوطن قرب مستوطنة غوش عتصيون وإصابته بجروح طفيفة، حيث أطلق الجنود النيرات على الفتاة فأصابوها بجروح بالغة. وأصيبت في الشهر نفسه مســتوطنةً بجروح بالغة ووالدها بجروح متوســطة بعد رشق ســيارة إسرائيلية بزجاجة حارقة بالقرب من بلدة عزون بمحافظة قلقيلية.

كان واضحاً منذ انهيار مفاوضات كيري في الربيع أن صيف المنطقة سيكون ساخناً جداً

٣.٦ قطاع غزة: الحرب

تظل الحرب الإســرائيلية علــى قطاع غزة خلال صيف العام الحــدث الميداني الأبرز بامتيــاز. فالحــرب لم تكن فقط الأطول في تاريخ حروب إســرائيل علــى قطاع غزة منذ انســحابها منه قبل قرابة عشرة أعوام، بل إنها أيضاً الأعنف من جهة الخسائر البشرية والماديــة. كان واضحــاً منذ انهيــار مفاوضات كيري في ربيع العــام أن صيف المنطقة ســيكون ســاخناً جداً. صحيح أن العــام ٢٠١٣ ربما كان أقل عام شــهد صداماً بين إســرائيل والقطاع، حتى أنه كان الســنة الأولى منذ عملية السور الواقي التي يكون عدد الشــهداء في الضفة الغربية أكثر منهم في قطاع غزة كما ذكر تقرير العام الماضي، لكن انهيار المفاوضات والتصعيد الخطابي الإسرائيلي على قطاع غزة كان ينذر بعاصفة تولد في رحم الوقت. فمنذ نيســان ٢٠١٤ بدأت المماحكات الإسرائيلية بالقطاع، وتم الحديث عن سقوط صاروخ في النقب أطلق من قطاع غزة.

ويمكن بمراجعة سريعة تلمس تنصل إسرائيل من كل ما التزمت بعد حربها عام ٢٠١٢ أمام الوســيط المصري. فهي من جهة واصلت مضايقاتها للمزارعين الفلســطينيين على طول الشريط الحدودي، كما لم تتوقف عن تضييق الخناق على الصيادين وتقليل مساحة

الصيد، كما أنها واصلت التشـــديدات على إدخال الكثيــر من المواد الخام ومواد البناء. وبكلمة أخرى، فإن الحصار المفروض على القطاع ظل أساس السياسة الإسرائيلية، ولم تتوقف إســرائيل بين فينة وأخرى عن توجيه ضربات خفيفة داخل القطاع بذرائع أمنية، كما لم تتوقف الطائرات الزنانة والمقاتلات الحربية الإســرائيلية والبوارج عن اســتهداف القطاع. وبدأت إســرائيل تدريجياً ببناء التصعيد في قطاع غزة شــيئاً فشيئاً. ففي آذار من بداية العام أعلنت إسرائيل أنها اكتشفت نفقاً كبيراً يصل إلى مستوطنة العين الثالثة قرب غزة فيما اعتبرته إسرائيل تحضيرا من قبل حماس للحرب القادمة.

ظهر النقاش مبكراً حول ضرب غزة وممكنات ذلك والمحاذير التي على إســرائيل أن تنتبه لها، وكان جلّ النقاش يدور حول أهداف الضربة وكيفية تقليل الخسائر الناجمة عنها، خاصة فيما يتعلق بصورة إسرائيل في الخارج المتدهورة أصلاً. ويظل التوازن بين ذريعة حماية أمن المواطنين، والحفاظ على شخصية إسرائيل المعنوية والأخلاقية جوهر هذا النقاش.*

ظهر النقاش مبكراً حول ضرب غزة وممكنات ذلك والمحاذير التي على إسرائيل أن تنتبه لها، وقد سبق النقاش عملية خطف المستوطنين الثلاثة

وفيما ارتبط النقاش بعملية خطف المستوطنين الثلاثة وقتلهم، فحقيقة الأمر أن النقاش حــول كيفية التعامــل مع غزة ومع حماس ظهر مبكراً قبــل عملية الخطف. مثلاً، اوصى كارميت فالينسي وغابي سيبوني أن على إسرائيل أن تعيد اختبار وتقييم سياستها تجاه غزة حتى تحدد مقاربتها للوضع هناك وخياراتها الإســتراتيجية في حال اندلاع مواجهة جديدة. وبالنسبة للباحثين في معهد الأمن القومي فإن لدى إسرائيل خيارين:[٣٦]

(١) القيام بنسخة مطورة من عامود السحاب والسور الواقي تقود إلى تسوية أفضل، بالمعايير الإسرائيلية، لفترة أطول من الزمن.

(2) القيام بعملية أوسع تقود إلى تغيرات راديكالية في المنطقة، تشتمل على حضور الجيش داخل غزة لضرب أعنف لحماس، واحتلال غزة بالكامل ونقل السلطة لجهة أخرى.

ومع اعتقال إسرائيل لقيادة حماس في الضفة الغربية بعد خطف االجنود المستوطنين الثلاثــة، وإعادة اعتقال محرري صفقة شــاليت، ومحاربة حكومة الوفاق، زادت شــحنة التوتر وانطلقت الصواريخ على البلدات الإســرائيلية المحاذية لغزة على إثر الاستفزازات الإســرائيلية للصيادين وللمزارعين. وفي ٦ تموز بدأت إســرائيل عمليتها التي أســمتها «الجرف الصامد» ضد قطاع غزة، حيث بدأتها بعمليات قصف مكثفة على أهداف متنوعة فــي القطاع طالت مقرات الحكومة ومنشــئات عامة واســتهدافات مركزة لاغتيال بعض نشطاء الفصائل الفلسطينية.

---

* Liram Stenzler-Koblentz, «Iron Dome's Impact on the Military and Political Arena: Moral Justifications for Israel to Launch a Military Operation against Terrorist and Guerrilla Organizations», Military and Strategic Affairs, Volume ٦, No. ١, March ٢٠١٤, Pp٩٧-٧٩.

واقترح عاموس يلدن ١٢ قاعدة لفهم ما تحتاجه إسرائيل خلال الحرب، أهمها:*

- غايــة العملية تنبع من التزام إســرائيل بحماية مواطنيها واســتعادة قوة الردع، ومعالجة قدرات حماس والتنظيمات العسكرية.
- لا يجب أن تتضمن العملية احتلال غزة.
- معالجة قضية الانفاق.
- عدم توفر عنصر المفاجأة، وعليه فحماس تحكمت بوقت الحرب.
- مناعة الجبهة الداخلية.
- عامل الوقت، فكلما مرّ الوقت ســينفذ صبر الرأي العام في إســرائيل ويتصاعد الضغط الدولي.
- عملية مركبة من الجو والأرض والاستخبارات. حيث أن القيام بعملية برية أمر مهم للرأي العام حتى لو لم يتم احتلال غزة.

وصلت الصواريخ تل أبيب وحيفا، وحـامـت طـائـرات الاسـتـطـلاع الفلسطينية فوق مناطق داخل إسرائيل،ضمن مجموعة مفاجآت صدمت إسرائيل

هذه المرة، وصلت الصواريخ تل أبيب وحيفا وحامت طائرات الاســتطلاع الفلسطينية فوق مناطق داخل إســرائيل، ضمن مجموعة مفاجئات صدمت إســرائيل، وشملت أيضاً عملية إنــزال بحري. إلى جانب ذلك فإن حرب الأنفاق التي خاضها الفلســطينيون ضد إســرائيل كانت مفاجئة. فرغم تقدير إسرائيل وجود مثل هذه الأنفاق التي كانت اكتشفت بعضــاً منهــا في منطقة شــرق خانيونس قبل ذلــك، إلا أنها لم تتوقع انتشــارها بهذه الطريقة. وبدأت بعض المعارك البرية الشرســة في بيت حانون والشجاعية وخزاعة، حيث واجه الجنود الإســرائيليون المقاتلين الفلســطينيين وجهاً لوجه بعــد أن خرجوا لهم من الأنفاق. وتظل معركة الشجاعية الأكثر شراسة في كل ذلك. فيما اعتبرته بعض المصادر الإســرائيلية حرب العمر بالنسبة لحماس، فهي مقامرة حياة أو موت، تنظر إليها حماس بوصفها معركة وجودية.**

واعتبر بعض الباحثين الإسرئيليين أن غايات حماس في الحرب تتمثل في:***

- الاستمرار في إطلاق النار.
- اختراق الأراضي الإسرائيلية ومفاجأة إسرائيل.

---

* Amos Yadlin, Operation Protective Edge: The Goal and the Strategy to Achieve Them, INSS Insight No. 571, July 9, 2014.

** Udi Dekel and Shlomo Brom, Reconstruction for Demilitarization: Lifting the Economic Siege and Tightening the Security Siege around the Gaza Strip, INSS Insight No. 580, July 28, 2014.

*** Yoram Schweitzer, How Hamas Sees its Achievements in Operation Protective Edge and How Israel Should Respond, INSS Insight No. 586, August 7, 2014.

- إيقاع خسائر في الجيش.
- حرب استنزاف.
- المساس بصورة إسرائيل.
- التأثير على المواقف الدولية.
- عدم المساس بقيادتها العسكرية والسياسية.

ظهــرت فكرة القضاء على حماس مؤقتاً فــي بداية المعارك البرية، حيث طالب البعض بضرورة دخول الجيش إلى مدينة غزة للتخلص من قيادة حماس، وهو أمر لم يحسم في الكابينت، لأن ثمة ســؤالا أكبر كان يلوح في الأفق يقول: لو تم ذلك ماذا ســنفعل بغزة؟ وهو نقاش يدور في العقل السياسي الإسرائيلي بشكل مستمر، إذ إن البديل حماس في غزة واحد من ثلاثة سيناريوهات:

أولا: تسليم القطاع للســلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، وبالتالي تعزيز مطالبه بالدولة وتوفير تربة خصبة لهذه الدولة.

ثانيا :صعود تيارات إسلامية أكثر تشدداً وسلفية ربما.

ثالثا: فوضى مقلقة لإسرائيل.

في الحقيقة، فإن نتنياهو لم يرفع في الحرب شعار وهدف إسقاط حماس لأنه يدرك الثمن الباهظ لذلك

في الحقيقة، فإن نتنياهو لم يرفع يوماً في الحرب شــعار وهدف إســقاط حماس لأنه يدرك الثمن الباهظ لذلك. لكن مع اشــتداد المعارك وظهور صعوبة التعامل بشكل حاسم مع قدرات حماس العســكرية حســم الأمر باتجاه التعايش مع حماس رغم كل شيء مع تقليــم أظافرها. وظهرت في الخطاب الإســرائيلي فكرة نزع ســلاح حماس، وهي فكرة ستكون الشعار لتسويق فكرة انتهاء الحرب وتحقيقها لأهدافها.

وأمام اشــتداد المعارك حدد عامــوس يدلين الخيارات المتاحة أمام إســرائيل بأربعة خيارات:

الخيار الأول: إنهاء من طرف واحد.

الخيار الثاني: القبول باتفاق ثنائي.

الخيار الثالث: توسيع العملية

الخيار الرابع: احتلال غزة.

يفضل يدلين الخيار الأحادي عن اتفاق سيء تسعى حماس لزج إسرائيل به، هذا على المدى الحالي والمتوســط، وفي المســتقبل يتم النظر في اتفاق يكبح حماس. ويقترح يدلين أن تكون الخطوة الأحادية بالتنســيق مع مصر وواشــنطن. ومن مزايا الخيار الأحادي أنه يمنح إسرائيل خيار استمرار ضرب حماس. كما أنه يمنحها فرصة لمناقشة اتفاقيات مع السلطة ومع حماس، ويزيد الإجماع الدولي على حقيقة مشكلة غزة.

وعدد أودي عيران مزايا الحل الأحادي بالتالي:

- o يظل لإسرائيل حرية تقرير التدخل العسكري.
- o إسرائيل ترد إيجاباً على الدعاوى الدولية.
- o لا تلتزم إسرائيل تجاه غزة والإقليم والمجتمع الدولي بأي شيء.
- o داخلياً تتحلل إسرائيل من انتقاد اليمين في حال دفعها ثمنا سياسيا لحماس.
- o تقليص وقت بقاء الجيش في غزة.

أما مساوؤه فتتلخص في التالي:

- o أيضاً لا التزامات عند أي طرف آخر.
- o انسحاب القوات لا يترك أثراً على عوامل اندلاع الحرب.
- o في ظل غياب اتفاق مشترك ،فإن الحل الفردي مؤقت في انتظار الحرب القادمة.
- o لن يجلب الكثير من المنافع من المجتمع الدولي مثل اتفاقية بوساطة دولية.
- o ستظل البنية التحتية التي لم يدمرها الجيش فاعلة ويمكن تطويرها.

أما في حالة اتفاق، فإن على إسـرائيل أن تتجرع مرارة عدم مقدرة أي طرف تجاوز حماس. وينصح عيران ببذل كل جهد لتجنب حماس، وتقليل دورها، لكن لا ضمانة لذلك.

وفي ٢٦ آب أعلنت القاهرة عن نجاحها في التوسـط لانهـاء الحرب، وتوقيع الطرفين على اتفاق تفصيلي حول ذلك. لا يختلف الاتفاق الذي تم برعاية مصرية عن تفاهمات عام ٢٠١٢، حيث شـمل توسيع مسـاحة الصيد إلى ستة أميال والسماح بدخول مواد البناء وفتـح المعابر بما يضمن فك الحصار، وتم ترحيـل كل القضايا الأخرى إلى فترة ما بعد شـهر. شملت هذه القضايا مطالب حماس حول إعادة تشغيل المطار وبناء الميناء. بكلمة أخرى، لم تلتزم إسرائيل بالمطالب الفلسطينية، بل التزمت بمناقشتها والتفاوض حولها.

المؤكد أنه من الصعب الجزم أن إسـرائيل حققت ما كانت تصبو إليه من وراء الحرب. فهي من جهة لم تقم بالقضاء على حماس ولم تتمكن من تركيعها بشـكل كامل، حيث أن الحرب انتهت، وحماس تضرب العمق الإسرائيلي بالصواريخ، كما أنه من الصعب القول إن الجيش لم يحقق شـيئاً، فغزة بدت مدمرة وكومة من الخراب وهي مشـاهد سـتردع حماس عن الخوض في حرب جديدة لفترة مقبلة. وطالما لم تكن إسرائيل ترغب في القضاء على حماس فإن تقليم أظافرها شيء محقق في هذه الصورة. وظل السؤال: إلى أي مدي حققت إسـرائيل ما أرادت من وراء هذه الحملة العسـكرية على غزة؟. بالنسبة للجنرال احتياط أدوي ديكل، الذي يشغل أيضا موقع نائب رئيس معهد الأمن القومي الإسرائيلي، فإن الجيش حقق جملة من الإنجازات التي لا يمكن إغفالها تشـمل تدمير البنية التحتية

للإرهاب خاصة نظام إنتاج الصواريخ والتخزين، والمقرات العامة، وبيت القادة والنشطاء، كما تم قتل أكثر من ٦٠٠ نشيط من حماس، لم يتبق إلا ثلث القوة الصاروخي، الخنادق الخطرة تم تدميرها، القبة الحديدية أثبتت نجاعتها. أما الجبهة الداخلية في إسرائيل فقد ظلت صلبة والاقتصاد متماسك، كما تعززت العلاقات الإستراتيجية مع مصر السيسي، كما أن الحرب لاقت تفهماً واضحاً من الدول العربية كما يقول. رغم ذلك فثمة تداعيات سلبية نتجت عن الحملة تمثل أهمها في حقيقة أن حماس لم تمت وربما قويت، كما لم تفقد الرغبة والدافع والمقدرة على استمرار إطلاق الصواريخ. أيضاً لم يتم المساس بقيادة حماس ولم يتم ردعها. صورة إسرائيل في العالم تم المساس بها. إضافة لذلك، تمكنت حماس من دفع سكان غلاف غزة للهرب إلى الشمال والوسط.[٣٧]

وبحسب ديكل وباحثين آخرين فإنه في الحروب الجديدة لم يعد من الممكن تحقيق انتصار بالمعنى الكلاسيكي، بمعنى القضاء الكامل على الخصم واستسلامه، حيث دخلت مفاهيم جديدة في قاموس وخبرات الحروب تتسم بالميوعة، مثل تخفيض كثافة الإرهاب وتحقيق مستوى معقول من الأمن الشخصي والعنصر النفسي الأقوى حيث تصبح غاية المعركة هي إيلام الخصم معنوياً واجتماعياً. كما أن على إسرائيل أن تولي الجبهة الداخلية المزيد من العناية، إذ إن أحد أهم خصائص الحروب الجديدة هو الخيط الرفيع الذي يميز الجبهة الداخلية عن أرض المعركة في كلا الاتجاهين.[٣٨]

في الحروب الجديدة لم يعد من الممكن تحقيق انتصار بالمعنى الكلاسيكي

تمثل السؤال الأساس الذي دار في النقاش الإسرائيلي في السبب الذي جعل الجيش يتوقف. ألم يكن بمقدور الجيش أن يتقدم ويتوغل في غزة ويجتث حماس؟ يبدو أن الإجابة على هذا السؤال ليست في يد الجنرالات الذين أشاروا للصعوبات التي واجهتهم في معارك الشجاعية وبيت حانون وخزاعة، إلا أن الإجابة على سبب توقف الجيش ذات دلالة سياسية، فهي تكشف مقاصد القيادة السياسية من وراء العملية. واتهم البعض المستوى السياسي بعدم رغبته في دخول وَحِل غزة والقضاء على حماس. فنتنياهو مسكون بفكرة الردع وليس الحسم، وهذه ميزة عقله السياسي في كل القضايا. والردع تتلوه ترتيبات تضبط علاقة إسرائيل مع خصومها حتى لو دخل أبو مازن هذه المرة على الخط. هكذا يفكر نتنياهو.

ويقول يسرائيل حسون- وهو عضو كنيست سابق عن إسرائيل بيتنا ونائب سابق لرئيس الشاباك:[٣٩]

- إن الجيش تلقى تعليمات من المستوى السياسي بعدم التوغل في غزة، حيث كانت حماس أكثر ضعفاً بعد تدمير الأنفاق، واكتفي الجيش بالدخول حتى عمق ٣ كيلومتر، ولم يكن- وفق حسون- أمام الجيش إلا أن يمضي نصف كيلومتر حتى يكون في

عمق مدينة غزة ويقتل حماس. وكان بإمكان إسرائيل أن تفعل ذلك دون الحاجة لتدمير غزة كما فعل شارون ببيروت. بيد أن إسرائيل- وفق اللواء يوآف غالنت القائد السابق للمنطقة الجنوبية- اختارت من بين الخيارات المتاحة أمامها جباية ثمن ذي مغزى من حماس، وخلق ردع مؤقت قد يتطلب عملاً إضافياً في المستقبل على طريق القضاء عليها. ويقول ميخائيل وديكل إن إسرائيل اختارت الدمج بين إضعاف حماس وبين تحميلها مسؤولية أي اعتداء من غزة، وهي إستراتيجية تعتمد على استعادة الردع من فترة لأخرى.

تلقى الجيش الإسرائيلي تعليمات من المستوى السياسي بعدم التوغل في غزة، حيث كانت حماس أكثر ضعفاً بعد تدمير الأنفاق، واكتفى الجيش بالدخول حتى عمق ٣ كيلومتر

من الواضح أن الحرب على غزة لم تنه مشكلة غزة، بل سلطت الضوء أثر على ضرورة أن تطور إسرائيل آلية تعامل مع «الجار المزعج» تعتمد على احتوائه والحفاظ على وضعيته الراهنة. وفي هذا السياق يرى كوبي مايكل وأودي ديكل أن ثمة ثلاثة خيارات أمام إسرائيل في التعامل مع غزة:[٤٠]

أولا: استمرار النشاطات الحالية وتوسيعها من خلال مراقبة الإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة لنقل مواد البناء والبضائع الأساسية، وتوسيع منطقة الصيد بالتعاون مع حماس، والمساعدة في تطوير بعض البنى التحتية مثل المجاري.

ثانيا: شمل السلطة في شؤون غزة بالتعاون مع مصر وبعض الدول العربية البراغماتية والمجتمع الدولي. يشمل هذا توسيع مسؤوليات السلطة على القطاع ومساعدتها في إدارة عملية إعادة الإعمار. وهذا قد يكون اختبارا للسلطة في مجال قدراتها على إدارة الدولة. يتطلب هذا من إسرائيل تطوير خطة سياسية، أو التعاطي بإيجابية مع مبادرات تجديد عملية السلام.

ثالثا: الانفصال الكامل عن غزة من خلال فتح غزة للعالم الخارجي وتقليل حتى الصفر اعتمادها على البضائع والمعدات الإسرائيلية من خلال بناء ميناء.

وينصح الباحثان بأن مصلحة إسرائيل تكمن في الخيار الأول، خاصة مع تقديرات القيادة الإسرائيلية أن لا مفاوضات ترجى مع القيادة الفلسطينية الحالية. وهذا يتطلب منح حماس بعض الإنجازات الملموسة، والتي ستعزز بدورها من شرعيتها وستقوي حكم غزة.

لم تنه الحرب على غزة مشكلة غزة، بل سلطت الضوء على ضرورة أن تطور إسرائيل آلية تعامل مع «الجار المزعج»

وبعد انتهاء الحرب، حولت إسرائيل قضية إعادة إعمار ما دمرته إلى قضية فدرالية بالمصطلح الأميركي. فهي تريد أن تجعل الحلم الفلسطيني يتمثل في إعادة الإعمار، لذا لم تدخل الأسمنت إلا بدفعات قليلة، وواصلت حرمان غزة من مواد البناء ومستلزماته. بالطبع ساقت إسرائيل دعاوى ومزاعم عدة في ذلك. قال نتنياهو لقناة NBC الأميركية

«عليك توفير آلية تضمن نزع السلاح. أنت تريد الأموال أن تذهب لشعب غزة، لا أموال تذهب لصواريخ حماس وقذائفها». وقال دوري غولد مستشار نتنياهو «في السنوات الأخيرة ضغطت الحكومات والمنظمات الدولية على إسرائيل للسماح بإدخال الأسمنت لغزة لبناء البيوت وإقامة المدارس وإنشاء المستشفيات. لكن الذي حدث أنه تم استخدامه لشن الهجمات على إسرائيل، لذلك فإن اتفاقية نزع السلاح مهمة لمواجهة المشكلة والتأكد من أن حماس لا تستخدم هذا الأسمنت لبناء الأنفاق».[٤١] إن قبول إسرائيل إعادة إعمار غزة يُرى على أنه قبول لشروط حماس. كما أن رفع الحصار يتم على مراحل وتحت مراقبة إسرائيل، وتأجيل بناء الميناء والمطار حتى اكتمال الصورة الأمنية الداخلية في غزة.[٤٢] بل إن بعض الوزراء- مثل وزير الداخلية جدعون ساعر- طالبوا بتشديد الحصار بدل تخفيفه ورفعه.

بعد انتهاء الحرب، حولت إسرائيل قضية إعادة إعمار ما دمرته إلى قضية فدرالية بالمصطلح الأميركي

وبين فترة وأخرى، كانت الحدود مع غزة تشهد توترات واضحة قد تصاحبها عمليات تنقيط للصواريخ. حيث قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» على موقعها الإلكتروني ١٩ كانون الأول أن «سلاح الجو الإسرائيلي هاجم أهدافاً جنوب قطاع غزة رداً على إطلاق صاروخ على المجلس الإقليمي «اشكول». وشنت الطائرات الإسرائيلية غارتين على هدف في مدينة خانيونس، للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب، حيث استهدفت موقع «حطين» التابع لسرايا القدس الجناح في منطقة القرارة.

واستشهد قيادي ميداني من كتائب القسام وأصيب اثنان آخران، كما أصيب جندي إسرائيلي بجروح بالغة، في الأسبوع الأخير من العام، خلال اشتباكات بين قوة من الجيش الإسرائيلي، حاولت التوغل في بلدة القرارة الحدودية شرق محافظة خان يونس، ومجموعة من المقاومين الفلسطينيين، وحذر وزير شؤون الاستخبارات الإسرائيلي يوفال شتاينتس من أن «إسرائيل قد تشن حملة عسكرية واسعة في قطاع غزة لدك البنية العسكرية والمؤسساتية لـ(حماس) إذا ما استمرت الحركة في ضعضعة الأوضاع الأمنية على الحدود»، على حدّ قوله.

بلغت نسبة دعم إخلاء الكتل الاستيطانية أدنى نسبة في العام ٢٠١٣ منذ العام ١٩٩٢

إجمال

تأثرت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية في العام ٢٠١٤ بعدة عوامل ومتغيرات، منها الداخلي في المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، ومنها الإقليمي، ومنها العالمي. وقد تداخلت هذه العوامل في العام ٢٠١٤ بعضها مع بعض، ما سهّل على إسرائيل الاستمرار بسياسية فرض الأمر الواقع، وصعب على السلطة الفلسطينية الضغط على إسرائيل للتقدم في عملية التفاوض، ووفر لإسرائيل فرصة شن عدوان عسكري دموي على غزة، واستمرار التنكيل بسكان الضفة الغربية، خاصة القدس الشرقية.

إسرائيليا، عكست نتائج انتخابات العام ٢٠١٣ وتشكيل حكومة جديدة برئاسة نتياهو وشراكة ليبرمان والبيت اليهودي بزعامة بينت ويوجد مستقبل برئاسة لابيد، عكست نضوج توافق سياسي في مسألة هوية دولة إسرائيل ووظيفتها، ومسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية. فقد أظهرت البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في انتخابات ٢٠١٣ وجود توافق وتقارب في محور القضية الفلسطينية والاستيطان، برفض الحقوق الفلسطينية الطبيعية بإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، وعودة اللاجئين، وتفكيك المستوطنات، وإعادة القدس الشرقية. يشمل هذا الإجماع حزب العمل الذي لم يطرح في برنامجه الانتخابي عام ٢٠١٣ أي بديل سياسي جدي لموقف أحزاب اليمين ويمين الوسط. بل إن رئيسة الحزب حينها، شيلي يحيموفيتش، أهملت قضية الاحتلال واتفاقية السلام عن قصد في برنامجها الانتخابي. وبذلك لم يعرض أي حزب مشروعا سياسيا بديلا للوصول لاتفاق سلام عادل وحقيقي. ترجمت هذه المواقف في الخطوط العريضة الأساسية لحكومة نتنياهو. فقد ورد في اتفاقية الائتلاف الحكومي أن الحكومة ستسعى إلى الوصول لاتفاق سلام مع الطرف الفلسطيني وإنهاء الصراع، دون الخوض بأي تفاصيل أو اقتراح عيني.[٤٣] بالمقابل، نجد أن استطلاعات الرأي العام التي جرت قبيل الانتخابات السابقة، توضح دعم المجتمع الإسرائيلي لمواقف الأحزاب اليمينية ويمين الوسط، إذ إن نسبة دعم إخلاء الكتل الاستيطانية بلغ أدنى نسبة في العام ٢٠١٣ منذ العام ١٩٩٢. أي أن هناك إجماعا حول إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة التي تحول دون خلق تواصل جغرافي في مناطق السلطة الفلسطينية. وقد كانت أعلى نسبة دعم لإخلاء مستوطنات قبيل انتخابات العام ١٩٩٢ حين بلغت ٢٩,١٪ ، وكانت أدنى نسبة دعم لإخلاء المستوطنات في استطلاع العام ٢٠١٣ وبلغت ١١٪ من مجموع المستطلعين. على الرغم من ذلك لا يعارض المجتمع الإسرائيلي نظريا، إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل، وبالشروط الإسرائيلية المعروفة.

كانت أعلى نسبة دعم لإخلاء مستوطنات قبيل انتخابات العام ١٩٩٢ حين بلغت ٢٩,١٪ ، وكانت أدنى نسبة دعم لإخلاء المستوطنات في استطلاع العام ٢٠١٣ وبلغت ١١٪ من مجموع المستطلعين

أتاح هذا الواقع لحكومة نتنياهو صد أي محاولات للتفاوض في العام ٢٠١٤، وتوسيع الاستيطان الإسرائيلي وتعميقه في الضفة الغربية، واستمرار محاصرة غزة وشن عدوان عسكري. بالتوازي للوضع الإسرائيلي الداخلي، سهلت الحالة السياسية الفلسطينية بصيغة استمرار الانقسام والعداء الفلسطيني الداخلي، والتحولات الإقليمية خاصة في مصر والحرب الأهلية في سورية وعدم الاستقرار في بقية الدول العربية، وانشغال العالم، خاصة الولايات المتحدة، بالحرب على دولة الإسلام في العراق وسورية (داعش)، سهل على إسرائيل فرض سياسات الأمر الواقع والامتناع من العودة لعملية التفاوض دون رادع.

في ظل هذا الواقع، من غير المتوقع أن تسفر نتائج الانتخابات الإسرائيلية (آذار ٢٠١٥) عن مشهد سياسي حزبي مختلف قد يؤدي إلى تغير في الموقف من إدارة الصراع بدل حلّه. الإجماع الإسرائيلي على شروط التسوية لا يتيح لأي حكومة–كما يتضح من برنامج المعسكر الصهيوني الانتخابي للعام ٢٠١٥ الذي لا يأتي بجديد–[٤٤] طرح مشروع تسوية يستجيب للحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. أي أننا في صدد استمرار حالة الجمود في العملية السلمية.

الهوامش:

١ للمزيـد انظر/ي عاطف أبو سـيف ، ٢٠١٤، «مشـهد العلاقات الفلسـطينية الإسـرائيلية»، في هنيدة غانم (محـررةً)، تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣، مدار: رام الله.

٢ اقتـراح قانـون تعديل أنظمة الحكم والقضاء (سـن قوانين بواسـطة أمر). قدم الاقتراح أعضاء الكنيسـت أوريت سـتورك ويريف لفـين وزئيف اللكين وآخرون بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٧. وقامت اللجنة الوزارية لشـؤون التشـريع بالمصادقـة على دعم الاقتراح بتاريخ ٢٠١٤،١١،٩. للصيغـة الكاملة لاقتـراح القانـون: http://go.ynet.co.il/pic/news/aaa.pdf؛ وللترجمة العربية انظر الملحق رقم (١) للتوسع حول هذا الاقتراح انظر/ي: http://bit.ly/1zCXkXp

٣ يقوم أنطوان شلحت بتفكيك منظومة اللاحل في عقل نتنياهو بشكل عميق في كتابه الجديد الصادر عن مدار. انظر/ي أنطوان شلحت، ٢٠١٤، بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل، مدار: رام الله.

٤ للتوسع انظر/ي: عاطف أبو سيف، م.س.

٥ خطاب نتياهو في افتتاح الدورة الشـتوية للكنيسـت ٢٠١٤/١٠/٢٧. على موقع رئـيس الحكومة: http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Speeches/Pages/speechknes271014.aspx (شوهد في٢٠١٤/١٢/٠١).

٦ عاطف أبو سيف ومهند مصطفي، ٢٠١٤، ما بعد الحرب على غزة. قراءة في التصورات الإسرائيلية، مدار: رام الله.

٧ أنطوان شلحت، م. س. صفحة ٢١.

٨ « لبيد يستبعد السلام خلال السنوات العشر القادمة، ويدعو إلى تحقيق «انفصال» إسرائيل عن السلطة»، ٢٠١٤/١٢/١٢.

٩ صحيفة يسـرائيل هيوم، ٢٠١٤، « يعالون: الفلسطينيون لن يحصلوا مطلقاً على دولة، بل حكم ذاتي منزوع السلاح وسيطرة «جوية» إسرائيلية»، ٢٠١٤/١٠/١٦..

١٠ للمزيد حول اقتراحات كيري انظر/ي تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠١٤. م.س.

١١ إسحق بن حورين، موقع واينت، ٢٠١٤، «كيري ضد نتياهو: لا تصر على الدولة اليهودية»، ٢٠١٤/٠٣/١٤، على الرابط التالي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4499001,00.html (شوهد في٢٠١٥/٠٢/١٥) وأيضا براك رافيد وجاكي خوري، هآرتس،٢٠١٤، «في ظل الأزمة، بينيت يضغط لإلغاء تحرير الأسـرى»، ٢٠١٤/٣/٣١: على الرابط التالي http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2283790 (شوهد في ٢٠١٥/٠١/٣٠).

١٢ صحيفة الأيام، ٢٠١٤، «حملة انتقادات إسـرائيلية حادة ضد كيري لربطه علناً بين تصاعد التطرف وعدم حل المسـألة الفلسطينية»، الأيام، ٢٠١٤/١٠/١٨.

١٣ صحيفة الأيام، ٢٠١٤،» كيري يبلور مبادرة جديدة لاسـتئناف المفاوضات لتعطيل المسـعى الفلسـطيني في مجلس الأمن»، الأيام ٢٠١٤/١٠/١٦.

١٤ بـاراك رافيـد، ٢٠١٥، ، «الحكومة المصغرة: إسـرائيل سـوف تمنع حماس من المشـاركة في الانتخابات الفلسـطينية»، هآرتس، ٢٠١٥/٠٢/٠٦ . وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2338525 (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٠).

١٥ يوفال بنغو،٢٠١٥، «بينيت يهاجم حكومة الوحدة الفلسطينية: إرهابيون ببدلات»، موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٥/٠٢/٠٦، وعلى الرابط التالي: http://www.maariv.co.il/news/new.aspx?pn6Vq=E&0r9VQ=FIGGE (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٠).
http://www.panoramafm.ps/?page=details&newsID=20877&cat=4 (شوهد ٢٠١٥/٠٢/١٥).

١٦ دانا سـومبرغ واريك بندر، ٢٠١٤/١٢/١٨ «الحلبة السياسـية في حالة غليان على أثر توجه الفلسـطينيين للأمم المتحدة»، صحيفة معاريف، ٢٠١٤/٠٤/١٨ .

١٧ صحيفـة الأيـام، ٢٠١٥، «اجتمـاع كيري ـ نتنياهو انتهى دون الإعلان عن نتائج، وفرنسـا تريد التوصـل إلى «حل يجمع» مختلف الأطراف»، ٢٠١٤/١٢/١٦.

١٨ وكالة معاً، ٢٠١٤، «الرئيس الفرنسي يعرض على الرئيس عباس مبادرة جديدة للسلام»، ٢٠١٤/٩/١٩، على الرابط التالي: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=728491 (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٢).

١٩ شلومو شمير، ٢٠١٤، «خطوة فلسطينية تكتيكية فقط»، موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٤/٠٩/٢٩: http://www.maariv.co.il.

٢٠ دان مرغليت، ٢٠١٤ «التسونامي الأوروبي يضرب إسرائيل»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٤/١٢/١٩.

٢١ نبيل شعث، ٢٠١٥ ، «رؤية فتح لعلاقاتها الدولية»، سياسات، العدد٣١.

٢٢ صحيفـة الشـرق الأوسـط، ٢٠١٤،»أبو مازن يقلب الطاولـة، ويوقع قرار الانضمام إلى ١٥ مؤسسـة دولية على الهواء مباشـرة»، ٢٠١٤/٤/٢.

٢٣ الحياة الجديدة، ٢٠١٥/١/١.

٢٤ صحيفة الأيام، ٢٠١٤،» معلقون إسرائيليون: عباس لجأ إلى «الخيار النووي» والفلسطينيون أعلنوا «حرباً دبلوماسية» على إسرائيل»، ٢٠١٥/١/٢.

٢٥ صحيفة الأيام، ٢٠١٤، المرجع السابق.

٢٦ إيال غروس ،٢٠١٥، صحيفة هآرتس، «فحص محكمة الجنايات الدولية: على إسـرائيل أن تسـتوعب أن قواعد اللعبة قد تغيرت»، هآرتس ٢٠١٥/١/١٨، وعلى الرابط التالي:http://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.2541706 (شوهد في ٢٠١٥/٠١/٢٠).

٢٧ تسـفي برئيل ،٢٠١٥، «العقوبات الإسـرائيلية ضد السلطـة الفلسـطينيـة.. لـن تجـدي نفعـاً»، هآرتس، ٢٠١٥/١/٦، وعلى الرابط التالي http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2293824 (شوهد ٢٠١٥/٠٢/١٢).

٢٨ يوسي بيلين، ٢٠١٤، «حذار من «حرب دينية في القدس»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٤/١١/٣.

٢٩ صحيفــة الأيــام، ٢٠١٤، «اشــتباكات متفرقة فــي عدد من الأحيــاء تواصل الاقتحامات للأقصــى وتهديدات باقتحامــه اليوم..»، ٢٠١٤/١٠/٥.

٣٠ صحيفة الأيام، ٢٠١٥، «توقيف ٥ مقدسيات اعترضن على اقتحامات للمسجد»، الايام، ٢٠١٥/١/٢.

٣١ نير حســون،٢٠١٤، «جماعة اســتيطانية تستولي بحراســة قوات الاحتلال على منازل جديدة في سلوان»، هـآرتس، ٢٠١٤/٠٩/٣٠ ، وعلــى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2446378 (شــوهد ٢٠١٤/١٠/٣٠)؛ وأيضا أور در، ٢٠١٤/١٠/١١، «تحت رعاية الحكومة: المســتوطنون يســيطرون على منازل في سلوان»، موقع نضال اشتراكي: .http://maavak.org.il/maavak/?article=1277 (شوهد في ٢٠١٤/١٠/٣٠).

٣٢ ، مركز معلومات وادي حلوة، «المصدر السابق.

٣٣ عاموس هرئيل وينيف كوكوفيتش ،»خطة وزارة الأمن الداخلي لإحكام السيطرة على القدس الشرقية»، هـآرتس، ٢٠١٥/١/١: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2527250. (شوهد ٢٠١٥/٠١/١٠).

٣٤ إحصائية: ٣٨٩ ألف مستوطن بالضفة و٢٠٠ ألف في القدس المحتلة» مأخوذة من موقع صحيفة أمانا (إصدار مجلس المستوطنات العدد ٣٤ عام ٢٠١٤: http://www.amana.co.il/?CategoryID=291&ArticleID=503 (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/٢٠).

٣٥ صحيفة الأيام، ٢٠١٤،» استشهاد زياد أبو عين ضرباً بأعقاب بنادق وغاز جنود الاحتلال»، ٢٠١٤/١٢/١١.

٣٦ عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، م.س. ص ٤٣-٤٤.

٣٧ Liram Stenzler-Koblentz, «Iron Dome's Impact on the Military and Political Arena: Moral Justifications for Israel to Launch a Military Operation against Terrorist and Guerrilla Organizations», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 1, March 2014, Pp79-97.

٣٨ Kobi Michael and Udi Dekel , The Gaza Strip: What Can Israel Do to Postpone - or Even Prevent – the Next Round of Violence , INSS Insight No. ٦٤١, December ١١, ٢٠١٤

٣٩ مازال معلم، ٢١،٨،٢٠١٤، «يســرائيل حسون: نتنياهو منع الجيش الإســرائيلي من إضعاف حماس بشكل جدي»، موقع المنيتور: http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2014/08/israel-hasson-shin-bet-netanyahu-gaza-ground-assault-abbas.html#

٤٠ Kobi Michael and Udi Dekel , The Gaza Strip: What Can Israel Do to Postpone - or Even Prevent – the Next Round of Violence , INSS Insight No. 641, December 11, 2014

٤١ Ilene Prusher, «Israel, Hamas conflict: Differences over calls to demilitarize Gaza», Time, 28/7/2014. http://time.com/3049366/israel-hamas-conflict-differences-over-calls-to-demilitarize-gaza/

٤٢ Oded Eran, A Multilateral Arrangement is Preferable to a Unilateral Move, INSS Insight No. 584, August 5, 2014.

٤٣ للتوســع انظر/ي: البيان الحكومي في موقــع الكنيســت: http://www.knesset.gov.il/docs/heb/coalition2013_3.pdf (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/٢٠).

٤٤ للتوسع انظر/ي: أنماط التصويت في إسرائيل وتحولات المجتمع الإسرائيلي: انتخابات ٢٠١٣ نموذجا، مجلة السياسات العربية، عدد ١٣، آذار ٢٠١٥. وأيضا البرنامج السياسي للمعسكر الصهيوني: http://hamahanehazioni.co.il/zionist/?page_id=349 (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/٢٠).

ملحق ١: نص مشروع القرار الفلسطيني

إدراكاً منه لمسؤولياته في المساعدة على تأمين التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع،

١- يؤكد الحاجة الملحة لتحقيق، في موعد لا يتجاوز ١٢ شهراً بعد تبني هذا القرار، حل سلمي عادل ودائم وشامل يضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ويحقق رؤية دولتين مستقلتين وديمقراطيتين ومزدهرتين، إسرائيل ودولة فلسطين ذات سيادة والمتواصلة جغرافياً والقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها بشكل متبادل ودولياً.

٢- يقرر أن الحل المتفاوض عليه سيتم على أساس المعايير الآتية:

- الحدود على أساس خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ مع تبادل متفق عليه، محدود، ومتساو للأراضي.
- الترتيبات الأمنية، بما في ذلك من خلال وجود طرف ثالث، تضمن وتحترم سيادة دولة فلسطين، بما في ذلك من خلال انسحاب كامل وتدريجي لقوات الأمن الإسرائيلية والتي سوف تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ خلال فترة انتقالية متفق عليها في إطار زمني معقول، لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٧، وتضمن أمن كل من إسرائيل وفلسطين من خلال أمن حدود فعال ومنع ظهور الإرهاب والتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية، بما في ذلك التهديدات الناشئة والحيوية في المنطقة.
- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس مبادرة السلام العربية، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٩٤.
- القدس عاصمة مشتركة للدولتين والتي تلبي التطلعات المشروعة للطرفين وتحمي حرية العبادة.
- تسوية متفق عليها للقضايا العالقة الأخرى، بما في ذلك المياه.

٣- يعترف بأن اتفاق الوضع النهائي يجب أن يضع حداً للاحتلال ووضع حد لكافة المطالبات ويؤدي إلى اعتراف متبادل فوري.

٤- يؤكد أن تعريف خطة وجدول زمني لتنفيذ الترتيبات الأمنية يجب أن يكون في مركز المفاوضات ضمن الإطار الذي يضعه هذا القرار.

٥- يتطلع إلى الترحيب بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة ضمن الإطار الزمني المحدد في هذا القرار.

٦- يحث الطرفين على الانخراط بجدية في العمل من أجل بناء الثقة والعمل معاً في

السعي لتحقيق السلام عن طريق التفاوض بحسن نية والامتناع عن جميع أعمال التحريض والأعمال أو البيانات الاستفزازية، وأيضاً يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية لدعم الأطراف في اتخاذ تدابير لبناء الثقة والمساهمة في تهيئة مناخ ملائم للمفاوضات.

٧- يدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩ .

٨- يشجع جهودا متزامنة لتحقيق سلام شامل في المنطقة، والتي من شأنها فتح الإمكانات الكاملة لعلاقات الجوار في الشرق الأوسط ويؤكد في هذا الصدد أهمية التنفيذ الكامل لمبادرة السلام العربية.

٩- يدعو إلى إيجاد إطار للمفاوضات يضمن مشاركة وثيقة، جنباً إلى جنب مع الطرفين، من أصحاب المصلحة الرئيسيين لمساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق في غضون الإطار الزمني المقرر وتنفيذ جميع جوانب الحل النهائي، بما في ذلك من خلال توفير الدعم السياسي وكذلك دعم ملموس بالنسبة لترتيبات ما بعد الصراع وبناء السلام، ويرحب باقتراح عقد مؤتمر دولي يطلق المفاوضات.

١٠- يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب وغير قانونية، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، التي يمكن أن تقوض قابلية حل الدولتين على أساس المعايير المحددة في هذا القرار.

١١- يدعو إلى بذل جهود فورية لتصحيح الوضع غير المستدام في قطاع غزة، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة الإنسانية الموسعة إلى السكان المدنيين الفلسطينيين عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ومن خلال بذل جهود جادة لمعالجة القضايا الأساسية للأزمة، بما في ذلك تعزيز وقف إطلاق النار بين الطرفين.

١٢- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار كل ثلاثة أشهر.

١٣ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.



الباب الثاني

المشهد السياسي- الحزبي الداخلي

أنطوان شلحت

مدخل

جرت الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست الجديد (الـ٢٠) يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، أي قبل يوم واحد من انتهاء عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدستورية يوم ١٨ آذار ٢٠١٣.

ووفقاً للنتائج النهائية بقي نتنياهو المرشح الأوفر حظاً لتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة (الـ٣٤)، وستكون الحكومة الرابعة التي سيقف على رأسها.

وتفكّكت حكومة نتنياهو الثالثة بعد أن قام رئيسها، يوم ٢٠١٤/١٢/٢، بإقالة وزير المالية ورئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، ووزيرة العدل ورئيسة حزب «الحركة» تسيبي ليفني. وفي إثر ذلك أعلن وزراء «يوجد مستقبل» الأربعة استقالتهم من الحكومة.

وعزا نتنياهو السبب الرئيس لتفكيك حكومته وإقالة لبيد وليفني إلى أن الأخيرين خالفا علناً المبادئ الأساسية للحكومة المتمثلة – على حدّ قوله– بما يلي:

I. انتهاج سياسة صارمة ضد البرنامج النووي الإيراني؛
II. تأكيد ضرورة اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية قومية؛
III. توسيع أعمال البناء في القدس (المحتلة).

«جرت الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست الجديد (الـ٢٠) يوم ١٧ آذار ٢٠١٥، أي قبل يوم واحد من انتهاء عامين على أداء حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة اليمين الدستورية يوم ١٨ آذار ٢٠١٣.»

وأضاف نتنياهو أن الحكومة الحالية فُرضت عليه في إثر الانتخابات العامة السابقة التي جرت عام ٢٠١٣، نظراً إلى أن حزب الليكود الذي يتزعمه لم يحصل على عدد كاف

من أعضاء الكنيست، وفي ضوء ذلك سادت بين مركبات الائتلاف الحكومي منذ أول لحظة احتكاكات لا لزوم لها.

واتهم نتنياهو وزير المالية بمحاولة الانقلاب على رئيس الحكومة من خلال إجراء اتصالات مع كتلتي اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) شاس ويهدوت هتوراة، ودرس إمكان انضمامهما إلى حكومة بديلة.

ومع أن الجدل بشأن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تفكك حكومة نتنياهو الثالثة قبل انقضاء نصف ولايتها القانونية، ما يزال حادّاً، إلا إنه ليس من المبالغة التقدير بأن بوادر هذا التفكّك بدأت تلوح منذ الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤ والتي جرى شنها بعد فترة وجيزة من فشل جولة مفاوضات سياسية أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين، بدأت في أواخر تموز ٢٠١٣، واستمرت حتى أواخر نيسان ٢٠١٤، بإلحاح كبير من الإدارة الأميركية.

إنه ليس من المبالغة التقدير بأن بوادر التفكّك في ائتلاف نتنياهو بدأت تلوح منذ الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤، والتي جرى شنها بعد فترة وجيزة من فشل جولة مفاوضات سياسية أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين، عقدت بإلحاح كبير من الإدارة الأميركية.

بموازاة ذلك، في أعقاب فترة وجيزة من مصادقة الهيئة العامة للكنيست، يوم ٢٠١٤/١٢/٣، على مشروع قانون حلّ الكنيست الـ١٩ وتقديم موعد الانتخابات للكنيست الجديد، ظهرت ملامح حراكات حزبية تتضمن اصطفافات جديدة وأساساً داخل معسكر اليسار- الوسط، إلى جانب بروز احتمالات حدوث بعض الانشقاقات، وخاصة في معسكري التيار القومي الصهيوني («البيت اليهودي») والتيار الحريدي (شاس).

وقد أسفرت هذه الحراكات في نهاية المطاف عما يلي:

I. قيام تحالف بين حزبي العمل (بزعامة عضو الكنيست إسحق هرتسوغ) و«الحركة» (بزعامة وزيرة العدل المُقالة تسيبي ليفني) باسم «المعسكر الصهيوني»؛

II. انشقاق عضو الكنيست إيلي يشاي عن حزب شاس الذي سبق أن تولى رئاسته وإقامة حزب حريدي- يميني متطرّف جديد باسم «ياحد- الشعب معنا» يضم تحالفاً مع فلول حزب «كاخ» اليميني المتطرّف المحظور الذي أسسه الحاخام مئير كهانا (لم يتمكن من تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات)؛

III. إعلان الوزير السابق من الليكود موشيه كحلون إقامة حزب جديد باسم «كلنا»، مشيراً إلى أن برنامجه سيركز على القضايا الاقتصادية- الاجتماعية؛ فضلاً عن ذلك، أسفرت هذه الحراكات عن إقامة «قائمة مشتركة» بين جميع الأحزاب الفاعلة في صفوف الفلسطينيين في الداخل.

سيتناول هذا الفصل أسباب تفكك حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة بعد أقل من عامين على ولايتها، وسيتطرّق إلى أبرز الموضوعات التي دارت حولها المعركة الانتخابية الحالية، وإلى ماذا تحيل بالنسبة إلى صيرورة إسرائيل الراهنة ووجهتها المستقبلية.

وسيقدّم هذا الفصل قراءة في أداء الحكومة الإسرائيلية بعد مرور عامين على تأليفها.

كما أنه سيتطرّق إلى الوضع الإسرائيلي العام في ظل محاولات اليمين المتواترة لترسيخ نظرته الأيديولوجية إزاء الصهيونية، ولقمع أي مظهر مناهض لهذه النظرة.

كنا قد نوهنا في فصل المشهد السياسي- الحزبي الذي تضمنه تقرير العام الفائت إلى أن الحكومة قررت أن يكون الموضوع المركزي للاحتفالات بذكرى مرور ٦٥ عاماً على إقامة الدولة هو «الميراث القومي»، وذلك بهدف «تعظيم كنوز الثقافة القومية وإكسابها وحفظها للأجيال المقبلة». وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الكنيست يولي إدلشتاين (الليكود) في هذه المناسبة، قال إنه ما زالت ثمة حاجة إلى «الاستمرار في ترسيخ الصهيونية داخل إسرائيل وخارجها»، كون الصراع ما زال على «الاعتراف بالدولة اليهودية التي ما انفك وجودها غير بديهي على الرغم من أنها تحتفل باستقلالها منذ ٦٥ عاماً»!.

وشكل ذلك مؤشراً إلى نيّة الحكومة الاستمرار في الدفع قدماً بإجراءات إدارية وقوانين ترمي إلى ترسيخ «الدولة اليهودية»، سواء إزاء المواطنين الفلسطينيين في الداخل، أو إزاء كل من يستأنف على الدعاوى الصهيونية في جهاز التربية والتعليم والمؤسسة الأكاديمية والحقل الثقافي والفني ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بموازاة التشديد على مطلب الاعتراف بـ «إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي» ولا سيّما في جولة المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية التي جرت معاودتها بضغط من الولايات المتحدة.

١. نتائج الانتخابات للكنيست الـ٢٠

فيما يلي النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ٢٠ كما نشرتها لجنة الانتخابات الإسرائيلية المركزية يوم ٢٠١٥/٣/١٩:

- مجموع أصحاب حق الاقتراع: ٥,٨٨١,٦٩٦
- مجموع المقترعين: ٤,٢٥٠,٦٩٧
- نسبة التصويت للأصوات التي تم فرزها: ٧٢,٣١٪
- نسبة التصويت بين العرب: ٦٥٪ (٥٦٪ في انتخابات ٢٠١٣)
- مجموع الأصوات المحتسبة: ٤,٢٠٦,٨٤٩
- مجموع الأصوات الملغاة: ٤٣,٨٤٨

- **توزيع الأصوات بحسب القوائم الفائزة:**

- · الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو: ٩٨٤,٣٥٠ صوتاً، تشكل ٢٣،٤٠٪ من مجموع الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٣٠ مقعداً.
- «المعسكر الصهيوني» برئاسة إسحق هرتسوغ: ٧٨٥,٦٩٩ صوتاً، تشكل ١٨،٦٨٪

من مجموع الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٢٤ مقعداً.

- «القائمة المشتركة» برئاسة أيمن عودة: ٤٤٣,٦٩١ صوتاً، تشكل ١٠،٥٥٪ من الأصوات المحتسبة، وفازت بـ١٣ مقعداً.
- «يش عتيد» («يوجد مستقبل») برئاسة يائير لبيد: ٣٧٠,٦١٠ أصوات، تشكل ٨,٨١٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ١١ مقعداً.
- «كولانو» («كلنا») برئاسة موشيه كحلون: ٣١٤,٩٩٣ صوتاً، تشكل ٧,٤٩٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ١٠ مقاعد.
- «البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت: ٢٨٣,٢١١ صوتاً، تشكل ٦,٧٣٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ ٨ مقاعد.
- شاس برئاسة أربيه درعي: ٢٤١,٠٥٦ صوتاً، تشكل ٥،٧٣٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٧ مقاعد.
- «يسرائيل بيتينو» («إسرائيل بيتنا») برئاسة أفيغدور ليبرمان: ٢١٤,٩٥٧ صوتاً، تشكل ٥،١١٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٦ مقاعد.
- يهدوت هتوراة برئاسة موشيه غافني: ٢١١,٧٣٨ صوتاً، تشكل ٠٣ ,٥٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٦ مقاعد.
- ميرتس برئاسة زهافا غالئون: ١٦٥,٢٠١ صوت، تشكل ٣،٩٣٪ من الأصوات المحتسبة، وفاز بـ٥ مقاعد.

وكان فوز نتنياهو مفاجئاً، لا لأنه جاء بخلاف كل التوقعات فحسب، بل أيضاً لأنه لم يحدث في تاريخ إسرائيل أن توحدت نخب أمنية وثقافية وإعلامية وفنية في مسعى منظم وواسع لإفشال رئيس حكومة كما توحدت ضد نتنياهو قبل هذه الانتخابات.

وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، وجهت هذه النخب لائحة طويلة من الاتهامات ضد نتنياهو كان من شأنها أن تضمن نزع الشرعية عن حقه في مواصلة تسلم منصب رئيس الحكومة، بما في ذلك اتهامات أطلقها المئات من الجنرالات المتقاعدين، وعدد كبير من القادة السابقين في جهازي «الشاباك» و«الموساد»، وتهدف إلى توعية الجمهور الإسرائيلي بمخاطر بقاء نتنياهو في سدة الحكم وتصوير حكمه بأنه ينطوي على خطر مباشر على الأمن القومي الإسرائيلي. ووقف في صلب هذه الاتهامات أن نتنياهو يفتقد مؤهلات قيادية تجعله قادراً على مواجهة التحديات الماثلة أمام إسرائيل، وأن كل ما يهمه هو ضمان بقائه في ديوان رئيس الحكومة. وخلال ذلك جرى تحميله المسؤولية عن الفشل في الحرب على غزة، وعجزه عن «ردع» حركة «حماس» (وهو اتهام وُجّه له أيضاً من

جانب شـــركائه في اليمين وخاصة وزير الخارجية أفيغـــدور ليبرمان). كما اتهم نتنياهو بأنه المســـؤول المباشر عن تعاظم المشـــروع النووي الإيراني، والأنكى من ذلك تم تحميله المسؤولية عن الأزمة غير المسبوقة في العلاقات مع الولايات المتحدة، الحليف الإستراتيجي الرئيس لإسرائيل.

في الوقت عينه عجّت وســـائل الإعـــلام بقصص وروايات حول مظاهر الفســـاد في منزل نتنياهو، وخاصة تلاعب زوجته سارة في الأموال العامة، فضلاً عن تدخلها في شؤون الحكم.

وتؤكد تحليلات كثيرة أن نتنياهو تمكن من الفوز لأن المجتمع الإســـرائيلي يميني في معظمـــه، وهذا جعل قطاعات واســـعة منه تتقبل الخط الدعائي الـــذي عكف عليه رئيس الليكود، والذي شـــدد فيه على أن شـــعار «إلا نتنياهو» يهدف إلى تتويج حكومة يسارية مدعومة من فلســـطينيي ٤٨، متهماً جهات غربية بضـــخ أموال طائلة من أجل دفع هؤلاء الفلسطينيين للتصويت بكثافة.

كذلـــك تجنب نتنياهو تفنيد الاتهامات التي وجهت له، وبدلاً من ذلك اختار أن يشـــكك فـــي دوافع الذين وجهوا هذه الاتهامـــات، ونجح في تصويرهم على أنهم «طابور خامس» يتعاون مع أعداء إسرائيل.

مـــن ناحيـــة أخرى، ظهر أنه على الرغم من أن جميع الاســـتطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات منحت «المعســـكر الصهيوني» تفوقـــاً على الليكود، فإنها في الوقت ذاته بينت أن أغلبية الجمهور الإســـرائيلي ترى أن نتنياهو ما يزال الشخص الأكثر ملاءمة لرئاسة الحكومة.

تميّز حُكم نتنياهو حتى صيف ٢٠١٤ (أي عشية الحرب على غزة) بـ «عدد قليل من الجنازات في المقابر العسكرية، وكذلك من جنازات ضحايا «الإرهاب»، وكان الهدوء (الأمني) الورقة الأكثر نجاحاً بالنسبة إليه».

٢. أسباب تفكّك حكومة نتنياهو الثالثة

مهما تكن الأســـباب الحقيقية الواقفة وراء تفـــكك حكومة نتنياهو الثالثة، نميل إلى التأكيد على سببين رئيسين منها:

- الأول، خسارة نتنياهو السيطرة على ما يسمى «استقرار الأوضاع الأمنية»؛
- الثاني، تآكل صورته كزعيم أوحد من دون منافس لليمين الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالســـبب الأول، نُشير إلى أنه حتى صيف ٢٠١٤ (أي عشية الحرب على غزة) تميّز حُكم نتنياهو بـحســـب ما كتبه المحلل السياســـي ألوف بن بـ «عدد قليل من الجنازات في المقابر العسكرية، وكذلك من جنازات ضحايا الإرهاب، وكان الهدوء (الأمني) الورقة الأكثر نجاحاً بالنسبة إليه، لكن منذ عملية خطف الشبان الثلاثة (المستوطنين) في غوش عتســـيون، وحرب الصيف ضد حماس في غزة، والمواجهات القاسية في القدس لم يعد لديه ما يقدمه» في هذا الشأن.[1]

أمّا تآكل صورته كزعيم أوحد لليمين الإســرائيلي، فقد بدأت أولى تباشيره تلوح عشية الحرب على غزة مع إعلان وزير الخارجية الإســرائيلي أفيغدور ليبرمان يوم ٢٠١٤/٧/٧ فك شــراكة حزبه- «إسرائيل بيتنا»- مع حزب الليكود في إطار تحالف «الليكود- بيتنا»، وتأكيــده أن ســبب الإقدام على هذه الخطوة، يعود إلى ازديــاد حدّة الخلافات بينه وبين نتنياهو حول كيفية الرد على الاعتداءات الصاروخية الفلسطينية المستمرة على الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة، وعلى التحريض في صفوف «عرب إسرائيل».[٢]

وتفاقــم هذا التآكل في إثر تلك الحرب. فقد تســبّب ما اصطلح على تســميته «ضبط النفس» الذي مارســه نتنياهو خلال الحرب بخســارته، خاصة في الأوســاط السياسية المؤيــدة له. وفي اليمين أطلقوا عليه نعت «المنضبــط»، ويعتقد كثيرون في حزبه (الليكود) أنه كان متردداً، وأنه عندما قرر شــن الحرب فعل ذلك بحرص وتقتير. وقد اشــتدت حدة الخلاف داخل حزبه عندما قرّر يوم ٢٠١٤/٧/١٥ تنحية عضو الكنيست داني دانون من منصب نائب وزير الدفاع. وقالت مصادر قريبة من نتنياهو إنه اتخذ هذا القرار في ضوء الانتقادات الشديدة التي وجهها دانون إلى سياسة الحكومة في خضم العملية العسكرية التي شنها الجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة. وكان دانون أعرب في تصريحات أدلى بها إلى وســائل إعلام عن معارضته لأي اتفاق لوقف النار، واعتبر أن قبول المجلس الوزاري الإســرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار في قطــاع غزة يدل على ضعف الحكومة، ويصــب في مصلحة «حماس»، ويغلق نافذة فرص لتسديد ضربة قاصمة إلى هذه الحركة.

> تآكلت صورة نتنياهو كزعيم أوحد لليمين الإسرائيلي، فقد بدأت أولى تباشير التآكل تلوح عشية الحرب على غزة مع إعلان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان يوم ٢٠١٤/٧/٧ فك شراكة حزبه- «إسرائيل بيتنا»- مع حزب الليكود في إطار تحالف «الليكود- بيتنا».

وثمة إشارات قوية إلى أن ما جرى بين نتنياهو وليبرمان لا يعبر عن الحاجة السياسية لهذا الأخير إلى الانفصال والمضي في طريق مســتقل في أعقاب فشــل مبادرة التوحيد الكامــل بــين حزبه وحزب الليكود، بل هو أيضاً تعبير عــن رغبة ليبرمان في الابتعاد عن نتنياهــو. فالخلافــات التي بدأت في منتصف هذه الولاية في مــا يتعلق بانتخابات بلدية القدس، وفيما بعد حيال انتخابات رئاسة الدولة، راكمت الكثير من الأحقاد بينهما. وتوقع عدد من الأشــخاص البارزين في الحلبة السياسية الإسرائيلية ألا يكتفي ليبرمان بتوجيه صفعة لرئيس الحكومة، بل أن يسعى أيضاً إلى إسقاطه.

> ســادت تــوقــعــات فــي الحلبة الــســيــاســيــة الإســرائــيــلــيــة بــأن لا يكتفي ليبرمان بتوجيه صفعة لرئيس الحكومة، بل أن يسعى أيضاً إلى إسقاطه.

وأعطت المســوّغات التي قدّمها نتنياهو لتقديم موعد الانتخابات إشــارة الانطلاق لحملته الانتخابية، لجهة تأكيد أن الصراع الرئيس في هذه الانتخابات ســيكون بين طريقي اليمين واليسار، وأن جميع الذين يتمترسون في الوسط هم «أشبه بركاب سيارة عالقة أمام مفترق طرق ويرفضون اتخاذ قرار حاســم بشــأن الاتجاه المطلوب»، كما كتب حاييم شاين المحلل السياســي في صحيفة «يسرائيل هيوم» الناطقة بلســان نتنياهو (٢٠١٤/١٢/٤). وبرأي

شـــاين، في هذه الانتخابات سيقرّر سكان إســـرائيل فيما إذا كانت دولتهم هي دولة قومية للشـــعب اليهودي أم إنهـــا دولة أخرى مثل باقـــي الدول، وفيما إذا كانت القدس ســـتبقى موحدة تحت سيادة إسرائيل أم ستكون عاصمة لدولة فلسطينية هي فرع للخلافة الإسلامية المتعاظمـــة، وفيما إذا وصلت الصهيونية إلى نهاية طريقها وفقاً لحلم اليســـار أم أنه ينبغي الاستمرار في بناء أرض إسرائيل بروح حلم اليمين. وقلّل من شأن الموضوعات الاقتصادية- الاجتماعية، مشيراً إلى أن قضايا مثل ارتفاع أسعار السكن وغلاء المعيشة يمكن مواجهتها بقرارات حكومية غير معقدة، في حال توفّر المسؤولية المشتركة لدى جميع الوزراء.

ركـزت أحـزاب الـوسـط- اليسار حملتها الانـتـخـابـيـة عـلـى كـون الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي على حكم بنيامين نتنياهو.

في المقابل، تركز أحزاب الوسط- اليسار حملتها الانتخابية على كون هذه الانتخابات بمثابة اســـتفتاء شـــعبي على حكم بنيامين نتنياهو، بعد عقدين كان خلالهما الشخصية الأكثر سيطرة على الحياة السياسية في إسرائيل.

وقد اعتبرت ليفني في أول ردة فعل صادرة عنها أن قرار رئيس الحكومة إقالتها جبان وغير لائق. وأشـــارت إلى أنها ســـتدرس من الآن فصاعداً فرص تشـــكيل تحالف أوسع نطاقاً لأحزاب الوســـط لغرض إســـقاط نتنياهو والمتشدّدين الذين ســـيطروا على حزب الليكود.[٤]

وقال بيان أصدره حزب «يوجد مســـتقبل» إن قـــرار نتنياهو تقديم الانتخابات ينم عن جبن وفقدان صواب وانعدام مســـؤولية وطنية، كما أنـــه يلحق أضراراً فادحة بالاقتصاد والمجتمـــع الإســـرائيليين. ووجه رئيس الحـــزب لبيد انتقادات لاذعة إلـــى رئيس الحكومة واصفـــاً إياه بأنـــه منعزل عن الواقع. وأضـــاف أن نتنياهو تنازل عـــن مصالح المجتمع الإسرائيلي التي وجدت تعبيراً لها في مشروع ميزانية الدولة العامة للعام ٢٠١٥، والذي تضمـــن زيادة مخصصات لمجالات التربية والتعليم والإســـكان والصحة من أجل الحفاظ على الامتيازات الممنوحة لأعضاء مركز حزب الليكود ولمقاولي الأصوات. كما أشـــار إلى أن نتنياهو ألحق أضراراً خطرة بالتحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وتطرّق لبيد إلى أداء نتنياهو خلال عملية «الجرف الصامد» العسكرية التي قام الجيش الإســـرائيلي بشـــنها في قطاع غزة في صيف ٢٠١٤، فأشـــار إلى أن المجلس الوزاري الإســـرائيلي المصغر للشـــؤون السياســـية- الأمنية (الكابينيت) فقد الثقـــة بقدرته على إدارتها، وإلى أنه عندما انتاب رئيس الحكومة الذُعر من اســـتطلاعات الرأي العام تهرّب من الإقدام على أي خطوة سياسية، وتنازل عن مطلب تجريد قطاع غزة من السلاح.

«يـوجـد مـسـتـقـبـل»: يـنـمّ قـرار نتنياهو تقديم الانتخابات عن جبن وفـقـدان صـواب وانـعـدام مسؤولية وطنية.

ورداً على ســـؤال، قال لبيد إن نتنياهو لن يشكل الحكومة الإسرائيلية المقبلة. وأضاف أن رئيس الحكومة ارتكب خطأً، والثمن الذي ســـيدفعه من جراء ذلك هو ألا يكون رئيس حكومة بعد الآن.[٥]

ووفقاً لأول التحليلات التي ظهرت بعد قرار تقديم موعد الانتخابات، بدت جميع أحزاب الوسـط و«اليسار الصهيوني» خاسرة من هذا القرار. وجرت الإشارة إلى أنه لم يكن من قبيل المصادفة أنه قبل أيام من قرار المضي نحو انتخابات مبكرة أعلن لبيد وسائر وزراء «يوجد مسـتقبل» معارضتهم لها، فانتخابات في هذا الوقت من دون إقرار صفر ضريبة قيمة مضافة على ثمن الشقق الجديدة للأزواج الشابة، وكون الميزانية الأخيرة التي أقرها لبيد ميزانية تقليصات، سـيترتب عليها تراجع حاد للحزب كما تظهر اسـتطلاعات الرأي العام، وليس هناك أسوأ من هذا الوقت بالنسبة للحزب لإجراء انتخابات.

وبالنسـبة إلى ليفنـي وحزبها، فهما يعرفان كيف سـيدخلان إلى هـذه الانتخابات، لكنهما لا يعرفان كيف سـيخرجان منها، وحصول الحزب على أربعة مقاعد كما أظهرت الاستطلاعات (قبل تحالفه مع حزب العمل) هو في الحقيقة فوز بالكاد يتجاوز حافة نسبة الحسم الجديدة (٣،٢٥٪).

وبموجب الاسـتطلاعات، حتى حزب المعارضـة الأول- حزب العمل الذي من المفترض أن يرغب في الانتخابات أكثر من غيره- سـيحتفظ في أحسـن الأحوال بالعدد نفسه من المقاعد التي لديه في الكنيست الـ١٩ (١٥ مقعداً).

قـدّرت أول التحليلات، بعد قرار تـقـديـم مـوعـد الانـتـخـابـات، أن جميع أحـزاب الـوسـط و«اليسار الصهيوني» خاسرة من هذا القرار.

وبخصوص نتنياهو، فعلى الرغم من أنه تخلّى بمحض إرادته عن ثلاثة أعوام من الولاية القانونية الباقية له من أجل معركة انتخابية لا يمكن لأحد أن يضمن له في نهايتها عودته إلى رئاسة الحكومة، فإن أرقام الاستطلاعات تبدو معقولة فيما يتعلق بالليكود، أو بالأصّح تبـدو أرقام الخصوم سـيئة، ولذا فهذا هـو التوقيت الصحيح لتلـك المعركة من الناحية السياسية، أي في الوقت الذي تُظهر فيه الأحزاب الأخرى ضعفاً وخوفاً من الانتخابات.

ومنحت الاسـتطلاعات الحزبين الحريديين شاس ويهدوت هتوراة عدداً أقل من المقاعد مقارنة بوضعهما في الكنيست الـ١٩، لكن المضي نحو انتخابات بالنسبة إليهما قد ينطوي على احتمال الخروج من صحراء سياسية ناجمة عن وجودهما خارج الحكومة.

وأظهـرت تلك الاسـتطلاعات أن ثمة رابحين اثنين أكيدين مـن تقديم الانتخابات فور حدوث ذلك: الأول، حزب وزير الاقتصاد نفتالي بينيت «البيت اليهودي»- تحالف التيارات الدينية الصهيونية. وهو الحزب الوحيد بين الأحزاب الممثلة في الكنيسـت الذي تقدّم في الاستطلاعات بصورة ملفتة منذ الحرب على غزة؛ الثاني، الحزب الجديد الذي أقامه الوزير اليميني السـابق من الليكود موشيه كحلون والمهتم بالموضوعات الاقتصادية- الاجتماعية والذي حصد أرقاماً عالية في الاستطلاعات.[٦]

ورأى بعض التحليلات أن «مشـروع قانون القومية» (الذي يعرّف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي) كان عملياً «مناورة» قام بها نتنياهو الذي جرى وصفه بأنه «كبير

الســـحرة في تاريخ الشعب اليهودي»، لاســـتعادة صورته كزعيم أوحد لليمين، فضلاً عن صرف انتباه الجمهور الإســـرائيلي العريض عن مشـــكلاته الحقيقية. وأشير إلى أنه مع أن مشـــروع القانون هذا اصطدم بمعارضة شـــديدة، إلا إن الجميع نســـي ما شغل بال إســـرائيل حقاً في الفترة الأخيرة، وفي طليعة ذلك تعاظم المقاومة الفلسطينية في المناطق المحتلة ولا ســـيما في القدس، وخفض مستوى التصنيف الائتماني لإسرائيل في العالم، وارتفاع نســـبة البطالة العامة، وبدلاً من ذلك انشـــغل مواطنو إسرائيل في معظمهم بحلّ اللغز الدراماتيكي: هل هي دولة يهودية وديمقراطية أو ربما العكس ديمقراطية ويهودية؟.[٧]

بموجب الاستطلاعات، حتى حزب المعارضة الأول- حزب العمل الذي من المفترض أن يرغب في الانتخابات أكثر من غيره- سيحتفظ في أحسن الأحوال بالعدد نفسه من المقاعد التي لديه في الكنيست الـ١٩ (١٥ مقعداً).

٣. «مشروع قانون الدولة القومية للشعب اليهودي»

لا بُد من ملاحظة أن خســـارة نتنياهو مواقع في أوســـاط اليمين الإســـرائيلي كانت (قبـــل الحرب على غـــزة) تحصيل حاصل مجـــرّد انخراطه في جولـــة مفاوضات أخرى مع الفلســـطينيين. وبناء على ذلك ســـرعان ما تذرّع باتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» لتفجير جولة المفاوضات هذه، بموازاة التشديد على تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن هذا الفشل.

وأكـــد نتنياهو في الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري الإســـرائيلي المصغر للشـــؤون السياسية- الأمنية الذي نوقش فيه موقف الحكومة الإسرائيلية من حكومة الوحدة الوطنية الفلســـطينية المؤلفة وفقاً لاتفاق المصالحة، وعُقـــد يوم أداء هذه الحكومة اليمين القانونية (٢/٦/٢٠١٤)، أن رئيس الســـلطة الفلســـطينية محمود عباس قال اليوم «نعم للإرهاب» و «لا للســـلام»، وهذا يعتبر استمراراً مباشراً لسياسته الرافضة للسلام. وأشار إلى أنه بينما اتخذت إسرائيل خطوات جريئة ومؤلمة من أجل الدفع قدماً بعملية السلام، وتستمر في التزامها بخيار الســـلام، فإن عباس رفض تمديد المفاوضات ورفض «اتفاق الإطار» الذي عرضته الولايات المتحدة، ويواصل ممارســـة التحريض ضد إســـرائيل، وانضم إلى معاهدات دولية بشكل أحادي الجانب، وها هو الآن يتحالف مع حركة «حماس» المسؤولة عن قتل أكثر من ألف مواطن إســـرائيل بريء، وعن إطلاق آلاف الصواريخ على السكان المدنيين في المدن الإســـرائيلية، والتي تعتبر منظمة «إرهابية» في كل من الولايات المتحدة وأوروبـــا ومصر، وفـــي كل أنحاء العالم، فضلاً عن أنها ترفض شـــروط المجتمع الدولي، ويكرّر زعماؤها حتى في الأيام الأخيرة التزامهم بطريق «الإرهاب» وتدمير دولة إسرائيل. وشـــدّد نتنياهو على أن إســـرائيل لن تجري مفاوضات مع حكومة فلسطينية تعتمد على منظمة «إرهابية»، وعلى أن التحالف مع «حماس» يحمّل عباس المســـؤولية المباشـــرة عن «الإرهاب» الذي ينطلق من قطاع غزة.

رأى بعض التحليلات أن «مشروع قانون القومية»، كان عملياً «مناورة» قام بها نتنياهو الذي جرى وصفه بأنه «كبير السحرة في تاريخ الشعب اليهودي»، لاستعادة صورته كزعيم أوحد لليمين.

واتخذ الاجتماع بالإجماع القرارات التالية: أولاً، مواصلة العمل طبقاً لقرار هذا المجلس يوم ٢٤ نيسان ٢٠١٤ والذي ينص على أنه لا يجوز التفاوض مع حكومة فلسطينية تعتمد على حركة «حماس» باعتبارها منظمة إرهابية تسعى لتدمير إسرائيل؛ ثانياً، العمل على جميع الأصعدة- بما في ذلك على الصعيد الدولي- ضد اشتراك منظمات إرهابية في الانتخابات الفلسطينية العامة؛ ثالثاً، تخويل رئيس الحكومة صلاحية فرض عقوبات إضافية على السلطة الفلسطينية؛ رابعاً، اعتبار الحكومة الفلسطينية الجديدة مسؤولة عن جميع الأعمال التي تمس بأمن إسرائيل وتنطلق من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة؛ خامساً، تشكيل طاقم خاص للنظر في سبل التعامل مع الأوضاع الراهنة استعداداً لتحولات سياسية وأمنية تطرأ في المستقبل.[٨]

تذرّع نتنياهو باتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» لتفجير جولة المفاوضات الأخيرة، بموازاة التشديد على تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية عن هذا الفشل.

بعد هذا الاجتماع، وفي إثر إعلان الولايات المتحدة أنها تنوي التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، وأنها ستحكم عليها من خلال عملها، كانت أول خطوة أقدم عليها نتنياهو هي الدفع قدماً بخطط إقامة ٣٣٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك نشر مناقصات لإقامة ١٥٠٠ وحدة سكنية، وتجهيز مخططات لإقامة ١٨٠٠ وحدة سكنية أخرى. وأعلن وزير البناء والإسكان أوري أريئيل («البيت اليهودي») أن نشر المناقصات يشكل «أفضل رد صهيوني» على تأليف حكومة «إرهاب» فلسطينية.

ورأت تحليلات إسرائيلية في حينه أن نتنياهو يهدف من وراء هذه الحملة الاستيطانية أكثر من أي شيء آخر إلى استعادة مواقع خسرها في أوساط اليمين الإسرائيلي لمجرّد انخراطه في جولة مفاوضات أخرى مع الفلسطينيين، تحسباً لاحتمال تفكك ائتلافه الحكومي وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة.

وسعياً لهذا الهدف نفسه عقد نتنياهو قبل ذلك اجتماعاً مع عدد من قادة «مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) قال خلاله إنه يعتبر نفسه بمثابة الدرع الأكبر للدفاع عن المستوطنين في المناطق المحتلة، وأكد أن لا شيء يمكن أن يثنيه عن الاستمرار في الكفاح من أجل الاستمرار في تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية ومناطق الضفة. واشتكى قادة المستوطنين في الاجتماع من حدوث انخفاض حادّ في مشروعات البناء الجديدة في المستوطنات خلال الأشهر القليلة الفائتة، مشيرين إلى أن «لجنة التنظيم والبناء في يهودا والسامرة» لم تناقش منذ فترة طويلة مسألة القيام بأعمال بناء جديدة. وفي ختام الاجتماع قال قادة المستوطنين إن رئيس الحكومة وعدهم بدرس الموضوع. وكشفت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة اشتركت في الاجتماع لصحيفة «هآرتس» أن رئيس الحكومة أكد أيضاً أنه على الرغم من أنه يعتبر نفسه بمثابة الدرع الأكبر للدفاع عن المستوطنين في المناطق المحتلة،

كانت أول خطوة أقدم عليها نتنياهو هي الدفع قدماً بخطط إقامة ٣٣٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك نشر مناقصات لإقامة ١٥٠٠ وحدة سكنية، وتجهيز مخططات لإقامة ١٨٠٠ وحدة سكنية أخرى.

فإن هناك عدة مستجدات مرتبطة بتغيّر الأوضاع الدولية والإقليمية اضطرته في الآونة الأخيرة إلى خفض وتيرة الاستيطان بغية دحض الادعاء القائل بأن الاستيطان الإسرائيلي يعرقل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وشدّد نتنياهو أيضاً على أنه يتصدى بكل قوته لهذا الادعاء ويفنده، ويؤكد بموازاة ذلك أن ما يعرقل عملية السلام هو رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

وألمحت ليفني التي كانت المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية، إلى هذا الهدف تحديداً، حين قالت إن تنفيذ أعمال بناء جديدة في المستوطنات هو ثمن تدفعه الحكومة الحالية نتيجة وجود حزب «البيت اليهودي» فيها ومنافسته «الليكود- بيتنا» من اليمين، وأشارت إلى أن إسرائيل لا يمكن أن تقول للعالم إنها دولة ديمقراطية محبة للسلام في وقت تواصل أعمال البناء في المستوطنات، وحذرت من مغبة نشوء وضع يكون فيه عدد المستوطنين في المناطق الفلسطينية كبيراً جداً بصورة لا تتيح لأي حكومة إسرائيلية إمكان الدفع قدماً بمبادرة سلمية، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه أن يفاقم عزلة إسرائيل في الساحة الدولية.[١٠]

يهدف نتنياهو من وراء هذه الحملة الاستيطانية أكثر من أي شيء آخر إلى استعادة مواقع خسرها في أوساط اليمين الإسرائيلي لمجرّد انخراطه في جولة مفاوضات أخرى مع الفلسطينيين

وجاءت هذه الحملة الاستيطانية عقب إعلان نتنياهو في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية يوم ٤ أيار ٢٠١٤، أنه ماض قدماً نحو سنّ قانون يعرّف إسرائيل بأنها الدولة القومية لليهود، ويحمل اسم «قانون القومية»، وأكد أن عدم سنّه سيجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية.

وأضاف نتنياهو أنه لا يوجد حتى الآن تعبير كاف عن جوهر دولة إسرائيل، وهذا ما يقترحه ويوفره «قانون أساس: القومية» الذي سيعرّف الحق القومي للشعب اليهودي في دولة إسرائيل من دون المساس بحقوق الأفراد. ولفت إلى أن هذا القانون سوف يحصن مكانة قانون العودة (لليهود) من خلال قانون أساس، وكذلك سيعزّز الرموز الوطنية وعناصر أخرى مرتبطة بالصيرورة القومية، مؤكداً أن أساس وجود دولة إسرائيل نابع من كونها الوطن القومي للشعب اليهودي.

وأشار رئيس الحكومة إلى أن ثمة جهات في إسرائيل تؤيد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة ثنائية القومية في إسرائيل (بحكم وجود عرب ٤٨ الذين يرفضون تعريف إسرائيل كدولة يهودية). ومع أن هذه الجهات تبرّر مسألة إقامة دولة فلسطينية بحجة منع قيام دولة ثنائية القومية، إلا إنها في المقابل تكرّس دولة كهذه داخل إسرائيل. وتعهد نتنياهو بأن يتم سنّ القانون من خلال الحوار مع جميع أحزاب الائتلاف الحكومي، وأعاد إلى الأذهان أنه سبق أن أعلن دعم هذا القانون عندما قامت المعارضة بطرحه في الماضي.[١١]

وفعلاً طرح نتنياهو يوم ٢٠١٤/١١/٢٦ وقبل حل الكنيست الـ١٩ «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي» الذي يتضمن المبادئ الأساسية التالية:

(أ) إن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي ومكان إقامة دولة إسرائيل؛

(ب) إن دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي الذي يجسد فيها حقه في تقرير المصير بناءً على تراثه الحضاري والتاريخي؛

(ج) إن حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل مقصور على الشعب اليهودي؛

(د) إن دولة إسرائيل هي دولة ديمقراطية تقوم على أسس الحرية والعدالة والسلام على ضوء رؤية أنبياء إسرائيل وتلتزم بحماية الحقوق الشخصية لجميع مواطنيها بمقتضى القانون.[١٢]

أكد نتنياهو أن لا شيء يمكن أن يثنيه عن الاستمرار في «الكفاح» من أجل الاستمرار في تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية ومناطق الضفة.

وتتطلب الأمانة والموضوعية لدى تشريح الخلاف الإسرائيلي الداخلي المندلع حول «مشروع قانون القومية» -الذي يعرّف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي، والذي (الخلاف) عزا إليه محللون كثيرون أهم أسباب تفكّك حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة، واعتبروه أبرز دوافع ذهاب إسرائيل نحو انتخابات مبكرة أخرى- التنويه بأنه في كل ما يتعلق بتعريف هوية إسرائيل ووظائفها تتفق الأحزاب الإسرائيلية الأساسية الليكود والعمل و«يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» و «الحركة» في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، وعلى أن وظائفها العليا مشتقة من هذا التعريف.

صرح نتنياهو أنه لا يوجد حتى الآن تعبير كاف عن جوهر دولة إسرائيل، وهذا ما يقترحه ويوفره «قانون أساس: القومية» الذي سيعزّف الحق القومي للشعب اليهودي في دولة إسرائيل.

فمثلاً يُعرّف حزب «البيت اليهودي» الصهيوني- الديني في برنامجه دولة إسرائيل بأنها «دولة يهودية ذات نظام ديمقراطي. وينبغي أن يتحدّد طابعها من خلال الحوار على قاعدة التوراة وتعاليم الأنبياء (أنبياء إسرائيل)». ويضيف: «سنعمل على تعزيز الصبغة اليهودية للدولة، وسنحارب ضد كل من يعمل على تحويل إسرائيل إلى "دولة جميع مواطنيها". ورغم ذلك سنؤيد الحقوق الكاملة للأقليات في الدولة بما في ذلك الأقلية العربية».

ويحدّد حزب الوسط العلماني «يوجد مستقبل» رؤيته لهوية دولة إسرائيل بقوله في مقدمة برنامجه: «نحن نؤمن بأن إسرائيل أنشئت كدولة قومية للشعب اليهودي، وينبغي لها أن تبقى دولة ذات أغلبية يهودية، وذات حدود آمنة وقابلة للدفاع عنها».

طرح نتنياهو يوم ٢٠١٤/١١/٢٦ وقبل حل الكنيست الـ١٩ «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي».

كذلك يُعرّف حزب العمل في برنامجه الانتخابي دولة إسرائيل بأنها «دولة الشعب اليهودي، وبناء عليه فإن حزب العمل يعارض عودة لاجئين فلسطينيين إلى داخل تخوم دولة إسرائيل. ويتم حلّ مشكلة اللاجئين بصورة متفق عليها بمشاركة دول المنطقة والمجتمع الدولي، ولكن ليس من خلال منح حق العودة (للاجئين)».

أمّا حزب «الحركة» فإن برنامجه الانتخابي يتضمن المبادئ التالية: «١- للشعب الإسرائيلي حق غير قابل للنقض في أن تكون له دولة سيادية في حدود أرض إسرائيل، وطنه القومي،

التاريخـي، الديني والثقافي؛ ٢- الهدف السياسـي المركزي للحركة هـو ضمان تثبيت دولة إسرائيل كبيت قومي للشـعب اليهودي، دولة ديمقراطية بروح وثيقة الاستقلال، تعيش بسلام وأمـن مع جميع جيرانها؛ ٣- إن ضمان بقاء إسـرائيل كدولة يهوديـة وديمقراطية يقتضي المحافظة على أغلبية يهودية بين مواطنيها».

وهذا التوافق غير منحصر في الأحزاب الإسـرائيلية الأساسية فحسب، بل ينسحب أيضاً على النخب التي تعرّف نفسها بأنها ليبرالية، وتعتقد أن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، ولا حاجة بتاتاً إلى قانون أسـاس يحدّد هويتها على غرار مشـروع القانون المقترح، لأن من شأنه أن يقوّض أسس الصهيونية ذاتها.

تـتـفـق الأحـزاب الإسـرائـيـلـيـة الأساسية الليكود والعمل و«يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» و«إسرائيل بيتنا» و «الحركة» في برامجها السياسية على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، وعلى أن وظائفها العليا مشتقة من هذا التعريف.

وللتمثيل على موقف هذه النخب نورد فيما يلي مقتطفات من «مذكرة» قدمها باحثان كبيران من «المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية» في القدس إلى اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين لدى بدء مناقشة مشروع القانون هذا.[١٣]

فلقد جرى اسـتهلال المذكرة بالعبارات التالية: على الرغم من موافقتنا بطبيعة الحال على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، إلاّ إننا نعارض مشروع القانون المُقدّم مؤخراً في هذا الصدد، انطلاقا من أننا نرى فيه مشروع قانون خطراً يمكن أن يخلّ بالتوازن الدقيق والحساس بين المكوّنين الأساسيين في تعريف وطابع الدولة، وهما: اليهودية والديمقراطية. ولا يدور الحديث هنا حول قانون اعتيادي، وإنما حول قانون أسـاس محصّن يحدد هوية الدولة. ومشـروع القانون المقترح يخلو مـن التوازن الضروري بين كون الدولة دولة قومية للشـعب اليهـودي وبين كونها دولة ديمقراطية، وذلك لأنه يقصي المكوّن الديمقراطي من مكانته المركزية إلى الهامش، بمعنى أن الحديث يدور حول انقلاب تام يغيّر بصورة جذرية النظام الدسـتوري القائـم في دولة إسـرائيل منذ قيامها. ويتناول مشـروع القانون هوية الدولة وسـط التركيز علـى طابعها اليهودي وتقـزيم طابعها الديمقراطي، بل ويتجاهل كليـاً أي مضمون في هذا الطابـع الديمقراطي، ونحن نرى في ذلك تقويضاً لأسـس الصهيونية ذاتها. فآباء الصهيونية مثل هرتسـل وجابوتنسـكي، وكذلك زعماء الدولة مثل بن غوريون وبيغن، لم يسعوا إلى إقامة دولة قومية يهودية، وإنما أرادوا تأسـيس دولة نموذجية وفق التقاليد الديمقراطية والليبرالية، دولة «تقيم المسـاواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسـياً بين جميـع رعاياها دون تمييز في الدين والعرق والجنس» (كما جاء في «وثيقة الاسـتقلال»). فضلاً عن ذلك، فإن مشـروع القانون ينطوي على إقصاء وتنكر تجاه مواطني الدولة العرب، والذين لم يتطرّق إليهم مشروع القانون لا من قريب ولا من بعيد تقريباً، وذلك بخلاف تام لمبادئ «وثيقة الاسـتقلال»، بل على العكس يُتيح ويشجع سياسة غير متساوية في إقامة وتطوير البلدات، وهو ما يوفر للدولة نصاً «دستورياً» لتمييز اليهود للأفضل، ويتيح إقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط. ومن

يُعرّف حزب «البيت اليهودي» الصهيوني- الديني في برنامجه الانتخابي دولة إسرائيل بأنها «دولـة يـهـوديـة ذات نـظـام ديمقراطي. وينبغي أن يتحدّد طابعها من خلال الحوار على قاعدة التوراة وتعاليم الأنبياء (أنبياء إسرائيل)».

هنا فإن مشروع القانون يلحق ضرراً، غير قابل للإصلاح في العلاقات بين اليهود والعرب في إســـرائيل، وبصورة دولة إســـرائيل في العالم، ويجعل الدولة مكاناً غير محتمل لكل من يتبنى وجهة نظر يهودية ليبرالية.

وتؤكـد المذكرة معارضتها لهدف مشـروع القانـون المقترح، كما ورد شـرحه في مقدمة القانـون، والتـي ادعت (وهـذا أمر لا خلاف بشـأنه) أن هناك إجماعاً واسـعاً في صفوف الجمهور على تعريف إسرائيل كدولة يهودية. وتلفت إلى أنه في الواقع تؤكد مؤشرات استطلاع الديمقراطية الأخيرة، والتي ينشـرها «المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية» سـنوياً، حقيقة هذا الاتجـاه (التعريف)، وأنه ليس هناك ما يدعو للخشـية من تماثل مواطني دولة إسـرائيل مع تعريفها كدولة يهودية. ومن جهة أخرى، يدعي مقترحو مشـروع القانون بأن الحاجة إليه تنبع من «وجود من يسعى إلى إلغاء حق الشعب اليهودي في وطن قومي في بلده، وإلغاء الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي». والسؤال: هل يشكل التشريع الإسرائيلي جواباً إزاء أفـكار وتطلعات شـعوب وقوميات أخرى؟ وهل يمكن القول بصورة جادة إنه قد نشـأت حاجة كهذه في الفترة الأخيرة؟ فمنذ إقامة الدولة وحتى الآن قبلت شعوب المنطقة بحق الشعب اليهودي في دولة، واعترفت بدولة إسـرائيل كدولة يهودية. فهل سيغير أصحاب الرأي المذكور موقفهم بعد سـن مثل هذا القانون؟ فضلاً عن ذلك، ينبغي الإجابة باسـتقامة عن سؤال: هل سيؤدي سن مثل هذا القانون إلى تقوية وتعزيز مكانة إسرائيل في العالم كدولة قومية للشعب اليهودي، أم أن ذلك سيضعف هذه المكانة؟.

يُعرَف «حزب العمل» إسرائيل بأنها «دولة الشعب اليهودي»، وبناء عليه يعارض عودة لاجئين فلسطينيين إلى داخلها.

وفي هذا الشـأن تقول المذكرة: في اعتقادنا أن سـنّ هذا القانون سيشكل رافعة في أيدي القوى المعادية لإسـرائيل للإدعاء ضد شـرعية إسـرائيل كدولة يهودية. فمشروع القانون لا يعزّز فقط الطابع اليهودي للدولة، وإنما يوجه رسـالة واضحة من انعدام الثقة، رسـالة تطرف وأصولية. إن التكريس الدسـتوري لأمـر بديهي إنما يدعو فقط إلى إعـادة التفكير في هذه الأسـس والبديهيات، بل وإلـى تقويضها. وفي ما عدا كل الحجج المذكـورة، ينبغي أن تؤخذ في الحسـبان إمكانية المسـاس بمكانة إسرائيل في العالم عقب سـن هذا القانون. ومما لا شـك فيه أن القوانين التي جرى إقرارها وتمريرها في الفترة الأخيرة– والتي يمكن الموافقة أو عدم الموافقة على ما تنطوي عليه من مسـاس بالديمقراطية– ألحقت الضرر بمكانة إسرائيل، وساهمت في عزلتها في الساحة العالمية. إن من شأن إقرار مشروع القانون المقترح، كقانون أساس يتعلق بهوية الدولة، أن يثير بلا شك موجة شجب وإدانة واحتجاج ضد إسرائيل، التي ستتخلى عن طابعها الديمقراطي، وتقوّض تعاملها القائم على المساواة تجاه أقليات في الدولة.

التوافق غير منحصر في الأحزاب الإسرائيلية الأساسية فحسب، بل ينسحب أيضاً على النخب التي تعرّف نفسها بأنها ليبرالية.

تدل هذه المقتطفات، لا على معارضة مشـروع القانون من ناحية مبدئية أو أخلاقيـة، وإنما فقـط من ناحية ما قد يثيره مـن ردات فعل في العالم. كما تدل على أن هذا التوجه يعتبر من

ناحية جوهره «يمينياً معتدلاً»، نظراً إلى أنه من المفترض به أن يخدم المصلحة اليهودية البحتة وسط «إعطاء امتيازات مشروطة» في الحقوق للمواطنين الفلسطينيين في الداخل، وإلى أنه لا يقوم على أســاس قيم عالمية ومتساوية، ترتكز إلى الاعتراف بالحقوق القومية الجماعية لهؤلاء الفلسطينيين.

يدعي مقترحو مشروع القانون بأن الحاجة إليه تنبع من «وجود من يسعى إلى إلغاء حق الشعب اليهودي في وطن قومي في بلده، وإلغاء الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي».

والأنكى من ذلك، أن ما يمكن قراءته بين الســطور الســالفة أن إسرائيل ليست بحاجة قطّ إلى نص «دستوري» لتمييز اليهود للأفضل، ولإقامة مستوطنات وبلدات جماهيرية لليهود فقط وغير ذلك، فهذا هو بالضبط ما فعلته الدولة بواســطة سياســة التمييز العنصري العامة التي انتهجتها حكوماتها المتعاقبة حتى الآن «على نار هادئة» من دون أن تجاهر بذلك عياناً بياناً حتى لا تُضبط وهي متلبسة بهذا التمييز.

بطبيعــة الحــال ثمة وجهات نظر أخرى ثاقبة أكثر، وســأورد منها وجهتي نظر متطابقتين لأكاديميين إســرائيليين نظراً إلى اشــتمالهما على قراءة عميقة للخلفية الحقيقية الواقفة وراء مشروع القانون هذا وإحالاته.

معارضة مشروع القانون في معظمها غير نابعة من ناحية مبدئية أو أخلاقية، وإنما فقط من ناحية ما قد يثيره من ردات فعل في العالم.

الأولى لأستاذ العلوم السياسية زئيف شتيرنهيل الذي كان أفضل من عرّى الهدف الحقيقي الواقــف وراء المطالبة الإســرائيلية المرفوعة في وجه الفلســطينيين بشــأن الاعتراف بالدولة اليهودية، وهو أن يســتبطن الفلسطينيون أنهم هُزموا تاريخياً، وأن يعترفوا بالملكية الحصرية لليهود على البلد (فلسطين) بأسره. وبرأيه من أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلّموا بدونيتهم. وهذا المفهوم مغروس عميقاً في الوعي الإســرائيلي العام، وهو مشترك لليمين والوســط بكل أطيافهما، ولبلدات الأطراف ومعظم ســكان «غــوش دان» (منطقة الوســط)، ولحزبي العمل والليكــود، إذ إن هؤلاء كلهم يرفضون فكرة المساواة في الحقوق بالنسبة إلى العرب. وبناء على ذلك من السخف التوقع من الجيش الإســرائيلي أن يتصرف في المناطق الفلسطينية المحتلة بأدنى حدّ من النزاهة، مثلما يصعب توصيف المحكمة الإســرائيلية العليا على أنها حريصة على المعاملة المتســاوية تجاه اليهود والفلســطينيين. فمنذ بداية الاســتيطان (في مناطق ١٩٦٧) وحتى الآن تتصرف هذه المؤسسة، التي يتم تصويرها في الظاهر كما لو أنها رمز لليبرالية والديمقراطية، مثل الجيش والشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)، أي باعتبارها ذراعاً من أذرع الاحتلال.

هناك من يعتبر أن إسرائيل ليست بحاجة قطّ إلى نص «دستوري» لتمييز اليهود للأفضل. فهذا هو بالضبط ما فعلته بلا انقطاع.

ويضيــف: في فكر اليمين (الإســرائيلي) حظيت القومية اليهوديــة بانتصار مطلق عندما احتلت البلد، في سيرورة استمرت منذ بدء الهجرة (اليهودية) الأولى وحتى يومنا هذا. وتمثلت ذروتاه بحرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨) وحرب الأيام الستة (حرب ١٩٦٧)، وكلتاهما تنتميان إلى نفس التواصل الاســتيطاني. بهذا المفهوم لا فرق بين احتلال أجزاء من البلد قبل ســنة ١٩٤٩ وبعده، وليس للخط الأخضر أي معنى غير كونه خط وقف مؤقت لإطلاق النار. ويعتقد

اليمـــين على أصنافه كافة بأنه يعبر عن الإجماع الصهيوني، وبقدر كبير فإن الحق معه، فمنذ بدايــة الطريق كانت الخلافات في الرأي داخل الحركة القوميــة اليهودية (يقصد الصهيونية) حول الوســائل وليس الأهــداف. وقد دارت بين مباي والإصلاحيين رحى حرب على الســلطة وليــس على جوهر القومية اليهودية. كما أن حركة العمل التاريخية لم تعترف بالحقوق القومية للفلســطينيين، وكذا في أوساط زعمائها ومفكريها، كانت سيطرة اليهود في البلد مغروسة في التاريخ، وليس في الحق الطبيعي لبني البشر في أن يكونوا أسياداً لأنفسهم. وعلى حدّ نهجهم فإن التاريخ يســبق دوماً إرادة بني البشر وحاجاتهم وتطلعاتهم. ولم تكن القيم الإنسانية في مركز التجربة الفكرية لمباي، وهي حتى اليوم لم تُستوعب حقاً في حزب العمل. بناء عليه، فمن ناحية قادة الحكم الإسرائيلي فإن اصطلاح «اتفاق» معناه استسلام الفلسطينيين بلا قيد ولا شرط. ومن أجل أن يكون الحق الحصري لليهود على البلد كاملاً ومعترفاً به، فإن الفلسطينيين ملزمون بأن يسلّموا بدونيتهم.

كان زئيف شتيرنهيل أفضل من عرّى الهدف الحقيقي لمطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالدولة اليـهوديـة، وهـو أن يستبطن الفلسطينيون أنـهـم هُـزمـوا تاريخياً، وأن يعترفوا بالملكية الحـصـريـة لـلـيـهـود عـلـى البلد (فلسطين) بأسره.

وخلص شــتيرنهيل إلى الاســتنتاج بأنه لا يوجد في هذه اللحظة أمل في أن تتبلور أغلبية لاتفاق نزيه. وحتى لو افترضنا أن يقع بالمعجزة انشــقاق في الليكود– بقيادة رئيس الحكومة الذي يقرر محاولة أن يدخل التاريخ كديغول وليس كابن البروفسور بن تسيون نتنياهو– وتتوفر الأغلبية اللازمة، فإنه لن يعتبر شــرعياً في نظر أجزاء واســعة من الســكان، ولن تكون لأحد الشــجاعة لتطبيق السياســة الجديدة. ولذا فإن احتلال البلد سيستمر وستصادر الأرض من أصحابها لغرض توسيع المستوطنات، وسيطهر غور الأردن من العرب، وستجد القدس العربية نفســها مخنوقة من الأحياء اليهودية، وكل فعل من الســلب والغباء يخدم التوسع اليهودي في المدينة ســيحظى بمباركة محكمة العدل العليا. وبرأيه فإن الســبيل إلــى جنوب إفريقيا بات ممهداً، ولن يعوقه أي حاجز إلا في حال قيام العالم الغربي بطرح خيار حاسم على إسرائيل فحواه إما التراجع عن الضم وتقيؤ دولة المستوطنين، وإمّا أن تكون مقصاة إلى درجة النبذ.[١٤]

أمّــا وجهــة النظر الثانية فهي لأســتاذ التاريخ هيلــل كوهين، وتــرى أن الرفض العربي والفلسطيني للاعتراف بدولة يهودية هو رفض منطلق من الحق، فليس محقاً إبقاء سكان البلد تحت سيادة مهاجرين جاؤوا من بعيد، حتى لو كان على لسانهم مطلب تاريخي قديم.

وأضاف أنه في اتفاقات أوســلو (١٩٩٣) اعترفت القيادة الفلسطينية بدولة إسرائيل، لكن من ناحية الفلســطينيين لم يكن في ذلك اعتراف بحق اليهود في إقامة ســيادة على قسم من بلدهم، بل اعتراف بواقع سياســي توجد فيه الدولة. والإعلان عن الاعتراف بدولة يهودية الآن، معناه الاعتراف أن لليهود حقاً في الســيادة في البلد، واعتراف بحق الســيرورة التي حولت العــرب من أغلبية في البلد إلــى أقلية فيه، ومنح مصادقة على الســيرورة التي حولت أغلبية الفلسطينيين الذين عاشــوا في أراضي دولة إسرائيل إلى لاجئين، وتأكيد مكانة الفلسطينيين

من مواطني إسـرائيل كأجانب في بلدهم. إن إعطاء مثل هـذا الاعتراف هو اعتراف بهزيمة تاريخيـة وقبول الحكم بالظلم الذين هم ضحيته. ويُخيّل لي أنه من وجهة النظر الفلسـطينية (كان يفضل لو أن فلسـطينياً كتب أفكاره وأحاسيسه في هذا الصدد، لكنني استجبت لطلب عمل ذلك) هذا طلب فظّ، عديم الرحمة وصعب الاحتمال، محطة أخرى في مسـيرة الإهانات التي يعيشها عرب فلسطين. [١٥]

٤. على ماذا دارت المعركة الانتخابية؟

شـكلت الحملة الانتخابية الإسـرائيلية فرصـة لرئيس الحكومة نتنياهـو وأقطاب الليكود واليمين كي يركزوا على الشـأن الأمني، في مقابل تركيز «معسـكر الوسـط- اليسار» على الشأن الاجتماعي - الاقتصادي.

وما حدث نتيجة لذلك أن الشـأن السياسي، وفي صلبه الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والذي كان في الماضي يشـغل بهذا القدر أو ذاك مكاناً رئيسـاً في المعركة الانتخابية، نُحي أكثر فأكثر إلى هامش هذه الانتخابات.

> شكلت الحملة الانتخابية الإسرائيلية فرصة لرئيس الحكومة نتنياهو وأقطاب الليكود واليمين كي يركزوا على الشأن الأمني، في مقابل تركيز «معسكر الوسط- اليسار» على الشأن الاجتماعي - الاقتصادي.

وتشـير هذه التنحية أكثر شـيء إلى وجود إجماع إسـرائيلي واسـع على أن احتمالات التوصل في الوقت الحالي إلى تسوية دائمة تضع حداً للصراع منخفضة للغاية، وبالتالي فإن أقصى ما تحتاج إسـرائيل إليه هو «عملية سـلام» لا تفضي بالضرورة إلى سلام يلبي أدنى المطالب الفلسطينية.

وقـد جرى التنويه في ورقة «تقدير موقـف» صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، إلى أن عدم إجراء مفاوضات لتسوية دائمة يزعزع شرعية نشاطات إسـرائيل السياسـية والعسـكرية في مجالات عديدة في المنظومة الدولية: دبلوماسياً، وقانونيـاً، واقتصاديـاً، وما إلى ذلك. فضـلاً عن ذلك فإن العلاقـات المتداعية إلى حدّ القطيعة على صعيد المحادثات السياسـية بين إسـرائيل والسـلطة الفلسطينية، يجري اسـتغلالها من قبل جهات سياسـية ومنظمات غير حكومية في أرجاء العالم لشن حملة تهدف إلى تشـويه سمعة إسـرائيل. فهي- برأي الورقة- تُصوَّر من طرف هذه الهيئات على «أنها دولة عدوانية وغير إنسـانية، تعمل بطريقة غير متناسـبة ضد شعب أضعف منها ومن دون تمييز»!. [١٦]

وتؤكـد الورقة أنه على الرغم من أنه لم يُسـجّل حتى الآن نجـاح عملي كبير لهذه الحملة، فإنها تنطوي على تأثير متراكم يؤدي إلى تآكل التعاطف مع مواقف إسرائيل لدى أصدقائها. وفي قراءتها تجلّى عدم ارتياح أنصار إسرائيل في المجتمع الدولي إزاء السياسة الإسرائيلية، من بين عدة أمور، عبر اعتراف، وإن كان غير ملزم، لبرلمانات أوروبية بدولة فلسطينية حتى في

ظل غياب مفاوضات. ويضاف إلى ذلك تأييد ثماني دول أعضاء في مجلس الأمن الدولي- أقل بصوت واحد من العتبة المطلوبة لإجراء نقاش- لمشاريع قرار فلسطينية طرحها الأردن على جدول أعمال المجلس في كانون الأول ٢٠١٤. وقد دعا مشروعان منها إلى فرض اتفاق على إسرائيل في غضون عام واحد، وإلى سحب قواتها من الضفة الغربية في غضون ثلاثة أعوام.

وهذا ما يعتقد به أستاذ العلوم السياسية زئيف شتيرنهيل الذي أكد أن نوع الحكومة التي ستنشأ بعد الانتخابات لن يغير شيئاً، وأن احتمالات دخول إسرائيل في مفاوضات جدية مع العرب توازي الصفر. ولولا ذلك لكانت إسرائيل تبنت منذ وقت طويل المبادرة العربية المشتركة العائدة إلى العام ٢٠٠٢، ولكنها لا ترى سبباً كي تكافئ العرب على ضعفهم. من هنا فالمستوطنات وقمع الفلسطينيين والاستمرار في المحافظة على ظروف الفصل العنصري ضدهم سيستمر، ما لم تُمارس ضد إسرائيل قوة سياسية واقتصادية هائلة من جانب كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الوقت نفسه.[١٧]

إن عدم إجراء مفاوضات لتسوية دائمة يزعزع شرعية نشاطات إسرائيل السياسية والعسكرية في مجالات عديدة في المنظومة الدولية.

وقد رأت تحليلات إسرائيلية متطابقة أن ثلاثة أحداث متعاقبة من الفترة الأخيرة تشكل دليلاً على «جوهر» الحملة الانتخابية التي يقوم بها نتنياهو متطلعاً إلى أن تساعده على الفوز بولاية رابعة في هذا المنصب. وهذه الأحداث هي:

١- شن هجمة جوية على الجانب السوري من هضبة الجولان تسببت بقتل مسؤولين كبار في حزب الله ومسؤول عسكري كبير في الجيش الإيراني؛

٢- رغبة نتنياهو في إلقاء خطاب أمام الكونغرس حول إيران من وراء ظهر الإدارة الأميركية؛

٣- نشر مناقصات لإقامة ٤٥٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات في الضفة الغربية.

ووفقاً لصحيفة «هآرتس»، ليس من قبيل المصادفة إقدام نتنياهو على ما أسمته «إشعال هذه الحرائق الثلاثة»، فكل واحد منها يعكس وجهاً معيّناً من دعايته الانتخابية، ففي هضبة الجولان أراد نتنياهو أن يظهر قيادته العسكرية، وفي الكونغرس أراد أن يظهر قدرته على الوقوف في وجه رئيس أميركي يعتبره معادياً لإسرائيل، وأراد إبراز دعمه لتوسيع الاستيطان من أجل إظهار تصميمه على إرضاء مطالب اليمين.[١٨]

والناطقون المفوهون بلسان نتنياهو يسوقونه في خضم هذه الحملة الانتخابية على أنّه يمتلك رؤيا يهودية تعود إلى آلاف الأعوام، رؤيا قومية يهودية في أرض إسرائيل، وحول كون هذه الأرض ملاذا آمن لكل اليهود أينما كانوا، وبالتالي فإنه «الأمل الأبدي» الذي من أجله دفع اليهود ثمناً كبيراً على امتداد التاريخ، وما زالوا يدفعونه في «وطنهم». ويشدّد بعض هؤلاء على وجوب عدم خداع النفس، والنظر إلى المعركة الانتخابية المقبلة بكونها «معركة نكون أو لا نكون»، وعلى أن من يعتقد أن زعيمي القائمة المشتركة بين حزبي العمل و«الحركة» هرتسوغ

وليفني قادران على الدفاع عن المصالح الوجودية لإسرائيل لا يدرك حجم الخطر، فاليسار يفضّل الانشغال بزجاجات النبيذ (في إشارة إلى التحقيق في صرف أموال باهظة في منزل رئيس الحكومة سنوياً على شراء الكحول) وبالسفر إلى الخارج، وهذا ما يفعله دوماً من يحاول التهرب من الواقع الملموس.[١٩]

الناطقون المفوهون بلسان نتنياهو يسوقونه على أنّه يمتلك رؤيا يهودية تعود إلى آلاف الأعوام.

كان هناك محور آخر دارت حوله المعركة الانتخابية، يتمثل بسؤال «من هو صهيوني؟»، أطلقه الجدل حول ضرورة سن قانون «الدولة القومية اليهودية» أو عدم سنه. واستمر هذا الجدل بوتيرة أسرع مع إقامة التحالف بين حزبي العمل و«الحركة» وإطلاق اسم «المعسكر الصهيوني» عليه، واعتبار ذلك إعلان نيات من جانب معسكر اليسار- الوسط لخوض «حرب على طبيعة الصهيونية».[٢٠]

ويعتقد أبرز مؤيدي معسكر اليسار- الوسط أن على نتنياهو الذي يؤكد أن الدولة اليهودية غالية على قلبه أن يفهم أنه من أجل خدمة هذه الدولة يجب أن تكون دولة ديمقراطية وذات أغلبية يهودية وتحظى بشرعية دولية، بيد أن نتنياهو برأيهم لم يهتم بأي من هذه الحقائق الأساسية، فسياسته الاستيطانية هي سياسة ما بعد- صهيونية، وتشريعاته القومية معادية للصهيونية، وفشله السياسي المدوي يزعزع الصهيونية.

ورداً على الذين سخفوا هذا الجدل، واعتبروا أنه يجب إبقاء الصهيونية لكتب التاريخ، ونظراً إلى أنه توجد هنا دولة (إسرائيل) ويتعيّن علينا الآن النضال على أحقيتها لا على صهيونيتها، قال مؤيدون بارزون آخرون لمعسكر اليسار- الوسط إن من الخطأ القول إن ما تبقى بعد إقامة الدولة هو النضال على أحقيتها وصوابها. فهذا مهم، لكنه لا يكفي. إن الصهيونية هي ضمان بقاء إسرائيل دولة ديمقراطية ذات أغلبية يهودية والنضال للحفاظ على جوهرها ما زال ضرورياً. وهكذا يكون بوسع كل يهودي في العالم أن يُستوعب فيها كمواطن. إن هذا الجدل لم ينته بيننا وبين العالم، وأيضاً بيننا وبين أنفسنا. كما أنه ليس بالإمكان الهروب من هذا الجدل.

محور آخر دارت حوله المعركة الانتخابية، يتمثل بسؤال «من هو صهيوني؟».

وقد يكون من المثير متابعة هذا الجدل الذي من المتوقع أن يستمر وربما أن يتعاظم في المستقبل.

لكن في واقع الأمر، ليس هذا الجدل جديداً، ومن الواضح أن مؤيدي معسكر اليسار- الوسط صهيونيون حتى النُخاع، إنما من ذلك الطراز الذي «يؤمن» بـ «صهيونية الدولة» لا بـ «صهيونية الأرض»، والدولة في نظره تمثل الهدف، وليست الوسيلة، وذلك في مقابل صنف آخر «آمن» ولا يزال بأن الصهيونية هي عبارة عن تجديد «الصلة التاريخية التي انقطعت» بين «شعب إسرائيل» و «أرض إسرائيل» في المنطقة الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، والدولة ليست إلا وسيلة لإنجاز هذا التزاوج المتجدّد، فيما أن

الأرض هي القيمة التي يجب عدم التنازل عنها، وألا تقف أمامها أي «خطوط خضراء».

وداخــل هذا الطراز الشـــائع من الصهاينة، تجد أشـــخاصاً كثيريـــن متعاطفين مع فكرة «أرض إسرائيل» التاريخية، ويشدّدون على «الجذور القومية» المزروعة في الضفة الغربية (التي يســمونها «يهودا والســامرة») وليس داخل تخوم الخط الأخضر فقط. غير أنهم بموازاة ذلك يصرّون على أن المســألة التي ينبغي مواجهتها ليســت كامنة هنا، بل إنها كامنة في «حسم» الاختيار بين تجسيد «كل الحقوق التاريخية»، الذي سيكون ثمنه الحتمي هو استعباد أو طرد الشعب الآخر (الفلسطيني)، وبين تجسيد جزء من هذه الحقوق التاريخية، بصورة تتيح إمكان إيجاد فرصة معينة لـ «حل وسط قومي».

كمــا تجد بين هؤلاء أناســاً يســتفظعون قيام اليمين الإســرائيلي، بما فــي ذلك اليمين الاســتيطاني، بعرض كل مؤيدي تجســيد جزء من الحقوق التاريخية من خلال تطبيق مقاربة التقســيم، على أنهم «معســكر الســلام». وهم يؤكدون أنه من الناحية العملية فإن الكثيرين منهم يؤيدون التقســيم بالذات بعد أن يئسوا من إمكان إحراز السلام، وأن هؤلاء يعتقدون أن التقسيم يشكل السبيل الوحيد لإنقاذ «المشروع الصهيوني» من التلاشي.

من الواضح أن ثمة قاسماً مشتركاً يجمع بين الصنفين، وهو التمحور من الناحية العقائدية حــول «الحقوق القومية لليهود» في فلســطين، غير أن الصنف المؤمن بــ «صهيونية الأرض» مستعد لأن «يجازف» بمسألة الحفاظ على الأغلبية اليهودية، من أجل مواصلة التمسك بالأرض التي وراء «الخط الأخضر»، في حين أن الطراز المؤمن بـ «صهيونية الدولة» – ومثلما كان أيضاً لدى صدور القرار الأممي رقم ١٨١ بشــأن تقسيم فلسطين من جانب الأمم المتحدة (١٩٤٧) – على اســتعداد لأن يقســم الأرض، لاعتقاده بأن ذلك من شأنه أن يحول دون اندثار «الدولة اليهودية» في وســط أغلبية عربية، وهو، بطبيعة الحال، اســتعداد غير ناجم أساساً عن قناعة أصحابه بضرورة تلبية الحقوق القومية الفلسطينية التي ما زالت تُنتهك منذ نكبة ١٩٤٨.

إن هذا «الجدل السياسي» في المجتمع الإسرائيلي بشأن الصهيونية الذي يحيل إلى جدل بشــأن مستقبل «يهودا والســامرة» (الضفة الغربية)، الذي يرى البعض أنه مركزي، يبدو في الظاهر كما لو أنه جدل على السياسة العامة التي يتعين على المؤسسة السياسية أن تنتهجها إزاء القضية الفلســطينية، لكنه في الباطن جدل على «ما هي الصهيونية»، ويتســم بقدر كبير من التمحور الاستحواذي حول الذات.

وحتى لو ترتبت على هذا الجدل مواقف تجاهر هنا وهناك بتأييد «تقسيم الأرض»، أو بدعم «مقاربة الدولتين لشعبين»، فإن أصحاب هذه المواقف ما زال ينقصهم أمر جوهري، هو رؤية أن «دولة الصهيونية» نشــأت بالخطيئة مع طرد مئات الآلاف من الفلســطينيين مــن وطنهم، تحت وطأة الإيمــان الأعمى بـ «صهيونية الأرض»، وأنه تبقى ثمة حاجة أولاً

ودائماً للتكفير عن هذه الخطيئة، عبر الاعتراف باقترافها بداية، ومن ثم تحمّل المسؤولية الأخلاقية عن حلّ يعيد الحق القومي الفلسطيني إلى أصحابه، بالطبع من دون المساس بحقوق الآخرين.

بيد أن هذا الجدل أيضاً انحسر بعض الشيء لصالح تبادل اتهامات حول تلاعب بالأموال. فالليكود اتهم جمعيات لا تتوخى الربح تدعم اليسار بالحصول على أموال من متبرعين أجانب، وفي اليسار بدأوا يركزون على المبالغ المالية المستردّة من إعادة زجاجات فارغة، والتي وضعتها سارة زوجة رئيس الحكومة في جيبها.

وفي أثناء ذلك، شهد الإعلام الإسرائيلي جدلاً حول الأسباب الكامنة وراء ما يسميه «تفاهة» المعركة الانتخابية، أهم ما فيه هو توجيه النقد إلى أداء الإعلام ذاته.

وأشار أحد نقاد الإعلام إلى أن صدور صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية (المؤيدة لنتنياهو، والتي يملكها شيلدون أدلسون من أقطاب مالكي صالات القمار في لاس فيغاس) أدى إلى تضرر مكانة سائر الصحف التي تعاني من التدهور لأسباب تقنية واقتصادية، وكانت النتيجة أن الكثير مما ينشر صار ثمرة صراع مصالح اقتصادية وسياسية بين الصحف الأساسية، والمقصود هنا مصالح خفية، لكن الجمهور يعرفها، ما أدى إلى تآكل مكانة الصحف وخسارة ساحة أساسية للنقاش.[٢٣]

شهد الإعلام الإسرائيلي جدلاً حول الأسباب الكامنة وراء ما يسميه «تفاهة» المعركة الانتخابية. أهم ما فيه هو توجيه النقد إلى أداء الإعلام ذاته.

٥. جوهر الخريطة الحزبية

أعطت نتائج استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، التي توقعت أن يحوز الحزب المناوب الجديد في «خانة الوسط» بزعامة الوزير الليكودي السابق موشيه كحلون (حزب «كلنا») على نحو عشرة مقاعد في الانتخابات العامة للكنيست الجديد، إشارة البدء للعودة إلى تحليل ظاهرة أحزاب الوسط في إسرائيل.

وخلال ذلك أشير من ضمن أشياء أخرى إلى ما يلي:

- أولاً، أن هذه الظاهرة تميّز الحياة السياسية الإسرائيلية منذ إنشاء حزب داش (الحركة الديمقراطية للتغيير) العام ١٩٧٧ ونجاحه المفاجئ في الانتخابات التي جرت في ذلك العام، حيث حصل على ١٥ مقعداً؛
- ثانياً، أن تكرارها في كل معركة انتخابات إسرائيلية عامة تقريباً منذ ذلك العام (بعد داش ظهرت أحزاب وسط أخرى على غرار «الطريق الثالث»، وشينوي، وحزب المتقاعدين، وكديما و«يوجد مستقبل»)، يثبت أنها ظهرت لتبقى؛
- ثالثاً، تعكس هذه الظاهرة عدم استعداد الناخب الإسرائيلي للتعلم من التجربة الطويلة المتراكمة لدخول هذه الأحزاب إلى المشهد السياسي في إسرائيل.

بيد أن الأهم من ذلك، يتمثل بإشارة الكثير من تلك التحليلات، إلى أن هذا الوسط

يمتنع عن التعبير عن رأي حاسم بشأن أي موضوع، ويبقي جميع الخيارات مفتوحة على مصاريعها، وتتلخص رؤيته في التالي: «كلنا معاً ضد اليمين المجنون واليسار الحالم»، وأقصى غايته «الوصول إلى مؤسسات السلطة وتغيير الوضع». وكذلك إشارتها إلى أنه في نهاية كل التجارب السابقة وصولاً إلى تجربة «يوجد مستقبل»، تفقد هذه الأحزاب بريقها لأنه يتضح أنها غير قادرة على تحقيق الآمال التي علقها عليها ناخبوها. كما أن هذه الأحزاب ليست مهيأة للتركيز على موضوع معين تدعمه في حملتها الانتخابية، لكونها لا تشكل مجموعات ضغط وحسب، بل أحزابًا يتعين عليها اتخاذ قرارات في أي موضوع مطروح على جدول الأعمال العام.

تكمن مشكلة «الوسط» في أنه يمتنع عن التعبير عن رأي حاسم بشأن أي موضوع، ويبقي جميع الخيارات مفتوحة على مصاريعها.

ووفقاً لأحد التحليلات، فإن أحزاب الوسط في إسرائيل لا رأي لها ولا موقف، وقلما تتحدث عن المبادئ أو الأيديولوجيا. وهي تحدّد مواقفها عن طريق الرفض، فهي ليست مع اليمين لذا تعارض ضم مناطق، لكنها ليست أيضاً مع اليسار، ولذلك توافق على البناء في الكتل الاستيطانية.

ولدى نشوب آخر أزمة ائتلافية في إسرائيل على خلفية «مشروع قانون الدولة القومية» قال هذا الوسط إنه مع مشروع القانون هذا لكنه ضد التمييز، وهو ضد مشروع القانون لأن هذا الأمر غير ضروري، وتوقيته سيء ومن شأنه أن يشوه صورة الدولة. وخلاصة الأمر أن التمييز القائم حالياً جيد في نظره، وليس بحاجة إلى أي زيادة أو نقصان.[٢٤]

عند هذا الحدّ علينا أن نعيد إلى الأذهان أن حزب كديما، بصفته الطبعة التي سبقت «يوجد مستقبل» من أحزاب الوسط الإسرائيلية، حاول أن يقدّم جواباً أو بديلاً لجمهور يهودي مؤيد لـ «اليسار الصهيوني» كفّ عن الإيمان بإمكان إحراز اتفاق سلام مع الفلسطينيين من جهة، ومن جهة أخرى حاول أن يقدّم جواباً لجمهور يهودي أكبر مؤيد لليمين توقف عن الإيمان بإمكان تحقيق برنامج «أرض إسرائيل الكبرى». وكان ما وحّد هذين الجمهورين هو الرغبة في تغيير الوضع القائم لصالح إسرائيل. واقترح كديما بداية الإستراتيجيا الأحادية الجانب بدعوى أنها الصيغة المثلى لتغيير الوضع. ومعروف أنّ أريئيل شارون قصد، عندما أنشأ هذا الحزب، أن يعرض على الجمهور الإسرائيليّ العريض طريقاً ثالثاً، وقد عمل بِهَدْي مبدأين: أوّلهما رفض الواقع القائم؛ وثانيهما رفض الاتّفاق الدائم. وتمثّل البديل العمليّ لشارون في عمليّة سياسيّة طويلة المدى تمنح إسرائيل حدّاً أقصى من الأمن، وحدّاً أدنى من الاحتلال. وحتى عندما تخلى إيهود أولمرت، خليفة شارون في رئاسة كديما والحكومة الإسرائيلية، عن الإستراتيجيا الأحادية الجانب فإنّ ممارساته الميدانيّة لم تنطو على إشارات تدلّ على سعيه لتحقيق الاتّفاق الدائم، ولم تتجاوز غاية إدارة الصراع.

أحزاب الوسط في إسرائيل لا رأي لها ولا موقف

أمّا يائير لبيد فأعلن لدى تأسـيس «يوجد مستقبل» في مقال حمل عنوان «لماذا قررت دخول المعترك السياسـي؟» أنه «وطني إسـرائيلي، ويهودي، وصهيوني»، وأن كل مواقفه تنبع من هذا الثالوث.

وفي حينه، حاول الأسـتاذ في «قسم تاريخ إسـرائيل» في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين، في مقال نشـره في ملحق «سفاريم» (كتب) في صحيفة «هآرتس»، يوم ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢، أن يستخلص برنامجا سياسيا محتملا للبيد بناء على مقالاته التي نشرها في صحيفة «يديعوت أحرونوت» وصدرت لاحقاً في كتاب.

وأشـار غوطفاين إلى أن عقيدة لبيد من الناحية الاقتصادية تنص على أن «شـرط تحرير الطبقة الوسـطى من العبودية هو التراجع عن دولة الرفاه واستبدالها بدولة المساعدات، التي تميز الأنظمة النيو – ليبرالية (الاقتصادية اليمينية). ووفقا لذلك، فإن لبيد يقلص هدف خدمات الرفاه إلى الدعم الاجتماعي لـ 'الضعفاء'، وهي الخدمات التي لا تحتاج الطبقة الوسطى إليها، لكنها مستعدة لتمويلها من الضرائب التي تدفعها». كذلك فإن لبيد يؤيد نظام الخصخصة.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، كتب غوطفاين أنه على الرغم من أن لبيد يدعو إلى إخلاء مسـتوطنات من خلال «تعامل نزيه» مع المسـتوطنين، إلا إنه يتبنى الفرضيات الأسـاس للحكومة الإسرائيلية اليمينية تجاه الفلسطينيين. وهو يعتقد أنه «لا يجوز الاعتماد على الفلسطينيين» وأن «الصراع هنا هو على البقاء»، لكنه يؤيد إقامة دولة فلسـطينية «لا لأن هذا سيجلب السلام، وإنما لأنه سـيكون أسهل بكثير إدارة الصراع أمام دولة كهذه».

وخلص هذا الأسـتاذ الجامعي إلى القول إن «لبيد يستخدم خطاب حزب العمل لدفع سياسـة شبيهة بسياسة نتنياهو. وهذه هي خلاصة وهم التغيير الذي يطرحه كرد كاذب على تناقضات الطبقة الوسـطى الإسـرائيلية». ورأى أن «إسرائيلية لبيد البرجوازية من شأنها تقوية نظام الخصخصة، وزيادة تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتعظيم تناقضاتها».

وأضـاف آخرون أن هذا التوجه يعتبر من ناحية جوهـره يمينياً معتدلاً، نظراً إلى أن من المفتـرض به أن يخـدم المصلحة اليهودية البحتـة، وإلى أنه لا يقوم على قيم يسـارية عالمية ومتساوية.

٦. أبرز الخلافات والأزمات التي عصفت بحكومة نتنياهو الثالثة

بدأت حكومة نتنياهو الثالثة (الحكومة الإسـرائيلية الـ ٣٣) ولايتها يوم ١٨ آذار ٢٠١٣، واسـتندت لأول مرة منذ فترة طويلة إلى ائتلاف من دون حزبي الحريديم (اليهود المتشـددين دينيـاً)، يضم ٦٨ عضو كنيسـت من كتل الأحزاب التالية: «الليكـود– بيتنا» (تحالف حزبي

الليكود و«إســرائيل بيتنا»)، و«يش عتيد» («يوجد مســتقبل») برئاســة يائيــر لبيد، و«البيت اليهودي» برئاسة نفتالي بينيت، و«هتنوعا» («الحركة») برئاسة تسيبي ليفني.

ووفقاً للخطوط العريضة لسياسة هذه الحكومة، كما الاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين أطرافها، فإنه كان من المقرّر أن تركز على القضايا الداخلية، ولا سيما الاقتصادية – الاجتماعية.

وهذا ما أكده رئيس الحكومة نفســه في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام الهيئة العامة للكنيســت، وعرض فيه حكومته، وتعهد بإحداث تغييرات كبرى في إســرائيل تمشــياً مع ما قال عنه إنه «تطلعات الشــعب»، وفي مقدمها زيادة حجم المشــاركة في تحمل العبء الوطني (يقصد الســعي لتحقيق قدر أكبر من المســاواة بين مختلف شرائح السكان في أداء الخدمة العســكرية وبدائلها «المدنية»)، والعمل على خفض غلاء المعيشة بدءاً بأسعار الشقق السكنية، منوهاً بأن بعض هذه القضايا قد تعرض للإهمال على مدى فترة طويلة.

وأكــد نتنياهو في الوقت نفســه أنه ليــس بإمكانه عدم مراعاة التحديــات الخارجية التي تواجهها إســرائيل والناجمة عن التهديدات الكبيرة المتربصة بها، ولذا ســتكون أولى أولويات الحكومــة الجديدة هي حماية أمن الدولة ومواطنيهــا، وخصوصاً أن هذه التحديات أصبحت أكبــر مما هــي عليه عادة، لا بل قد تكون أكبر مما كانت عليه منــذ قيام الدولة، أو حتى منذ الفترات العصيبة التي مرت بها خلال العقود الأولى من استقلالها.

وقد شخّص نتنياهو هذه التهديدات على النحو التالي:

- **أولاً**، إيران التي قال إنها مســتمرة في ســباقها نحو التسلح النووي من خلال مواصلة تخصيب اليورانيوم لإنتاج القنبلة الذرية، مشيراً إلى أنه ضمن الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٢، رســم أمام طهران خطوطاً حمراء باتت الآن قريبة منها، ولا يجوز السماح لها بتجاوزها.
- **ثانياً**، سورية «الآخذة في التفكك والتي بدأت تخرج منها قطع أسلحة من الأشد فتكاً في العالم، حيث تنقضّ المنظمات الإرهابية على هذه الأسلحة مثلما تنقض الحيوانات المفترســة على الجيفة»، وفق تعبيرات نتنياهو، الذي شــدّد على أن إسرائيل ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع سقوط هذه الأسلحة في أيدي المنظمات «الإرهابية».

أكــد نتنياهــو، في المقابل، أن الحكومة الجديدة، وإلى جانــب تعاملها مع المخاطر المنبعثة من إيران وســورية وحزب الله و «حماس»، ســتعمل على دفع السلام والاستقرار في المنطقة. وســتبقى ملتزمة باتفاقيتيْ الســلام المبرمتين مع مصر والأردن اللتيْن تشــكلان برأيه مرساة الاستقرار في الشرق الأوسط ويجب الحفاظ عليهما بأي ثمن. وهي تمدّ يدها إلى السلام مع الجيران الفلســطينيين، بعد أن أثبتت إســرائيل مرة تلو أخرى أنها مستعدة لتقديم التنازلات في مقابل السلام.

وقال رئيس الحكومة في هذا الشأن الأخير تحديداً: «إن الوضع الحالي لا يختلف عما كان عليه في السابق، حيث ستكون إسرائيل مستعدة، بإزاء شريك فلسطيني مستعد لخوض مفاوضات صادقة، لاعتماد حل وسط تاريخي لإنهاء النزاع مع الفلسطينيين دفعة واحدة. ولن يكون من السهولة تحقيق هذا الهدف، ولا يمكن توجيه المطالب إلى إسرائيل وحدها بل يجب طرح المطالب على كلا الجانبيْن».

وبموجب الاتفاقيات الائتلافية، فإن أبرز القضايا التي بدا أن الحكومة الإسرائيلية ستتعامل معها لدى تأليفها هي التالية:

«المساواة في تحمّل أعباء خدمة الدولة»: احتلت هذه القضية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«يوجد مستقبل». والهدف منها هو تجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية أو المدنية، وفقاً لجدول زمني واضح.

وقد شكلت لذلك لجنة خاصة في الكنيست (لجنة شكيد) لتقديم مشروع قانون في هذا الشأن.

وقد توصلت هذه اللجنة يوم ١٩ شباط ٢٠١٤ إلى مبادئ مشروع قانون صوّت الكنيست عليه وأقرّه بالقراءات الثلاث في آذار ٢٠١٤.

وهو ينصّ على واجب أي مواطن بلغ الـ ١٨ من عمره بأن يؤدي الخدمة العسكرية أو المدنية، وعلى زيادة عدد الشبان الحريديم الذي يؤدون هذه الخدمة من بين طلاب الييشيفوت (المعاهد الدينية اليهودية) بدءاً من العام ٢٠١٧، وعلى فرض غرامات مالية على المتهربين من الخدمة بدءاً من العام ٢٠١٨، بالإضافة إلى تقليص مدة الخدمة العسكرية لجميع الجنود النظاميين إلى عامين، وإلى زيادة عدد العرب المنخرطين في الخدمة المدنية.

«قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي»: تعهد نتنياهو في الاتفاق الائتلافي مع «البيت اليهودي» بأن تعمل الحكومة على سن قانون ينص على أن إسرائيل هي «الدولة القومية للشعب اليهودي». وسيكون قانوناً دستورياً، واسمه الرسمي «قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي»، وكان قد طرحه خلال دورة الكنيست الـ١٨ عضو الكنيست آفي ديختر، من حزب كديما في حينه، واعتبر أحد القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي تم طرح كثير منها في تلك الدورة للكنيست.

إدخال موضوعات تدريس أساسية إلى جهاز التعليم الحريدي: سعى حزب «يوجد مستقبل» بكل قوة من أجل الحصول على حقيبة التربية والتعليم، وهدّد بالتوجه إلى انتخابات عامة جديدة في حال لم يتم ذلك. وحصل في نهاية المطاف على هذه الحقيبة، والتي تولاها المرشح الثاني في قائمة هذا الحزب الحاخام شاي بيرون.

وعمل بيرون بموجب الاتفاق الائتلافي على بلورة خطة تقضي بتدريس موضوعات

أساسية مثل الرياضيات واللغة الانكليزية في جميع المدارس الإسرائيلية الابتدائية، وهي خطة موجهة أساساً إلى المدارس الحكومية الحريدية، التي لا تدرس موضوعات كهذه فيها. كما نص الاتفاق الائتلافي على إلغاء المقياس الذي يسمح بتقديم دعم مالي حكومي لمؤسسات توراتية يدرس فيها تلاميذ يهود لا يحملون الجنسية الإسرائيلية أو أنهم غير مقيمين دائمين في إسرائيل.

المساواة في تحمّل أعباء خدمة الدولة»: احتلت هذه القضية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«يوجد مستقبل».

تغيير طريقة الحكم: نصت الاتفاقيات الائتلافية على تغيير طريقة الحكم المتبعة في إسرائيل، من خلال طرح مشروع قانون خاص على جدول أعمال الكنيست، يبدأ سريان مفعوله في الانتخابات العامة المقبلة (المقصود انتخابات ٢٠١٥).

وقد بادر حزب «إسرائيل بيتنا» (عندما كان متحالفاً مع حزب الليكود ضمن «الليكود- بيتنا») إلى تقديم مشروع قانون كهذا، صادقت عليه اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، وصادق عليه الكنيست بالقراءة التمهيدية يوم ٧ أيار ٢٠١٣، وصادق عليه نهائياً في آذار ٢٠١٤.

وينص أحد بنوده على ألا يتجاوز عدد وزراء الحكومة ١٩ وزيراً بمن في ذلك رئيس الحكومة، وعلى ألا يتجاوز عدد نواب الوزراء ٤ نواب، وعلى ألا يتم تعيين وزراء من دون حقيبة، وأن يتم طرح اقتراح نزع الثقة عن الحكومة في الكنيست بأغلبية ٦١ عضو كنيست فقط، وذلك بموازاة التعبير عن ثقتهم بحكومة بديلة. كما ينص على رفع نسبة الحسم المطلوبة كي يمثل أي حزب في الكنيست إلى ٣،٢٥٪ بدلا من ٢٪ كما هي عليه الآن، وهذا يعني أن أي حزب لا يفوز بأربعة مقاعد على الأقل لن يكون ممثلا في الكنيست. ورأى «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أن هذا القانون من شأنه أن يؤدي، فيما يؤدي، إلى إقصاء الأحزاب العربية إذا لم تخض الانتخابات في قائمة واحدة، وأيضاً إلى إقصاء فئات اجتماعية مهمشة.

«قانون أساس: إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي»: تعهد نتنياهو في الاتفاق الائتلافي مع «البيت اليهودي» بأن تعمل الحكومة على سن قانون ينص على أن إسرائيل هي «الدولة القومية للشعب اليهودي».

العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية: احتلت هذه العملية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«الحركة»، لكنها كانت هامشية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل»، ولم يتم ذكرها قطّ في الاتفاق مع «البيت اليهودي».

وجرى التطرّق إلى العملية السياسية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل» في ثلاثة سطور فقط، جاء فيها:

«ستعمل الحكومة لدى تأليفها على معاودة العملية السياسية مقابل الفلسطينيين. وسينضم إلى اللجنة الوزارية الخاصة لشؤون عملية السلام مع الفلسطينيين برئاسة رئيس الحكومة، والتي تمت إقامتها بموجب الاتفاق مع حزب الحركة، مندوب من كتلة يوجد مستقبل يعينه رئيس الكتلة».

أمــا الخطوط العريضة للحكومة، فإنها تطرقت إلى هــذه العملية من خلال البندين الثاني والرابع.

ونص البند الثاني على أن «الحكومة ستسعى لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، بهدف التوصل إلى تســوية سياسية تنهي النزاع معهم. وفي حال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، فإنه ســيُطرح على الحكومة والكنيســت لإقراره، وإذا ما دعت الحاجة، سيطرح في استفتاء شــعبي بموجب القانون» (وقد أكد نتنياهو يوم ٢ أيار ٢٠١٣ أنه ينوي في حال التوصل إلى اتفاق ســلام نهائي مع الفلســطينيين أن يعرضه للاستفتاء على الرأي العام في إسرائيل قبل المصادقة عليه).

وورد في البند الرابع أن «الحكومة ســتدفع بالعملية السياســية قدماً، وســتعمل على دفع الســلام مع جيراننا إلى الأمام، من خلال الحفاظ على المصالــح الأمنية والتاريخية والقومية لدولة إسرائيل».

قانون «تسوية سكن البدو في النقب»: نص الاتفاق بين «الليكود- بيتنا» و«البيت اليهودي» على دفع عملية سن مشروع القانون الذي أعده الوزير السابق بيني بيغن استناداً إلى «خطة برافر» التي ترمي إلى ما يســمى «تسوية قضية سكن المواطنين البدو في منطقة النقب». وقد صادقت اللجنة الوزارية لشــؤون ســن القوانين يوم ٦ أيار ٢٠١٣ عليه. لكن جرى تجميده في وقت لاحق.

وبدأت الصراعات الداخلية الحادّة بــين مركبات الائتلاف الحكومي بالتزامن مع قرب إطلاق الدفعة الرابعة من الأســرى الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية منذ ما قبل اتفاق أوســلو في نهاية آذار ٢٠١٤، وقالت عضو الكنيست شولي معلم من حزب «البيت اليهودي» إن الحزب لن يبقى شــريكاً في الائتلاف الحكومي في حال إطلاق هذه الدفعة.

وأضافت معلم في تصريحات أدلت بها خلال اجتماع نسائي مغلق عقد في القدس ووصلت نســخة عنها إلى صحيفة «معاريــف» (٢٠١٤/٣/٢١)، أن «البيت اليهــودي» لم يوافق على إطلاق الدفعات السابقة من الأسرى الفلسطينيين، وشدّدت على أنه سيكون من الصعب عليه القبول بإطلاق دفعات أخرى والبقاء في الائتلاف الحكومي.

كمــا هدّد نائــب وزير الدفاع الإســرائيلي عضو الكنيســت داني دانــون (الليكود) بالاســتقالة من منصبه في حال إطلاق الدفعة الرابعة من الأســرى الفلســطينيين. وأكد نائب وزير الخارجية الإســرائيلي عضو الكنيست زئيف إلكين (الليكود) معارضته إطلاق دفعة أخرى من الأســرى الفلســطينيين، وقال إنه لا يفهم المنطق الذي يقف وراء الإفراج عن قتلة ســفاكي دماء، متســائلاً كيف يمكن للإفراج عنهم أن يدفع بالمفاوضات السلمية

تغيير طريقة الحكم: نصت الاتفاقيات الائتلافية على تغيير طريقة الحكم المتبعة في إسرائيل، من خلال طرح مشروع قانون خاص على جدول أعمال الكنيست، يبدأ سريان مفعوله في الانتخابات العامة المقبلة (المقصود انتخابات ٢٠١٥).

العملية السياسية الإسرائيلية-الفلسطينية: احتلت هذه العملية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود- بيتنا» و«الحركة»، لكنها كانت هامشية في الاتفاق مع «يوجد مستقبل».

إلى الأمام؟. وأشار إلكين أيضاً إلى أن الفلسطينيين والعرب ما زالوا متمسكين بموقفهم الرافض لقيام الدولة اليهودية مهما تكن حدودها.

بعد ذلك شـــهدت عملية انتخاب الرئيس العاشـــر للدولة التي جرت في ١٠ حزيران ٢٠١٤ خلافـــات داخل الليكـــود وداخل تحالف «الليكود- بيتنا»، فقد حاول نتنياهو الذي ســـعى إلى عدم انتخاب رؤوفين ريفلين لولاية رئاسة كنيست ثانية بعد انتخابات ٢٠١٣ أن يفشل ترشيحه لرئاســـة الدولـــة، إلا إن تأييد ريفلـــين كان جارفاً في صفوف الليكود، ولـــم تنفع كل مناورات نتنياهو ومنها إلغاء منصب الرئاسة بإجراء قانوني سريع، ورضخ إلى غالبية نواب حزبه وأعلن تأييده لريفلين، الأمر الذي جرّ عليه نقداً حاداً من شريكه ليبرمان.

لكـــن يمكـــن القول إن أول تصـــدّع في ائتلاف حكومـــة نتنياهو الثالثة ظهـــر يوم ٧ تموز ٢٠١٤ عندما قام وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان بفك الشـــراكة بين حزبه «إســـرائيل بيتنا» وحزب نتنياهو «الليكود»، وتمحور الســـبب الرســـمي في ليونة نتنياهو بالتعامل مع «حماس» و«الإرهاب» في قطاع غزة.

قانون «تسوية سكن البدو في النقب»: نص الاتفاق بين «الليكود- بيتنا» و «البيت اليهودي» على دفع عملية سن مشروع القانون الـذي أعـده الـوزيـر السابق بيني بيغن استناداً إلـى «خطة برافر» التي ترمي إلى ما يسمى «تسوية قضية سكن المواطنين البدو في منطقة النقب».

ويوم ١٧ أيلول ٢٠١٤ أعلن وزير الداخلية الإســـرائيلي غدعون ساعر من الليكود على نحو مفاجئ قراره اعتزال الحياة السياســـية لفترة معينة من الزمن. وكان ســـاعر من أبرز أقطاب الليكود ومن أقوى المرشـــحين لخلافة نتنياهو في رئاســـة هذا الحزب. كما كان من المتوقع أن يتنافس معه على هذا المنصب في الانتخابات الداخلية في الليكود.

ويوم ٩ تشرين الثاني ٢٠١٤ قدم وزير شؤون البيئة الإسرائيلي عمير بيرتس من «الحركة» اســـتقالته من الحكومة، وذلك على خلفية معارضته لمشروع ميزانية الدولة العامة لسنة ٢٠١٥ وللسياسة التي تتبعها الحكومة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

وبعد هذه الاســـتقالة بثلاثة أيام (في ٢٠١٤/١١/١٢) صادق الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشـــروع القانون الذي أطلق عليه اسم «قانون يســـرائيل هيوم»، وينص على حظر نشر وتوزيـــع صحيفـــة يومية مجاناً في معظم أنحاء إســـرائيل. وأيد مشـــروع القانون ٤٣ عضو كنيســـت بينهم أعضاء كنيســـت من حزبي «إســـرائيل بيتنا» و «يوجد مستقبل» العضوين في الائتلاف الحكومي. وعارض مشروع القانون ٢٣ عضواً، بينما امتنع ٩ أعضاء عن التصويت. وقال عضو الكنيســـت إيتان كابل (العمل) الذي بادر إلى تقديم مشـــروع القانون، إن الهدف منه إنقاذ الصحف المطبوعة في إســـرائيل ومنع إغلاقها، وأشـــار إلى أن صحيفة «يســـرائيل هيوم» التي يمولها الثري اليهودي شـــيلدون إديلسون المقرّب من رئيس الحكومة نتنياهو تعمل على تنمية ثقافة عبادة الشـــخصية والزعيم الأوحد. وردّ على مشـــروع القانون باسم الحكومة وزير الشؤون الاستراتيجية والاستخباراتية يوفال شتاينيتس، فقال إن من يؤيد إغلاق صحيفة يمس أسس النظام الديمقراطي بصورة جوهرية ويمس أيضاً حرية التعبير.

في إثـــر هذه المصادقة تفجرت أزمة «قانون الدولة القوميـــة»، فقد انتقد يائير لبيد (رئيس «يوجد مســـتقبل») رئيس الحكومة نتنياهو بسبب مشـــروع القانون الأساس الذي ينص على تعريف إســـرائيل بأنها الدولة القومية للشـــعب اليهودي، وقال إنه يجـــب عدم إغفال العنصر الديمقراطي لدولة إسرائيل. كما أشار إلى أن الوضع السياسي الحالي حساس للغاية وقابل للانفجار، ولا ســـيما فـــي كل ما يتعلق بالعلاقات مع المواطنين العرب في الدولة ومع ســـكان القدس الشـــرقية. وجاءت أقوال لبيد بعد ســـاعات من قيام تســـيبي ليفني (رئيسة «الحركة») بإرجاء مناقشـــة مشروع القانون الأســـاس المذكور في اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين التي تقف على رأسها بصفتها وزيرة العدل. وتسبب هذا الإرجاء باشتداد حدّة الخلافات بين كتل الائتلاف الحكومي حول مشروع القانون هذا. وقال رئيس إدارة الائتلاف الحكومي عضو الكنيســـت زئيف إلكين (الليكود) إن ليفني من خلال قيامها بإرجاء مناقشـــة مشروع القانون كشـــفت عن وجهها الحقيقي، وأثبتت أن جميع تصريحاتها حـــول أهمية الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة تأتي لتبرير تقديم التنازلات للفلســـطينيين. وقال وزير الاقتصاد الإســـرائيلي نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي») إن حزبه ســـيعمل من الآن فصاعداً على إفشـــال أي مبادرة لسن قوانين من جانب حزبي «الحركة» و«يوجد مستقبل» إلى حين سن القانون الخاص بيهودية دولة إسرائيل.

ظـهـر أول تـصـدّع فـي ائـتـلاف حكومة نتنياهو الثالثة عندما قام وزيـر الخارجية أفيغدور ليبرمان بفك الشراكة مع نتنياهو بدعوى لـيـونـة الأخـيـر فـي الـتـعـامـل مع «حماس» و«الإرهـاب» في قطاع غزة.

وأكد رئيس الحكومة نتنياهو أن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وأشار إلى أن التعبير عن النهج الديمقراطي هنا يتم من خلال الحق المتاح لكل مواطن بالإدلاء بصوته في انتخابات ســـرية ومن خلال قانون كرامة الإنســـان وحريته الذي يضمن الحقوق الفردية بشكل كامل لا مثيل له في أي مكان في المنطقة الكبيرة التي تحيط بإسرائيل. أما التعبير عن الوجه اليهودي للدولة وعن كونها الدولة القومية الوحيدة للشـــعب اليهودي، فيتم في عَلَمِها ونشيدها الوطني وفـــي حـــق كل يهودي أينما كان بالمجـــيء إليها. وأضاف نتنياهـــو أن التوازن ما بين هذين المقوّمين أمر مطلوب من أجل توازن المؤسسة القضائية التي تعترف بالبعد الديمقراطي، والآن ســـيتوجب عليها الاعتراف ببعد كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي. وأشار رئيس الحكومة إلى أن طرح مشروع القانون الأساس الذي ينص على تعريف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشـــعب اليهودي يهدف إلى تحقيق هذا التوازن، وأكد أنه ســـوف يتم مناقشـــة هذا القانون لكن في نهاية الأمر سيجري توضيح أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفي الوقت نفسه يتم فيها ضمان المساواة في الحقوق لجميع مواطنيها.

صادق الكنيست (في ٢٠١٤/١١/١٢) بالقراءة التمهيدية على مشروع الـقـانـون الـذي أطلق عليه اسم «قانون يسرائيل هيوم»، وينص على حظر نشر وتوزيع صحيفة يومية مجاناً فـي معظم أنـحـاء إسرائيل.

وتعزّزت في مطلع كانون الأول ٢٠١٤ احتمالات تقديم موعد الانتخابات الإســـرائيلية العامة المقبلة في إثر فشل اجتماع عقد بين رئيس الحكومة نتنياهو ولبيد. وقالت مصادر رفيعة في حزب «يوجد مســـتقبل» إن سبب فشل الاجتماع يعود إلى رفض رئيس الحزب

شـــروطاً وضعها رئيس الحكومة أمام لبيد لاســـتمرار عمل الائتلاف الحكومي. وأشارت إلى أن أصعب الشـــروط التي وضعها رئيس الحكومة تجميد مشروع القانون الذي بادر إليه لبيد، وينص على إعفاء مشـــتري الشقق السكنية الجديدة من ضريبة القيمة المضافة وفقاً لمعايير معينة، وتأييد «مشروع قانون القومية» الذي يعرّف إسرائيل بأنها دولة قومية للشعب اليهودي.

وقبل الاجتماع مع لبيد، اجتمع رئيس الحكومة مع وزير الاقتصاد بينيت رئيس «البيت اليهـــودي» وتداول معه حول الأزمة الائتلافية والســـبل الكفيلة باحتوائها. وشـــنّ نتنياهو هجومـــاً حاداً على الـــوزراء الذين ينتقدون قرارات الحكومة ويهاجمونه شـــخصياً، وأكد ضـــرورة وضع حدّ لمثل هذا التصرف، وإلا فإنه ســـيتوصل إلى الاســـتنتاجات المطلوبة، ويعلن عن انتخابات جديدة. وأوضح أن أي حكومة لا يمكنها أن تؤدي مهماتها في الوقت الذي يحاول أعضاء فيها التآمر عليها.

تـعـزّزت فـي مطلع كـانـون الأول ٢٠١٤ احـتـمـالات تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية العامة إثر فشل اجتماع عقد بين رئيس الحكومة نتنياهو ولبيد.

٧. تأجيج حملة صهينة الحياة العامة

اســـتمر حكم اليمين خلال العام ٢٠١٤ في تأجيـــج الحملة الرامية إلى صهينة الحياة العامة في إســـرائيل بغية إدامة ســـلطته، وهو ما توازى مع سعي رئيس الحكومة نتنياهو إلى فرض هيمنته وهيمنة اليمين على الســـلطة في إســـرائيل، ويشكل سعي نتنياهو هذا همّه الأول والرئيس، ويفرخ محاولات مكملة للتحكم بخطاب وسائل الإعلام والرأي العام.

وتمثل أبرز مظهر لهـــذه الحملة بتدخل ديوان رئيس الحكومة في تركيبة لجنة التحكيم لـ«جائزة إسرائيل للأدب والبحث الأدبي والسينما»، وإسقاط عضوية ثلاثة من أعضائها، بعد أن كانوا باشروا عملهم في إطار هذه اللجنة. وكان وزير التربية والتعليم الإسرائيلي الســـابق شاي بيرون هو الذي عيّن أعضاء هذه اللجنة كما هو متبع، لكن بيرون استقال في هذه الأثناء بعد انســـحاب حزبه «يوجد مســـتقبل» من الحكومة، وفي أعقاب استقالته تسلم نتنياهو نفسه حقيبة التربية والتعليم الوزارية. ووجهت وزارة التربية والتعليم رسائل إلى كل من أعضاء لجنة التحكيم تبلغهم فيها بقرار إقصائهم من عضوية اللجنة من دون إبداء أي أسباب لذلك.[٢٥]

وفي وقت لاحق، أكد نتنياهو قراره هذا، لكن ليس في بيان حكومي رسمي ولا بصورة صريحة، بل بموقف كتبه على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي فيســـبوك، يوم ١١ شـــباط ٢٠١٥ قال فيـــه: «طوال الأعوام الماضية، جـــرى تعيين أعضاء في لجنة التحكيم لجائزة إسرائيل من بين عناصر تحمل مواقف متطرفة، ومن بينها عناصر معادية للصهيونية أيضاً، مثل أشـــخاص يؤيدون رفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي

... وهــذا الوضع ينبغي تغييــره»! وعاد نتنياهو وتطرق إلــى الموضوع مرة أخرى، على صفحته الخاصة في فيسبوك أيضا في اليوم التالي، ١٢ شباط، فقال إن «لجان التحكيم في مجالات الثقافة تحولت إلى ملعب خاص لليسار المتطرف، المعادي للصهيونية، الداعم للفلســطينيين، والداعي إلى رفض تأدية الخدمة العسكرية، ولا يجوز أن تسيطر المواقف الداعمة للفلسطينيين على جائزة إسرائيل في بعض المجالات»!

استمر اليمين خلال العام ٢٠١٤ في تأجيج الحملة الرامية إلى صهينة الحياة العامة في إسرائيل بغية إدامة سلطته.

يضيق المقام للتبحّر أكثر في العوامل الخلفية الواقفة وراء عدم كبح هذه الحملة، والتي تؤثر بدورها في طبيعة النظام الناشئ في إسرائيل.

وفي واقع الأمر تشــهد إســرائيل منذ العام ٢٠١٠ جدلاً حول طبيعة النظام الناشئ فيها ولا سيما في ضوء الهجمة الممأسسة والممنهجة للمواطنين العرب. ومشاريع القوانين العنصرية التي تتغطى بـ «المصلحة القومية»، وسبق أن توقفنا عند هذا الجدل في تقاريرنا السابقة.

وتوالت الاجتهادات الإســرائيلية في هذا الشــأن ارتباطاً بالمستجدات التي شهدها العام الفائت. وللتمثيل عليها نشير إلى اجتهادين منها:

يؤكد الأول أن وقائع الحرب الإســرائيلية الأخيرة على غزة أثبتت أن «المعسكر ما بعد الديمقراطي» هو في الوقت الحالي أقوى معســكر سياسي في إسرائيل، ومن المتوقع أن يزداد قوة في المستقبل أيضاً. [٢٦] وهو معسكر مكوّن أساساً من التيار الديني الصهيوني والمتزمّت، ومن أنصار الاســتبداد الذين يــرون حقوق المواطن مضايقة، والعنصرية قيمة مباركة.

ويمكن أن نضيف أن واقع إســرائيل قبل سيطرة هذا المعسكر على كل مناحي الحياة السياسية فيها لم يكن أكثر ديمقراطية في ظل نظامها الديمقراطي الشكلي، وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع الحالي أمسى أقل ديمقراطية حتى مما كان قبلاً.

وهو واقع يقترن أيضاً ببروز الكثير من سمات نظام الحكم الفاشي على غرار ما يلي: نزعة قومية متطرفة؛ استهتار بقيمة حقوق الإنسان؛ تحديد أعداء داخليين وأكباش فداء؛ نزعة عســكرة طاغية؛ وســائل إعلام مجنّدة ومهيمن عليهــا وامتثالية؛ هوس أمن الدولة؛ علاقة رؤوس الأموال بالســلطة؛ إضعاف المنظمات العماليــة؛ قمع الحريات الأكاديمية؛ فقدان الثقة بسلطات الحكم وازدياد التعلّق بالزعيم الأوحد.

تمثل أبرز مظهر لحملة صهينة الحياة العامة بتدخل ديوان رئيس الحكومة في تركيبة لجنة التحكيم لـ «جائزة إسرائيل للأدب والبحث الأدبــي والســينما»، وإسـقـاط عضوية ثلاثة من أعضائها.

ولم ينشــأ هذا الواقع بين عشية وضحاها، إنما هو «ثمرة» انقلاب عمل اليمين الإسرائيلي الأيديولوجي على الدفع به قدماً منذ عودة حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم العام ٢٠٠٩. وتم إنجاز المراحل الأخطر منه في نهاية العام ٢٠١٠.

وجرى تحديد غاية هذا الانقلاب، ضمن أشياء أخرى، في منع فلول اليسار الإسرائيلي

من أن تعرب عن آراء مغايرة، وهذا المنع تم بداية على المستوى العام، ومن ثم انتقل إلى المستوى التشريعي.

ولعل أكثر ما سعى اليمين في إسرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشأن السياسة المطلوبة إزاء حلّ الصراع، والتجنّد العام من حول سياسة إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة.

أكثر ما سعى اليمين في إسرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشأن السياسة المطلوبة إزاء حلّ الصراع، والتجنّد العام من حول سياسة إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة.

وتثبت وقائع كثيرة أن عملية سيطرة اليمين جرى تكريسها من الأعلى من طرف الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية، وكذلك من الأسفل من طرف حركات يمينية جديدة على غرار حركة «إم ترتسو» التي تشكل تنظيماً فوقياً للحركات اليمينية، ومن طرف معاهد أبحاث ذات موارد مالية كبيرة مثل «مركز شاليم» و«معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، ومراكز دعاية وإعلام مثل «المشروع الإسرائيلي»، وصحف في مقدمها صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية المقرّبة من رئيس نتنياهو واليمين الإسرائيلي، وصحافيين، ومن طرف قوى دينية مرجعية مثل الحاخامين، ومن طرف المستوطنين.

الاجتهاد الثاني يشير إلى أن التغيرات الديمغرافية التي شهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية (المتشدّدة دينياً) والدينية أدت وتؤدي إلى تغيرات سياسية.[٢٧]

وبرأي صاحب هذا الاجتهاد، في الوضع الذي تزداد قوة المجموعات الدينية ـ القومية، من الطبيعي أن يحدث الاصطدام مع القيم الديمقراطية وحكم القانون. وبناء على ذلك ليس من العجيب أن يتصاعد الجدل حول موضوع الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية في أوساط الجمهور الإسرائيلي. وعلى هذه الخلفية تجري المحاولات لسن قوانين غير ديمقراطية في الكنيست خلال العامين الماضيين ولها غاية مشتركة واحدة هي إقصاء الآخر واضطهاد الأقليات. وتساءل: إلى أين ستصل إسرائيل مع التركيبة الديمغرافية هذه؟ من الصعب أن نعرف ومن الخطير أن نتنبأ، لكن الاتجاه هو نحو دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل.

جرى تكريس عملية سيطرة اليمين من الأعلى من طرف الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية، وكذلك من الأسفل من طرف حركات يمينية جديدة على غرار حركة «إم ترتسو».

وتنعكس هذه التركيبة الديمغرافية على الجيش الإسرائيلي من خلال ازدياد حجم انخراط أبناء تيار الصهيونية الدينية ضمن القيادات التكتيكية للجيش، وصفوف الجيش عامة، على مدار العقدين الأخيرين.

إجمال

فاز بنيامين نتنياهو في انتخابات ٢٠١٥ بولاية حكومية أخرى، واعتبر فوزه هذا مفاجئاً، لا لأنه جاء بخلاف كل التوقعات فحسب، بل أيضاً لأنه لم يحدث في تاريخ إسرائيل أن توحدت نخب أمنية وثقافية وإعلامية وفنية في مسعى منظم وواسع لإفشال رئيس حكومة كما توحدت ضد نتنياهو قبل هذه الانتخابات.

ووجهت هذه النخب لائحة طويلة من الاتهامات ضد نتنياهو كان من شأنها أن تضمن نزع الشرعية عن حقه في مواصلة تسلم منصب رئيس الحكومة، بما في ذلك اتهامات أطلقها المئات من الجنرالات المتقاعدين وعدد كبير من القادة السابقين في جهازي «الشاباك» و «الموساد» وتهدف إلى توعية الجمهور الإسرائيلي بمخاطر بقاء نتنياهو في سدة الحكم وتصوير حكمه بأنه ينطوي على خطر مباشر على الأمن القومي الإسرائيلي. ووقف في صلب هذه الاتهامات أن نتنياهو يفتقد مؤهلات قيادية تجعله قادراً على مواجهة التحديات الماثلة أمام إسرائيل، وأن كل ما يهمه هو ضمان بقائه في ديوان رئيس الحكومة. وخلال ذلك جرى تحميله المسؤولية عن الفشل في حرب الصيف الفائت على غزة، وعجزه عن «ردع» حركة «حماس» (وهو اتهام وُجّه له أيضاً من جانب شركائه في اليمين، وخاصة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان). كما اتهم نتنياهو بأنه المسؤول المباشر عن تعاظم المشروع النووي الإيراني، والأنكى من ذلك تم تحميله المسؤولية عن الأزمة غير المسبوقة في العلاقات مع الولايات المتحدة الحليف الإستراتيجي الرئيس لإسرائيل.

> أدت التغيرات الديمغرافية التي شهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة- وفي صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية والدينية- وتؤدي إلى تغيرات سياسية.

في الوقت عينه عجّت وسائل الإعلام بقصص وروايات حول مظاهر الفساد في منزل نتنياهو، وخاصة تلاعب زوجته سارة في الأموال العامة، فضلاً عن تدخلها في شؤون الحكم.

وتؤكد تحليلات كثيرة أن نتنياهو تمكن من تحقيق هذا الفوز لأن المجتمع الإسرائيلي يميني في معظمه، وهذا جعل قطاعات واسعة منه تتقبل الخط الدعائي الذي عكف عليه رئيس الليكود والذي شدد فيه على أن شعار «إلا نتنياهو» يهدف إلى تتويج حكومة يسارية مدعومة من فلسطينيي ٤٨، متهماً جهات غربية بضخ أموال طائلة من أجل دفع هؤلاء الفلسطينيين للتصويت بكثافة.

كذلك تجنب نتنياهو تفنيد الاتهامات التي وجهت له، وبدلاً من ذلك اختار أن يشكك في دوافع الذين وجهوا هذه الاتهامات ونجح في تصويرهم على أنهم «طابور خامس» يتعاون مع أعداء إسرائيل.

من ناحية أخرى ظهر أنه على الرغم من أن جميع الاستطلاعات التي أجريت قبل الانتخابات منحت «المعسكر الصهيوني» تفوقاً على الليكود، فإنها في الوقت ذاته بينت أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي ترى أن نتنياهو ما يزال الشخص الأكثر ملاءمة لرئاسة الحكومة.

الهوامش

١– ألوف بن: انتخابات الكنيست الـ٢٠ ستكون استفتاء شعبياً على نتنياهو، هآرتس ٢٠١٤/١٢/٣.

٢– يديعوت أحرونوت ٢٠١٤/٧/٨.

٣– يوسي فيرتر: الطلاق المتأخر بين نتنياهو وليبرمان، هآرتس ٢٠١٤/٧/٨.

٤– قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية: مقابلة خاصة مع تسيبي ليفني، ٢٠١٤/١٢/٢.

٥– معاريف ٢٠١٤/١٢/٤.

٦ – زئيف كام: الرابحون والخاسرون من تقديم موعد الانتخابات، معاريف ٢٠١٤/١٢/٣؛ يسرائيل هرئيل: ازدياد قوة ممثل الصهيونية الدينية («البيت اليهودي»)، هآرتس ٢٠١٤/١٢/٤؛ يونتان ليس: لماذا يخاف اليمين واليسار من الحزب الجديد لموشيه كحلون؟، هآرتس ٢٠١٤/١٢/٥.

٧ – باروخ ليشم: «سحر بيبي الأخير»، يديعوت أحرونوت ٢٠١٤/١٢/٣.

٨ – معاريف ٢٠١٤/٦/٥.

٩ – هآرتس ٢٠١٤/٥/٢٩.

١٠ – المصدر السابق.

١١– الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة.

١٢– كلمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الكنيست حول قضية غلاء المعيشة خلال نقاش خاص جرى بناءً على جمع تواقيع ٤٠ نائباً (٢٠١٤/١١/٢٦).

١٣– عمير فوكس ومردخاي كريمنتسر، «مشروع قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، مذكرة رُفعت إلى اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين» ٢٠١٤/٥/٢، موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية على الشبكة: http://bit.ly/11JUlmK (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٢/٢٥).

١٤– زئيف شتيرنهيل: اتفاق يكون عبارة عن استسلام فلسطيني كامل، هآرتس ٢٠١٤/٤/١٨.

١٥– هيلل كوهين: دولة يهودية؟ ليس في بلدنا، معاريف ٢٠١٤/٢/٢١.

١٦– غلعاد شير وليران أوفيك: استراتيجيا سياسية متكاملة: إقليمية، ثنائية، وخطوات مستقلة، معهد دراسات الأمن القومي جامعة تل أبيب ٢٠١٥/٢/١٣.

١٧– زئيف شتيرنهيل: احتمالات المفاوضات الجدية مع العرب معدومة بغض النظر عن نتائج الانتخابات، هآرتس ٢٠١٥/٢/١٣.

١٨– هآرتس: دعاية نتنياهو خطر على أمن الدولة (مقال افتتاحي)، ٢٠١٥/٢/١.

١٩– حاييم شاين: اليسار والإدارة الأميركية يحاولان التدخل في الانتخابات الإسرائيلية، يسرائيل هيوم ٢٠١٥/٢/٢.

٢٠– رامي ليفني: اليسار نسي الكلام بلغة الصهيونية، هآرتس ٢٠١٥/٢/١٠.

٢١– آري شافيط: نتنياهو فشل كزعيم صهيوني، هآرتس ٢٠١٥/٢/٥.

٢٢– يوسي بيلين: الصهيونية ضمان بقاء إسرائيل ديمقراطية، يسرائيل هيوم ٢٠١٥/٢/١٧.

٢٣– آفي شيلون: أسباب تفاهة المعركة الانتخابية الحالية، هآرتس ٢٠١٥/٢/٤.

٢٤– تسفي برئيل: من هو حزب الوسط المتطرّف؟، هآرتس ٢٠١٤/١٢/١٠.

٢٥ – هآرتس ٢٠١٥/٢/٩.

٢٦– ب. ميخائيل: المعسكر ما بعد الديمقراطي، هآرتس ٢٠١٤/٨/١٣.

٢٧– عيران ياشيف: دينية أكثر، ديمقراطية أقل، هآرتس ٢٠١٥/٢/٢١.

الباب الثالث

العلاقات الخارجية الإسرائيلية

* سياسة إدارة الأزمات *

مهند مصطفى

مدخل

يعالج هذا الفصل مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠١٤ على المستويين الدولي والإقليمي، وذلك من خلال رصد وتحليل حيثيات هذه العلاقات كما تمثلت في عدة محاور تضم:

١. محور العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، ويركز على رد فعل إسرائيل مع موجة الاعترافات البرلمانية الرمزية بالدولة الفلسطينية.

٢. محور العلاقات الأميركية الإسرائيلية في ظل تزايد التوتر مع حكومة نتنياهو من جهة، واستمرار الالتزام الأميركي بمصالح إسرائيل من جهة أخرى، كما ظهر جلياً من خلال الجهود الحثيثة التي بذلتها الإدارة الأميركية لمنع رفع مسودة الاقتراح الفلسطيني حول إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية إلى مجلس الأمن.

٣. محور العلاقات مع روسيا، الهند والصين، وذلك تأكيدا على تزايد مستمر لأهمية هذه الدول وخاصة الأخيرتين في التصورات الإستراتيجية السياسية الإسرائيلية في القرن الجديد، كما نجحت إسرائيل في توثيق علاقتها مع الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة من خلال الزيارات التي قام بها وزير الخارجية ليبرمان إلى إفريقيا، وهذا ساهم في إسقاط القرار الفلسطيني حيث امتنعت دولتان إفريقيتان عن التصويت لصالح القرار (نيجيريا ورواندا)، ما منع الفلسطينيين من الحصول على تسعة أصوات في مجلس الأمن.

٤. محور العلاقات الخارجية الإسـرائيلية على المسـتوى الإقليمي العربي وغير العربي، وخاصة تركيا وإيران، ودول «الطوق» العربي: مصر، الأردن، سورية ولبنان، وصعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتداعياته على تحالفات إسرائيل.

يقسـم الفصل الحالي إلى قسمين وخاتمة، في القسـم الأول نستعرض الإطار العام للعلاقات الخارجية الإسـرائيلية، محدداتها، وتطورها على المسـتويين الدولي والإقليمي، يهدف هذا القسـم إلى النظر بشـكل أفقي لعلاقات إسرائيل، وفهم الخطوط العامة التي وجهت سياسـتها الخارجية وبلورتها، بينما يعالج القسـم الثاني بشكل تفصيلي علاقات إسـرائيل الخارجية مع الدول المهمة في مشهد العلاقات الخارجية على المستويين الدولي والإقليمي، أما في الخاتمة فسيتم عرض خلاصة الفصل والتوصيات واستشراف المستقبل حول ديناميكية العلاقات الخارجية للسنة القادمة.

يُظهر رصد العلاقات الخارجية الإسرائيلية للعام المنصرم تبني إسرائيل لمبدأ إدارة الأزمات في علاقاتها الخارجية المتوترة

١. السياسة الخارجية: مبادئ موجهة ومحددات بنيوية

١.١ تبني مبدأ إدارة الأزمات بدل حلّها

يظهـر رصد العلاقات الخارجية الإسـرائيلية للعام المنصرم تبني إسـرائيل لمبدأ إدارة الأزمـات في علاقتهـا الخارجية المتوترة، حيث تهدف من خلال ذلـك إلى الحفاظ على حدّ أدنى من الاستقرار في هذه العلاقات، وهي تنجح حتى اللحظة في تحقيق هذا الهدف، كما سـيتضح ذلك لاحقا في علاقتها مع الاتحـاد الأوروبي والولايات المتحدة. وهذا لا يعني أن فكرة إدارة الأزمات الخارجية تصلح أن تكون سياسـة ثابتة في العلاقات الدولية، بل تهدف إلى تأجيل نقطة الصدام، أو تحويل إدارة الأزمة إلى صراع مباشر.[١] وبناء على منطق إدارة الأزمات في العلاقات الدولية، تتميز إدارة الأزمات الإسرائيلية في العلاقات الخارجية بإدارة الأزمـة حتى خط النهاية قبـل الانفجار، وهذا الخط لم تصله أي أزمة في المحاور الخارجية الإسرائيلية، ولا نعلم ماذا سيتغير على الموقف الإسرائيلي حال وصوله، ربما يمكن استثناء المشهد اللبناني في هذا السياق، حيث لم تتوقع إسرائيل أن تؤدي عملية اغتيال قيادات في حزب الله في القنيطرة إلى الوصول إلى خط النهاية قبل الانفجار، وعند وصوله باستهداف الجيش الإسرائيلي وقتل جنديين لم تأخذ إسرائيل الأزمة إلى نقطة الانفجار.

إدارة الأزمات الخارجية لا تصلح أن تكون سياسة ثابتة في العلاقات الدولية، بل تهدف إلى تأجيل نقطة الصدام

٢.١ الربط بين المخاطر التي تواجهها إسرائيل والمخاطر التي تواجه الغرب من «الإرهاب الإسلامي»:

يقـود نتنياهو هذا التوجه، ويبرز هذا الخطاب بشـكل واضح بعد تشـكيل التحالف لمحاربـة تنظيم الدولة الإسـلامية (داعش) بعد الحرب على غزة، والذي يسـتغله نتنياهو

في كل مناسبة خلال لقاءاته مع قادة الدول ودبلوماسييها. يتبنى نتنياهو هذا التوجه منذ سنوات طويلة، وحاول دائما ربط المسألة الفلسطينية بقضية الإرهاب، إلا أن صعود الإدارة الأميركية الحالية في ٢٠٠٩، وبداية الربيع العربي لاحقا ٢٠١٠-٢٠١١، أدى به أن يتراجع عن ذلك، واقتصره على الملف النووي الإيراني باعتبار إيران راعية الإرهاب العالمي، إلا أن هذا الخطاب عاد إلى الاجندة الإسرائيلية بقوة بعد الإعلان عن حرب تنظيم الدولة، والعدوان على غزة، وأخيراً الأحداث في فرنسا وأوروبا، وخصص نتنياهو غالبية خطابه في الأمم المتحدة ٢٠١٤ لموضوع الإرهاب، قائلاً «إن حماس وداعش فرعان من الشجرة المسمومة نفسها»، أي الإرهاب الإسلامي.[٢] كما أدى صعود تنظيم الدولة الإسلامية- داعش إلى تعزيز علاقات إسرائيل مع دول عديدة التي تشترك معها في محاربة الإرهاب، فقد توثقت علاقة إسرائيل مع نيجيريا بسبب محاربة الأخيرة لتنظيم «بوكو حرام»، الذي أعلن ولاءه لتنظيم الدولة، ومع مصر التي تحارب «أنصار بين المقدس» في سيناء والذي أعلن أيضا ولاءه لتنظيم الدولة، ومع الأردن التي تحارب تنظيم الدولة وخاصة بعد حرق الطيار الأردني. حتى الآن لا يهدد تنظيم الدولة الإسلامية إسرائيل بشكل مباشر، ولكنه يساهم في تعزيز علاقات إسرائيل مع دول المنطقة والدول الإقليمية البعيدة.

إسرائيل تحاول وضع نفسها على قدم المساواة مع الغرب فيما يتعلق بالتعرض لمخاطر من «الإرهاب الإسلامي»

٣.١ طغيان قضية النووي الإيراني، قضية الإرهاب، وقضية المقاطعة وسحب الاستثمارات (BDS)

لا تزال القضية الإيرانية، والقضية الفلسطينية، وقضية ما تسميه إسرائيل «الإرهاب»، وحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات (BDS) هي المسائل التي تحدد توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية، ونتوقع أن يكون التوجه العام للسياسة الخارجية الإسرائيلية في العام القادم تكثيف الربط بين هذه المكونات بواسطة خيط «الإرهاب»، وهذا التوجه بدأه نتنياهو في خطابه الأخير في الأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٤، ونتوقع تكثيفه في المرحلة القادمة بشكل كبير، وهو مركب أساسي من مركبات إدارة الأزمة التي تتبعها إسرائيل في سياستها الخارجية. فكما أن مطالبة نتنياهو الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية هي إحدى أدوات إدارة الصراع مع الفلسطينيين، فإن مسألة «الإرهاب» ستكون إحدى الأدوات المهمة في إدارة الأزمة في العلاقات الخارجية.

مطالبة نتنياهو الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية هي إحدى أدوات إدارة الصراع مع الفلسطينيين، فيما مسألة «الإرهاب» إحدى الأدوات المهمة في إدارة الأزمة في العلاقات الخارجية

٤.١ هيمنة مكتب بنيامين نتنياهو على السياسة الخارجية، وليس مكتب ليبرمان:

على المستوى البنيوي، يلاحظ هيمنة مكتب رئيس الحكومة على بلورة العلاقات الخارجية، وأن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو هو من وضع مبدأ إدارة الأزمات في علاقات إسرائيل الخارجية وهو من يديرها، حيث تم إعطاء هامش صغير جدا لوزارة الخارجية في

هذا السـياق، فكما أنه يدير الصراع مع الفلسطينيين (الحالة الفلسطينية حالة صراع ضد الاحتلال) فإنه يدير الأزمات في علاقات إسرائيل الخارجية مع الحلفاء.

٢. العلاقات الخارجية الإسرائيلية: مقطع أفقي

بنيامين نتنياهو هو من وضع مبدأ إدارة الأزمات في علاقات إسرائيل الخارجية، وهو من يديرها

يهدف الإطار العام إلى تقديم قراءة أفقية لمشـهد العلاقات الخارجية على المستوى الدولي والإقليمي، وقبل الشـروع في تفصيل هذا المشـهد على مسـتوى كل دولة على حدة، سنحدد الخطوط العريضة للسياسـية الخارجية الإسـرائيلية على المسـتوى الدولي والإقليمي، وفهم العوامل والسـياقات التي تؤثر عليها والرابط بينها، والتوجهات الإسرائيلية العامة في التعامل معها.

١.٢ تصاعد التوتر مع أوروبا وأميركا ومنظمات دولية مقابل تعميق العلاقات مع دول جديدة

تميزت ساحة العلاقات الإسرائيلية الدولية العام المنصرم بالتوتر خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والمؤسسـات الدولية. في المقابل تم تكثيف الجهود الإسـرائيلية لتعزيز العلاقات مع الصين والهند عبر تعميق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي معها.

تـمـيـزت سـاحـة الـعـلاقـات الإسرائيلية الدولية العام المنصرم بالتوتر خاصة مع الولايات المتحدة الأمـيـركـيـة والاتـحـاد الأوروبـي والمؤسسات الدولية

لقـد شـكلت الحرب على غزة في صيـف ٢٠١٤، لحظة مهمة من حيـث تأثيرها على العلاقات الخارجية الإسـرائيلية. فعلى الرغم من الدعم الذي حصلت عليه إسرائيل خلال الحرب- وخاصة أنها اسـتطاعت إقنـاع أطراف دولية بأنها ترغـب بوقف اطلاق النار وترفض حماس ذلك- إلا أن حدة النقد على العدوان الإسـرائيلي كان كبيراً في الأوساط الدولية لما رافقه من اسـتهداف مكثف للمدنيين الفلسـطينيين، ومن جهة أخرى، لا بد من القـول إن تأثيرات الحرب على إسـرائيل تراجعت وكأنها لم تكن، سـوى موضوع لجان التحقيق الدولية التي نتوقع ان لا تغير الصورة (أنظر لاحقا).

٢.٢ تصاعد التوتر «الحذر» مع الاتحاد الأوروبي

تم تكثيف الجهود الإسرائيلية لتعزيز العلاقات مع الصين والهند عبر تعميق التعاون الاقتصادي والتكنولوجي معهما

حمل العام المنصرم تصعيداً جديداً من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل، وهو جزء من سياسة تصعيد العلاقة مع إسرائيل التي ينتهجها الاتحاد، إلا أنها تتسم بالحذر والبطء الشـديد والمدّ والجزر. ولذلك فإنها غير مؤثرة- حتى الآن- على إسرائيل وعلى سياساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي يصعّد سياساته تجاه إسرائيل من خلال تحديد المنتجات الاسـتيطانية في الأسـواق الأوروبية، والإدانة شـديدة اللهجة لكل بناء اسـتيطاني، ووصل التصعيد هذا العـام ذروة جديدة من خلال موجة الاعترافات الأوروبية البرلمانية بالدولة الفلسطينية، ورغم رمزية هذه الاعترافات، فإن إسرائيل عبرت عن امتعاضها الشديد من هذه الموجة. ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة أن سياسات الاتحاد

الأوروبي تتســم بالبطء الشديد والحذر، ولا تصل إلى درجة مسّ العصب الموجع لإسرائيل وخاصة في المجال السياســي والإســتراتيجي والاقتصادي،[3] علاوة على أن دول الاتحاد الأوروبي غير منسجمة في مستوى حدة التصعيد أو محاوره تجاه إسرائيل. فمثلا لا تزال ألمانيــا تتخذ موقفا محافظا ومتحفظا من أي تصعيد. إن تردد الأوروبيين وعدم انســجام دول الاتحاد الأوروبي حول حدة التصعيد ضدها، يجعل إســرائيل في الكثير من الأحيان غيــر مبالية بهذه الضغوطات، كما أنها قادرة حتى الآن على اســتيعاب الضغط الأوروبي مــا دام هذا الضغط لا يصل إلى العصب الموجع، وفقط إذا وصل إلى العصب الموجع فإن إسرائيل قد تغير سياستها، وهذا حدث قبل عامين، عندما طالب الاتحاد الأوروبي بإخراج المؤسسات والنشاطات الأكاديمية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مــن اتفاق «هوريزورن ٢٠٢٠» للبحث العلمي، وحاولت إســرائيل فــي البداية مقاومة هذا المطلــب، إلا أن إصرار الاتحــاد الأوروبي على هذا المطلب جعل الحكومة الإســرائيلية – برئاسة نتنياهو، وحيث نفتالين بينيت وزير اقتصادها– ترضخ للمطلب الأوروبي، وهي المرة الأولى التي تقوم بها حكومة يمينية متشددة بهذه الخطوة. تدل هذه الحالة أنه عندما وصل التصعيد الأوروبي إلى العصب الموجع تراجعت إســرائيل، حيث أن عدم انضمام إسرائيل إلى هذا الاتفاق كان سيهدد كل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بالانحسار.[4]

حمل العام المنصرم تصعيداً جديداً من قبل الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل، لكن في إطار الحذر، والبطء الشديد، والمدّ والجزر

٢. ٣ توتر العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية لا يمس المسلمات:

يشــكل مبدأ إدارة الأزماتـ كما أشــرنا سابقاً ـ المبدأ الأساسي الذي يدير من خلاله نتنياهو علاقته مع الولايات المتحدة، وقد صار يجعل كل أزمة مع الإدارة الأميركية رافعة سياســية له، وتمت خلال فترته نزع شــرعية أوباما بشــكل تدريجي وهادئ في الشارع الإســرائيلي، وتحويل أوباما إلى معاد لإســرائيل، وظهر ذلك جلياً في تصريح مُســرب لوزير الدفاع الإســرائيلي موشــي بوغي يعلون في لقاء جمعه مع طلاب في مســتوطنة «غــوش عتصيون»، حيث قال للطلاب: «انا أرغب جداً في بناء المســتوطنات، إلا أن ذلك يُواجه بردود فعل من الأميركيين بداية، وبعد ذلك بتهديدات من أطراف أخرى، لذلك نحن حذرون بعدم شــد الحبل للنهاية، آمل أن يكون ذلــك مؤقتا، فهنالك الآن إدارة معينة في البيت الأبيض، ولكنها لن تبقى».[5] هذا التصريح يشكل مثالاً جيداً لمبدأ إدارة الأزمات مع الإدارة الأميركية، في انتظار تغييرها في المستقبل القريب.

وصل التصعيد ذروة جديدة من خلال موجة الاعترافات الأوروبية البرلمانية بالدولة الفلسطينية

في الواقع، أدانت كل الإدارات الأميركية الاســتيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ســواء أكانت جمهوريــة أم ديمقراطية، ربما أن حدة الإدانة في فترة أوباما هي أشــد، وترافقها مطالب جادة بوقف الاستيطان، ولكن في المبدأ ليس هنالك فرق في التصور بين

الجمهوريين والديمقراطيين حول هذه المسألة، إلا أن أحد أهداف هذه التصريحات العلنية والسرية هو نزع شرعية أوباما في الشارع الإسرائيلي، وذلك يخدم نتنياهو بالدرجة الأولى، لأن كل توتر أو صراع مع الإدارة الأميركية يصب لصالح نتنياهو ضد «معاد» لإسرائيل. وإذا كان نتنياهو يقوم بذلك سرّاً ويعلون يصرح بذلك علانية ولكن بحدّة أقل، فإن أعضاء ووزراء الليكود واليمين يصرحون بذلك علانية، ويظهرون عداءهم للإدارة الأميركية الحالية. كما وصف أحد اعضاء الكنيست من حزب البيت اليهودي، موطي يوغيف، كيري بأنه «لا سامي»، ما دفع برئيس حزبه بينيت لتصحيح الموقف سريعاً.

٢.٤ استقرار علاقة إسرائيل مع روسيا

مقابل التوتر الذي تشهده العلاقة مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، والتي لن نخصص لها مبحثاً خاصا في هذا التقرير، يمكن القول إن العلاقات بين إسرائيل وروسيا كانت مستقرة، خاصة وأن إسرائيل لم تتخذ موقفاً واضحاً حيال الأزمة الاوكرانية، ما أثار الغضب الأميركي، فاضطر نتنياهو لإلغاء زيارة لروسيا إرضاء للإدارة الأميركية وتعويضاً عن هذا الموقف، وتهدف إسرائيل من هذا النهج إلى المحافظة على العلاقات المستقرة مع روسيا، رغم اختلافات وجهات النظر في كل القضايا التي تطرق لها المشهد في السنوات الماضية. وعلى الرغم من أن نتنياهو يتهم إيران بالإرهاب والمساهمة في قتل مدنيين عبر دعمها للنظام السوري، إلا أنه لا يتجرأ على اتهام روسيا بالاتهام نفسه، رغم دعم روسيا ووقوفها إلى جانب النظام السوري، بما يتجاوز الدعم السياسي.

العلاقات بين إسرائيل وروسيا كانت مستقرة، خاصة وأن إسرائيل لم تتخذ موقفاً واضحاً حيال الأزمة الاوكرانية

٢.٥ توتر العلاقة مع المنظمات والمؤسسات الدولية

تميز عام ٢٠١٤ بتصعيد الهجوم الإسرائيلي على المؤسسات الدولية، وخاصة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، متمثلاً بالقرار الإسرائيلي الذي اتخذه نتنياهو بشن هجوم على محكمة الجنايات الدولية لنزع الشرعية عنها، يرتكز إلى اتهامها برعاية الإرهاب. وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى ثلاثة توجهات:

توجه نتنياهو- الذي يستخدم خطاب الهولوكوست واللاسامية لمواجهة قرار المحكمة، وهو أسلوب مميز لهذا الرجل، فكل أزمة تواجه إسرائيل يقوم في مواجهتها باستحضار الهولوكوست و«الإرهاب الإسلامي».

توجه ليبرمان- الذي يعتبر محكمة الجنايات غير شرعية، ويطالب بإلغائها. فقد صرح ليبرمان أن إسرائيل ستعمل على إلغاء محكمة الجنايات الدولية، ورغم أن هذا التصريح غير واقعي طبعاً- كالكثير من التصريحات التي تُميز ليبرمان- إلا أنه يشي بالموقف الإسرائيلي القلق بالأساس من هذه المحكمة.

توجه لامبالٍ- يعتقد أن مسألة المحكمة هي زوبعة في فنجان، ولن ينتج عنها شيء لتعقيدات في القانون الدولي أولا، وثانيا لأن إسرائيل لديها جهاز قضائي يحاسب على أي مخالفة يرتكبها الجيش للقانون الدولي، بادعاء أصحاب هذا التوجه.[٦]

ويتم في إطار التوجه الذي يقوده نتنياهو استحضار خطاب الهولوكوست واللاسامية والإرهاب وداعش للربط بين معارضة إسرائيل وكره اليهود، ونزع أي سياق سياسي عن معارضتها، في هذا الصدد قال نتنياهو في تعقيبه على قرار المحكمة:

«ترفض إسرائيل القرار الفاضح للمدعية في المحكمة الدولية، وبعد هذا القرار السخيف أعلنت حماس بأنها ستقدم التماساً ضد دولة إسرائيل، ولن أتفاجأ إذا قدم كل من حزب الله، داعش والقاعدة أشياء مشابهة. إلى أي سخافة تدهورت المحكمة الدولية، أيام معدودة بعد قيام إرهاب الإسلامي المتطرف بالمذبحة في فرنسا، قررت المدعية أن تقوم بفحص ضد دولة إسرائيل بالذات، التي تدافع عن مواطنيها أمام حماس، حركة إرهابية تابعة للإسلام المتطرف التي تنادي وثيقته بذبح اليهود لأنهم يهود... يوجد هنا تناقض كامل للأهداف الأساسية التي من أجلها أقيمت المحكمة الدولية. هذه المحكمة أقيمت أيضا في أعقاب إبادة شعب قام بها النازيون ضد ستة ملايين يهودي.. والآن بتشويه غير مسبوق للعدالة، يستغل الفلسطينيون المحكمة الدولية ضد دولة اليهود التي تتحصن ضد الإرهاب القاتل الذي يضربنا ويضرب العالم كله، لا يوجد سخافة أكثر من ذلك.[٧]

لا يشكل استحضار الهولوكوست مجرد استحضار عرضي يقوم به نتنياهو، بل هو جزء من ترسانته الديماغوجية التي يستحضرها لمواجهة كل توجه أوروبي أو أميركي أو دولي يراه مخالفاً للتوجه الإسرائيلي، وهو يستفيد في توجهه هذا من عقدة الذنب الأوروبية تجاه المحرقة، ومن حساسيات اتهامها باللاسامية. فقد لوح نتنياهو أيضاً بموضوع الهولوكوست اليهودي في تعقيبه على موجة الاعترافات البرلمانية بالدولة الفلسطينية، واعتراف البرلمان الأوروبي بالدولة الفلسطينية، وقال: «كما يبدو، الكثير من الأوروبيين الذي نفذت على أرضهم مذبحة بستة ملايين يهودي لم يتعلموا الدرس، لكننا في إسرائيل تعلمنا، سنستمر بالدفاع عن شعبنا ضد الإرهاب والنفاق».[٨] في المقابل يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي– وفيما لم تؤثر هذه التصريحات على مستوى سياسته العامة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومثابرته لحل الدولتين التي لا يراها الاتحاد فقط مصلحة فلسطينية بل أيضا مصلحة إسرائيلية– فإن هذه التصريحات تؤثر على حدّة وسرعة تصعيد الضغوطات الأوروبية على إسرائيل، التي لا تزال بطيئة ومعتدلة، على الرغم من أن رد الفعل الإسرائيلي عليها هو ردّ متشدد وغير دبلوماسي في الكثير

صرح ليبرمان أن إسرائيل ستعمل على إلغاء محكمة الجنايات الدولية!

يتم في إطار التوجه الذي يقوده نتنياهو استحضار خطاب الهولوكوست واللاسامية والإرهاب وداعش للربط بين معارضة إسرائيل وكره اليهود، ونزع أي سياق سياسي عن معارضتها

لا يشكل استحضار الهولوكوست مجرد استحضار عرضي يقوم به نتنياهو، بل هو جزء من ترسانته الديماغوجية التي يستحضرها لمواجهة كل توجه أوروبي أو أميركي أو دولي يراه مخالفاً للتوجه الإسرائيلي

مــن الأحيان. لقد هاجمت إســرائيل المحكمــة الدولية على الرغم مــن أن الأخيرة قررت قبل ذلك (تشــرين الثاني ٢٠١٤) إغلاق الدعوة ضد إســرائيل على خلفية هجومها على ســفينة مرمرة، وقتل نشطاء أتراك، وقد رحبت إسرائيل بالقرار من جهة، وهاجمت لاحقاً المحكمة من جهة أخرى، بسبب نيتها فحص ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلــة. إلا أن إلغاء الدعــوى لم يمنع مواطنين بريطانيين- وعددهــم ١٣ مواطناً كانوا على الســفينة- من تقديم دعاوى ضد الجنود الإسرائيليين في المحكمة البريطانية، وقدم المواطنون البريطانيون أسماء ٥ ضباط إسرائيليين كانوا على السفينة، وطالبوا باعتقالهم فور قدومهم إلى بريطانيا.[٩]

يؤثر استحضار الهولوكوست على حدّة وسرعة تصعيد الضغوطات الأوروبية على إسرائيل، التي لا تزال بطيئة ومعتدلة

وعن علاقة إســرائيل مع المؤسسات الدولية، فقد أعد مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيســت تقريراً خاصا حول الموضوع في كانون الأول ٢٠١٤، سرد فيه تطور العلاقات المتبادلــة بين الطرفين، وقد ركز التقرير على لجــان التحقيق المتعاقبة التي أوفدتها الأمم المتحدة لفحص قضايا تتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.[١٠] يبرر التقرير سبب معاداة إســرائيل للأمم المتحدة عموما ومؤسســاتها خصوصاً بانحياز الأخيرة لأعداء إسرائيل، فكما جاء في التقرير، فإن الأمم المتحدة أوفدت منذ العام ٢٠٠٠، ١٣ لجنة تحقيق تتعلق بإسرائيل، تسع منها أقامها مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة، وأربع شكّلها سكرتير الأمم المتحدة. وينوه التقرير أن إســرائيل تتعاون مع الأمم المتحدة وأجســامها، إلا أنها متحفظة على ســلوكها، ويستحضر التقرير على سبيل المثال تعامل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنســان مع إسرائيل، حيث أشــار أنه من بين ١٢٣ قراراً اتخذها المجلس ٤٥٪ منها (٥٥ قراراً) كانت ضد إســرائيل، ومن بين ٢١ من جلســاتها الخاصة التي عقدتها، ســبع منها (٣٣٪) خصصت لسياسات إســرائيل في الأراضي المحتلة. فضلا أن هنالك بنداً خاصاً في ميثاق المجلس يتطرق بشكل عيني للأراضي الفلسطينية المحتلة.[١١]

أوفدت الأمم المتحدة منذ العام ٢٠٠٠، ١٣ لجنة تحقيق تتعلق بإسرائيل، تسع منها أقامها مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظمة، وأربع شكّلها سكرتير الأمم المتحدة

جدول (١) اللجان الدولية الخاصة بمجلس حقوق الإنسان

حول سياسات إسرائيل وتعامل الأخيرة معها

العام	موضوع اللجنة	مهمة اللجنة: اقتباسات من مهام اللجنة	رد فعل إسرائيل
٢٠٠٠	لجنة التحقيق لفحص أسباب اندلاع الانتفاضة الثانية	«جمع معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان والأعمال التي تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واقتراح توصيات تهدف منع هذه الحالات في المستقبل»	رفضت إسرائيل التعاون مع اللجنة بشكل مطلق، إلا أنها لم تمنع منها مزاولة عملها في الأراضي الفلسطينية
٢٠٠٦	لجنة التحقيق لفحص حرب لبنان الثانية	«فحص القتل المنهجي الذي مارسته إسرائيل بحق المدنيين في لبنان، فحص أنواع الأسلحة التي استعملتها إسرائيل ومدى ملاءمتها للقانون الدولي، وتقييم التأثيرات القاتلة التي كانت للضربات الإسرائيلية على حياة الناس، الممتلكات، البنية التحتية والبيئة»	لم تتجاوب إسرائيل مع اللجنة رغم التوجهات الكثيرة إليها
٢٠٠٦	لجنة فحص حقائق ما حدث في بيت حانون	«فحص أوضاع المصابين، وكيف يمكن حماية الفلسطينيين من عمليات الجيش الإسرائيلي»، كما طولبت اللجنة بفحص «العقوبات الجماعية، قتل المواطنين كانتهاك صارخ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تدمير البنية التحتية في بيت حانون»	لم تتجاوب إسرائيل مع توجهات اللجنة للتعامل معها وسماع روايتها، كما منعت إسرائيل أعضاء اللجنة من دخول بيت حانون من معابرها
٢٠٠٩	اللجنة لفحص حقائق الحرب في قطاع غزة (لجنة غولدستون)	«فحص انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يمكن أنها حدثت خلال العمليات العسكرية في غزة بين ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨ و – ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩ سواء أحدثت قبلها، خلالها أم بعدها».	رفضت إسرائيل التعاون مع اللجنة، وحرضت عليها، ما منع اللجنة مع لقاء مواطنين إسرائيليين أو فلسطينيين في الضفة الغربية
٢٠١٠	لجنة فحص آليات الفحص والتحقيق في إسرائيل بعد تقرير غولدستون	جاءت اللجنة لفحص التحقيقات التي قامت بها إسرائيل والفلسطينيون في أعقاب الحرب على غزة، والتأكيد من استيفاء هذه التحقيقات المعايير الدولية	رفضت إسرائيل التعاون مع اللجنة وتقديم أي معلومات لها حول التحقيقات الإسرائيلية
٢٠١٠	لجنة فحص حقائق سفينة مرمرة التركية إلى غزة	إقامة «لجنة دولية في التحقيق بانتهاك القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان جراء الهجوم الإسرائيلي على السفن التي حملت مساعدات إنسانية».	رفضت إسرائيل التعاون مع اللجنة وأقامت لجنة خاصة بها للتحقيق في المسألة (لجنة تيركل)
٢٠١٢	لجنة فحص تأثير الاستيطان	أقيمت اللجنة «لفحص تأثير المستوطنات على الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية»	رفضت إسرائيل التعاون مع اللجنة بعد أن توجهت الأخيرة لها خمس مرات ومنعت أعضائها من دخول الضفة الغربية

٢٠١٤	لجنة التحقيق في الحرب على غزة ٢٠١٤	تهدف اللجنة إلى «فحص انتهاك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس، وخاصة في قطاع غزة، وذلك في إطار العمليات العسكرية التي بدأت منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤، قبل العمليات، وخلالها وبعدها»	التقى وزير الخارجية الإسرائيلي بالمفوض الأعلى للمجلس وأوضح له أن إسرائيل لن تتعاون مع اللجنة وهذا ما كان

الجدول من تصميم الكاتب، المعلومات الواردة في الجدول مأخوذة من: إيتاي فيلدمان، لجان تحقيق الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل، (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات– الكنيست، ٢٠١٤).

جدول (٢) اللجان الدولية التي شكلها السكرتير العام للأمم المتحدة

العام	موضوع اللجنة	هدف اللجنة	رد فعل إسرائيل
٢٠٠٢	التحقيق في أحداث مخيم جنين ٢٠٠٢	أقيمت اللجنة بقرار من مجلس الأمن رقم ١٤٠٥، الذي كلف السكرتير تشكيل لجنة لفحص حقيقة ما جرى في مخيم جنين	رفضت إسرائيل التعاون مع طاقم اللجنة، لذلك توقف عملها، وعندما توجه مساعد السكرتير العام للطرفين بطلب معلومات، لم تزوده إسرائيل بأي معلومات في المقابل قامت السلطة بتزويده بالمعلومات المطلوبة، ومع ذلك فقد اعتبرت إسرائيل تقرير اللجنة متزناً، حيث حددت اللجنة أن عدد القتلى كان ٥٢ وهو الرقم القريب للرواية الإسرائيلية، ولم يكن هناك مذبحة، وانتقدت اللجنة الطرفين، ولم تركز نقدها على إسرائيل
٢٠٠٩	التحقيق في قصف مواقع للأمم المتحدة	هدفت اللجنة إلى التحقيق في قتل عاملين في الأمم المتحدة، وقصف تسعة مواقع للأمم المتحدة خلال الحرب على غزة ٢٠٠٩	تعاونت إسرائيل مع اللجنة، ويبدو أن التعاون جاء لأنه يتعلق بمؤسسات الأمم المتحدة وليس بمؤسسات فلسطينية أو بمقتل فلسطينيين، وقد انتقدت اللجنة قصف إسرائيل للمواقع واعتبرت أن التحذيرات الإسرائيلية قبل القصف لم تكن كافية وواضحة، كما أشارت اللجنة أن إسرائيل عبرت عن أسفها لهذه الحوادث. ومع ذلك انتقدت وزارة الخارجية نتائج اللجنة واعتبرت أن نتائجها تبنٍّ لموقف حماس
٢٠١٠	لجنة تحقيق في حادثة سفينة مرمرة	جاءت اللجنة بناء على طلب إسرائيلي وتركي، وهدفت من خلاله إسرائيل أن يكون قناة لتحسين العلاقات بين البلدين	قررت اللجنة أن الحصار على غزة هو شرعي من حيث القانون الدولي لأن إسرائيل تواجه مسلحين في قطاع غزة، ولمنع نقل السلاح إلى القطاع. وأن هدف الأسطول لم يكن بريئا بشكل كامل، ولكن انتقدت اللجنة إسرائيل بأنها استعملت القوة المفرطة وكان عليها استعمال قوة معقولة. وأوصت اللجنة، بتوثيق العلاقات بين البلدين لتحسين التواصل بينهما
٢٠١٤	لجنة تحقيق في قصف مواقع للأمم المتحدة	فحص حالات موت عاملين في الأمم المتحدة وقصف مؤسسات تابعة لها خلال الحرب على غزة، والادعاء بوجود أسلحة داخل منشآت الأمم المتحدة	

الجدول من تصميم الكاتب، المعلومات الواردة في الجدول مأخوذة من: إيتاي فيلدمان، لجان تحقيق الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل، (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات– الكنيست، ٢٠١٤).

٦.٢ حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات (BDS)

تتبع إســرائيل سياســة مثابرة هجومية لنزع الشــرعية عن حملات المقاطعة وسحب الاســتثمارات من خلال اتهامها باللاســامية تارة، والازدواجيــة الأخلاقية تارة أخرى، أو باتهامهــا بالتحالــف مع التطرف الإســلامي تارة ثالثة، وذلك رغــم أن آثار المقاطعة الاقتصادية ما زالت محدودة. ففي تقرير أعده مركز البحث والمعلومات التابع للكنيســت (أنظر لاحقا في مبحث الاتحاد الأوروبي أيضاً)، حول انعكاسات المقاطعة على الاقتصاد الإســرائيلي، يرد أن تأثيرها لا يزال هامشــيا، ولا يمس بشكل جوهري نمو الصادرات الإســرائيلية للخارج، أو الاســتثمارات الأجنبية الفردية في الاقتصاد الإسرائيلي. فعلى مســتوى الاستثمار الفردي، يشير التقرير أن حجم الاستثمارات الفردية وصل في العام ٢٠١٣ إلى حوالي ١١,٨ مليار دولار بزيادة تصل إلى ٧٨ مرة، مقابل حجم الاســتثمار عــام ١٩٩٠ الذي وصل إلى ١٧٨ مليون دولار.[١٢] كما أن حجم الصادرات الإســرائيلية ارتفع بنسبة ١١٣٪ منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٣. وشكلت الصادرات الإسرائيلية لآســيا، على ســبيل المثال، ١٩٪ من حجم الصادرات الإسرائيلية عام ٢٠٠٠ لترتفع إلى ٢٥٪ عام ٢٠١٣. الانخفاض الكبير الوحيد الذي سجلته الصادرات الإسرائيلية كان إلى دول أميركا اللاتينية، حيث تراجع من ٤١٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣١٪ عام ٢٠١٣.[١٣]

تتبع إسرائيل سياسة مثابرة هجومية لنزع الشرعية عن حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات من خلال اتهامها باللاسامية تارة، والازدواجية الأخلاقية تارة أخرى، أو باتهامها بالتحالف مع التطرف الإسلامي تارة ثالثة

جدول(٣): الصادرات الإسرائيلية حسب المنطقة بمليارات الدولارات

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	الفرق٪
الاتحاد الأوروبي	١٤,٢	١٥,٢	١٥	=
الولايات المتحدة	١٠,٧	١٠,٣	١٠,٧	+٦ ٪
آسيا	٩,٥	٩,٩	١٠	=
باقي الدول الأوروبية	٣,٤	٤,٥	٤,٤	-٢ ٪
أميركا اللاتينية	٢,٦٥	٢,٧٥	٢,٦	-٤ ٪
إفريقيا	١,٤٢	١,٣٦	١,٣	-٤ ٪
باقي دول العالم	٣,٨	٤,١	٤	=

المصدر: شعبة الاقتصاد، تطورات وتوجهات في التصدير الإسرائيلي: تلخيص عام ٢٠١٤ وتوقعات ٢٠١٥، (تل أبيب: المعهد الإســرائيلي للتصدير والتعاون الدولــي، ٢٠١٤). ص: ١١-١٣. معطيات ٢٠١٢ مأخوذة من مشهد العلاقات الخارجية ٢٠١٣.

٣. علاقات إسرائيل الإقليمية

٣. ١ الإقليم ليس فقط مصدراً للأزمات، بل أيضاً للحلّ

تزداد في السنوات الأخيرة أهمية الساحة الإقليمية لإسرائيل، ليس من حيث أنها مصدر الأزمات وعدم الاستقرار، بل أيضا لكونها مصدراً للحلّ أيضاً. ففي العام ٢٠١٤، باتت إسرائيل مرتبطة بدول إقليمية، في حلّ أزماتها السياسية والأمنية، ففي قطاع غزة لعبت قوى إقليمية الدور الأساسي في الوصول إلى تهدئة وإيقاف الحرب، وخاصة الدور المصري، بعد أن تنافس مع الدور القطري والتركي على حلّ الأزمة. وبعد اندلاع الاحتجاجات في القدس، لجأت إسرائيل إلى الأردن من أجل التوصل معها إلى اتفاق تهدئة. هكذا صارت دول الإقليم قادرة فعليا على لعب دور عامل تهدئة إستراتيجي، ولم تعد فقط مصدر أزمات!

تزداد في السنوات الأخيرة أهمية الساحة الإقليمية لإسرائيل، ليس من حيث أنها مصدر الأزمات وعدم الاستقرار، بل أيضا لكونها مصدراً للحلّ أيضاً

٣. ٢ عودة سياسة تدعيم الأطراف

تشهد السياسة الإسرائيلية الإقليمية عودة منظور بن غوريون لسياسة الأطراف، وتتضمن دعم إقامة دولة كردية ودولة جنوب السودان. فقد صرح نتنياهو في حزيران ٢٠١٤ تصريحاً لافتاً، أن إسرائيل تؤيد إقامة دولة كردية في سورية والعراق،[١٤] ورغم أن نتنياهو لم يكرر هذا التصريح علناً مرة أخرى، إلا أنه يؤكد على وجود علاقات بين إسرائيل وبين نظام الحكم الذاتي الكردي في العراق، وهو ما يعيد للأذهان التحالف القديم بين إسرائيل والأكراد في الستينيات، عندما دعمت إسرائيل الثورة الكردية ضد النظام المركزي العراقي كجزء من سياسة الأطراف التي بلورها بن غوريون في العقود الأولى بعد تأسيس إسرائيل.[١٥] وقد سبقت تصريح نتنياهو جهود بذلها شمعون بيريس وأفيغدور ليبرمان في محاولة لإقناع الإدارة الأميركية دعم دولة كردية مستقلة، حيث قال بيريس في لقائه مع أوباما في حزيران ٢٠١٤، أن «العراق يتفكك أمام أنظارنا، وإقامة دولة كردية مستقلة باتت حقيقة واقعية».[١٦] ينبع هذا الدعم من هدفين:

صرح نتنياهو في حزيران ٢٠١٤ تصريحاً لافتاً، أن إسرائيل تؤيد إقامة دولة كردية في سورية والعراق

أولاً: تحويل الدولة الكردية لحاجز أمام تمدد داعش: في مقال كتبه كوبي ميخائيل المحاضر في «جامعة أرئيل»، في صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة لنتنياهو والداعمة له، أشار إلى أن إقامة دولة كردية ستساهم في وقف تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مشيراً إلى أن «إقامة دولة كردية في شمال العراق وسورية، وربط الحكم الذاتي في شمال العراق ومراكز الأكراد في شمال غرب سورية سيتحول إلى عائق حقيقي (أمام تنظيم الدولة)، وحقيقة إقامة هذا العائق في إطار دولة كردية،

اعترفت إسرائيل بدولة جنوب السودان بعد استقلالها وتسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز علاقاتها مع إفريقيا

سيشـــكل عدالة تاريخية للأقلية الإثنية القومية الكبيـــرة والمقموعة، وحليفاً طبيعياً للغرب عموماً، فضلاً عن إسرائيل».[١٧]

ثانيا: إن إقامة دولة كردية مســتقلة سيســاهم في تعزيز التأثير الإســرائيلي على المســتوى الإقليمي، حيث ســتعزز إسرائيل علاقتها مع الدولة الجديدة بسرعة، وتتشابك معها في مصالح اقتصادية عديدة وأهمها الغاز والنفط والسلاح، كما أن هنالك ١٥٠ ألف يهودي يعيشون في إسرائيل من أصل كردي،[١٨] تربطهم علاقات حنين مع بلدهم الأصلي.

يأتي تصريح نتنياهو حول دعم الدولة الكردية في ســياق سياســة تحالفات أوسع من سياسة الأطراف التقليدية التي رفعها بن غوريون، فإسرائيل اعترفت بدولة جنوب السودان بعد اســتقلالها وتســعى في الوقت نفســه إلى تعزيز علاقاتها مع إفريقيا، حيث يضع ليبرمان القارة الإفريقية في ســلم أولويات الدبلوماسية الإسرائيلية، وزارها العام المنصرم عدة مرات، وكذلك الأمر فإن الاعتراف بدولة كردية مستقلة سبقه تعزيز إسرائيل لعلاقاتها مع الساحة الخلفية للعراق وإيران في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. في المقابل، وعلى ســبيل المقارنة فحسب، لم تعترف إســرائيل حتى الآن بدولة كوسوفا ذات الأغلبية المسلمة في البلقان، رغم اعتراف غالبية دول العالم بها ومنها الولايات المتحدة الأميركية.[١٩]

يبدو أن الغاز الإسرائيلي سيشكل منفذاً مهماً لإسرائيل على المستوى الإقليمي، وتحديداً الأردن ومصر

٣. ٣ الغاز نافذة السياسة والتأثير للإقليم

يبدو أن الغاز الإســرائيلي سيشكل منفذاً مهماً لإسرائيل على المستوى الإقليمي، من حيــث أهميتها للدول المجاورة لها كمزود للطاقــة، وتحديداً الأردن ومصر، اللتان تنويان شــراء الغاز من إسرائيل. ويشــكل ذلك تطوراً نوعياً مهماً للتأثير الإسرائيلي، وحضور إســرائيل كدولة إقليمية، فبعد أن كانت إسرائيل تســتورد الغاز من مصر فإن المستقبل القريــب قد يقلب الواقع وتتحول إســرائيل إلى مصدرة للغــاز لمصر، على كل حال، فإن عامل الغاز ســيلعب دوراً كبيراً في العلاقة علاقات إسرائيل الإقليمية، فضلاً عن الدولية في المرحلة القادمة. وقد اعتبر سيلفان شالوم، وزير البنى التحتية، المياه والطاقة، تعقيباً على توقيع اتفاق مبادئ بتصدير الغاز للأردن، «هذا حدث تاريخي سيســاهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياســية بين إسرائيل والأردن، في هذه الفترة تتحول إسرائيل إلــى دولة طاقة مهمة تزود احتياجات جيرانها من الطاقة، وتعزز مكانتها كطرف مركزي لتزويد الطاقة في المنطقة».[٢٠]

جدول (٤): صفقات الغاز المتوقعة مع دول عربية في المرحلة القادمة

الشركة	الدولة	قيمة الصفقة (بمليارات الدولارات)	كمية الغاز (BCM)	المخزون أو البئر الإسرائيلي الذي سيصدر الغاز
Jebco	الأردن	١٥	٤٥	لفياتان
BG	مصر	٣٠	١٠٥	لفياتان
Union Fenosa	مصر	٢٠	٧٠	تمار
Arab Potash Jordan Bromine	الأردن	٠,٥	١,٨	تمار
PPGC	السلطة الفلسطينية	١,٢	٤,٧٥	لفياتان

المصدر: هدي كوهن وعميرام بركات، «صفقة كبيرة: غاز من إسرائيل للأردن بأكثر من ١٥ مليار دولار» (غلوبوس– مجلة اقتصادية، ٣/٩/٢٠١٤). أنظر الرابط: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000968817 (آخر مشاهدة، ٢٨/١/٢٠١٥).

لم تعد أزمة سورية بالنسبة لإسرائيل تقتصر على نقل السلاح إلى حزب الله، بل أيضا في تجاوزت ذلك إلى اقتراب النار من الحدود

٤.٣ تعميق العلاقات مع إفريقيا

استطاعت إسرائيل أن تعمق علاقاتها مع القارة الإفريقية، وذلك كجزء من بناء تحالفات بديلة للمحاور التقليدية التي اندرجت إسرائيل في سياقها سابقاً، وقد ظهرت بوادر نجاح هذه العلاقات في امتناع دولتين إفريقيتين في مجلس الأمن عن التصويت حول قرار الدولة الفلسطينية، وهما نيجيريا ورواندا، ولم يكن امتناع هاتين الدولتين نابعا من ضغط أميركي فحسب، بل من تعميق العلاقات الإسرائيلية مع القارة الإفريقية وخاصة نيجيريا، ففي أيلول ٢٠٠٩، زار ليبرمان دولاً إفريقية في جولة لتعميق العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وخلال جولته زار اثيوبيا، نيجيريا، كينيا، غانا وأوغندا، وفي حزيران ٢٠١٤ كرر ليبرمان جولته الإفريقية، وزار كلا من رواندا، ساحل العاج، إثيوبيا، غانا وكينيا. وسجلت نيجيريا تغييراً تاريخياً في علاقتها مع إسرائيل، فهذه الدولة التي كان من المفروض أن تعطي صوتها للقرار الفلسطيني، وبذلك يحصل الفلسطينيون على الصوت التاسع، امتنعت عن التصويت وسقط القرار، فعشية التصويت على القرار هاتف نتنياهو رئيس نيجيريا جوناثان غودلاك، وضمن امتناعه عن التصويت، وبذلك سقط القرار الفلسطيني، وللعلم فإن نيجيريا هي الدولة الثامنة في العالم من حيث عدد السكان (أكثر من ١٥٠ مليون نسمة) ونصف سكانها على الأقل هم مسلمون. يعتبر غودلاك صديق إسرائيل، فقد زار إسرائيل مرتين في العام ٢٠١٤، والتقى مع نتنياهو وتتميز العلاقات بين البلدين بالتعاون في القضايا الاقتصادية والعسكرية ومحاربة «الإرهاب»، فقد اقترح نتنياهو على الرئيس

النيجيري المساعدة في محاربة جماعة «بوكو حرام». وقد زودت إسرائيل نيجيريا بالسلاح رغم الحظر الأميركي على تصدير السـلاح لها. وقد وقع البلدين سلسـلة من الاتفاقيات الاقتصادية كان آخرها في مجال الطيران المدني، وهنالك ٥٠ شركة اقتصادية إسرائيلية تعمل في نيجيريا وتستثمر فيها. ويزور إسرائيل سنويا حوالي ٣٠ ألف حاج مسيحي.[٢١]

٣ .٥ التعامل مع الأزمة السورية ومع حزب الله

حافظت إسرائيل على نهجها الذي تبنته في السنوات السابقة في عدم التدخل المباشر في الأزمة السـورية، مع حفاظها على مبدأ المبادرة في إفشـال أي عملية نقل للسلاح من سـورية إلى حزب الله، ورغم أن التوجه الإسرائيلي من الأزمة السورية بات أكثر وضوحا، وهو عدم تفضيل واضح ومباشر لجهة على الأخرى في الصراع، إلا أن الحرب وصلت إلى الحدود الإسرائيلية رغما عنها، من خلال تواجد المجموعات المقاتلة بالقرب من الحدود، ما اسـتوجب إسرائيل أن تتخذ مركباً جديداً في سياستها تجاه الأزمة السورية، وهو قصف مواقـع للنظام كعقوبة على انتهاك للحدود، وليس فقط في حالة نقل السـلاح، ففي العام ٢٠١٤ قصفت إسرائيل مواقع للنظام في كانون الثاني وكانون الأول ٢٠١٤، وعلى الحدود اللبنانية السـورية في شـباط ٢٠١٤. ومع ذلك فإن الأزمة السـورية تمتص إسرائيل إلى داخلها رغماً عنها، وسـوف يزداد تورط إسـرائيل في الحالة السورية في المرحلة القادمة، لاقتراب النار من الحدود معها، وفي الجولان، لذلك فأزمة سورية بالنسبة لإسرائيل لم تعد تقتصر على نقل السلاح إلى حزب الله، بل أيضا في اقتراب النار من الحدود، وخاصة في الجولان المحتل، وهذا يجعل إسرائيل تغير حساباتها وتعاملها مع الأزمة.

وجاءت العملية الإسـرائيلية المتمثلة باغتيال قيادات من حزب الله في القنيطرة نتيجة تصورات إسرائيلية –اتضح أنها خاطئة– بأن الحزب لن يرد على العملية بسبب انهماكه وإنهاكه في الأزمة السورية وتعقيدات المشهد الداخلي اللبناني، وكان التصور الإسرائيلي أن الرد سـيكون مؤجلا وفي مواقع أخرى، أو رداً لا يجرّ إلى إسـرائيل حرباً.[٢٢] إلا أن عملية مزارع شـبعا والتي قتل فيها جنديان إسـرائيليان غيّرت الحسابات الإسرائيلية، وفتحـت مرحلة جديدة على الجبهة اللبنانية، وأحد أهـم مميزاتها القطيعة التي أحدثتها عن تفاهمات حرب لبنان في تموز ٢٠٠٦. وجاء منع تدهور العملية إلى حرب نتيجة قرار إسرائيلي أيضا مثلما كان رغبة حزب الله نفسه. ويمكن القول إن قواعد اللعبة بين حزب الله وإسرائيل تغيرت، ونجح حزب الله في إفهام إسرائيل بعملية مفاجئة أن قواعد اللعبة تغيرت على هذه الجبهة.[٢٣]

٤. علاقات إسرائيل الدولية مع القوى المركزية

٤. ١. العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية- توتر لا يمس التعاون الإستراتيجي:

استطاعت إسرائيل خلال العام المنصرم الوقوف أمام الضغط أميركي في قضايا محددة. فعلى الرغم من الدعم الأميركي لإسرائيل خلال الحرب على غزة، ومعارضتها لأي خطوات أحادية الجانب مع الطرف الفلسطيني، إلا أن نتنياهو استمر بالبناء في المستوطنات وإهانة الإدارة الأميركية بسلوكه السياسي المتحدي، مثل إعلانه عن مناقصة لبناء ٤٥٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وسبقها إعلانه عن مصادرة آلاف الدونمات بعيد انتهاء الحرب على غزة، وآخرها خطاب نتنياهو أمام الكونغرس بالتنسيق مع الجمهوريين .

لذلك شهد العام ٢٠١٤ زيادة لافتة في التوتر بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، فبالإضافة إلى وجهات النظر المتباينة القديمة حول الملف النووي الإيراني، حيث تعتقد إسرائيل أن المحادثات بين القوى الكبرى وإيران هو مضيعة للوقت، وتباين المواقف بالنسبة للمسألة الفلسطينية، فإن أحداثا أخرى ساهمت في هذا التوتر من بينها:

تغيبت إسرائيل عن التصويت على شجب السياسة الروسية تجاه ضم شبه جزيرة القرم في الأمم المتحدة ،الأمر الذي أغضب الولايات المتحدة

٤. ١. ١ الموقف من ضم روسيا للقرم:

تغيبت إسرائيل عن التصويت في الأمم المتحدة الذي شجب السياسة الروسية تجاه ضم شبه جزيرة القرم، وقد بررت إسرائيل تغيبها بالإضراب الذي كان في وزارة الخارجية، إلا أن الحقيقة أن سفير إسرائيل في الأمم المتحدة تلقى أوامر من الحكومة بالتغيب عن التصويت، وقد أثار ذلك غضب الولايات المتحدة كثيراً، حيث أن أحد أهم حلفائها يتغيب عن قصد في التصويت على اقتراح تقدمت هي به، كما أن اللهجة الإسرائيلية لم تكن حادة في إدانة الخطوة الروسية، إن لم تكن صامتة ودبلوماسية حتى النخاع، ولامتصاص الغضب الأميركي أعلن نتنياهو عن إلغاء زيارة مقررة إلى روسيا في حزيران ٢٠١٤، وذلك لتهدئة الغضب الأميركي. [٢٤]

٤. ١. ٢ تصريحات كيري:

زادت الهوة بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية، بسبب التغيرات الداخلية في السياسة الأميركية التي صعد خلالها الجمهوريون في الانتخابات النصفية عام ٢٠١٤

تزايد التوتر مع تصريحات وزير الخارجية الأميركي جون كيري، الذي حذر أن إسرائيل تتجه نحو نظام ابرتهايد إذا لم يتم حل الصراع، وفي تصريخ آخر قال إن عدم حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يغذي الإرهاب في المنطقة، وقد لاقت هذه التصريحات ردود فعل عنيفة من الساسة الإسرائيليين، هاجمت كيري بألفاظ قاسية ومنها بأنه لا سامي. الخلافات بين الطرفين حول إدارة الحرب على غزة وسبل إنهائها، فقد اعتبرت أميركا أن إسرائيل تتجاهل مواقفها وملاحظاتها خلال الحرب، وتحاول تهميش الدور الأميركي في التوصل إلى صيغة وقف إطلاق نار بين الطرفين. وعلى ضوء ذلك أوقفت الإدارة الأميركية بعثة أسلحة مع نوع «لافيير» إلى إسرائيل وحددت قاعدة مفادها أن أي بعثة أسلحة سوف تتطلب تصريحاً

خاصـــة من البيت الأبيض.[٢٥] ولم يخف أوباما خـــلال الحرب موقفه من نتنياهو بأنه غير قادر على التوصل إلى تســوية مع الفلســطينيين، ففي لقاء أجراه الصحافي توماس فريدمان مع أوباما (خلال الحرب على غزة)، أشار الأخير إلى أنه من الصعب على نتنياهو أن يتقدم نحو تسوية سياسية تشمل موضوع الاستيطان إذا لم يكن هنالك ضغط داخلي عليه، وأشار أوباما أن هنالك غياباً لهذا الضغط، وأوضح أن الحالة الفلســطينية الإســرائيلية صعبة لأن نتنياهو قــوي (بمفهوم غياب ضغــط داخلي عليه)، وفي بعض الجوانب فــإن الرئيس عباس ضعيف، لهــذا من الصعــب حملهما على اتخاذ قرارات شــبيهة بتلك التي قام بها بيغن وســادات.[٢٦] وقد زادت الهوة بين الإدارة الأميركية والحكومة الإســرائيلية، بســبب التغيرات الداخلية في السياسة الأميركية التي صعد خلالها الجمهوريون في الانتخابات النصفية عام ٢٠١٤، والتي ساهمت في تعزيز قوة نتنياهو أمام الإدارة الأميركية، حيث أن الجمهوريون لا يخفون تأييدهم لسياسات نتنياهو التي تنسجم مع توجهاتهم المحافظة في القضايا الإقليمية، وينسجمون في تقديرهم لضعف الإدارة الأميركية برئاسة باراك أوباما، كما أن سلوك الإدارة الأميركية التي تماهت مع السياسة الإسرائيلية في العام المنصرم، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ساهم في تعزيز قوة نتنياهو وثقته بنفسه في مواجهة ضغوطات أميركية، وهو لا يخفي اعتزازه بهذا الأمر كونه الوحيد القادر على الوقوف بوجه الضغوطات الدولية، فضلا عن الأميركية.

الجمهوريون لا يخفون تأييدهم لسياسات نتنياهو

٣.١.٤ خطاب نتنياهو في الكونغرس

شــكلت الدعــوة التي وجهها الحزب الجمهــوري في الكونغرس لنتنياهــو قبل الانتخابات بأســبوعين لإلقاء خطاب في الكونغــرس حول الملف النووي الإيراني قمــة التوتر بين الإدارة الأميركية ورئيس وزراء إســرائيل. جاء خطاب نتنياهو فــي الكونغرس كالتفاف على الإدارة الأميركية، وإهانة شخصية لأوباما وتجاهل فظّ للأعراف الدبلوماسية المقبولة، تمت الدعوة من وراء البيت الأبيض بترتيب بين من الجمهوريين وبين مكتب رئيس الحكومة، حيث قام الســفير الإســرائيلي في الولايــات المتحدة، رون درامر، بترتيب الاتصالات والتنســيق بين الكونغرس ونتنياهو.[٢٧] وقد جاءت الزيارة مهينة لأوباما لعدم التنسيق معه، ولوزير الخارجية جون كيري، الذي كانت له جلســة في منتصف كانون الثاني مع الســفير الإســرائيلي في خضم ترتيب زيــارة نتنياهو ولم يأت الســفير خــلال اللقاء على ذكر الترتيبات فــي تجاهل مقصود وحتى عدائي للإدارة الأميركية.[٢٨] وحذرت أوساط أميركية من أن هذا التصرف الإسرائيلي قد يضر إسرائيل في المحافل الدولية، وخاصة وأن الولايات المتحدة عموما ووزير خارجيتها خصوصا بذلوا جهودا مضنية خلال الأشــهر الأخيرة للدفاع عن إسرائيل في محافل كثيرة كان أهمها مجلس الأمن أمام القرار الفلسطيني.

إن التركيز على البروتوكول الدبلوماسـي سـبب واحد من أسباب التوتر الذي سببته هذه الزيارة بين الطرفين، ولكن هنالك أسباب أخرى نعتقد أنها أكثر أهمية منها:

١. «فظاظة» تحالف نتنياهو مع الجمهوريين الذي صار يظهر بشـكل واضح ومكشوف يفتقر إلى الدبلوماسية والتهذيب، هذا التحالف اعتبر خطوة لإفشال أوباما في سياسته الخارجية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وتدخلا سافرا في النقاش الأميركي الداخلي الذي يكون ضمن قواعد اللعبة السياسـية والديمقراطية الأميركية الداخلية، لذلك أعلن الديمقراطيون مقاطعتهم للخطاب، فضلا عن عدم مشـاركة نائب الرئيس الأميركي جون بايدن في اللقاء في الكونغرس بحجة سفره للخارج.

٢. اعتبار الجمهوريون نتنياهو شخصا مؤثرا على الرأي العام الأميركي، فضلا أنه يرى نفسـه كذلك، وأنه يمثل صوتا أخلاقيا في المجتمع الأميركـي يحتاج له الجمهوريون بغرض إقناع الشـعب الأميركي بفـرض عقوبات على إيـران، وكأن صوته هو أكثر أخلاقيـة من أوباما وأكثر حرصا على مصالح الولايات المتحدة، فهو بذلك ليس تدخلا سياسـيا وتحالفا ضده بل تدخل أخلاقي في صحة القرارات الإستراتيجية كما يراها أوباما بأنها مصلحة بلاده. وهذا ما أكده تصريح لرئيس الكونغرس، جون بينر، الذي قـال «هنالك تهديد جدي على العالم مواجهته، اعتقد أن نتنياهو هو الإنسـان المثالي القادر على تمرير رسالة حول خطورة هذا التهديد».[٢٩]

٣. أن الإدارة الأميركيـة اعتبرت هذا الخطاب مسـاعدة أميركيـة لحملة نتنياهو الانتخابية، ومساعدة له على رفع شعبيته في أوساط الجمهور الإسرائيلي في ظل ما يرافق خطابه من مشهد «مسرحي وهزلي» بوقوف أعضاء الكونغرس كل «دقيقة» للتصفيق له، فماذا يحتاج زعيم إسـرائيل أكثر من ذلك لزيادة شـعبيته أمام الجمهور الإسـرائيلي الذي تآكلت لديه الثقافة الديمقراطية، ويعيش حالة من الخوف المستمر زرعها نتنياهو بإحكام وبجهد حثيث خلال سنوات حكمه الست. وليس سرا أن الإدارة الأميركية ترغب في سقوط نتنياهو، ولكن دون التدخل، بل إسقاطه بعدم التدخل. وقد سربت الصحافة الإسرائيلية أن أحد الأسباب (وليس السـبب المركزي) للجهود الأميركية لإفشال المشروع الفلسطيني في الأمم المتحدة كان الانطباع الأميركي أن نجاح القرار سوف يعزز قوة اليمين الانتخابية في إسرائيل.[٣٠]

على الرغم من الضجة التي أثارتها زيارة نتنياهو بدون تنسيق مع البيت الأبيض، والضغط الذي مارسـته أوسـاط أميركية وإسـرائيلية لثنيه عن قبول الدعوة، إلا أنه ظل مصمما عليها، واعتبر وزير المالية الأسبق في حكومته، يائير ليبد، أن نتنياهو يخرب علاقات إسرائيل مع البيت الأبيض من أجل خطاب دعائي للانتخابات في الكونغرس، ورد نتنياهو بطريقته بأنه سيذهب إلى أي مكان لكي يعبر فيه عن الموقف الإسرائيلي من المشروع النووي الإيراني، وبرر تصرفه بأن الدول الكبرى تقترب من توقيع اتفاق مع إيران دون أن يمنعها هذا الاتفاق أن تتحول إلى دولة

قادرة على إنتاج السـلاح النووي.[٣١] وفي السياق نفسه، صرح نائب الوزير الليكودي «تساحي هنغبي» أن نتنياهو خُدع في هذه المسـألة، فهو اعتقد ان خطابه جاء بالاتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيـين، ومع ذلك فنتنياهو أعلن عن إصراره على الخطاب في الكونغرس. ومورسـت ضغوطات كثيرة عشية الزيارة لإلغاء الخطاب في الكونغرس الذي تصادف مع اجتماع منظمة «الايباك» الصهيونية، فقد قاطع نائب الرئيس الخطاب وتبعه عشرات النواب الديمقراطيين الذي انسحبوا من مشروع قانون كان جزء منه لفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وارتفعت لهجة التنديد الأميركية بالخطاب بما شمل وسائل إعلام. إلا أن نتنياهو بقي مصرا على رأيه. وعندما أنتهى نتنياهو من إلقاء الخطاب، ردت الإدارة الأميركية بكثير من السخرية على مضمونه/ كونه لم يعرض أي خطوات عملية تنفيذية وعقلانية لمعالجة الملف الإيراني.

٤.٢ العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: تصاعد التوتر المنضبط

اسـتمر الاتحـاد الأوروبي في العام المنصـرم بنهجه الثابت تجاه إسـرائيل، وهو انتقاد إسـرائيل فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وخاصة في مسألة بناء المستوطنات، وإفشال حلّ الدولتين، وفي هذا السياق لم يتغير موقف الاتحاد الأوروبي، ولكنه أيضاً لم يطور أدوات ضغطه على إسرائيل.

تصعّد موقف الاتحاد الأوروبي، ولكن الاتحاد لم يطور أدوات ضغط على إسرائيل

٤.٢.١ المقاطعة والموقف من المستوطنات:

١. نشـر الاتحاد الأوروبي لأعضائه الـ٢٨، وثيقة اعتبرت سـرية، حصلت عليها وكشـفتها صحيفة «هآرتس»، حول اقتراحات لعقوبات على خطوات إسرائيلية في الضفة الغربية من شأنها تهديد حلّ الدولتين عموما، وخاصة الاستيطان في القدس وفي مناطق E1 التي من شأنها منع القدس الشرقية من أن تكون عاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية، وقد حددت الوثيقة المناطق المقدسـية التي تعتقد أنها تعتبر تهديداً لحلّ الدولتين، وشـملت العقوبات تحديد منتوجات المستوطنات في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، وفرض قيود على التبادل التجاري، وتقليل مجالات التعاون مع إسرائيل في مجالات متنوعة.[٣٢] كما يفحص الاتحاد الأوروبي تحضير قائمة بأسـماء مستوطنين لمنعهم من دخول الاتحاد الأوروبي، والحديث عن مسـتوطنين أدينوا بأعمال ضد فلسطينيين، وستضم القائمة في المرحلة الأولى ٢٠٠ مسـتوطن، كما يتوجه الاتحاد لفحص اتفاقية التبادل التجاري مع إسـرائيل منذ العام ١٩٩٥.[٣٣] إلا أن هذه الخطوات أو السياسـات العقابية ليست جديدة ويتداولها الاتحاد الأوروبي منذ سـنوات، وليس هنالك خطوات واضحة وتنفيذية في هذا السياق. ومع ذلك فإن حملة المقاطعة تتصاعد ولا يجب التقليل من أهميتها، في العام ٢٠١٤ يمكن تسجيل حملات المقاطعة كما يبينها الجدول التالي:

جدول (٥) يبين أسماء الشركات التي قاطعت إسرائيل عام ٢٠١٤

التاريخ	الشركة أو المؤسسة	مضمون المقاطعة	ملاحظات
كانون الثاني	صندوق الائتمان الوطني النرويجي	جددت الشركة قرارها من العام ٢٠١٠ بمقاطعة شركة «إفريقيا إسرائيل» وشركتها الفرعية «دانيا سيبوس» بسبب نشاطاتها في الضفة الغربية، الشركة هي إحدى الشركات الاستثمارية الأجنبية الكبرى في إسرائيل.	في تشرين الأول ٢٠١٤، أعلنت شركة «إفريقيا إسرائيل» عن وقف نشاطها في الضفة الغربية.
كانون الثاني	SAG: شركة الحراسة الأكبر في العالم.	أعلنت الشركة عن انتهاء كل اتفاقياتها مع الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بحراسة المستوطنات ابتداء من العام ٢٠١٥.	في السياق نفسه قامت الحكومة البريطانية بفتح تحقيق ضد «كونسيرن» بسبب تزويده المستوطنات خدمات حراسة ووسائل تكنولوجية مخالفة لتعليمات OECD.
كانون الثاني	الحكومة الألمانية	اشترطت الحكومة الألمانية إعطاء منح مالية لشركات التكنولوجيا الدقيقة ومؤسسات أكاديمية بإدخال البند الجغرافي وبموجبه لا يتم استثمار المنح المالية في شركات ومؤسسات تعمل في الضفة الغربية	قيمة المنحة هو ١٢ مليون شيكل (حوالي ٤ ملايين دولار)
كانون الثاني	PGGM، صندوق التقاعد الهولندي	يقاطع بنوكاً إسرائيلية بسبب دعمها للمستوطنات	تشير الصحافة الاقتصادية في هولندا عن نية شركات كبيرة في هولندا سحب استثماراتها من مؤسسات مالية في إسرائيل لها علاقة بالمستوطنات
شباط	FDC، صندوق التقاعد الحكومي في لوكسمبورغ	يقاطع البنوك الإسرائيلية بسبب دعمها للمستوطنات	كما قاطعت شركات مثل «إفريقيا إسرائيل» و«البيط» بسبب نشاطها في المستوطنات
شباط	Danske Bank، أكبر بنوك دنمارك	أضاف بنك «هبوعليم» الإسرائيلي إلى قائمة الشركات التي يقاطعها لأسباب أخلاقية بسبب نشاطه في الضفة الغربية.	
شباط	شركات بناء	أعلنت شركتا بناء أجنبيان على الأقل Boskalis الهولندية، وCodote de Agua الإيطالية، سحب مشاركتهما في المناقصة الدولية لإقامة موانئ بحرية خاصة في حيفا وأسدود، بسبب تخوفها من الصورة السلبية التي قد تنجم عن نشاطاتها في إسرائيل	
شباط	Nordea Bank، كبرى بنوك الدول الإسكندنافية	طالب توضيحات من بنوك إسرائيل حول حجم نشاطها في المستوطنات على خلفية تخوف البنك من «انتهاك المعايير الدولية»	
شباط	Deutsche Bank، كبرى البنوك الألمانية	يعلن أن الاستثمار في بنك «هبوعليم» الإسرائيلية غير أخلاقي بسبب نشاطه في الضفة الغربية	
حزيران	G4S، شركة حراسة	بعد عام على إعلانها عن وقف نشاطها في الضفة الغربية، أعلنت الشركة التي تشغل ٨٠٠٠ عامل إسرائيلي بأنها لن تجدد عقودها مع السجون الإسرائيلية.	
آب	حكومة إسكوتلندا	نشرت الحكومة الإسكتلندية وثيقة رسمية تطالب فيها القطاع الخاص بالامتناع عن التعامل التجاري مع شركات تعمل في المستوطنات.	

المصدر: الجدول من تصميم وترتيب الكاتب، معطيات الجدول مأخوذة من: أفيشاي بن ساسون ويونتان ليفي، مكانة إسرائيل في العالم ومسألة العزلة: تحالف في أزمة، (القدس: مركز «مولاد» للتجدد الديمقراطي، ٢٠١٤).

في المقابل، أشار تقرير أعده مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست في نهاية كانون الأول عام ٢٠١٤، حول الانعكاسات المحتملة للمقاطعة الاقتصادية على إسرائيل، أن العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبين إسرائيل لم تتأثر من حيث حجم التبادل التجاري في أعقاب صعود تيار المقاطعة في أوروبا.[٣٤] وأشار التقرير أن إسرائيل حساسة لأصوات المقاطعة الاقتصادية، خاصة وأن ثلث الناتج القومي يعتمد على الصادرات الإسرائيلية للسوق الخارجية. إلا أن التقرير يبين أن تيار المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل لم يضرب عصب الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة في الاتحاد الأوروبي، فالتقرير يشير أن الصادرات الإسرائيلية للخارج ارتفعت خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠١٣ بنسبة ٩٢ بالمائة، وارتفعت خلال هذه الفترة بنسبة ٧٧٪ في الدول المتطورة، وبنسبة ١١١٪ في كل دول العالم. وأشار التقرير أن ٢٨٪ من الصادرات الإسرائيلية عام ٢٠١٤ كانت إلى الاتحاد الأوروبي (معطيات حتى شهر آب ٢٠١٤)، وتليها الولايات المتحدة الأميركية (٢٧٪).[٣٥]

لم تتأثر العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي إسرائيل من حيث حجم التبادل التجاري في أعقاب صعود تيار المقاطعة في أوروبا

ويوضح التقرير أن العلاقات التجارية بين إسرائيل وأوروبا عموما، والاتحاد الأوروبي خصوصا، لم تتأثر بسبب نشاطات تيار مقاطعة إسرائيل، حيث يكشف التقرير أن حجم صادرات إسرائيل من السلع والمنتوجات إلى دول أوروبا في العام ٢٠٠٠ شكّل ٣٣٪ من مجمل صادرات إسرائيل، وارتفعت إلى ٣٦٪ عام ٢٠١٣. وتراجع قليلا حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة نفسها، من ٢٩٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٪ عام ٢٠١٣، إلا أنه ارتفع إلى ٢٨٪ عام ٢٠١٤.[٣٦] ويتوقع مركز التصدير الإسرائيلي أن ترتفع الصادرات الإسرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٥ ليصل إلى ١٥ مليار دولار.[٣٧]

٢.٢.٤ الموقف من الحرب على غزة:

في الحرب الأخيرة على غزة، اتخذ الموقف الأوروبي موقفاً مركباً، فمن جهة دعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، إلا أنه انتقد إسرائيل بسبب استعمالها قوة نارية وعسكرية غير منضبطة في الحرب أدت إلى قتل مئات المدنيين. على مستوى الرأي العام الأوروبي، ففي استطلاع أجرته وزارة الخارجية الإسرائيلية، في الدول الأوروبية المركزية الثلاث: ألمانيا، فرنسا وبريطانيا، أظهرت النتائج أن المجتمع الأوروبي في هذه الدول يُحمل إسرائيل مسؤولية التصعيد الذي كان في صيف ٢٠١٤ بدرجة متساوية للمسؤولية التي تتحملها حركة حماس، وذلك بنسبة ٥٣٪ من الألمان، مقابل ٣٩٪ في بريطانيا، و٤٧٪ في فرنسا.[٣٨]

اتخذ الموقف الأوروبي في الحرب الأخيرة على غزة موقفاً مركباً. فمن جهة دعم ما أسماه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. إلا أنه انتقد إسرائيل بسبب استعمالها قوة نارية وعسكرية غير منضبطة

جدول (٦): مواقف الأوروبيين حول المسؤول عن التصعيد في صيف ٢٠١٤ (٪)

	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا
إسرائيل	٨	١١	١٩
حماس	١٥	١٥	١٩
الطرفان بنفس الدرجة	٥٣	٤٧	٣٩
لا اعرف	٢٤	٢٧	٢٣

المصدر: أنظر الهامش رقم: ٣٦.

حاولت إسرائيل ربط مصالحها مع أوروبا من خلال التشديد على خطر الإرهاب المشترك، لم تبدأ هذه السياسة بعد الاعتداء على الصحيفة الفرنسية، بل قبل تلك الحادثة، فقد حرصت إسرائيل على المشاركة في كل الاجتماعات واللقاءات في أوروبا المتعلقة بالحرب على الإرهاب والتعاون الأمني، ففي كانون الأول، شارك ليبرمان في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي ناقش موضوع «أمن أوروبا كقضية مشتركة»،[٣٩] إلا أن موضوع «الإرهاب»، لم يثنِ الاتحاد الأوروبي عن دعمه لإقامه دولة فلسطينية، وظهر ذلك في موجة الاعترافات الأوروبية في نهاية العام٢٠١٤.

حاولت إسرائيل تمتين مصالحها مع أوروبا من خلال التشديد على خطر الإرهاب المشترك

٤. ٢. ٣ الاعتراف بدولة فلسطين

استمرت موجة الاعترافات الرسمية والرمزية بدولة فلسطين في العديد من الدول الأوربية، كانت السويد أول دول الاتحاد الأوروبي التي صوتت حكومتها على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكانت السويد هي الدولة الـ١٣٥ التي تعترف بالدولة الفلسطينية، ولكنها الأولى في الاتحاد الأوروبي التي تفعل ذلك. لذلك ردت إسرائيل على الاعتراف الأول بسحب سفيرها من السويد، لحقها تصريحات شديدة اللهجة من وزير الخارجية ليبرمان، خاصة وأن الاعتراف لم يكن الخطوة الوحيد، فقد قاطعت أربع شركات مالية سويدية التعامل مع شركات إسرائيلية تنشط في المستوطنات. ووصف المستوطنون هذه الخطوة بأنها «لا سامية جديدة». ففي تصريح له قال نائب مدير عام مجلس المستوطنات، يغآل دلوني: «أطلب من وزارة الداخلية منع دخول نشطاء اليسار والمنظمات الداعمة للفلسطينيين من السويد إلى إسرائيل، إنهم يحرضون ضدنا في بلادهم، ويجب عدم إعطائهم الامكانية للتحريض من البلاد أيضاً. الإعلانات عن مقاطعة إسرائيل، بسبب ما يدعونه من انتهاك حقوق الإنسان، هي سخيفة، وخاصة بسبب تجاهل السويد القتل الجماعي في سورية، في إفريقيا، في إيران وبلاد أخرى. هذه وجوه اللاساميين الجدد- تجاهل جرائم الإسلامي (لاحظ تعبيره «الإسلامي» وليس «مسلمين» أو «عرب») وتحميل

التهمة لإسرائيل، يجب منعهم من الدخول لإسرائيل».[٤٠] وقد وصلت حدة اللهجة الإسرائيلية إلى درجة أن وزيرة الخارجية السويدية، مارغوت فالستروم، ألغت زيارتها لإسرائيل، رغم أن وسائل الإعلام تداولت أن الزيارة ألغيت لأن رسالة وصلت إليها أن زيارتها غير مرحّب بها، وقد عقبت وزيرة الخارجية على اللهجة الإسرائيلية بأنها لهجة «تجاوزت كل الحدود»، وذكرت أن اصدقاء وحلفاء إسرائيل ومنهم الولايات المتحدة الأميركية تفاجؤوا من اللهجة ضد السويد، واتهمت إسرائيل بأنها دولة عدوانية باستمرار الاستيطان والاحتلال.[٤١]

جدول (٧) برلمانات الدول الأوروبية التي صوتت على الاعتراف بدولة فلسطين

التاريخ	الدولة	المؤيدون	المعارضون
تشرين الأول ٢٠١٤	بريطانيا	٢٧٤	١٢
تشرين الثاني ٢٠١٤	إسبانيا	٣١٩	٢
كانون الأول ٢٠١٤	فرنسا	٣٣٩	١٥١
كانون الأول	إيرلندا	لم تكن حاجة للتصويت بسبب عدم معارضة الحكومة، رغم أن الاقتراح تقدمت به المعارضة في البرلمان	
كانون الأول ٢٠١٤	برلمان الاتحاد الأوروبي	٤٩٨	٨٨
شباط ٢٠١٥	إيطاليا	٣٠٠	٤٥

كانت موجة الاعترافات البرلمانية صادمة لإسرائيل، فهي لم تتوقع هذا الإيقاع والدعم، وكانت ردود فعلها دائماً عنيفة، مثل تصريح نتنياهو «أن أوروبا لم تتعلم درس الكارثة». والحقيقة أن نصوص الاعترافات لم تكن معادية لإسرائيل، بل شددت على أهمية التفاوض، وعلى التزام هذه الدول بأمن إسرائيل، لذلك فإن رد فعل إسرائيل عكس طبيعة حكومتها الاستيطانية غير الراغبة في الحلّ. قال المبادر للاعتراف بدولة فلسطينية في البرلمان البريطاني عن حزب العمال، غريهام موريس، «الاعتراف بفلسطين لا يهدف المسّ بإسرائيل، بل إنه لمصلحتها أيضاً».[٤٢] وهو التصريح ذاته الذي صرح به سفير السويد في إسرائيل، كارل ماغنوس، «تصويت الحكومة على الاعتراف بدولة فلسطين ليس عداء لإسرائيل».[٤٣] إلا أن السفير البريطاني في إسرائيل، ماثيو غولد، اعتبر أن تصويت البرلمان هو انعكاس للرأي العام البريطاني وخاصة بعد الحرب الأخيرة على غزة، وليس للتصويت علاقة بالحزب الحاكم في بريطانيا.[٤٤]

كانت ذروة الموقف الأوروبي الاعتراف بدولة فلسطين في البرلمان الأوروبي، وجاء قرار الاتحاد الأوروبي: «تعبيراً عن التأييد الحقيقي لحلّ الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧

مع القدس كعاصمة للدولتين، كما أنه تأييد للحفاظ على أمن دولة إسرائيل المستقلة والديمقراطية ودولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، وحق تقرير المصير واحترام القانون الدولي.... المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية حسب القانون الدولي، ويلتزم الاتحاد الأوروبي أن يكون عاملاً جوهرياً في مسيرة السلام في الشرق الأوسط».[٤٥]

مخاوف إسرائيل من تزايد موجة الاعترافات:

في أعقاب موجة الاعترافات في أوروبا، ودعم فرنسا للقرار الفلسطيني في مجلس الأمن، أصدرت وزارة الخارجية ورقة داخلية لتحليل هذه التوجهات، وقد حصلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» على الورقة، والتي اعتبرت:

١. أن إسرائيل تواجه موجة عاتية من الضغط الدولي سوف تتفاقم بعد الانتخابات الإسرائيلية،
٢. أن الولايات المتحدة الأميركية كان لها دور أساسي في تحجيم هذه الموجة في أوروبا، إلا أنها لن تبذل هذا الجهد في المستقبل وخاصة بعد الانتخابات،
٣. التوجهات المستقبلية سوف تشهد حملات مقاطعة مكثفة، قطع شراكات اقتصادية مع إسرائيل، وتكثيف الدعم الأوروبي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وخاصة في منطقة ج،
٤. توجد تحولات داخلية في الساحة الأوروبية مهمة، منها صعود اليسار، وقد أشارت الورقة إلى احتمال صعود اليسار في انتخابات اليونان (وذلك قبل الانتخابات الفعلية، والتي فاز بها اليسار اليوناني فعلا) وخطر ذلك على العلاقات مع إسرائيل.[٤٦]

ربما كان لهذه الوثيقة تأثير على طرح ليبرمان الجديد حول مبادرة إقليمية للوصول لحلّ الصراع، فقد صرح ليبرمان مراراً أن على إسرائيل أن تطرح مبادرة إقليمية، وإلا فإنها سوف تواجه عزلة سياسية كبيرة في المرحلة القادمة.

تعتبر ألمانيا اليوم الحليف المركزي لإسرائيل في أوروبا

ألمانيا تحافظ على صلابة تحالفها مع إسرائيل

أمام موجة الاعترافات، لا تزال هنالك دول تربطها علاقات مميزة مع إسرائيل، وأهمها ألمانيا، فقد احتفلت إسرائيل وألمانيا في العام ٢٠١٤ بمرور خمسين عاما على العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ويمكن القول إن ألمانيا تعتبر اليوم الحليف المركزي لإسرائيل في أوروبا، لا يعني ذلك أن ألمانيا لا تقوم بانتقاد إسرائيل فيما يتعلق بممارساتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن ألمانيا أكثر حساسية من باقي الدول بالنسبة للعلاقة مع إسرائيل، ودائما كانت تتراجع عن مواقف حادة ضد إسرائيل، وخاصة في المؤسسات الدولية أو في نهج الاتحاد الأوروبي ونقده تجاه إسرائيل. وخصصت الحكومة الإسرائيلية

مبلغ أربعة ملايين شيكل (حوالي مليون دولار) للاحتفال بهذه المناسبة، كما سيزور رئيس الدولــة رؤوبين ريفلين ألمانيا في أيار ٢٠١٥ لإحياء هذه المناســبة، وبهدف تقريب العلاقة بين البلدين ســيتم اطلاق مشــروع خاص بهذه المناسبة يقوم بموجبه شباب ألمان بزيارة إســرائيل للتخصص في شــركات التقنية العالية (هايتك) الإســرائيلية بهدف التواصل الاجتماعي بين الشــباب الإسرائيلي والألماني من جهة، وتعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين من جهة ثانية.[٤٧] وفي العام ٢٠١٤ حصلت إســرائيل على الغواصة الخامسة من ألمانيا، وهي تنتظر الحصول على الغواصة السادســة، والتي يقال أنها قادرة على حمل رؤوس نووية، حيث ســتحصل عليها إســرائيل نهاية العقد الحالي، وقد مولت ألمانيا مبلغ ١٣٥ مليون يورو من قيمتها الإجمالية.

حصلت إسرائيل في العام ٢٠١٤ على الغواصة الخامسة من ألمانيا، وهي تنتظر الحصول على الغواصة السادسة، والتي يقال أنها قادرة على حمل رؤوس نووية

وأقرت ألمانيا خلال العام ٢٠١٤ بيع إســرائيل ثلاث ســفن حربية بقيمة ٩٠٠ مليون يــورو، مع إعطاء تخفيــض بقيمة ٣٠٠ مليون يورو من قيمة المبلغ، وكانت إســرائيل قد تعاقدت مع ألمانيا على شــراء ثلاث ســفن حربية بهدف حماية مواقع الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوســط، إلا أن ألمانيا أبلغت إســرائيل في أيار أنها لن تمنح إســرائيل التخفيض المذكور بسبب فشل المفاوضات مع الفلسطينيين وسياسة الاستيطان.[٤٨] وكانت المباحثات حول شــراء الســفن قد تجددت في حزيران في أعقاب زيارة ليبرمان لألمانيا، أعقبتها محادثات بين مسؤولين إسرائيليين وألمان حول الموضوع شملت مستشاري الأمن القومــي لــدى الطرفين، بالإضافة إلى زيــارة لبيد لألمانيا في الصيــف ذاته، وقد صرح موظف في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن التزام ميركل بأمن إسرائيل حسم الموقف بعد أن ادعت إسرائيل أن حزب الله قد يقوم بعمليات ضد مواقع الغاز الإسرائيلية إما كجزء من عملية منعزلة أو في إطار حرب مع إســرائيل، وأضاف هذا الموظف «أن هذه الصفقة سوف تعزز العلاقة بين البلدين لعشرين سنة قادمة».

أقرت ألمانيا خلال العام ٢٠١٤ بيع إسرائيل ثلاث سفن حربية بقيمة ٩٠٠ مليون يورو، مع إعطاء تخفيض بقيمة ٣٠٠ مليون يورو من قيمة المبلغ

٥. العلاقة مع الهند والصين

١.٥ الهند:

ازدادت العلاقات الهندية الإســرائيلية اتساعا خلال العام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يزداد التعــاون بين البلدين بعد الانتخابات الأخيرة في الهند التي أدت إلى صعود اليمين القومي الهندي. حيث أن الخلفية السياســية لرئيسي الوزراء في البلدين ستساعد على تعميق هذه العلاقات، فقــد انتخبت الهند في العام ٢٠١٤ رئيس وزراء جديداً، جاء من اليمين القومي الهنــدي، وهو ناريندرا مودي، الــذي التقى مع نتنياهو في نيويــورك خلال اجتماع الأمم المتحــدة فــي أيلول ٢٠١٤. واعتبر اللقاء مع مودي اللقاء الأكثــر أهمية من جملة اللقاءات

ازدادت العلاقات الهندية الإسرائيلية اتساعا خلال العام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يزداد التعاون بين البلدين بعد الانتخابات الأخيرة في الهند، والتي أدت إلى صعود اليمين القومي الهندي

التـــي عقدها نتنياهو خلال زيارته لنيويورك. مـــع مجيء مودي للحكم من المتوقع أن تتعمق العلاقات الهندية الإسرائيلية في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية بشكل كبير.

هنالك الكثير من الشبه بين نتنياهو ومودي، فهما يمينيان قوميان ولهما مواقف عدائية مـــن الأقليات فـــي دولتيهما، فمودي معروف بعنصريته تجاه الأقلية المســـلمة الكبيرة في الهند، وكذلك نتنياهو معاد للأقلية العربية في إســـرائيل، كلاهما يؤمنان باقتصاد السوق والنيوليبرالية الاقتصادية وكلاهما يطوران سياسات قومية تربط الدولة بالمجموعة الإثنية-الدينية المهيمنة، وكلاهما يواجهان دولا إســـلامية نووية، الهند لها صراع مع باكســـتان النووية، وإسرائيل لها صراع مع المشروع النووي الإيراني، وكلاهما يعتقدان أن «الإرهاب الإسلامي» هو خطر.

تم التوقيع على صفقة أسلحة بقيمة ٥٢٠ مليون دولار، تزود إسرائيل الهند بموجبها بصواريخ مضادة للدبابات

في لقاء نتنياهو مع مودي قال له، «هذه فرصة لإســـرائيل والهند للاســـتمرار وتوسيع العلاقات بيننا، نحن شعبان قديمان، من الأقدم بين دول العالم، ونحن أيضاً ديمقراطيتان، ونعتز بتراثنا القديمين، ولكننا ننظر للمســـتقبل، وإذا عملنا معا فإننا ســـنحقق رفاهية الشعبين، أود دعوتك لزيارة إســـرائيل، نحن منفعلون من إمكانيات (تعزيز) العلاقات مع الهند، والســـماء هي الحدود».[٤٩] في المقابل قال مودي لنتنياهو، «اتفق معك أن العلاقات بين إســـرائيل والهند هي تاريخية، التقيت مع أعضاء المجتمع اليهودي، والمجلس اليهودي الأميركـــي، وكلهم يقدرون حقيقة أن الهند هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم تســـمح بتطور اللاسامية، وفيها لم يعانِ اليهود، وعاشوا دائما كجزء لا يتجزأ من مجتمعنا».[٥٠]

في الشهر نفسه الذي التقى فيه مودي بنتنياهو تم التوقيع على:

١. صفقة أســـلحة بقيمة ٥٢٠ مليون دولار، تزود إسرائيل الهند بموجبها بصواريخ مضادة للدبابات.[٥١] إذا علمنا أن الصادرات العسكرية للهند تقدر بـ ٢,٥ مليار دولار من مجمل ٧,٥ مليار دولار حجم الصادرات العسكرية السنوية. كما أن نسبة الصادرات الخارجية للهند من الصناعات الجوية العسكرية يصل إلى ٤٥٪ من مجمل صادراتها، ونسبة ٢٠٪ من صادرات شركة رفائيل العسكرية و٣٥٪ من صادرات شركة «ال-بيط» العسكرية.[٥٢] كما تنوي الشـــركات العســـكرية الإســـرائيلية نقل خطوطها الإنتاجية إلى الهند، وذلك انســـجاما مع القانون الهندي الجديد الذي يلزم الشـــركات المصدرة للسلاح إليها بنقل خطوطها إليها لكي تستطيع شراء الأسلحة ومنتوجاتها الأمنية منها.[٥٣]

تعتبر الهند الآن أكبر زبون للأسلحة الإسرائيلية، حيث تعتبر إسرائيل الدولة الثانية المصدرة للأسلحة للهند بعد روسيا.

٢. توقيع اتفاق آخر بين الهند وبين شـــركة رفائيل العسكرية، وذلك في تشرين الثاني، ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة وضع حجر أساس للتعاون العسكري بين البلدين.

وعلى المســـتوى الاقتصادي، صرح وزير الاقتصاد الإسرائيلي نافتلي بينيت، «هنالك فرصة رائعة في التعاون بين البلدين على المســـتويين العســـكري والاقتصادي».[٥٤] تعتبر

الهند الآن أكبر زبون للأسلحة الإسرائيلية، حيث تعتبر إسرائيل الدولة الثانية المصدرة للأسلحة للهند بعد روسيا. في الشهور التسعة الأولى من العام ٢٠١٤، وصل التبادل التجاري بين البلدين إلى ٣,٤ مليار دولار.[٥٥]

وتأتي زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يعلون إلى الهند في شباط ٢٠١٥، تعزيزاً للعلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين، فهي أول زيارة لوزير دفاع إسرائيلي للهند، وقد زار يعلون معرض الصناعات العسكرية الذي نظمته الهند، وفيه عرضت نماذج من الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وقد مرّ رئيس الوزراء الهندي مودي على المعرض الإسرائيلي والتقى بوزير الدفاع، واعتبر يعلون أن العلاقات تشهد منعطفا تاريخيا بين البلدين.[٥٦]

٢.٥ الصين:

تشكل العلاقات الاقتصادية محور العلاقات بين البلدين، وذلك على عكس العلاقات الهندية التي يهيمن عليها التعاون العسكري. وقد تغلغل الاستثمار الصيني بقوة إلى إسرائيل في العام ٢٠١٤، وصلت ذروتها بقيام شركة صينية للغذاء «برايت فود» بشراء أكبر الشركات الغذائية في إسرائيل وهي شركة «تنوفا»، لم تكن «تنوفا» بكل ما تحمل من رموز قومية يهودية، هي أول صفقة للتغلغل الصيني في إسرائيل، فقد سبقه شراء ٦٠٪ من كبرى الشركات للكيماويات في إسرائيل، كما مخطط أن تقوم شركات صينية بشق سكة الحديد للجنوب. أثار ازدياد الاستثمار الصيني في إسرائيل نقاشا داخليا حول أضرار هذا التغلغل الصيني، وكان التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠١٣، قد تطرق إلى بداية هذا النقاش في التقييم الذي عرضه رئيس الموساد السابق افرايم ليفي ضد إعطاء مناقصة السكة الحديدية لشركة صينية لاعتبارات أمنية إستراتيجية. وقد ازداد هذا النقاش في العام ٢٠١٤ مع شراء الصين لشركة تنوفا الغذائية، ويبرر المعارضون لهذه التغلغل معارضتهم بالآتي، أولا: كون الصين تتبنى سياسات شرق أوسطية متعارضة مع المصالح والسياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بإيران، وسورية على سبيل المثال، كما أن تبعية الصين للطاقة العربية تجعلها قريبة من المصالح العربية، لذلك فإن تغلغل الصين إلى مفاصل الاقتصاد في إسرائيل قد يشكل عامل ضغط مستقبلياً على إسرائيل إذا تعارضت سياسات إسرائيل مع السياسات الصينية، أما العامل الثاني، فهو الاستفادة الصينية من التكنولوجيا الإسرائيلية ونقلها إلى أماكن أخرى في العالم بصورة غير منظمة، بينما يحاجج المؤيدون بأن الشركات الصينية هي شركات اقتصادية بحتة، وتعمل على هذا الأساس، وليس لها تأثير أو أجندات سياسية غير الربح الاقتصادي، وهي جزء من التحولات النيوليبرالية في الاقتصاد الصيني.[٥٧]

وصلت العلاقة الصينية الإسرائيلية ذروتها بقيام شركة صينية للغذاء «برايت فود» بشراء أكبر الشركات الغذائية في إسرائيل وهي شركة «تنوفا»

في المقابل زادت العلاقات الاســتثمارية والتجارية مع الصين. وتعزيزاً لهذه العلاقات، زار نتنياهــو الصين في أيــار ٢٠١٣، وجاءت زيارة نتنياهو مــع التغيير الذي حدث في القيادة الصينية، وهي الزيارة الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي منذ ست سنوات. وفي أعقاب الزيارة، شكلت الحكومة الإسرائيلية اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادي مع الصين والتي يرأســها نتنياهو نفســه، وفي أيار ٢٠١٥ أقرت اللجنة تعميــق العلاقات الاقتصادية مع الصين للوصول إلى حجم تبادل تجاري بقيمة خمسة مليارات دولار خلال خمس سنوات، ولتحقيق هذا الهدف ســتقوم الحكومة بتمويل هذا المشــروع بقيمة خمسين مليون شيكل سنوياً.[٥٨] تهدف اللجنة إلى تعميق العلاقات الاقتصادية، وخاصة على مستوى الصادرات الإسرائيلية للصين التي ازدادت بنسبة ١٨٠٪ خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠١٣.[٥٩]

من المخطط له أن تقوم شركات صينية بشق سكة الحديد للجنوب

تراهن إســرائيل على علاقتها مع الهند والصين لتوريد صادراتها إلى الشرق، وتجنب المقاطعــة مــن الغرب، وهي طريقــة لإدارة الأزمة فــي العلاقات مع دول العالم بســبب الاســتيطان، إلا أن ذلك لا يعني أن إســرائيل ســوف تنجح في هذا التوجه، ففي الوقت الذي تعزز إســرائيل علاقتها مع الصين قامت الأخيرة بتعزيز علاقتها مع إيران، كما أن الصين صوتت إلى جانب القرار الفلسطيني في مجلس الأمن.

٥. العلاقة مع تركيا

أزمة سياسية يوازيها تعزيز العلاقات الاقتصادية

تدهورت العلاقات التركية الإسرائيلية هذا العام من جديد، بعد الحرب الإسرائيلية على غزة فــي صيف ٢٠١٤، وجاء هذا التدهور بعد الانفراج الذي بدأ بين البلدين في أعقاب التدخل الشخصي للرئيس الأميركي أوباما وتسوية ملف سفينة مرمرة. إلا أن الحرب على غزة أعادت العجلة إلى الوراء، وباتت العلاقات بين البلدين شــبيهة بالعلاقات بعد أحداث ســفينة مرمرة. وجاء التدهور بمبادرة من تركيا وليســت إسرائيل التي تتبع سياسة عدم الرد على التدهور التركي في العلن. وبرز التدهور في تصريحات شديدة أطلقها أردوغان خلال الحرب مثل اتهامه إســرائيل بارتكاب إبادة جماعية منهجية للشــعب الفلسطيني، وأن إســرائيل تمارس أعمالاً بربرية أكثر من هتلر، تقتل إســرائيل النساء الفلسطينيات حتــى لا يلدن أطفالا، وفي إحدى تصريحاته قال أردوغان إن العلاقات مع إســرائيل لن تتحسن ما دام هو بالحكم.[٦٠] في المقابل، تبنى وزير الخارجية ليبرمان خطاً واضحاً علنياً تجاه تركيا، فخلال الحرب على غزة أرجع ليبرمان الدبلوماســيين الإســرائيليين من أنقرة وأبقى التمثيل الدبلوماسي في مستوياته الدنيا، وذلك احتجاجاً على الهجوم على السفارة الإسرائيلية خلال الحرب في شهر تموز، وأوضح بيان وزير الخارجية الرسمي أن الهجوم

تــدهــورت الــعــلاقــات الــتــركــيــة الإسرائيلية هذا العام من جديد، بعد الحرب الإسرائيلية على غزة في صيف ٢٠١٤

على الســـفارة كان نتيجة التحريض الذي يطلقه أردوغان ضد إســـرائيل.[٦١] كما نشـــرت إسرائيل في الفترة نفسها تحذيرا للإسرائيليين من السفر إلى تركيا.

إذن، تتراوح العلاقات التركية الإسرائيلية منذ سنوات بين المدّ والجزر، ولكن بات واضحاً أن هذه العلاقات مركبة، فمثلا العامل الاقتصادي لم يعد يتأثر بتوتر العلاقات السياســـية بين البلدين كما كان في الســـابق، وســـنأتي على ذلك لاحقا. وفي المجمل يمكن القول إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يلعب دوراً كبيراً في بلورة العلاقات الإسرائيلية التركية في فترة حكم أردوغان، فالعلاقات بين البلدين تدخل طور التوتر والتصعيد في لحظات الصراع مع الفلسطينيين، وظهر ذلك في كل الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة خلال فترة حكم أردوغان، ولم تكن الحرب على الأخيرة مختلفة عن ذلك، كما أن الســـاحة الإقليمية تســـاهم في توتر العلاقات بين البلدين، فمثلا فإن إســـرائيل تربطها علاقات جيدة من حكم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورأت في الدور المصري دوراً مركزياً في الحرب الأخيرة على غزة، سواء في العداء بين مصر وحركة حماس، أم في الدور المصري في حلّ الأزمة، حيث أعلنت إسرائيل أنها لا تقبل بغير الدور المصري للتوصل إلى وقف إطلاق للنار. في المقابل فإن تركيا تناصب العداء الشـــديد لنظام السيسي، ولم تنحصر تعقيبات أردوغان الشديدة على إســـرائيل فحسب، بل طالت السيســـي تعقيبات مماثلة إن لم تكن أشد، وتعتبر تركيا نظام السيســـي نظاماً غير شرعي، وتقاطعه وتشـــن حملات ضده من خلال إيواء قيادات الإخوان المسلمين في تركيا، وخلال الحرب على غزة حاولت تركيا أن تهمش الدور المصري وتعلي من دورها والدور القطري، إلا أن إسرائيل رفضت ذلك وفضلت الدور المصري، حتى أن وزير خارجية إسرائيل ليبرمان اتهم تركيا بإفشال وقف إطلاق النار في منتصف تموز.

العلاقات التركية الإسرائيلية منذ سنوات بين المدّ والجزر، ولكن بات واضحاً أن هذه العلاقات مركبة، فمثلا العامل الاقتصادي لم يعد يتأثر بتوتر العلاقات السياسية بين البلدين كما كان في السابق

علاوة على الصراع الإســـرائيلي الفلسطيني، فإن التحولات الإقليمية لا تزال تؤثر على العلاقة بين الدولتين باتجاهي التوتر أو التقارب حسب القضايا والمصالح المشتركة، ويمكن في هذا الســـياق التمييز بين فترتين، الفترة الأولى وكانـــت وجهات النظر بين البلدين في الأحداث الحالية في العالم العربي متقاربة وخاصة في سورية، وفترة ثانية، وصلت ذروتها العام المنصرم، تميزت بتباعد وجهات النظر حول التحولات في العالم العربي، وخصوصا في أعقاب تصريح نتنياهو تأييد إسرائيل دولة كردية وهو ما تعارضه تركيا بشدة. في الفترة الأولى، كانت وجهات النظر متقاربة بالنســـبة للثورة السورية، وأهمية إسقاط نظام الأسد لصالح الطرفين، فكانت لكل دولة مصالحها بالنسبة لمستقبل الثورة السورية، واشتركا في الهـــدف، إلا أن تعقيدات الثورة وتحولها إلى حرب أهلية جعلت الموقف الإســـرائيلي أكثر تركيباً من الموقف التركي، فالأخير لا يزال مثابراً على ضرورة إسقاط بشار الأسد، بينما إســـرائيل لم تعد صريحة في هذا الشأن، وربما ترى أن من صالحها إبقاء حال الصراع

شركة الخطوط الجوية التركية، هـي أكـثـر شـركـة أجنبية نقلت مسافرين من إسرائيل خلال العام ٢٠١٤

الأهلي والطائفي مشـــتعلا في سورية لاستنزاف أعدائها جميعا (النظام، إيران، حزب الله والقوى «الجهادية»)، كما هنالك تباين واضح في مواقف الدولتين بالنسبة للنظام المصري الحالـــي في مصر، حيث يعتبره أردوغان فاقداً للشـــرعية ويرفض التعامل معه، بينما ترى فيه إســـرائيل حليفا إســـتراتيجيا. ووصلت ذروة هذه الخلافات، كما ذكرنا آنفا في تأييد إســـرائيل حلّ مشكلة الأكراد، من خلال إقامة دولة كردية مستقلة، الأمر الذي يعتبر خطأً أحمر بالنسبة لتركيا. وكانت تركيا قد قاطعت مؤتمر ميونخ للأمن في شباط ٢٠١٥ بسبب المشاركة الإسرائيلية في المؤتمر، واعتبر ليبرمان أن هذا السلوك التركي نابع من الاعتذار الإسرائيلي لتركيا على أحداث سفينة مرمرة.

كما أشـــرنا، فإن التوتر السياسي بين إسرائيل وتركيا لا يؤثر على التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث أشار تقرير لسلطة الطيران المدني في إسرائيل أن شركة الخطوط الجوية التركية، هي أكثر شركة أجنبية نقلت مسافرين من إسرائيل خلال العام ٢٠١٤. حيث نقلت الشـــركة ٦٩٠ ألف مســـافر من مطار بن غوريون الدولي خلال العام ٢٠١٤ بزيادة تصل إلى ١٩٪ مقارنة مع العام ٢٠١٣. ولا تعتبر هذه الزيادة هي الأكبر، فالزيادة التي سجلتها الشـــركة وصلت إلى ٦٠٪ فـــي العام ٢٠١٣ مقارنة مع العام ٢٠١٢، حيث نقلت الشـــركة حوالي ٥٨٣ ألف مســـافر، إلا أن الزيادة التي اســـتمرت في العام ٢٠١٤ جعلتها الشركة الأجنبية الأكبر التي نقلت مســـافرين في العام ٢٠١٤ من مطار بن غوريون الدولي.[٦٢] كما أشار تقرير المعهد الإسرائيلي للتصدير، أن العام ٢٠١٤ شهد ارتفاعا في حجم الصادرات مع تركيا، ووصفها المركز بالنمو الســـريع لحجم الصادرات الإسرائيلية لتركيا، على عكس الحال مع باقي الدول الأوروبية غير الاعضاء في دول الاتحاد الأوروبي التي ســـجلت فيها إسرائيل تراجعا في صادراتها إليها، ووصلت في العام ٢٠١٤، إلى ٤,٤ مليار دولار.[٦٣]

٦. العلاقة مع الأردن

صادف العام ٢٠١٤، مرور عشـــرين عاماً على اتفاق الســـلام بين الأردن وإسرائيل، إلا أن هذه الذكرى مرت كمناســـبة عادية في المشـــهد الإسرائيلي، ما عدا بعض الندوات العلمية والبرامج التلفزيونية الشـــحيحة حول الموضوع. والمفارقة أن هذه الذكرى مرّت في ظل أجواء من التوتر بين البلدين على خلفية الأحداث في القدس والمسجد الأقصى المبارك، وتوقف المفاوضات واندلاع الحرب على غزة. وقد رأت الأردن في الانتهاكات الإســـرائيلية للحرم القدســـي الشريف إخلالا باتفاق السلام الذي أعطى مكانة للأردن كراعي الأماكن المقدســـة في القدس، فقد أرجعت الأردن سفيرها من إسرائيل، وبات واضحاً أن نتنياهو يرى في الأردن المكان الذي يستطيع من خلاله تهدئة الأوضاع في القدس الشريف. وعلى

غرار الدور المصري في التهدئة في قطاع غزة، فإن إسرائيل ترى في الأردن الدولة التي من خلالها تستطيع أن تصل إلى تسويات في القدس في مستوى تهدئة الأوضاع في المدينة والالتفاف على السلطة الفلسطينية التي أتهمها نتنياهو بشكل مثابر ومباشر بأنها وراء الأحداث العنيفة في القدس. ولذلك وافق نتنياهو على المشاركة في الاجتماع الثلاثي الذي دعا له الملك عبد الله الثاني في تشرين الثاني في عمان بمشاركة وزير الخارجية الأميركي جون كيري للتوصل إلى تهدئة للأوضاع في القدس، وحظي الاجتماع بدعم الرئيس المصري السيسي وحتى بدعم السلطة الفلسطينية، حيث التقى محمود عباس بكيري قبل الاجتماع.

لا شك أن احتجاجات الشارع المقدسي ساهمت في تراجع حدة الخطاب الرسمي الإسرائيلي بالنسبة للحرم القدسي الشريف وتعهد نتنياهو في الحفاظ على الوضع القائم، إلا أن حرص إسرائيل على العلاقة مع الأردن كان أحد الاعتبارات في موافقة نتنياهو على التهدئة، فغير الأهمية التقليدية للأردن في السياسات الإسرائيلية والإستراتيجية، فإن أهمية الأردن ومركزيتها ازدادت في العام المنصرم بسبب الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، وترى إسرائيل أن الأردن يجب أن تكون قوية ومستقرة داخليا لمواجهة هذا الخطر، وخاصة الخطر القادم من العراق، ففي خطاب ألقاه نتنياهو في مركز دراسات الأمن القومي قال «إن إسرائيل تدعم الجهود الدولية التي تبذل لدعم الأردن في صد الخطر القادم من العراق».[٦٤] كما أن الأردن تعتبر من العام ٢٠١٤ عضوا غير دائم في مجلس الأمن، وهي قادرة أن تزعج إسرائيل على الساحة الدولية.[٦٥]

بالنسبة لتقاطع المصالح بين الأردن وإسرائيل فيما يتعلق بعدم الاستقرار في المنطقة، فإن الدولتين تعتقدان أن مصالحهما مشتركة في تجاوز هذه الفترة، ويقترح الخبير في الشؤون الأردنية، عوديد عيران، أن على إسرائيل مساعدة الأردن في تجاوز هذه الفترة الحرجة، لأن مصالح البلدين مشتركة، ويقترح أن تقوم إسرائيل بالعمل على دفع الدول لتقديم المساعدات المالية للأردن، ومنها إسرائيل، من خلال زيادة كمية الماء المخصصة للأردن وبأسعار أقل من الحالية، تشجيع الاستثمار الإسرائيلي في الأردن، واستمرار التعاون والدعم الأمني بين البلدين، وإبداء الحساسية تجاه الأردن بالنسبة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والأماكن المقدسة.[٦٦]

سوف تتعمق العلاقات الأردنية الإسرائيلية خلال الفترة القادمة، ليس فقط لتقاطع المصالح على المستوى السياسي والأمني، بل أيضاً بسبب صفقة الغاز التي تم توقيعها بين إسرائيل والأردن في ٢٠١٤. وتشكل هذه الاتفاقية تعميقاً للعلاقات بين الدولتين، فبالإضافة إلى اتفاقية المياه التي توفر بموجبها إسرائيل كميات محددة للأردن بموجب

اتفاق السـلام، فإن الغاز سيشـكل المـورد الطبيعي الثاني الذي تسـتورده الأردن من إسـرائيل. وعلى الرغم من الاحتجاج الداخلي في الأردن حول إمكانية استيراد الغاز من إسـرائيل، إلا أن الأردن كما يبدو لا تملك خيارات أخرى أفضل، بعد توقف اسـتيرادها للغـاز من مصر. ففـي أيلول ٢٠١٤ تم توقيع اتفاق تفاهمات بـين البلدين، وخاصة بين شركة الكهرباء الأردنية وشركة «نوبل انيرجي» التي تشغل مخزون الغاز البحري المسمى «لفياتان». وبموجب الاتفاق سـوف تسـتورد الأردن غالبية احتياجها للغاز من إسرائيل، وتمتـد الاتفاقيـة إلى فترة ١٥ عاما، وتقدر بـ١٥ مليـار دولار، فضلاً عن الاتفاقيات مع شركات أردنية أخرى تنوي استيراد الغاز من إسرائيل.[٦٧]

علاوة على صفقة الغاز بين البلدين، فإن إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية سيبدأ بتنفيذ مشروع «ناقل البحرين»، لتحلية المياه ونقل مياه من بحيرة طبريا إلى الأردن، وهو بتكلفة أردنية خالصة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار سـيدفعها الأردن عبر الاقتراض من البنك الدولي. ويعتبر الأردن هذا المشروع والتعاون مع إسرائيل خيارا إستراتيجيا لا بديل عنه بسـبب نقص المياه في الأردن، حيث سيتم تحلية ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من شمال مدينة العقبة، ٣٠ مليوناً ستخصص للأردن، ٥٠ مليون ستباع لإسرائيل بسعر التكلفة و٢٠ مليوناً للسلطة الفلسطينية. كما سيحصل الأردن على كميات من مياه بحيرة طبريا لتغطية المناطق الشمالية وبسعر ٢٧ قرشا للمتر المكعب.[٦٨]

٧. العلاقة مع مصر

تميزت العلاقات الإسـرائيلية المصرية العام المنصرم بتحديد المصالح المشـتركة بين الدولتين بعد صعود عبد الفتاح السيسـي إلى الحكم. وقد سـاهمت الحرب على غزة في صيف ٢٠١٤ بتوضيح هذه العلاقة بشـكل كبير، وتحديد المصالح المشتركة بين الطرفين، والتي تتمثل في محاربة «الإرهاب» في سيناء كمصلحة مصرية بالدرجة الأولى، والاتفاق على الخطوط العريضة بالنسبة لمستقبل قطاع غزة. خلال الحرب على غزة رفضت إسرائيل كل المبادرات للوصول إلى تهدئة ما عدا الورقة المصرية، حتى عندما تبنى وزير الخارجية الأميركي الوساطة القطرية التركية في البداية، رفضت إسرائيل التعامل مع هذه الوساطة وأصرت على الورقة المصرية، حيث رأت إسـرائيل أن الدور المصري في حل الأزمة يجب أن يكون الدور المركزي والمحوري، وقد غطت الصحافة الإسرائيلية الدور والموقف المصري بإيجابية كبيرة جداً، ما أثر على مواقف الجمهور الإسرائيلي، ففي استطلاع علمي حول الدور المصري كوسـيط نزيه بين إسـرائيل وحماس أشار ٦٠٪ من اليهود أنهم يعتمدون على مصر برئاسة السيسي كوسيط نزيه بين الطرفين.[٦٩]

أعطت إسـرائيل دوراً مركزياً لمصر حتى على حساب الولايـات المتحدة الأميركية، مع التأكيد أن الدور المصري ليس نتاج رغبة إسـرائيلية فحسب، بل نتاج رغبة مصرية في تحديد مستقبل قطاع غـزة المتاخم لحدودها. ويعتبر بعض الباحثين الإسـرائيليين أن الولايـات المتحدة، ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسـرائيلي، لم تكن اللاعب المركزي في التوصل إلى تسـوية بين إسـرائيل والطرف العربي. وجرى ذلك لأن الطرفين المركزيين في الأزمة (مصر وإسـرائيل) لم يرغبا بإعطـاء دور مركزي للولايات المتحدة، فمصر كانت علاقتها متوترة مع الإدارة الأميركية بسـبب موقف الأخيرة المتردد من دعم النظام الجديد، بينما سـادت في الخلفية علاقات توتر بين الحكومة الإسـرائيلية والإدارة الأميركية حول ملفات عديدة وترسبات شخصية بين أوباما ونتنياهو، وقد تعمق التحالف بين مصر وإسرائيل خلال الأزمة ضد الدور الأميركي بعد قمة باريس التي استثنت الدور المصري والإسرائيلي، وأعطت مكانة للدور القطري والتركي خصوم مصر وإسرائيل معا.

إستراتيجياً، قربت الحرب على غزة وجهات النظر بين إسرائيل ومصر، فالطرفان باتت مصالحهما مشـتركة بالنسبة لمستقبل قطاع غزة، بالنسبة للموقف المصري فإنه يرى في حماس جزءا من الإخوان المسلمين التي تم تعريفها كجماعة إرهابية، تشترك في المسؤولية عن الإرهاب في سيناء، وفي هذه النقطة تلتقي إسرائيل مع مصر في اعتبار حماس حركة إرهابية، كما أن مصر تريد أن ترى السلطة الفلسطينية فاعلة بشكل أكبر في قطاع غزة، ولا تـزال مصر مصرّة على موقفها أن أي تفاهمات حول معبر رفح سـتتم مع السـلطة الفلسـطينية وليس مع حماس.[٧٠] وهذا ما ينسجم مع الموقف الإسرائيلي بالنسبة لقطاع غزة، ولكن يبقى الفرق بين الطرفين أن مصر تريد أن ترى السـلطة الفلسطينية في مركز القطاع بينما تريد إسـرائيل ذلك في الأطراف- المعابر.[٧١] تريد إسـرائيل إبقاء الانقسام على المشـهد الفلسطيني لإضعاف حماس والسلطة الفلسـطينية في الوقت نفسه، بينما ترى مصر أهمية إعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة من جديد، وتعتقد أن إضعاف حركة حماس سيحقق هذا الهدف.

وعلى المسـتوى الاقتصـادي، يحاول البلدان تعزيز علاقاتهمـا الاقتصادية من خلال التعاون في مجال النسـيج، فقد اتفق الطرفان على زيادة صادراتهما من النسـيج إلى الولايات المتحدة من مليار دولار في السـنة إلى ملياري دولار، وذلك من خلال التنسـيق بينهما في إطار مشـروع «الكويز» (Qualifying Industrial Zones)، مع الولايات المتحدة الأميركية، والذي تحتفل الدول بمرور عقد على إنشـائه، والذي يشـغل حوالي ٢٨٠ ألف عامل مصري بشكل مباشر، والآلاف بشكل غير مباشر.[٧٢]

جدول (٨) يوضح حجم الصادرات والواردات الإسرائيلية من مصر

(بملايين الدولارات)

	التصدير لمصر	الاستيراد من مصر
٢٠١١	٢٣٦	١٦٧
٢٠١٢	٢٠٦	٧٩
٢٠١٣	١٢٠	٨١
كانون الأول– تشرين الثاني ٢٠١٤	١٣٧	٦٩

المصدر: أورا كورن، إسرائيل ومصر ستحاولان مضاعفة تصدير النسيج المشترك إلى الولايات المتحدة لـ٢ مليار دولار في السنة، (ذا ماركر، ١٩/٢/٢٠١٥)، ص: ٢٠.

إجمال

تميز مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠١٤، بالإيقاع السريع للأحداث وكثافتها، ويمكن الإشارة إلى الميزات التالية للمشهد الإسرائيلي مع بعض الاستشرافات المستقبلية للعام القادم:

١– هيمن مبدأ إدارة الأزمات على أداء السياسة الخارجية في العام المنصرم، وخاصة على مشهد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمشهد الإقليمي، وقد قاد نتنياهو سياسته الخارجية وفق هذا المبدأ، وذلك من أجل عدم التوصل إلى حلول وسط من جهة، أو حالة صراع من جهة ثانية مع الأطراف الخارجية. يهدف نتنياهو من إدارة السياسة الخارجية وفق هذا المبدأ إلى كسب الوقت وتأجيل الحلول والصراعات حتى تتغير معطيات قد تكون في صالح إسرائيل. يبقى القول إن تغير المعطيات لا يسير بالضرورة في الصالح الإسرائيلي كما يفهمه نتنياهو، وإنما قد تكون التغييرات على عكس ما يتوقع، وهذه خطورة إدارة السياسة الخارجية وفق مبدأ إدارة الأزمة. سيستمر نتنياهو(الفائز في الانتخابات مجدداً) في تبني هذا المبدأ، ومن المتغيرات التي يتمنى حدوثها وقد تصب في صالحه تغيير الإدارة الأميركية الحالية، وغرق أوروبا في حربها ضد الإرهاب الداخلي، وتهميش الموضوع الفلسطيني بسبب الأحداث الإقليمية المتسارعة.

جدول (٩) يبين تحولات علاقات إسرائيل مع دول العالم في العام ٢٠١٤-منتصف ٢٠١٥

الدولة	صيرورة العلاقة	ملاحظات
الولايات المتحدة	توتر حاد ومتصاعد لا يكسر الإطار الإستراتيجي التاريخي للعلاقات بين البلدين	قد يؤدي التوتر إلى توقيع اتفاق مع إيران لا ينسجم والمطالب الإسرائيلية
الاتحاد الأوروبي	توتر لا يصل إلى العصب الموجع لإسرائيل	لا تزال خطوات الاتحاد الأوروبي وسلوكياته غير موجعة لإسرائيل، ولا تشكل تدفيع ثمن لا تستطيع إسرائيل تحمله، ويبدو أن هنالك حالة من التكيف الإسرائيلي مع هذا التوتر
إفريقيا	ازدهار للعلاقات مع دول مركزية	ازدهرت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في السنوات الثلاث الأخيرة بشكل كبير، وهي جزء من سياسة إسرائيل في بناء تحالفات جديدة مع دولة صاعدة ودول متوسطة، وأثمر ذلك في امتناع نيجيريا ورواندا عن التصويت مع القرار الفلسطيني
الهند	تعزيز العلاقات بوتيرة كبيرة	أدى صعود اليمين القومي في الهند إلى تدشين مرحلة تاريخية في العلاقات بين البلدين، وقد تشهد السنوات القادمة تحولا في مواقف الهند تجاه تعاطف أكبر مع إسرائيل
دول جنوب أميركا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق	تعزيز العلاقات على نار هادئة	هنالك تعزيز للعلاقات بين إسرائيل وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، هنالك تفاوت في إيقاع هذه العلاقات بين الجمهوريات المختلفة، فمنها من بات عميقاً (مثل أذربيجان)، ومنها ما زال في بداية التشكل، وكذلك الأمر مع دول أميركا الجنوبية
الإقليم العربي	بيئة إستراتيجية مريحة على المدى القصير	بات الإقليم العربي وغياب الاستقرار بيئة إستراتيجية مريحة لإسرائيل، على الأقل على المدى القصير، فهنالك تعزيز للتعاون بين إسرائيل ودول عربية بسبب صعود التيار الإسلامي السياسي من جهة، وصعود تنظيم الدولة من جهة أخرى

٢- بقي الملف النووي الإيراني الموضوع المركزي في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وسيبقى هذا الملف هو القضية الأساسية في الدبلوماسية الإسرائيلية، خاصة مع اقتراب التوصل إلى اتفاق بين القوى الدولية وإيران، وهو اتفاق بغض النظر عن مضامينه لن تقبل به إسرائيل، التي ترى أن استمرار العقوبات وتشديدها هو الحل في الحدّ الأدنى. كما تتجه إسرائيل إلى ربط كل قضاياها بمسألة «الإرهاب» الإقليمي والدولي، وهو خطاب يشدد عليه نتنياهو في كل مناسبة.

٣- يتجه نتنياهو إلى تعزيز سياسة الأطراف الـبن غوريونية وتعزيزها، في إفريقيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، وهذا ما ينسجم مع تصريحه بتأييد إسرائيل إقامة دولة كردية في العراق وسورية. علاوة على ذلك تعزز إسرائيل علاقاتها مع الصين والهند بشكل واضح وسيتعمق هذا التوجه في العام القادم.

٤- عززت إسرائيل علاقاتها الإقليمية في العام المنصرم، بسبب التحولات الإقليمية، التي تستغلها إسرائيل أحسن استغلال في هذه الفترة درءاً لمخاطرها في المرحلة القادمة، كما سيلعب الغاز الإسرائيلي دوراً مهماً في المستقبل في تحسين مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية، وباتت إسرائيل تعتمد على دول إقليمية في التعامل مع أزماتها مثل الحرب على غزة والأحداث في القدس الشريف، كما أن الحرب على الإرهاب ستعمق علاقات إسرائيل مع دول إقليمية.

الهوامش

1 . Eva Gross, Daniel Hamilton, Claudia Major & Henning Riecke (eds.). Prevention Conflict, Managing Crises, (Washington: Center for Tran lentic Relations, 2011). P:4 -5.

٢. نص خطاب نتنياهو في الموقع الرسمي لمكتب رئيس الحكومة، أنظر الرابط:
http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Speeches/Pages/speechUN290914.aspx. (2015/1/24 ،آخر مشاهدة).

٣. غيلي كوهن، «إسرائيل حصلت على الغواصة الخامسة من ألمانيا»، (هآرتس، ٢٠١٣/٤/٢٩)، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2007077 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١٢/٢٤).

٤. مهند مصطفى، مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية ٢٠١٣، في: هنيدة غانم (محررة) التقرير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٣ (رام الله، مركز مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤).

٥. هآرتس، «يعلون لطلاب مدرسة دينية في غوش عتصيون: نريد البناء في المستوطنات، إدارة أوباما لن تبقى للأبد»، (هآرتس، ٢٠١٤/١٢/١٠)، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2508648. (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٢).

٦. يحمل هذا التوجه مثلا، مستشار نتنياهو السابق دوري غولد، في ورقة كتبها في معهد القدس لدراسة الجمهور والدولة، بعنوان: «إسرائيل والمحكمة الدولية في ها غ»، (٢٠١٤/٩/٨). أنظر الدراسة على الرابط: http://jcpa.org.il/article/، (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٣٠).

٧. نص تعقيب نتنياهو مأخوذ من الموقع الرسمي لمكتب رئيس الحكومة، أنظر الرابط: http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Spokesman/Pages/spokehage170115.aspx، (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٤).

٨. يوني غباي، «نتنياهو والاتحاد الاوروبي رأسا برأس: لم يتعلموا من الكارثة»، (موقع كيكر هشبات، ٢٠١٤/١٢/١٧)، أنظر الرابط: http://www.kikar.co.il/١٥٩٠٠٦.html، (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٤).

لا بد من الإشارة أن المقولة النمطية «لم يتعلموا من الكارثة» يستعملها نتنياهو مراراً في كل مناسبة لتقريع منتقدي إسرائيل في العالم، ففي بحث بسيط لهذه الكلمة إلى جانب نتنياهو على غوغل يتضح أنها وردت بنفس النص في الكثير من الأحداث، مثلا في تطرقه لموقف الدول الغربية من البرنامج النووي الايراني عام ٢٠١٢، وعاد عليها في السياق نفسه عام ٢٠١٣، في تعقيبه على مؤتمر دربين في جنيف عام ٢٠٠٩.

٩. أساف غولان، «بريطانيا: المطالبة بالتحقيق من جديد في أحداث مرمرة»، (موقع Nrg، ٢٠١٥/١/٤). أنظر الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/667/616.html، آخر مشاهدة (٢٠١٥/١/٢٧).

١٠. إيتاي فيلدمان، لجان تحقيق الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل، (القدس: مركز الأبحاث والمعلومات- الكنيست، ٢٠١٤).

١١. المصدر السابق، ص: ٦.

١٢. إيال كوفمان، تحليل الانعكاسات المحتملة للمقاطعة الاقتصادية على إسرائيل، (القدس: مركز البحث والمعلومات- الكنيست، ٢٠١٤). ص: ٨.

١٣. المصدر السابق، ص: ٦.

١٤. براك ربيد، «نتنياهو على خلفية الأزمة في العراق: إسرائيل تدعم دولة كردية مستقلة»، (هآرتس، ٢٠١٥/٦/٢٧)، ص:١.

١٥. حول الدعم الإسرائيلي للتمرد الكردي في العراق أنظر: عوفرا بنجو، تمرد الأكراد في العراق، (تل أبيب: منشورات هكيبوتس هموؤحد، ١٩٨٩).

١٦. المصدر السابق.

١٧. كوبي ميخائيل، «دولة كردية عائق لتمدد داعش»، (يسرائيل هيوم، ٢٠١٤/١١/١). إنظر الرابط:

http://www.israelhayom.co.il/opinion/230035 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٣).

١٨. الإحصائية مأخوذة عن: غليا ليندشتراوس وعوديد عيران، «النهضة الكردية وانعكاساتها على إسرائيل»، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٧، العدد١، ٢٠١٤، ص: ٧٩.

١٩. في مقابل انكار حقوق المسلمين في كوسوفا تتعمق العلاقات الصربية الإسرائيلية، ففي كانون الأول ٢٠١٤ زار رئيس وزراء صربيا لأول مرة دولة إسرائيل، وقد اعطى نتنياهو «محاضرة» حول العلاقات التاريخية الحميمة بين الشعب اليهودي والحركة الصهيونية وبين الشعب الصربي، طبعا لم ينس التطرق إلى إنكار الفلسطينيين حق اليهود في تقرير المصير والتحريض على أبو مازن، المهم في الموضوع أنه لم يذكر ولو كلمة واحدة عن تاريخ صربيا الدموي ضد المسلمين في البلقان في تسعينيات القرن الماضي والتي تدخل في تعريف «إبادة شعب». وفي اعتقادي ان عنصرية نتنياهو ضد المسلمين تجعله لا يرى في هذه الفترة نقطة سوداء في تاريخ صربيا. حول اللقاء مع رئيس الوزراء الصربي أنظر: موقع رئيس الحكومة، http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Events/Pages/eventSerbia 011214.aspx، آخر مشاهدة (٢٠١٥/١/٢٥).

٢٠. المصدر: هدي كوهن وعميرام بركات، «صفقة كبيرة: غاز من إسرائيل للأردن بأكثر من ١٥ مليار دولار» (غلوبوس- مجلة اقتصادية، ٢٠١٤/٩/٣). أنظر الرابط: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000968817 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٨).

٢١ . ايتمار ايخنر، الجهود الأميركية والدعم الافريقي: هكذا هزم الفلسطينيون في الامم المتحدة، (موقع ynet، ٢٠١٤/١٢/٣١)، انظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4609762,00.html (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/٣/٤).

٢٢. عومر عيناف، «انعكاسات الهجوم في هضبة الجولان: هل هناك مواجهة متوقعة بين إسرائيل والمحور (الشر)؟، مجلة مباط عال، العدد ٦٥٨، ٢٠١٥. ص:١-٢.

٢٣ للمزيد انظر/ي فصل المشهد الأمني في هذا التقرير.

٢٤ . براك ربيد، «إسرائيل للولايات المتحدة: التنديد بروسيا سيمس أمننا»، هآرتس، ٢٠١٤/٤/١٤، ص: ٨.

٢٥ . اورلي ازولاي، «ضربة مباشرة للعلاقات»، (يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/٨/١٥)، ص: ٤.

26 . Thomas Feiedman, «Obama on the World», (International New York Times, 112014/8/), p: 8.

٢٧ . براك ربيد، «مسؤولون أميركيون كبار: كيري أهين، طبخة الخطاب في الكونغرس ستضر إسرائيل» (هآرتس، ٢٠١٥/١/٢٣)، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2546913 (أخر مشاهدة: ٢٠١٥/١/٢٣).

٢٨ . المصدر السابق.

٢٩ . براك ربيد، «الولايات المتحدة قلصت حجم المعلومات التي تنقلها لإسرائيل حول المفاوضات مع ايران» (هآرتس، ٢٠١٥/٢/١٦)، ص: ٥.

٣٠ . واي نيت، «كيري للأوروبيين: تأييد الفلسطينيين سيعزز قوة نتنياهو واليمين» (موقع Ynet، ٢٠١٤/١٢/٢٠). أنظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4605657,00.html: أخر مشاهدة (٢٠١٥/١/٢٣).

٣١ . براك ربيد، «نتنياهو رفض نقد البيت الابيض: سأسمع بكل مكان موقف إسرائيل في موضوع النووي الايراني»، (هآرتس، ٢٠١٥/١/٢٥): أنظر الرابط: www.Haaretz.co.il\news\politics\1.2547923 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٥).

٣٢. Barak Ravid, «Secret EU Draft Outlines Sanctions against Israel», Haaretz, 16/11/2014, p: 1-2.

٣٣. موقع walla، «الاتحاد حضر قائمة سوداء: سيمنع دخول مستوطنين» (٢٠١٤/١٠/١٤)، أنظر الرابط: http://news.walla.co.il/item/2793164 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/٢/١).

٣٤. إيال كوفمان، تحليل الانعكاسات المحتملة للمقاطعة الاقتصادية على إسرائيل، (القدس: مركز البحث والمعلومات- الكنيست، ٢٠١٤).

٣٥. المصدر السابق، ص: ٣-٤.

٣٦. المصدر السابق، ص: ٤-٥.

٣٧. شعبة الاقتصاد، تطورات وتوجهات في التصدير الإسرائيلي: تلخيص عام ٢٠١٤ وتوقعات ٢٠١٥، (تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، ٢٠١٤). ص: ٥.

٣٨. ايتمار ايخنير، «استطلاع رأي خاص: ما تفكر أوروبا عنا؟» (موقع Ynet، ٢٠١٤/٩/٣٠). أنظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4576142,00.html (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٢).

٣٩. وزارة الخارجية الإسرائيلية، «ليبرمان يشارك في مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، (٢٠١٤/١٢/٢)، أنظر الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/FM_Liberman_to_attend_OSCE_Ministerial_Council_and_Saban_Forum_021214.aspx (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٥).

٤٠ . موقع walla، «غضب في المستوطنات على المقاطعة السويدية: لا ساميون جدد»، (٢٠١٤/١١/٣). أنظر الرابط: http://news.walla.co.il/item/2798220 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٣).

٤١ . موقع ynet، «السويد تهاجم إسرائيل اجتازت إسرائيل كل الحدود»، (٢٠١٥/١/١٦)، أنظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4615833,00.html (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٣١).

٤٢ . أنشل ففر، «في غالبية ساحقة: البرلمان البريطاني يعترف بالدولة الفلسطينية»، (هآرتس، ٢٠١٤/١٠/١٣)، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2458393 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٣١).

٤٣ . أمير طيفون، «سفير السويد في إسرائيل: الاعتراف بفلسطين ليس عداء لإسرائيل»، (موقع walla، ٢٠١٤/١٠/١٤)، أنظر الرابط: http://news.walla.co.il/item/2799885 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٣١).

٤٤ . موقع nrg، «سفير بريطانيا في إسرائيل: يجب عدم الاستهتار بالقرار»، (٢٠١٤/١٠/١٤)، http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/632/795.html (آخر مشاهدة، ٢٠١٤/١/٢٣).

٤٥. براك ربيد، «البرلمان الأوروبي يؤيد الاعتراف بدولة فلسطين ويدعم المفاوضات مع إسرائيل»، (هآرتس، ٢٠١٤/١٢/١٧)، http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2514824 (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢١).

٤٦. ايتمار ايخنر، «وزارة الخارجية تحذر: هكذا سيكون التسونامي السياسي»، (موقع ynet، ٢٠١٥/١/١٣)، أنظر الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4614439,00.html، (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٣١).

٤٧. انظر تفاصيل الخبر والاحتفال بهذه المناسبة في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، أنظر الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Spokesman/2014/Pages/Israel_and_Germany_indicate_relations_between_the_two_countries_181214.aspx (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٥).

٤٨. براك ربيد، «نهاية الخلاف: ألمانيا ستبيع للجيش سفن صواريخ مع تخفيض»، (هآرتس، ٢٠١٤/١٠/١٩)، ص: ١+٤.

٤٩. مكتب رئيس الحكومة، رئيس الحكومة نتنياهو التقى مع رئيس حكومة الهند ناريدرا مودي في نيويورك»، (موقع مكتب رئيس الحكومة، ٢٠١٤/٩/٢٨)، أنظر الرابط: http://www.pmo.gov.il/mediacenter/events/pages/eventindia280914.aspx، (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٣٠).

٥٠. المصدر السابق.

٥١. Reuters, «Israel and India Forge Deeper Business Ties», Haaretz, 20/11/2014. P: 7.

٥٢. أورا كورين، «الهند تلزم الشركات العسكرية المصدرة للسلاح من إسرائيل إلى نقل خطوطها الإنتاجية إليها»، (ذا ماركر، ٢٠١٥/٢/١٦)، ص: ١٨.

٥٣. المصدر السابق.

٥٤. المصدر السابق.

٥٥. المصدر السابق.

٥٦. Amos Harel, Ties with India on Display at Air Show, (Haaretz, 19/2/2015), p. 7.

٥٧. يورام عبرون، «الاستثمارات الصينية في إسرائيل: فرص أم خطر قومي؟»، مجلة مباط عال، العدد ٥٣٨، ٢٠١٤. ص: ١-٣.

٥٨. مكتب رئيس الحكومة، «اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادي مع الصين برئاسة رئيس الحكومة نتنياهو أقرت خطة شاملة لتطوير العلاقات بين الدولتين»، (موقع مكتب رئيس الحكومة، ٢٠١٤/٥/٢١). أنظر الرابط: http://www.pmo.gov.il/mediacenter/spokesman/pages/spokechina100514.aspx (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٣٠).

٥٩. المصدر السابق.

٦٠. غيليا لاندشتراوس، من الجرف الصامد للهاوية العميقة في علاقات إسرائيل-تركيا، في: عنات كورتس وشلومو بروم (محرران). الجرف الصامد: انعكاسات ودروس، (١٥٣-١٥٦)، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤)، ص: ١٥٣.

٦١. وزارة الخارجية الإسرائيلية، وزير الخارجية ليبرمان أمر بإرجاع عائلات الدبلوماسيين الذين يخدمون في تركيا، (موقع وزارة الخارجية، ٢٠١٤/٧/١٨)، أنظر الرابط: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/Riots_in_front_of_Israeli_consulates_in_Turkey_-_Diplomatic_families_would_be_returned_to_Israel_180714.aspx (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٦).

٦٢. Zohar Blumenkrants, «Turkish Airlines is Most Popular Foreign Carrier at Ben-Gurion, (Haaretz, 9/1/2015). P: 16.

٦٣. شعبة الاقتصاد، تطورات وتوجهات في التصدير الإسرائيلي: تلخيص عام ٢٠١٤ وتوقعات ٢٠١٥، (تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي، ٢٠١٤). ص: ١١.

٦٤. براك ربيد، «نتنياهو على خلفية الأزمة في العراق: إسرائيل تدعم دولة كردية مستقلة»، (هآرتس، ٢٠١٥/٦/٢٧)، ص:١.

٦٥. عوديد عيران، «إسرائيل- الأردن: عشرون عاما على اتفاق السلام»، مجلة مباط عال، العدد ٦٢١، ٢٠١٤. ص: ٢.

٦٦. عوديد عيران، «استقرار المملكة الأردنية»، عدكان إستراتيجي، المجلد ١٧/ العدد ٢، ٢٠١٤، ص: ٣٤-٣٥.

٦٧. هدي كوهن وعميرام بركات، «صفقة كبيرة: غاز من إسرائيل للأردن بأكثر من ١٥ مليار دولار» (غلوبوس- مجلة اقتصادية، ٢٠١٤/٩/٣). أنظر الرابط: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000968817، (آخر مشاهدة، ٢٠١٥/١/٢٨).

٦٨. زيد الدبيسية، «التطبيع في الأردن: من الغاز إلى المياه»، (العربي الجديد، ٢٠١٥/١/٢٩)، ص: ١٠-١١.

٦٩. افرايم ياعر وتمار هرمان، مقياس السلام آب ٢٠١٤، (تل أبيب والقدس: جامعة تل أبيب والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية).

٧٠. أفرايم كام، مصر، حماس وإسرائيل: الوسيط غير المحايد، في: عنات كورتس وشلومو بروم (محرران). الجرف الصامد: انعكاسات ودروس، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي، ٢٠١٤). ص: ١٥٨-١٥٩.

٧١. عاطف أبو سيف ومهند مصطفى، ما بعد الحرب على غزة: قراءة في التصورات الإسرائيلية، (رام الله: مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤).

٧٢. اورا كورن، إسرائيل ومصر ستحاولان مضاعفة تصدير النسيج المشترك إلى الولايات المتحدة لـ٢ مليار دولار في السنة، (ذا ماركر، ٢٠١٥/٢/١٩)، ص: ٢٠.

الباب الرابع

المشهد الأمني العسكري

لا رؤى بعيدة المدى، والحسابات رهن التطورات

د. فادي نحاس

مدخل

يرصد المشـــهد الأمني- العسكري التالي، القراءات والتوقعات والتحليلات الإسرائيلية المرتبطة بموضوعين مركزين شـــغلا الساحة الإسرائيلية عام ٢٠١٤ وهما، أولا: التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي خاصة دول الطوق. وثانيا الحرب الإسرائيلية على غزة وأبعادها الإستراتيجية.

يتكون التقرير من ســتة أجزاء أساســية. يســـتعرض الجزء الأول القراءة الإسرائيلية لتداعيــات الأزمات والتحولات الإســتراتيجية التي يمرّ بها العالــم العربي؛ خاصة دول الطوق، والفرضيات الأساســية لهذه القراءة. ويســتعرض الجزء الثاني الحرب على غزة وتداعياتها العســكرية والإستراتيجية. أمّا الجزء الثالث فيتناول تطور الموقف الإسرائيلي تجـاه حزب الله. ويبحث الجزء الرابع جديد القراءة الإســرائيلية للأحداث على الســاحة السورية وتداعياتها. ويتناول الجزء الخامس مستقبل العلاقات الإسرائيلية- المصرية في عهد الرئيس السيسي. أما الجزء السادس والأخير فيتطرق إلى مستجدات الملف النووي الإيراني وتداعياته في عام ٢٠١٤.

١. الأزمات والتحولات في العالم العربي

ما زالت الأزمات التي تعصف بالعالم العربي تشكل- وللسنة الرابعة على التوالي- محور التقدير الاستخباراتي السنوي الذي تنشره وكالة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية،[١]

والتي يوكل إليها تقويم المخاطر المحيطة بإســرائيل. ويعتمد التقدير على تقديرات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة: الموساد والشاباك والاستخبارات العسكرية «أمان».

لفت التقرير الانتباه إلى أن الاستخبارات العسكرية تعتبر أنه في هذه المرحلة، من غير الممكن- بل ومن المبالغ فيه- عرض تقديرات لمدى بعيد. وسبب ذلك، انعدام اليقين وغياب الاستقرار، وإمكانية نشوب أحداث تزعزع المنطقة، من دون إنذار مسبق.

تعتبر الاستخبارات العسكرية أن عرض تقديرات لمدى بعيد، في هذه المرحلة، مبالغ فيه، بسبب انعدام اليقين وغياب الاستقرار وامكانية نشوب أحداث تزعزع المنطقة، من دون انذار مسبق.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن التقدير الاستخباراتي السنوي- لم يفصل الفروقات بين تهديد إســتراتيجي وتهديد تكتيكي، بين دائم ومؤقت، وبين مؤثر وأقل تأثيرًا، وبين تهديد يمكــن احتواؤه، وآخــر لا يمكن احتواؤه؛ بعبارة أخرى، لم يفصــل في أهمية التهديدات وترتيبهــا، الأمر الذي لقي انتقــادات داخل الجيش مفادها أن التقدير لا يتعلق بالوقائع، وإنما يتصل أكثر بالتفســيرات. وحسب رأي المحتجين، فإن تقديرات شعبة الاستخبارات للعام ٢٠١٥ لا تلحظ الفرص، وإنما تركز على الأخطار والتهديدات، مع ذلك أورد التقدير مجموعة من الفرضيات التي تشكل- بحسبه- أساسا لفهم التحولات الإقليمية.

١.١ الفرضيات والمؤشرات الإستراتيجية من المنظور الإسرائيلي

مــا زالت التقديرات الإســرائيلية تجمع على أن الأزمات التي تواجهــه العالم العربي ســتحوّل المنطقة إســتراتيجيا، وترى أن المرحلة الانتقالية ســتنتج بيئة مليئة بالتحديات للأمن القومي الإسرائيلي. في الوقت ذاته، فإن التقدير الاستخباراتي والقراءات المختلفة، تجمــع على أن وضع الأمني الحالي في إســرائيل بات أفضل، بســبب تدهور الأوضاع الداخليــة للأعداء الفعليين والمحتملين لإســرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعًا لذلك.[٢] فيما يلي أبرز المعطيات والمؤشرات الإستراتيجية:

أولا: لن يكون أمام إســرائيل في الســنوات المقبلة تحدّ عســكري من قبل جيوش نظامية، بل من قبل تنظيمات عسكرية. وعلى الرغم من أنه ما زالت في المنطقة دول لها جيوش، وعلى رأســها مصر، إلا أن إسرائيل لا تحتل درجات متقدمة في سلم أولوياتها، كما أن السلطة هناك لم تحكم بعد سيطرتها على مصر نفسها ولم تجد حلولا لمشاكلها. أما باقي الجيوش في المنطقة- خاصة السوري والعراقي- فهي عديمة الجدوى من ناحية قتالية ومعنوية.

«الأزمات التي تواجه العالم العربي ستحوّل المنطقة إستراتيجيا، وستنتج المرحلة الانتقالية بيئة مليئة بالتحديات للأمن الإسرائيلي»

ورغم أن الســعودية ودول الخليج تتســلح بأفضل أنواع الأســلحة الغربية- وخاصة الأميركية- لكنها وفق التقديرات الإســرائيلية لا تنظر حاليا إلى إســرائيل كعدو، بل إن إيران هي العدو بالنسبة لها، وهي السبب لسباق التسلح الحثيث في منطقة الخليج. لكن التقديرات تشــير أيضا إلى مخاطر التسليح، لأنه كما كتب أحد المحللين: «عندما يتواجد

السـلاح هناك فسيكون بإمكان كل من يسيطر في هذه الدول استخدامه، ويجب القلق من ذلك في المستقبل».[٣]

في المقابل، وخلافًا لتقديرات سابقة، يوجد تراجع لاحتمالات وصول قوى إسلامية متطرفة إلى سدة الحكم، الأمر الذي يساهم في توصيف الوضع الإستراتيجي لإسرائيل على أنه أفضل. فتشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية أن انهيار الدول أكثر محاكاة للواقع من الاندماج، حيث يتنامى نفوذ جماعات ما دون الدولة داخل الأطر الوطنية، حتى يكاد الاثنان يستويان في القدرة على إدارة المجتمعات، الأمر الذي يثبت حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي لدى الدول العربية.

«من المتوقع أن يغدو الشرق الأوسط في العام المقبل مكانًا من السيئ جدًا العيش فيه، وربما أحد أسوأ الأماكن وأخطرها في العالم»

ثانيًا-من المتوقع أن يغدو الشرق الأوسط في العام المقبل مكانًا من السيئ جدًا العيش فيه، وربما أحد أسوأ الأماكن وأخطرها في العالم: تصف شعبة الاستخبارات العسكرية عالمًا يسيطر عليه تعفن اجتماعي، وتفكك سياسي، ويغدو أشد فقرًا بشكل متزايد.

فالأزمة الاقتصادية المزمنة في دول الربيع العربي، وهي أزمة تزداد عمقًا في ضوء تدهور أسعار النفط، وتعاظم تفكك دول مركزية مثل سورية، ليبيا والعراق، ويمكن أن تزعزع أنظمة مستقرة مثل إيران ومصر. فقط في السعودية، التي تعتبر دولة مستقرة، ستصل نسبة البطالة في العام القريب في صفوف الشباب إلى ٣٠ في المئة. ولا عجب من أن يتواجد مثل هذا العدد الكبير من السعوديين في منظمات الجهاد العالمي.

ثالثًا- توجد أربعة معسكرات في الشرق الأوسط تحارب بعضها البعض، بينما تقف إسرائيل في موقع المراقب، حتى الآن. الأول، هو «المعسكر الشيعي» الذي يشمل: إيران، سورية، حزب الله، الجهاد الإسلامي والحوثيين في اليمن. ويحاول هذا المحور إعادة ترميم محور إيران- سورية- حزب الله وحماس.

«لا يوجد راع دولي قادر على إجراء توازنات وتعاون دولي على نحو يحقق تهدئة إقليمية الشرق الاوسط»

الثاني، «المعسكر المعتدل»، ويضم: مصر والأردن والسعودية ودول الخليج، وانضمت إليه قطر مؤخرا. ويمكن لهذا المعسكر إبعاد حماس عن إيران، ويعطي دفعة أخرى لإعمار القطاع بمشاركة السلطة الفلسطينية. الثالث، الذراع السياسية لـ «الاخوان المسلمين» في غزة، وهم موجودون في غزة وإسرائيل والأردن ومصر وسورية. ويقدرون في الاستخبارات العسكرية، أن مظاهرات الإخوان ستعود إلى الميادين في مصر والأردن. الرابع، «معسكر الجهاد السني»، ويشمل «داعش» و«جبهة النصرة»، و «أنصار بيت المقدس» في سيناء، كما يشمل عشرات التنظيمات الصغيرة التي تدور في فلكها.[٤]

رابعا: في الشرق الأوسط لا يوجد راع دولي قادر على إجراء توازنات وتعاون دولي يحقق تهدئة إقليمية. ولفت التقدير إلى أن الولايات المتحدة لا تتحرك من دون تحالفات.

وهـــو ما برز في «التحالف الدولي» الذي عقدتـــه للعمل في العراق، و«تحالف عربي» في ســـورية. وفي المقابل، يضيف التقدير أن روســـيا بقيادة الرئيـــس فلاديمير بوتين، تبذل جهودا لزيادة نفوذها في المنطقة من خلال سورية.

خامســا: إيران هي العدو رقم واحد، بما تمتلكه من قدرات عسكرية، وقرب تحولها إلى دولة نووية، وبما تتبناه من مواقف عدائية تجاه إســـرائيل. ووصف التقدير الصورة المتصلـــة بإيـــران بالمعقدة. واعتبر أنه ليس واضحا خلال عام ٢٠١٥، ما إن كان ســـيتم التوصل إلى اتفاق بين إيران والسداســـية الدولية حـــول برنامجها النووي. ويقدرون في الاســـتخبارات العسكرية، أن اتفاقا كهذا ســـيكون سيئا بالنسبة لإسرائيل. أما في حال عدم التوصل إلى اتفاق، فيمكن لإيران أن تكسر قواعد اللعبة، ويمكن أن يؤدي الفشل إلى الخيبة من الرئيس حسن روحاني، وترجيح إمكانية إعادة الحرس الثوري إلى السلطة. إن التهديد الأكثر جوهرية على وجود دولة إســـرائيل، هو إمكانية أن تنجح إيران في الســـنة القريبة القادمة في التوصل إلى اتفاق يسمح لها بالتقدم في مسار الحصول على القدرات النووية العسكرية. وهذه العملية قد لا تحصل في هذه السنة، ولكن اتفاقا سيئا مع الدول العظمى قد يكون حجر الزاوية في مسيرة كهذه بدأت منذ زمن.

> «إيـــران هـــي الـعـــدو رقـــم واحـــد لإسرائيل، بما تمتلكه من قدرات عسكريه قرب تحولها إلى دولة نووية»

سادسًـــا- استبعاد انهيار نظام بشار الأســـد في المدى القريب، وتأكيد على وضع ميداني أفضل لجيش النظام، إلا أن التقدير الاســـتخباراتي الســـنوي لا يزال متمسكا بحتمية سقوط نظام الأسد في المدى البعيد.

> استبعاد انهيار نظام بشار الأسد في المدى القريب

وعلى الرغم من أن سورية لا تزال على الخريطة، إلا أن الدولة انهارت فعليًا، ولا يوجد لها مســـتقبل اقتصادي أو سياســـي أو اجتماعي. إن سيطرة بشـــار الأسد على الدولة آخـــذة في التراجع والتقلص من خـــلال انتهاجه أجندة طائفيـــة. ونتيجة لذلك، أصبحت الأغلبية الســـاحقة من الشـــعب معادية له. فما هو قائم الآن هو «سورية الصغرى» تحت سيطرته، والتي تشكل نحو ٢٠ إلى ٣٠٪ من الدولة. أما ما تبقى من المناطق، فهو عبارة عن عدد من الكانتونات تســـيطر عليها تنظيمات مســـلحة معتدلة ومتطرفة. وجميع هؤلاء يحارب بعضه بعضًا. ورأى التقدير أيضا أن الثمن الذي تقبضه إسرائيل جراء المساعدة الانســـانية التي تقدمها لـ«الجيش الســـوري الحر» هو انتشار «جماعات سنية معتدلة»، على طول جزء كبير من هضبة الجولان، ووجهة هؤلاء نحو الداخل السوري.[5]

> التقدير الاستخباراتي السنوي لا يـزال متمسكاً بحتمية سقوط نظام الأسد في المدى البعيد

يرى التقدير أن الخبراء الروس والإيرانيين، الذين يعملون جنبا إلى جنب، توصلوا إلى استنتاج بأن الجيش السوري لن يتمكن من إحداث انقلاب في المشهد الميداني. لذلك هم يحاولون، والأميركيون ينجرون وراءهم، للتوصل إلى حلّ وسط بين المتمردين والأسد، يتم فيه تقاسم السلطة في سورية.

ولم ينهِ تقرير الاســتخبارات تقديراته حول الملف الســوري من دون التطرق من جديد إلى ما يسميه السلاح الكيماوي السوري، ويرى رجال الاستخبارات الإسرائيليون أن هذا الملف ســيبقى مفتوحًا أيضًا في عام ٢٠١٥، لأن منظمــة OPCW التي تعمل على تفكيك الســلاح الكيماوي لم تغلقه بعد، ويسود الاحتمال الكبير بأن نظام الأسد يواصل إخفاء مواد كيماوية.[٦]

«على الرغم من أن سورية لا تزال على الخريطة، إلا أن الدولة انهارت فعليًا، ولا يوجد هناك مستقبل اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لها»

سابعا – تسيطر الفوضى الأمنية في سيناء، وتشكل بوضوح خطرا إستراتيجيا على إســرائيل، في ظل تراجع تنامي قوة الجيش المصري المشــغول خلال العامين الماضيين بالشؤون الداخلية وأن الجيش المصري يدير حربًا صعبة جدًا في سيناء ضد الجماعات المسلحة، حيث يعاني من ضعف في المعلومات الأمنية، وضعف في الأداء العملياتي.

ثامنا – ســتكون القضية الإســرائيلية- الفلســطينية «قابلة لــلإدارة» فقط، ولن تكون «قابلة للحل». إن إحلال الســلام غير ممكن حاليًا، ولا بد من تعزيز الأمن والهويّة الإســرائيلية كدولــة «يهودية وديمقراطية». ومع تراجع الوجود الإســرائيلي– لا ســيّما العســكري– فــي مناطق مثل رام اللــه ونابلس وجنين، يجب العمل علــى تعزيز التعاون المتزايــد في حقول معيّنة كالطاقــة والمياه والتجارة. ومن مصلحة إســرائيل العمل على تحسين حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء.

«الـفـوضـى الأمـنـيـة تسيطر في سـيـنـاء، وتـشـكـل بـوضـوح خطرا إستراتيجيا على إسرائيل»

يرى الإســرائيليون أن التدهور الأمني بين إســرائيل والســلطة الفلســطينية، أو بين إســرائيل وغزة، خيار واقعي في عــام ٢٠١٥. ووفق تقرير الاســتخبارات، فإن حماس نجحت في تحســين قدراتها بنسبة تتراوح بين ٥ و١٠٪ منذ وقف إطلاق النار. كما تقوم بترميم الأنفاق الهجومية في الشجاعية وخان يونس.

تاســعا- وجود تغييرات في نظريــات تفعيل القوة لدى «العــدو». ويظهر التقدير الاســتخباراتي أوجه التشابه بين حماس وحزب الله، فيدعي أن الطرفين انتقلا من طرق الدفاع والاستنزاف بواسطة الصواريخ إلى طرق الهجوم والاحتكاك بواسطة تفعيل القوى في الأراضي الإســرائيلية. والهدف أيضًا هو خلق صورة انتصار والمسّ بقدرة الصمود لدى المدنيين الإسرائيليين.[٧]

«ســتـكـون القضية الإسرائيلية الفلسطينية «قابلة للإدارة» فقط وليست قابلة للحل».

عاشــرأ- حزب الله على أهبة الاستعداد في الجنوب اللبناني للمواجهة، وهو بانتظار صدور الأمر الإيراني، في اللحظة التي ستشــعر فيها إيران بالتهديد. ويرفع التقرير وتيرة الترهيب التي باتت منهجا إسرائيليا للقيادتين العسكرية والسياسية، فيدعي معدوه أن حزب الله يواصل التسلح، وأنه بات يمتلك صواريخ «الفرقان» التي تحمل رأسًا متفجرًا ضخمًا.

حادي عشــر – على إسرائيل وضع خيارات تحالف اســتباقية، مثل إنشاء تحالفات إســتراتيجية مع «الدول الســنية»، بمــا فيها دول الخليج، خاصة الســعودية وقطر. في

الحقيقة، إن إسرائيل والخليج يختبران مرحلة استثنائية في علاقتهما، يبقى التعاون المفتوح صعب التحقيق. فنظرًا للمخاطر المشتركة المتمثلة بـ «داعش» وإيران و «الإخوان المسلمون»، فقد خاضت إسرائيل ودول الخليج تعاونًا «كتومًا» مهمًّا، لكن تبقى ترجمة هذا التعاون بشراكة صريحة ودائمة قيد المراقبة.[٨]

ثاني عشر: إحدى أهم ركائز أمن إسرائيل هي علاقتها مع الولايات المتحدة. ويجب على الحكومتين متابعة نقاشاتهما بهدوء وسرية، وتحديد نقاط خلافاتهما المفاهيمية والنصية في ما يخص «الملف النووي الإيراني».

ثالث عشر: تصاعد خطر الهجمات السايبرية: وينبغي لإسرائيل أن تأخذ بالحسبان واقع أنها ذات يوم سوف تفيق على هجوم كثيف على منظومات عسكرية ومدنية فيها.[٩]

تتفق التقارير والأوراق الاستخباراتية على استمرار توصيف الوضع الإستراتيجي بأنه أفضل، هو يؤسس على مراهنات إسرائيل على عنصر الزمن، من جهة اتساع الفجوة بشكل كبير على صعيد ميزان القوى العسكري (والاقتصادي والعلمي)، بين إسرائيل والدول العربية. تسعى المؤسسة العسكرية إلى تثبيت تفوق عسكري نوعي يمنع أي إمكانية مستقبلية لتهديد الكيان الإسرائيلي، وهي تراهن على عامل الزمن في استمرار حالة الاضطراب والتراجع على الصعد العسكرية والاقتصادية في العالم العربي. ولعل الموقف المتشدد من النووي الإيراني، سببه التخوف من أن يكسر وجود سلاح نووي إيراني التفوق العسكري الإسرائيلي.[١٠]

«وضع خيارات تحالف استباقية، مثل انشاء تحالفات إستراتيجية مع الدول السنية»

استنادا لديناميكية التغيرات الإقليمية، يبدو أن عدم اليقين وعدم الاستقرار حول الحدود، سيظلان يميزان السنة القريبة، فيما سيستمر قلق المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إزاء ما يجري في العالم العربي، خاصة في ظل ضبابية المسار المستقبلي، وصعوبة التنبؤ بأهمية تداعياته على المديين المتوسط والأبعد.

ما زالت هناك مخاوف جديدة تهدد الأمن القومي الإسرائيلي في المرحلة الراهنة، من بينها تصاعد مخاطر التغير السريع، والمفاجآت الإستراتيجية، وزيادة النشاط المسلح المعادي، وانخفاض الردع الأمني، وتزايد العزلة الإقليمية، والتهديد النووي الإيراني، إذ تسعى إسرائيل لإبداء استجابة لهذه المخاوف، بما في ذلك توسيع الجيش لمكانته، وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وإقامة حدود يمكن الدفاع عنها، وتشكيل تحالفات إقليمية جديدة، والحفاظ على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة.[١١]

٢. الحرب على غزة ٢٠١٤

٢.١ دوافع العملية العسكرية الإسرائيلية ضد غزة- ثبات الدوافع وتغير السياقات

تلخص عديد من التقارير الإسرائيلية- بما فيها التقدير الاستخباراتي السنوي- بأن السبب وراء الحرب على غزة مرتبط بالتالي:[١٢]

أولًا- توقيع اتفاق المصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، وهو الأمر الذي أحرج رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام المعسكر اليميني، وأثار استياء الوسط السياسي الإسرائيلي.

ثانيًا- تصاعد الأحداث وتسارعها، مع اختطاف وقتل ثلاثة شبان مستوطنين. حيث اتهمت إسرائيل حماس بأنها المسؤولة عن عملية الخطف. ولم تنف حماس أو تؤكد ضلوعها في الأمر، وهو الأمر الذي أثار موجة غضب عارمة داخل إسرائيل على كافة المستويات.

ثالثًا- قيام كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، في السابع من تموز ٢٠١٤ بقصف مدن إسرائيلية في جنوب إسرائيل بما يقرب من ٤٠ صاروخًا.

بالإضافة إلى هذه الأسباب، فإن التقارير الإسرائيلية- بما فيها التقدير الاستخباراتي- تربط بشكل خاص اندلاع الحرب بفشل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في نيسان ٢٠١٤ .

> تقوم الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من جهة على التفوق المطلق جوا، ومن جهة أخرى على التفوق القادر على إحداث الفرق المطلوب لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية

٢.٢ عناصر القوة والضعف لدى إسرائيل في ضوء الحرب، وأثرها في نظرية الأمن الإسرائيلية

تمتلك إسرائيل إحدى أفضل وأقوى الترسانات العسكرية على مستوى العالم، مستفيدة من الدعم العسكري التسليحي والتجهيزي من قبل الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول الأوروبية الغربية. لذلك، تقوم الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية من جهة على التفوق المطلق جوّا، ومن جهة أخرى على التفوق القادر على إحداث الفرق المطلوب لتحقيق الأهداف العسكرية والسياسية.

وإضافة إلى التفوق الكمي والنوعي المطلق للقوات الإسرائيلية، فإن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تتمتع بحرية العمل العسكري، والاعتماد على منظومات عمل استخبارية إستراتيجية وميدانية معززة بكافة الإمكانات الاستخبارية من الأقمار الصناعية، إضافة إلى التعاون الأمني والاستخباري العالمي والإقليمي الذي يجعل إسرائيل في وضع تخطيطي يخدم العمليات العسكرية، كما أن الإعداد والتخطيط للعمليات العسكرية حالة دائمة ومستمرة في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

كانت جهوزية الجيش الإسرائيلي قبيل الحرب الأخيرة غير مسبوقة، فقد حشدت

إسرائيل أفضل ما لديها من قوات برية على مستوى قيادة المنطقة الجنوبية، وأربع قيادات فرق مدرعة وآلية بما لدى هذه القيادات من إمكانات قيادة وسيطرة وأسلحة إسناد ناري وإداري، وكذلك حشــدت سبعة ألوية مدرعة وآلية وخاّصة تضم قوات النخبة الإسرائيلية (جولانــي وغفعاتي وكفير والمظليين)، كما حشــدت أربعة ألوية مدفعية متوســطة وثقيلة، ووحدات إســناد هندســي وإلكتروني وإداري، حيث يقدر عدد القوات التي تم حشــدها بحوالي ٧٠– ٨٠ ألف مقاتل، وتم اســتدعاء أكثر مــن ٨٠ ألفا من قوات الاحتياط على دفعات، كما تم حشــد قواعد سلاح الجو الإســرائيلي وقاذفاته الإستراتيجية، وطائراته الهجومية العمودية، والطائرات المســيرة القاذفة، كما تم حشــد القطــع المدمرة البحرية للمشــاركة بتدمير الأهداف في غزة، إضافة إلى تشــغيل كافــة بطاريات القبة الحديدية المضادة للصواريخ؛ البالغة سبع بطاريات، فضلا عن حشد القدرات الإعلامية والسياسية الإســرائيلية والإقليمية والدولية. بعد وقوع العــدوان، بات واضحًا بأن الحديث يدور عن حرب مقصودة لتحقيق أهداف حربية حسب الأعراف العسكرية العالمية.[١٣]

استعملت إسرائيل خلال الحرب على غزة «نظرية الضاحية»، وهي النظرية التي طورتها بعد حرب لبنان في عام ٢٠٠٦، وتهدف إلى إحـداث دمـار كبير فـي المناطق المدنية

وفي المقابل، اســتعملت إســرائيل خلال الحرب «نظرية الضاحية»، وهي النظرية التي طورتها بعد حرب لبنان في عام ٢٠٠٦، وتهدف إلى إحداث دمار كبير في المناطق المدنية.

إن نقاط ضعف إســرائيل تنطبــق على نقاط ضعفها فــي كل حروبها الجديدة وعلى رأســها: فشلها في ردع منظمات عسكرية تنشط في بيئة مدنية، فشلها في حسم معارك في هذا النوع من الحروب، وفشــلها في إنهاء المعارك بســرعة بعد بدايتها، فإسرائيل قد تبدأ الحرب، ولكنها لا تسيطر على نقطة نهايتها.

٣.٢ تحولات في الأداء العسكري الميداني للجيش الإسرائيلي

استنسخت إسرائيل في حربها على غـزة، خططها العسكرية الـسـابـقـة، دون أن تـأخـذ في حـسـبـانـهـا تـطـور أدوات عمل المقاومة في المجالين التقني والعملياتي

استنســخت إسرائيل في حربها على غزة، خططها العسكرية السابقة، دون أن تأخذ في حســبانها تطور أدوات عمل المقاومة في المجالين التقني والعملياتي، فبدأت عملياتها العســكرية بحملة جوية مكثفــة وقصف مدفعي وصاروخي على أهــداف منتقاة من بنك الأهداف الإســرائيلي، وتراوحت تلك الأهداف بين أهداف عسكرية شملت منصات إطلاق الصواريخ وأنفاق ومؤسسات تابعة للحكومة السابقة، ولكن العدد الأكبر من الأهداف كان مدنيا، ضمّ منازل ومباني مدنية، وإن هذا الانتقاء الإسرائيلي لم يكن عبثيًا أو عن جهل، بقــدر ما هو انتقاء دقيق لإيقاع أكبر عدد ممكن من الخســائر في المدنيين لمعاقبة البيئة الاجتماعية الحاضنة للمقاومة.

تتلخــص أبعاد الحرب فــي كل من البعد البري والبحري والجوي، وبما أن إســرائيل تتفــوق في الأبعاد الثلاثة، كانــت إمكانات حماس محدودة على إحــداث اختراق مؤثر.

القصف العنيف غير وجه المكان، وسمح لقوات الجيش بالتقدم إلى حدّ معين.

برز في الأداء العسكري للقوات الإسرائيلية، أن الحرب هذه المرة أديرت بتعاون أعمق بين القوات البرية وسلاح الطيران، حيث لوحظ تقليص مسافة الحدّ الأدنى بين الأهداف وبين الجنود على الأرض إلى أقل من ٢٥٠ مترا.[١٤]

وأيضا، يشير الخبراء العسكريين إلى نجاعة التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية هذه المرة، خاصة في ظل عدم وضع أهداف غير قابلة للتنفيذ، الأمر الذي يجنب القيادة– نوعا ما– الإرباك خلال وبعد العلميات العسكرية.

لعل النقطة الأساسية التي تستوجب التوقف فيما يتعلق بمسألة الأنفاق، التي شكل تدميرها الهدف المعلن الأساسي للعدوان، وما زالت تشكل نقطة نقاش ودراسة لدى المؤسستين السياسية والعسكرية، بعدما اعترفت إسرائيل بعدم وضع خطة تنفيذية شاملة وجدية لتدمير الانفاق.

عندما دخلت القوات إلى القطاع برزت ثغر كبيرة في العتاد والتدريب والعقيدة القتالية المتعلقة بكيفية معالجة الأنفاق، فاضطر الجيش إلى الاستعانة بشركات مدنية، ودمر الأنفاق بوسائل ارتجالية.

> برز في الأداء العسكري للقوات الإسرائيلية، أن الحرب هذه المرة أديرت بتعاون أعمق بين القوات البرية وسلاح الطيران

٤.٢ الأبعاد الأمنية والإستراتيجية لوقف النار من طرف واحد

جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بإخراج القوات العسكرية من غالبية الأراضي التي كانت قد احتلتها على امتداد شريط ضيق على طول القطاع، خلافًا لما كان يعلن في إسرائيل عن إمكانية البقاء في الأراضي التي تقدمت فيها هذه القوات وإنشاء «حزام أمني»، وتقرر الانسحاب جزئيًا، والبقاء في مواضع مطلة وقليلة الاحتكاك مع المقاومة.[١٥]

ولم يخف نتنياهو أن دواعي إعادة الانتشار عملانية، وأنها تأتي لتقليص الخطر الذي يحيط بالجنود الإسرائيليين العاملين هناك. وليس مستبعدًا أن الخطوة تلبي مطالب دولية تخشى من كارثة إنسانية تهدد القطاع وأهله. لكن من الواضح أن الخطوة الإسرائيلية منسقة أيضًا مع قوى إقليمية متفقة حول وجوب منع حركة حماس من تحقيق إنجازات لها أو لأهل قطاع غزة تتمثل بفك الحصار.

باعتقادنا، أرادت إسرائيل أن تطرح أمام حماس وضعا إستراتيجيا جديدا، من أهم نقاطه:[١٦]

أولًا– عدم رفع الحصار، عدم السماح ببناء ميناء ومطار، بلا رواتب، بلا تحرير سجناء، وبلا إعادة بناء غزة.

ثانيًا– غزة المدمرة، أزمة انسانية، مئات من القتلى، آلاف الجرحى واللاجئين.

ثالثًا– إصرار إســرائيل على عدم تمكن حماس من التعاظم وبناء قوتها العســكرية من جديد.

يمكن أن تلتقي خطوة إسرائيل هذه مع نهجين إستراتيجيين لحماس، وهما:

أولًا– الانضمام إلى وقف النار أحادي الجانب بشــكل مشــابه لما حصل في «الرصاص المصبوب»، وذلك لفهمهم بأنهم فقدوا الروافع العسكرية ضد إسرائيل، وبسب عمق الأزمة الإنسانية. حيث ستحاول حماس الوصول إلى ترتيب مع المصريين والسلطة الفلسطينية، كما ستحاول فرض هذا الترتيب على إسرائيل.

ثانيًا– اســتمرار النار على إســرائيل بالحجم الذي تم في أثناء شــهر تموز ٢٠١٤. مثل هذه الخطوة ســتتحدى حكومة إســرائيل وتجبرها إلى النظر مرة أخرى في خيار القيام بعدوان جديد.

تفتح الخطوة أحادية الجانب أمام إسرائيل طيفا أوسع من الخيارات. فهي يمكنها أن تواصــل ضرب حماس وإضعافها، تعطي فرصة لوقف النار وإقامة هدوء طويل، تســمح ببلورة تعاون دولي واقليمي لمعالجة ملف غزة، كما تســمح بالوصول إلى تفاهمات وترتيب من خلال المصريين مع الســلطة وحماس. لن تنجح هــذه الخطوة أحادية الجانب إلا إذا كانت منسقة جيدا مع الولايات المتحدة ومع مصر.

إسرائيل لم تضع لنفسها هدف تدمير حماس في القطاع

٥. ٢ ملامح الرؤية المستقبلية لما بعد الحرب على غزة ٢٠١٤

لعل أبرز ملامح الرؤيا المستقبلية لما بعد الحرب، قد تتمحور في سيناريوهين محتملين من وجهة النظر الإسرائيلية:

السيناريو الأول: احتواء نتائج العدوان الإسرائيلي ومحاصرتها

يستند هذا الســيناريو إلى احتواء نتائج العدوان، والســعي لتحقيق أهداف العدوان مــن خلال توظيف الحصــار ومنع إعادة الإعمار وإغلاق المعابــر. ويتزايد احتمال تحقق هذا الســيناريو في حال نجاح المبادرة الفرنسية (الأوروبية) في دفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للعودة إلى دوامة المفاوضات العبثية.

السيناريو الثاني: بقاء الأمور على ما هي عليه

يقــوم هذا الســيناريو على بقاء الأمــور على ما هي عليه الآن أكثــر أو أقل قليلا من دون انهيــار كامــل للمصالحة، ومن دون تجاوز كلي لاتفاق أوســلو، ومن دون عودة إلى المفاوضات والتخلي عن المساعي الرامية لاستئنافها.

باعتقادنا، التوصيف الفعلي للأبعاد الإستراتيجية للحرب على غزة، هو «توافق» آليات

الإنهــاء والترتيب من أجل تحقق الغاية الإســتراتيجية للطرفين. فقد **اختارت إســرائيل تحديد حماس كالعنوان المســؤول في القطاع، إلى جانب ممارســة الجهد المستمر لإضعاف حماس، لكنها لم تضع لنفســها هدف تدميــر حماس في القطاع**. وبالتالي، حددت إسرائيل غاية حملة «الجرف الصامد»،

تدرك حماس،أنها مهما تسلحت، لن تستطيع التغلب عسكريًا على إسرائيل حتى في المدى البعيد، لكن السلاح يوفر لها توازن رعب

١. تحسين الوضع الأمني من خلال وقف إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل،
٢. ترميم الردع لغرض إبعاد جولة المواجهة التالية،
٣. منــع ترميم وتعاظم حماس، والعثــور على الأنفاق الهجومية التي تســتهدف التسلل والقيام بعمليات في أراضي إسرائيل وتدميرها.[١٧]

بالمقابل كانــت غاية حماس إعادة مكانتها بصفتها اللاعــب المركزي ذي القوة وقدرة التحكم بالقطاع، لإحداث التغيير في موقف مصر وإسرائيل منها. إلى جانب ذلك، تسعى حماس إلى كســر الحصار على القطاع بتوســيع الحركة في المعابر الإسرائيلية، وفتح متواصل لمعبر رفح إلى مصر، تحويل الأموال إلى القطاع، تســهيلات في مجال الصيد، التجارة، الزراعة وغيرها.[١٨]

بمعنى آخر، على المســتوى الإســتراتيجي، أدركت إسرائيل أن الأيام التي ألحقت بها الهزيمة الإستراتيجية بأعدائها ولت إلى غير رجعة، دون أن تسمح لنفسها بأن تخسر المعركة. اعتاد الإســرائيليون في الآونة الأخيرة تحقيق التعادل، رغم أنه جاء هذه المرة من منظمة صغيرة، وهي منظمة متحصنة في قطاع محاصر.[١٩]

وفــي المقابل، تدرك حماس، أنه مهما تســلحت، لن تســتطيع التغلب عســكريًا على إســرائيل حتى في المدى البعيد. لكن الســلاح (وخاصة الصواريخ) في حال تدفقه إذا استمر الحصار الشامل، يوفر لها توازن رعب، من شأن قرار كهذا أن يحد من استعمال إسرائيل القوة لإخضاع غزة وإفقارها، وتوفير الأمل والطمأنينة لأهلها.[٢٠]

ما زال حـزب الـلـه يـعـتـبـر في القراءة الإسرائيلية مصدر تهديد إستراتيجي، حتى مع استنزاف قدرات الحزب وانشغاله بالصراع السوري

هذا الوضع، قد ينتج جهدًا دوليًا لبحث حلّ مؤقت طويل المدى للوضع في غزة، ويمكن لمجلس الأمن أن يتوافق على قرار مشــابه لقراره رقم ١٧٠١ الذي أوقف القتال بين حزب اللــه ولبنان من جهة وإســرائيل من جهة أخرى. يعني ذلك العمــل على وضع قوة دولية على الحدود الإســرائيلية مع قطاع غزة يمنع إســرائيل من تدخلها في شؤونه الداخلية من النواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياســية، من ثمّ تبني غزة مطارا ومرفأ بإشــراف القوة الدولية، فترجع تدريجيًا إلى حياة طبيعية بالمساعدة الأمنية والاقتصادية للأمم المتحدة.[٢١]

٣. اسرائيل و حزب الله

ما زال حزب الله يعتبر في القراءة الإسرائيلية مصدر تهديد إستراتيجي، حتى مع استنزاف قدرات الحزب وانشغاله بالصراع السوري، إذ إن الحزب يمتلك قدرات تسليحية متميزة، ومن ورائها دعم إيراني غير محدود. ويحافظ الحزب على شبكة واسعة من الأنفاق لإخفاء قواته وقاذفات الصواريخ التي يعدها الحزب عناصر رئيسية في التحضير لأي مواجهة قادمة مع إسرائيل.[٢٢] فضلًا عن ذلك، فإن زيادة مدى الصواريخ التي يمتلكها الحزب يمكن أن تشكل تهديدا لإسرائيل، حتى مع النجاح النسبي الذي حققته أنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية،[٢٣] فحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية، الجيش يملك فقط ٩ بطاريات قبة حديدية، ومن الواضح أنها لن تكفي لمواجهة النتائج التي ستحدث لدى تساقط آلاف الصواريخ على إسرائيل.حسب «العدّاد الإسرائيلي» لترسانة حزب الله من الصواريخ، ليرتفع إلى ١٥٠ ألفًا مع قدرة على إطلاق تبلغ ١٠٠٠ صاروخ في اليوم.[٢٤]

ومن هذا المنطلق، تطمح إسرائيل إلى تقليل الدعم الإيراني والسوري للحزب، وإيقاف عمليات نقل الأسلحة له، وعلى وجه الخصوص صواريخ أرض- جو، وصواريخ كروز المضادة للسفن. ولا تصاحب التوجه الإسرائيلي رغبة في الدخول في صراع موسع مع حزب الله في الوقت الراهن. بيد أن هذا لا يعني انتفاء إمكانية حدوث مواجهة مباشرة بين الطرفين، حيث إن احتمالات اندلاع مثل هذه المواجهة قائمة، وترتهن بشكل كبير بصناع القرار في إسرائيل.

لا تملك إسرائيل وسائل ردع لصواريخ حزب الله، ولا تملك منظومة دفاع قادرة على التعامل مع هذا التهديد، باستثناء التهديد بتدمير بيروت ودمشق والبنية التحتية الإستراتيجية. يجب الافتراض أنه عندما يقررون في الجيش الإسرائيلي مهاجمة أهداف لحزب الله، يجب أن يكون هناك جهة جدية تدرس الضرورة لعمل متناسب يحافظ على توازن الرعب الذي يضمن الهدوء.[٢٥]

ترى إسرائيل أن حزب الله يشعر اليوم- وأكثر من أي وقت مضى منذ السنوات الأربع الصعبة من الحرب السورية- أنه بات إقليميًا ودوليًا ومحليًا أكثر قدرة على التحرك، فمحاربة الإرهاب عالميًا وإقليميًا، وتموضعه في دائرة المستهدفين من الارهاب والمحاربين له، جعله رقمًا صعبًا في المعادلة المقبلة. ولا شك أيضًا أن تحسين وضع الجبهة السورية لصالح القيادة السورية الحالية وحلفائها، يساهم في توفير بيئة أفضل لعمليات الحزب.

الجديد، بالنسبة إلى إسرائيل مع بداية عام ٢٠١٥، ليس محاولة اختبار المقاومة في لعبة «قواعد الاشتباك»، بل قراءة فصل جديد في سياسة حزب الله في ظل الأزمة السورية. حيث باتت إسرائيل مقتنعة أنها لا يمكنها وقف تعاظم قوة حزب الله، وينصبّ

الاهتمــام على النوعيــة، وعلى مراقبة الخبرات المتراكمة جراء الحرب في ســورية، وعلى التبديل الجوهري في العقيدة القتالية.[٢٦]

٣.١ الغارة الإسرائيلية الجوية في سورية (عملية القنيطرة)

إسرائيـل لا تملك وسـائل ردع لـصواريـخ حـزب الـلـه، ولا تملك منظومة دفاع قادرة على التعامل مع هذا التهديد، باستثناء التهديد بتدمير بيروت ودمشق والبنية التحتية الإستراتيجية

أدت الغارة الإسرائيلية الجوية في سورية يوم ٢٠١٥/١/١٨، والتي أسفرت عن مقتل خمســة من حزب الله وضابط إيراني رفيع المســتوى، إلى وضع حالة التهدئة القســرية، وثبات حالة الردع المتبادل، أمام تحديات أمنية وإستراتيجية للطرفين، حيث كرس الطرفان معادلــة الردع بعد الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦. تؤكد الغارة الإســرائيلية، ثم رد حزب الله، أن تكتيك «إدارة اللّدغات المتبادلة» بين إســرائيل وحــزب الله، ينتج حالة من القلق الجــدي لدى جميع الأطــراف المعنية والإقليمية والدولية حول مســتقبل حالة التهدئة بين الطرفين، رغم كل المؤشرات إلى تمسك حزب الله وإسرائيل بالتهدئة، وأن الضربتين أعادتا التوازن والردع.

كثيرة هي الفرضيات والتحليلات حول الغارة الإســرائيلية على القنيطرة. وهي تتدرج من الأبســط إلــى الأكثر تعقيدًا. فهناك من رأى أن نتنياهو يلعــب لعبة انتخابية أخرى، تمامًا كما اعتاد هو وأســلافه، في أكثر من محطة حربية عشــية استحقاق انتخابي، أو إزاء أوضاع إســرائيلية داخلية، حيث يُســتدرج العامل الخارجي لتنفيسها أو لتوجيهها من ناحية إلى أخرى. وفي تحليلات أخرى، نجد من يرى أن إســرائيل توجه رســالة إلى واشــنطن عبر القنيطرة، حيث تكون الغارة الإســرائيلية فعل اعتراض إســرائيلي على التوجــه الأميركــي صوب إيران، وضد كل نظريات إعادة رســم خريطــة المنطقة وحدود نطاقات نفوذها.[٢٧]

في اعتقادنا، هجوم إسرائيل في القنيطرة له طابع مزدوج؛ مخابراتي وميداني، بحيث يجمــع بين العمل المخابراتي والعمل الأمني الميداني، وهو لا يخضع لحســابات الأحزاب السياســية والصراع على السلطة بقدر ما يخضع لمعيار مصلحة إسرائيل العليا، وسبل عرقلة قرار تفعيل المقاومة انطلاقًا من جبهة الجولان. وكذلك، أن المفاوضات النووية تملك من المناعة ما يمكنها من تجاوز الهجوم الناري عليها من القنيطرة.

ترى إسرائيل أن حزب الله يشعر اليوم -وأكثر من أي وقت مضى- أنه بات اقليميًا ودوليًا ومحليًا أكثر قدرة على التحرك

هناك ثمة مقولات أخرى، ومفادها أن إسرائيل، بعد يقينها من أن إيران وسورية وحزب الله باتوا أكثر راحة في مجالهم الحيوي الأمني والسياسي من السنوات الثلاث الماضية، قررت أن تغامر بجذب الحزب إلى رد فعل يورّط إيران وسورية، فهي على ما يبدو بحاجة إلى تطور أمني يعوق تمدد حزب الله عند حدودها.[٢٨]

يتموضــع عدوان إســرائيل في القنيطرة في إطار مســعى إيقاف وتيــرة بناء المقاومة في

الجولان، وذلك بين الجولان المحرّر الذي يتقاســمه الجيش الســوري والجماعات الإســلامية المتشـــددة، وما بين القسم الذي تسيطر عليه إســرائيل. هناك محاولة إسرائيلية لإنتاج واقع يشبه حالة لبنان بين أعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠، حيث كانت هناك مقاومة حزب الله وقواعد اشتباك (تعدّلت في تفاهم ١٩٩٦) تُعرف في علم العســكر بحرب الاســتنزاف. إدخال إســرائيل في ســيناريو كهذا سيدخلها في حالة عدم استقرار، لأن الاستنزاف سواء أكان متقطعًا أم دائمًا ســيؤدي إلى دخول إسرائيل إلى نوع من حرب على جبهة، ما سيؤثر على الكيان الإسرائيلي برمته، لما يمكن أن يســببه من عدم الاســتقرار، ومن تحدّ مرتبــط بتنامي قدرات حزب الله والتورط بحرب استنزاف مع محور إيران – سورية – حزب الله.

ينتج تكتيك «إدارة اللّدغات» المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله، حالة من القلق الجدي لدى جميع الأطراف المعنية والإقليمية والدولية حول مستقبل حالة التهدئة بين الطرفين

٣. ٢ عملية حزب الله العسكرية في مزارع شبعا

جاء هجوم حزب الله يوم ٢٠١٥/١/٢٨ على مركبات عســكرية إســرائيلية في مزارع شبعا المحتلة، والذي أدى لمقتل جنديين إسرائيليين وجرح سبعة آخرين، كرد على العدوان الإسرائيلي في القنيطرة.

كان واضحًــا أن انتقاء مزارع شــبعا للرد، للتوفيق بين ضــرورة الرد وبين الرغبة في عدم التصعيــد من قبل حزب الله، إذ إن مزارع شــبعا هي منطقــة لبنانية محتلة تقع خارج نطاق القرار ١٧٠١، وتملك المقاومة فيها شرعية العمل العسكري، الأمر الذي يظهر ضعف التقديرات العسكرية الإستراتيجية، إذا كانت إسرائيل قد اختارت وفق مقاييسها المكان والزمان للاعتداء في القنيطرة، متوقعة أن يأتيها الرد من البقعة الجغرافية ذاتها، فإن حزب الله ارتأى أن يوجه ضربته المضادة في مزارع شبعا، مكرسًا بذلك وحدة جبهة الصراع من الجنوب إلى الجولان، واضعًا في حساباته أن الرد عبر الجولان وما سيليه من تداعيات، قد يؤدي إلى إحراج حليفه السوري المنشغل داخليا، وربما إلى تدحرج المنطقة كلها نحو مواجهة واسعة، وهو الأمر الذي لا يريده حزب الله، فالرد في مزارع شــبعا المحتلة، رســم حدود الضربة العســكرية، إنها ردّ موضعي دقيق، ولم يكن في نية الحزب تحويلها إلى مواجهة مفتوحة.

هجوم إسرائيل في القنيطرة له طابع مزدوج مخابراتي وميداني

إن قرار مهاجمة حزب الله في مزارع شبعا، انطلق من فرضية أن ليس للحزب وإيران مصلحة في توســيع المواجهة مع إســرائيل وفتح جبهة أخرى ضدهــا، في الوقت الذي يخوضون فيه القتال في سورية والعراق ولبنان.

الرد في مزارع شبعا، انطلق من فرضية أن ليس للحزب وإيران مصلحة في توسيع المواجهة مع إسرائيل وفتح جبهة أخرى ضدها

وفي المقابل، رد حزب الله يضع إسرائيل أمام منعطف إستراتيجي، حيث أنه على مدار السنوات الأربع الماضية، منذ اندلاع الأحداث في سورية والمنطقة، حرصت إسرائيل على ألّا تُجــذب إلى داخل الصدامات في العالم العربي، وألّا تتدخل علنا في ســورية.[٢٩] لكن حين قرر من قرر تغيير الاتجاه وتلقى رد حزب الله، وضع صناع القرار في إسرائيل أمام

حقيقة جديدة أن إسـرائيل ليست قادرة على فرض برنامجها انطلاقًا من وهم انشغال حزب الله بالمعركة على الأرض السورية. وأن المقاومة تملك القرار والإرادة أن ترد على أي عدوان، فالمسألة هي مسألة ردع لإسرائيل.[٣٠]

والأبـرز في ملامح هـذا المنعطف، ارتفاع منسـوب احتمال الحرب بين حـزب الله وبين إسرائيل. ليس من منطلق الادعاء السائد أن قواعد المواجهة والتفكير الإسرائيلي لا تحتمل أن يحصل انتصار عربيّ عليها بلا رد يلغيه. بل، في الحقيقة، لا توجد قواعد ولا قوانين تحكم حالة «الردع المتدحرجة» إلّا تلك التي تفرضها القوّة وطبيعة المعركة ورفع حالة التوتر على الأرض.

خلاصة القول: أوضح تطور الأحداث على الحدود الشمالية عدم دقة التقدير الإسرائيلي لموقف حزب الله.[٣١] حيث وضع إسـرائيل أمام إمكانية صراع مع محور كامل.[٣٢] وتوضح لإسرائيل أنه لا يمكن الاستناد الكامل إلى قوة الردع الإسرائيلية، لأنه يوجد لهذا الردع حـدود، وهو ليس علمًا دقيقًا، لأنه من الممكن أن ترغم الجانب الآخر على تنفيذ خطوات، وتهدم بيديك الردع الذي بنيته. لأن رد حزب الله يدل على استعداد للمواجهة لو حصلت، بدليل القرار بالرد، ومن ثم وضعه موضع التنفيذ.

لعل الرهان الأساسـي لإسـرائيل في المرحلة القادمة في مواجهة حـزب الله، يتمثل بسـقوط نظام الأسد، على أنه سـيؤثر كثيرًا في الوضعية الإستراتيجية لحزب الله، نظرًا لأنه كان يعتمد على النظام لسوري في تقديم الدعم له داخل لبنان، وكذلك توفير ممر آمن، وخدمات لوجستية فيما يتعلق بنقل الإمدادات والأسلحة القادمة من إيران وتخزينها.[٣٣]

وضع رد حزب الله إسرائيل أمام منعطف إستراتيجي، حيث أنه منذ اندلاع الأحداث في سورية والمنطقة، حرصت إسرائيل على ألّا تُجذب إلى داخل الصدامات

أوضـح تـطـور الأحــداث على الـحـدود الشمالية عـدم دقة التقدير الإسرائيلي لموقف حزب الله

٣. ٣ الحرب المقبلة والتحسب لحصار بحري على إسرائيل

يشـكل فرض الحصار البحري على الموانئ الإسـرائيلية في الحرب المقبلة مع حزب الله، إحدى الإمكانيات التي تتحسـب لها إسـرائيل، وتعتبرها إمكانية يجب الاستعداد لتداعياتهـا عبـر إجراءات من بينها تدريب سـلاح البحرية على كيفيـة التعامل مع هذا الحصار وتقليص تبعاته.[٣٤]

في عام ٢٠١٤، كثف سـلاح البحرية الإسـرائيلي تدريباته ومناوراته التي حاكت حربًا فـي السـاحة البحرية ضد حزب الله وصواريخـه الدقيقة وبعيدة المدى، ضمن سـيناريو للاسـتخبارات الإسـرائيلية يقدر بأن المواجهة المقبلة ستشمل فرض الحزب حصارًا بحريًا على إسـرائيل، عبر مهاجمة السـفن التجارية المتوجهة من الموانئ الإسـرائيلية وإليها، وضرب حقول الغاز ومنشآته التي تُعَدّ ثروة إسرائيلية إستراتيجية.[٣٥]

يشير التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي إلـى عـدم انهيار نظام بشار الأسد في المدى القريب

رغم كل الاسـتعدادات والجاهزية والمناورات التي تنفذ بين حين وآخر، إلا أن الخشية من كوارث جديدة تلحق بالبحرية الإسرائيلية في الحرب المقبلة لا تزال قائمة، وهي ضمن

سـيناريوات التقدير الاستخبارية حول هذه الحرب، خصوصًا أنهّ من غير المعروف ما إذا كان الحزب يملك بالفعل صواريخ متطورة من نوع«ياخونت» الروسـي الصنع، من شأنها أن تشكل تهديدًا مباشرًا ضد السفن والزوارق الحربية للبحرية الإسرائيلية.[٣٦]

إن سلاح البحرية قاصر عن حماية المنشآت الغازية والنفطية في عرض البحر، في حال اندلاع الحرب مع حزب الله. هناك خطة لشراء سفن حربية جديدة تُناط بها حماية المنصات الغازية في المتوسط، وقد عمد الجيش الإسرائيلي إلى طرح مناقصة دولية بهذا الشأن.

٤. قراءة الأحداث على الساحة السورية

يشـير التقدير الاستخباراتي الإسرائيلي إلى عدم انهيار نظام بشار الأسد في المدى القريب، ويؤكد على تحسـن الوضع الميداني لجيش النظام. وتبيّن مع الانهيار السريع للجيش العراقي في الموصل، والسيطرة السريعة لداعش وجبهة النصرة على أقاليم عديدة في سـورية والعرق، أن الجيش السوري لا يزال عمليا الأكثر تماسكًا وفعالية، كما صار بشـار الأسـد جزءًا من معادلة إقليمية ودولية تتخطى سـورية والحرب عليها لتصل إلى الصراع الإقليمي ــ الإقليمي من جهة، والروسي ــ الأطلسي من جهة ثانية.

في الوقت ذاته، ترى التقارير الاسـتخباراتية الإسرائيلية أنه وعلى الرغم من أن سورية لا تزال على الخريطة، إلا أن الدولة انهارت فعليًا. ولا يوجد هناك مستقبل اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لها. إن سـيطرة بشار الأسـد على الدولة آخذة في التراجع والتقلص من خلال انتهاجه أجندة طائفية.[٣٧] ونتيجة لذلك، أصبحت الأغلبية السـاحقة من الشعب معادية له. فما هو قائم الآن هو «سورية الصغرى» تحت سيطرته، والتي تشكل نحو ٢٠ إلى ٣٠٪ من الدولة. أما ما تبقى من المناطق فهو عبارة عن عدد من الكانتونات تسـيطر عليها تنظيمات مسـلحة معتدلـة ومتطرفة. وجميـع هؤلاء يحارب بعضه بعضًا.[٣٨] ورأى التقديـر أيضا أن الثمن الذي تقبضه إسـرائيل جراء المساعدة الإنسانية التي تقدمها لـ «الجيش السوري الحرّ» هو انتشار «جماعات سـنية معتدلة»، على طول جزء كبير من هضبة الجولان، ووجهة هؤلاء نحو الداخل السوري.[٣٩]

> الثمن الذي تقبضه إسرائيل جراء المساعدة الانسانية التي تقدمها لـ«الجيش السوري الحر» هو انتشار «جماعات سنية معتدلة»، على طول جزء كبير من هضبة الجولان

ما زالت إسـرائيل تجد أن الوضع القائم حاليًا في سورية يصب في مصلحتها مرحليًا، رغم عدم اعترافها بذلك علنًا، لأنه يتيح أولًا شطب سورية من معادلة القوة التي تواجهها في الشرق الأوسط، كما يعني مباشرة اختلال ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إيران، وهو ما يعني إمكانية إضعاف إيران في معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط.[٤٠] لكن جديد التقديرات الإسـتراتيجية لعام ٢٠١٥، أن هناك شـبه إجماع أن سقوط نظام بشار الأسد هو أفضل لإسـرائيل، بهدف إضعاف المحور الراديكالي بقيادة إيران. ففي حال فوز نظام

الأسد في الحرب، سيتعزز تحالفه مع إيران وحزب الله، الأمر الذي يشكل تحديًا أكبر بكثير بالنسبة لإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك يكتسب حزب الله خبرة عسكرية من المرجح أن تجعل المعركة القادمة مع إسرائيل أكثر صعوبة بكثير من المواجهات الماضية.

٤.١ الغارات الجوية في العمق السوري

أغارت المقاتلات الإسرائيلية قرب العاصمة السورية دمشق يوم ٢٠١٤/١٢/٧، مستهدفة منطقة الديماس ومحيط مطار دمشق الدولي .وتأتي الغارة استمرارًا للسياسة التي رسمتها إسرائيل بشأن الحرب في سورية قبل أكثر من ثلاثة أعوام، حيث وضعت إسرائيل ما اسمته خطوطًا حمراء في الجبهة الشمالية يجب عدم تجاوزها، وأهمها عدم نقل منظومات سلاح متطورة من سورية إلى حزب الله. ترى إسرائيل في نشر مثل هذه الصواريخ في لبنان يشكل مصدر تهديد جوهري لمواقع إستراتيجية إسرائيلية، ويمثل أداة مساس بالسيادة الإسرائيلية. في حالات كهذه، هي على استعداد لاستخدام القوة لإحباط نيات الخصم.

وكما الضربات السابقة، تبلور القرار بهذه الضربة العسكرية في الأراضي السورية، انطلاقًا من رهان وتقدير إسرائيليين بأن المواجهة التي يخوضها الجيش السوري أمام التنظيمات المسلحة على الأراضي السورية ستشكل قيدًا على النظام وحلفائه، باتخاذ قرار بالرد . وهو ما منح إسرائيل هامشًا من المناورة سمح لها باستغلاله في توجيه ضربات ورسائل متعددة، وخاصة أن الاعتداءات الإسرائيلية لم تبلغ حتى الآن مرحلة تهدد أركان النظام، وتؤثر بشكل مباشر في المجريات العسكرية.

٤.٢ الموقف من «داعش» و «جبهة النصرة»

ما زالت إسرائيل لا تخشى من تحول المخاطر الناجمة، حتى الآن، عن التنظيمات الإسلامية المتطرفة، مثل «جبهة النصرة» وتنظيم «داعش – الدولة الإسلامية»، إلى تهديد مباشر لها. الدليل على ذلك، استقبال المستشفيات الإسرائيلية لعشرات المصابين من صفوف المعارضة بضمنها التنظيمات المسلحة، في حين أقرت الحكومة الإسرائيلية بتجريم «داعش» كتنظيم إرهابي،* وملاحقة جنائية للمواطنين العرب المتسللين إلى الأراضي السورية.**

*الموقع الالكتروني لجريدة « معاريف» الإسرائيلية، ٢٠١٥/١/١٨.
(آخر زيارة ٢٠١٥/٢/١٩) http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/670/376.html

** وفق المادة ١٥ (أ) من قانون العقوبات لعام ١٩٧٧، يطبق القانون على الجرائم الجنائية في حال انضمام مواطن إسرائيلي داخل أو خارج البلاد إلى «تنظيم محظور» حتى ولو لم يشارك فعليًا في عمليات إجرامية. ووفق المادة ١٦(أ)، يطبق قانون العقوبات على الجرائم الأجنبية التي التزمت بها دولة إسرائيل.
وأيضا، هناك قانون منع الإرهاب لعام ١٩٤٨. يمنع المواطن من «عضوية في منظمة إرهابية» داخل أو خارج إسرائيل. وينص القانون على منع المشاركة الشخصية في أنشطتها، أو الدعاية المعلنة لمنظمة إرهابية أو جمع الأموال أو تأييد معلن لأهدافها.

ورغم ما يدور في أوســاط النخبة السياســية والعســكرية الإسرائيلية من جدل حول طبيعة وحجم التهديد المنبعث من تلك التنظيمات، إزاء ضبابية الموقف الرســمي من كيفية التعاطي معها، ومحاولة توظيفها لصالح حســابات الائتلاف الحكومي، إلا أن ثمة توافقًا بينيًّـا على منفعة اقتناص «مغانم» من أجواء المتغيرات التي أوجدتها التنظيمات المتطرفة في المنطقة لصالح الاحتلال.

وبموازاة ذلك، يسعى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للانخراط ضمن «التحالف الدولي» المناهض لتنظيم «داعش»، خاصة عبر التعاون الاستخباريّ المعلوماتي إلى حدّ الاستعداد لوضع قواعده أمام اســتخدام الطائرات الأميركية في الحرب ضد التنظيم، وذلك إزاء ما يحقق له هذا الانضواء من فوائد عديدة، منها الاســتعداد العسكري واللوجستي لمواجهة أي خطر محتمل.[٤١]

تتواري إسرائيل خلف ستار تعظيم خطر التنظيمات الإسلامية المتطرفة، لتحقق أهدافًا سياسية عبر الاستفادة من أجواء المتغيرات الجارية في المنطقة، فهي تسعى إلى استثمار الوضــع المضطرب الذي أوجده «داعش» والتنظيمات الإســلامية المتشــددة في المنطقة، في إعلاء صوت التحذير من خطره القادم، كمســوغ أمام المجتمع الدولي للتمسك بشرط الحفــاظ على الســيطرة الأمنية في منطقة الأغوار، وبقاء جيــش الاحتلال ضمن المنطقة الحدودية مع الأردن، مقابل رفض نشر قوات فلسطينية فيها، وذلك ضمن أي اتفاق تسوية يتــم التوصل إليه مع الجانب الفلســطيني، بذريعة صعوبة الاتــكال على الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمقاومة «داعش» والحركات المتطرفة.

ترمي إسرائيل من وراء تعظيم مـخـاطـر «داعــش» إلـى محاولة الـمـســاواة بـيـن الـتـنـظـيـمـات الإسـلامـيـة الـمـتـشـددة وحـركـة حماس وإبراز القواسم المشتركة بينهما

وترمي إســرائيل بشــكل خاص من وراء تعظيم مخاطر «داعش» القادمة ضدّها، إلى محاولة المســاواة بين التنظيمات الإســلامية المتشــددة وحركة حماس وإبراز القواســم المشــتركة بينهما، من أجل القضاء على حركات المقاومة، ونزع ســلاحها، وتصفية البنية التحتية للحركة.

ســرعان ما بدأت التنظيمات الإسلامية بالتدمير المنهج لأنظمة الدفاع الجوي ومراكز الرصد والاستطلاع المبكر، واستهداف الألوية المستقلة في خطوط الدفاع السورية الأولى، كاللواءين ٦١ و٩٠.

٥. العلاقات المصرية - الإسرائيلية في عهد السيسي

لا تزال إستراتيجية إسرائيل غير واضحة، وثابتة، في التعامل مع الحالة المصرية بعد ٣٠ يونيو، ولايزال عدم وضوح سياستها منعكسًا على أجهزة المعلومات، ووزارة الخارجية، ومكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ذاته، باعتبار أن الثورة في مصر كانت وما زالت تشكل

الركن الأساســي وراء الجهود المبذولة حاليًا لرســم مستقبل تنظيم العلاقات الثنائية بين إســرائيل ومصر.في حين يتوقع الخبراء الإســرائيليون أن السياســة الخارجية المصرية ستبقى براغماتية تجاه إسرائيل دون معالم واضحة في الأمد القريب، وهي مجرد حاصل جمع جهود لعلاج أوضاع متفرقة أو مواجهة حالات بعينها.

ومن منظور آخر، تؤكد إســرائيل أنها تثق في أن النظام البديل للإخوان، وهو النظام العســكري، أو أي نظام حكم علماني، قد يؤدي المهمة نفســها، وأن الذي يدير منظومة العلاقات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، هي المؤسسة العسكرية، وليس أي جهاز آخر، وفي حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وعدم تحقيق مسار العملية السياسية، فإن الجيش المصري نفسه هو الذي يدير العلاقات، وبالتالي لا توجد مخاوف كبيرة على إدارة مشــهد العلاقات الأمنية أو الاستخباراتية بين البلدين، وإذا كانت إسرائيل قد تحدثت عن أن فترة الرئيس المعزول محمد مرســي شهدت علاقات أمن واستخبارات قوية، وأن مبارك كان يوفر لإسرائيل متطلباتها الإستراتيجية، فإن العلاقات المستقبلية لن يخشى عليها في ظل سيطرة الجيش، أو الاستخبارات، على منظومة العلاقات في عهد الرئيس السيسي.

> يتأثر مستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل بعاملين أساسيين، وهما قدرة الرئيس السيسي على البقاء، ومستقبل العلاقة مع واشنطن

يتأثر مستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل بعاملين أساسيين، وهما قدرة الرئيس السيسي على البقاء، ومســتقبل العلاقة مع واشــنطن. ونظرًا لأن قدرة السيسي على البقاء لا تتأثر أسلسًــا بالاعتبارات المتعلقة بإسرائيل، بل بشكل أساسي بالواقع الداخلي المصري، فإنه من العســير ترجيح تحقق سيناريو معين للعلاقة المستقبلية المحتملة بين مصر وإسرائيل. لهذا، تبتعد إســرائيل عن طرح سيناريوهات لمستقبل العلاقة بين مصر وإسرائيل، وتلتزم بأن ما يجري في القاهرة شأن مصري، وعدم التدخل في الشأن المصري في ظل العلاقات الجيدة مع الجيش المصري، وأجهزة الأمن.

وطالما هذا هو واقع العلاقات ومســتقبلها، وغزة وســيناء هادئتان ولا تشكلان خطرا حقيقيا، ينبغي على إســرائيل مواصلة الصمت والهدوء، مع اتباع إستراتيجية الاستعداد العسكري للأسوأ.

١.٥ الجبهة المصرية - الإسرائيلية المباشرة في سيناء

تتابع إســرائيل منذ اندلاع الثورة في عام ٢٠١١ باهتمام بالغ الوضع في ســيناء، وتقوم بإجراءات حاســمة ومباشرة، في إطار ما تسميه الحفاظ على أمنها القومي، وتحسبًا بشكل خاص لتصاعد مدّ عمليات العنف المباشر في سيناء، وأثره عليها، وهذه فعليا أهم أولوياتها الأمنية للتعامل مع الحالة المصرية.

فــي حــال تدهور الأوضاع في ســيناء، وعدم قدرة الجيش المصري علــى مواجهة تدهور

الوضع الأمني، قد تطالب إسرائيل بتغيير في بند الملحق العسكري لاتفاقية «كامب ديفيد» الذي يتضمن عدم تدخل عسكري إسرائيلي في سيناء، بل ستقوم في الدخول مباشرة في عمق سيناء، وإقامة منطقة عازلة عند الضرورة، وبرغم أن هذا الخيار يبدو الخيار الضعيف، لكنه وارد في حال تعثر الموقف الأمني في مصر، وانهيار المنظومة السياسية.[٤٣]

إن قناعة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بأنه رغم تطور القدرات التكتيكية للجيش المصري في مواجهة التنظيمات المسلحة، هناك عدم ارتياح إسرائيلي للقتال بين القوات المصرية والتنظيمات المسلحة في سيناء، خاصة عندما عادت العمليات لتحصد أرواح الجنود المصريين، وإعلان الحكومة المصرية حالة الطوارئ، مع أن الجيش يعلن مرارًا وتكرارًا قتله واعتقاله العشرات.[٤٤]

وما زال الاعتقاد– حسب التقديرات الاستخباراتية الإسرائيلية– بوجود خلل أمني كبير لدى أجهزة الأمن المصرية في مواجهة «الإرهاب»، وأن أداء الأجهزة الأمنية، على اختلافها، لم يجد نفعًا مع التنظيمات المسلحة في سيناء، لذلك من المهم تعديل الإستراتيجيات. لهذا، تعاملت إسرائيل مع ما يجري في مصر منذ ٣٠ يونيو في سيناء بمنطق مصالحها الأمنية والإستراتيجية، الأمر الذي ينعكس بشكل واضح باتخاذ الجيش الإسرائيلي سلسلة من الإجراءات على الأرض قبيل اندلاع الأحداث على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، وتمثل ذلك فيما يلي:

- القيام بطلعات جوية مكثفة على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية، من خلال طائرات استطلاع ترصد ما يجري في سيناء.
- تفعيل دور وحدات المتابعة والملاحقة على طول الحدود المشتركة من خلال وحدات ريمون وكديمون، والتفتيش على بعض مواقع مختارة.
- نقل وحدات نخبوية على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية للكشف عن أي هجمات مفاجئة على إسرائيل.
- التنسيق مع القوات المصرية لمتابعة أي عمليات غير طبيعية على الحدود، من خلال تبادل المعلومات والاستخبارات، بالإضافة لتفعيل منظومة القبة الحديدية على طول الحدود خاصة في إيلات، ومناطق الجنوب.

٢. ٥ القراءة الإسرائيلية لمستقبل العلاقات المصرية- الفلسطينية في عهد الرئيس السيسي

تتمحور السيناريوهات المحتملة في المدى القريب للنظام المصري الجديد تجاه القضية الفلسطينية، وفق القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية، إما في الانكفاء على الذات والاستغراق في الهم المصري المحلي، وهو ما قد يعني مواصلة هجومه على «الإسلام

السياســـي»، واستمرار موقفه السلبي تجاه حماس، وإما السعي للعب دور إقليمي نشط للتغطية على مشـــاكله الداخلية، وخشـــية من وقوع فراغ قد تستفيد منه أطراف منافسة، وهو ما قد يؤدي إلى ســـلوك أكثر توازنًا واســـتيعابًا للأطراف الفلســـطينية، بما في ذلك التخفيــف من حدة الضغط على حماس. وأما الســـيناريو الثالث، وهو المرجح، فهو لعب دور إقليمي بالحد الأدنى، بحيث يمكن زيادة هذا الدور تدريجيًا بما يتناســـب مع تحسن الأوضاع في مصر، وهو ما يعني تبني الرؤية العامة لمنظومة «محور الاعتدال»، ومواصلة الهجوم على «الإســـلام السياســـي» مع تخفيف إجراءاته ضدّ حماس، وتخفيف الحصار عن قطاع غزة.

٦. التعامل مع «الملف النووي الإيراني»

تجمع التقارير الاســـتخباراتية لعـــام ٢٠١٤ على أن إيران هي العدو الإســـتراتيجي الأول لإســـرائيل، وأن مواجهة التهديد النووي الإيراني هو من أهم القضايا الأمنية التي تتعاطى بها القيادتان السياســـية والعسكرية الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل، الأمر الذي يظهر بشـــكل جلي بتمحور المؤسســـة العسكرية الإسرائيلية حوله، كما يظهر في المؤتمر السنوي للقيادة العسكرية الإسرائيلية، وفي قراءات أو ندوات وتصريحات تخص الوضع الإستراتيجي لإسرائيل.[٤٥]

تجمع التقارير الاستخباراتية لعام ٢٠١٤ على أن إيـران هـي العدو الإستراتيجي الأول لإسرائيل

لعل المثير في التقدير الإستراتيجي السنوي لعام ٢٠١٤ أنه لم يبرز كما في السنوات الســـابقة مسألة الخيارات الإستراتيجية والأمنية وكيفية التعاطي معها واقعيًا وعمليًا في حال نجاح أو فشـــل المفاوضات بين الطرفين. بل تؤكد التقارير الأمنية على ثبات الموقف الإسرائيلي من الخطر الإستراتيجي لإيران النووية، وعلى عدم حدوث أي تغيير في مرحلة المفاوضات في «الرؤية النووية» لإيران التي لا تزال تسعى للوصول إلى مكانة دولة نووية، الأمر الذي ينســـجم مع تصريحات دوائر صناعة القرار والدوائر العسكرية في إسرائيل، التـــي ترى أن احتمال أن تتخلى إيران عن برنامجهـــا النووي غير وارد، وأن المفاوضات تسهل، بل تشرع، قضية تخفيف العقوبات على طهران، في الوقت الذي تواصل فيه تطوير قنبلتها الأولى، بعيدًا عن أعين مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تتخوف إســـرائيل المعترضة علـــى التقارب الإيراني- الاميركي من خريطة سياســـية إقليمية جديدة، تؤدي إلى شـــرعنة الدور الإيرانـــي المتعاظم في المنطقة. ولعل الرؤية عند أصحاب القرار في إســـرائيل، تنبني على الاســـتنتاج بأن الجمهورية الإسلامية لم تخفق في التمدد إقليميًا، وأن رفع العقوبات الغربية عن طهران وإخراجها من خانة العداء للغرب سيمهد الطريق أمامها نحو استكمال مشروعها وتثبيت موقعها كقوة إقليمية عظمى.[٤٦]

إن إسرائيل لا تتخوف، في المرحلة الراهنة، من إنجازات إيران النووية، بل من قدرتها على الإنجاز. وأي اعتراف من قبل المجتمع الدولي بحقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، يعني إفساح الطريق أمامها لاكتساب الخبرة واستكمال المشوار على طريق صناعة القنبلة الذرية.[٤٧]

تتخوف إسرائيل المعترضة على التقارب الإيراني - الاميركي من خريطة سياسية اقليمية جديدة، تؤدي إلى شرعنة الدور الإيراني المتعاظم في المنطقة

اضطرت الحكومة الإسرائيلية، وبتأثير أوساط اقتصادية، وخصوصا من جانب الصناعات العسكرية، إلى الاقرار بمحدودية تأثيرهم، على أصل الاتفاق والالتزام به، حيث فرض عليهم التعامل مع المفاوضات وما نجم عنها من اتفاقيات مرحلية على أنه أمر واقع، حيث بدأت المؤسسة السياسية بتبني نهج أكثر واقعية اتجاه الاتفاق النووي مع إيران، وبدأت تسعى إلى تعزيز موقفها في مرحلة التوصل إلى التسوية الدائمة.

وتدرك إسرائيل أنه لا شيء حتى الآن عطل المفاوضات الإيرانية– الأميركية. لا اجتياح داعش للموصل، ولا الحرب الإسرائيلية على غزة، ولا استمرار تدفق التنظيمات الإسلامية المتشددة السورية. ثمة حاجة أميركية إيرانية واضحة لإيصال المفاوضات إلى نتائجها الإيجابية. نتائج قد تغيّر تحالفات المنطقة برمّتها لو حصلت.[٤٨]

لا يختلف المعلّقون الإسرائيليون في ما بينهم حول أن تمديد المفاوضات أمر مريح، لأنه منع إبرام «اتفاق سيء»

١.٦ الموقف الإسرائيلي من مرحلة المفاوضات والاتفاقيات المرحلية

يتميز الملف النووي الإيراني عن غيره من ملفات الأزمات والنزاعات الدولية المعاصرة بكونه يقوم على الكثير من عناصر الشك في النوايا، والقليل من الوقائع والحقائق العلمية الملموسة والمؤكدة بشكل قاطع. وهذا ما وسع مساحة الجدل الأمني والصراع السياسي بين إيران وبين الدول الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الاميركية. وفي مقلب آخر، بين إسرائيل ودول الغرب.[٤٩]

عنصر الشك في نوايا إيران النووية هو محور المفاوضات الأساسي والحاسم في المرحلة الراهنة، حيث خاض البرنامج النووي الإيراني مرحلة مفاوضات مقلقة وحذرة في فيينا أمام مجموعة الدول الست، فقد أظهرت معظم المباحثات تباينًا في الآراء، واختلافات جذرية حول المسائل الرئيسية العالقة، أبرزها قدرة تخصيب اليورانيوم التي سيُسمح لإيران بالاحتفاظ بها بموجب اتفاق محدد.

لا تضع الأطراف المشاركة في المفاوضات حول «النووي الإيراني» الملف الفلسطيني على طاولة بحثها في الوقت الراهن

ولهذا، جاء قرار تمديد مرحلة التفاوض، بعد أن انتهت المفاوضات التي استمرت ستة أشهر بين إيران ومجموعة «دول الخمس زائد واحد»، التي كانت قد بدأت مع توقيع «خطة العمل المشتركة» في كانون الثاني ٢٠١٤. وقد أفادت التقارير عن وجود فجوات كبيرة بين إيران والدول الغربية، أبرزها قدرة تخصيب اليورانيوم التي سيُسمح لإيران بالاحتفاظ بها بموجب اتفاق محدد.[٥٠]

أتـى قرار تمديد المحادثات بمثابة مفاجأة لإسـرائيل (وغيرهـا)، فقد افترض معظم المراقبين الإسـرائيليين عند التوقيع على «خطة العمل المشـتركة» أن المحادثات ستستمر لعـام واحد على الأقل، وهـذا احتمال نصت عليه الوثيقة صراحة. إلا أن كلا الطرفين قد أوضح أن التمديد الرسـمي لستة أشـهر – وليس التمديد الوجيز «غير المذكور رسميًا» لبضعة أيام أو حتى بضعة أسابيع– سيكون رهنًا بإظهار الطرف الآخر نية جدية للتوصل إلى تسوية. وفي حين أن مثل هذه المحادثات قد تُشكل إلى حدّ كبير تكتيكًا تفاوضيًا– إذ يريد كل طرف أن يعتبر الطرف الآخر العشـرين من تموز ٢٠١٥ بمثابة فرصته المفضلة وربما الأخيرة للتوصل إلى اتفاقٍ نووي – يمكن في الواقع أن يكون ضمان التمديد أكثر صعوبة مما يفترضه الكثيرون.[٥١]

> خـفـفـت الإدارة الأمـيـركـيـة من انتقاداتها لبناء المستعمرات خلال تطور المفاوضات الأميركية الإيرانية على برنامجها النووي، على أمل «مقايضة» ضمنية مع اللوبي اليهودي الصهيوني في الكونغرس بالتغاضي عن تخفيف الحصار والعقوبات الاقتصادية عن إيران

وأحد أسـباب ذلك، هو أنه بموجب النظام المعقد الذي يُسـتخدم لمراقبة وتسديد الدفعات الدوليـة لقاء مبيعات النفط الإيرانية، اسـتلمت طهران دفعات نقديـة بقيمة ٤,٢ مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من «خطة العمل المشتركة»، ومن المرجح أنها ستصرّ على تقاضي مبلغ أكبر خلال الأشهر الستة الثانية. وفعلًا، استطاع الرئيس أوباما أن يتخذ هذه الخطوة.

أبدى الموقف الإسرائيلي الرسمي ارتياحا للتمديد، وتفهمًا لرغبة مفاوضي «دول الخمس زائد واحد» بـ «خطة العمل المشـتركة»، لإطالة الفترة التي تحتاجها إيران لإنتاج سـلاح نووي، أو على الأقل إيقاف تقدّم البرنامج النووي حتى ولو بشـكل مؤقت من أجل إفساح المجال أمام إجراء المحادثات. وفي حال انهيار المفاوضات، فمن شـبه المؤكد أن تستأنف طهران الأنشطة التي جمّدتها بموجب «خطة العمل المشتركة»: أي تخصيب مخزونها من اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة، وتجهيز كافة المنشآت بأجهزة طرد مركزي، بالإضافةً إلى تطوير وتركيب طرادات مركزية أكثر حداثة، وتخزين اليورانيوم المخصب دون قيود، فضلًا عن اتخاذ خطوات ترمي إلى توفير الوقود لمفاعل الماء الثقيل المضغوط في مدينة آراك.

> على الرغم من العمليات السرية المكثفة التي قام بهاالموساد من أجل إفشال البرنامج النووي الإيـرانـي، إلا أنـه تـبـيّـن أن هـذه العمليات فقدت عنصر التأثير التراكمي

ولهذا، لا يختلف المعلّقون الإسـرائيليون فـي ما بينهم حول أن تمديد المفاوضات أمر مريح، لأنه منع إبرام «اتفاق سـيء». ففي الوضع الراهن، يؤجل توسـيع منظومة أجهزة الطرد المركزي، وعدم زيادة كمية اليورانيوم المخصّب أكثر من ٥٪ التي تنتجها، وتخصيب يورانيوم لمستوى مشع.

كذلـك، تمديد المفاوضات لمدة سـبعة أشـهر، يصب في صالح إسـرائيل، لأنه يمنح حكومتها سـبعة أشهر من أجل إعداد بدائل للتعاطي مع البرنامج النووي الإيراني، وفق النتائج التي ستنتهي إليها المفاوضات.

> تقف إسرائيل أمام قرارات صعبة في حال تم التوصل لاتفاق سيئ مـع إيــران، أو فـي حـال انـهـارت المفاوضات

٢.٦ انعكاسات الاتفاق المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني على القضية الفلسطينية

لا تضع الأطراف المشـــاركة في المفاوضات حول «النووي الإيراني» الملف الفلسطيني علـــى طاولة بحثها في الوقت الراهن، إذ يركز التيار الإصلاحي الإيراني أولوياته الحالية على القضايا الداخلية والاقتصادية، كما أن الطرف الإسرائيلي غير مستعجل في التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية.

كما أن أيّ ترتيبات قادمة ســتعتمد على مــدى رغبة إيران في الانخراط في الترتيبات الإقليمية المستقبلية، ومدى رغبة القوى الكبرى في السماح لإيران بمثل هذا الدور، ومدى مـــا يملكه الطرفان من أوراق قوة. غير أنه ليس مــن المتوقع في المدى المنظور أن يحدث تغيير جوهري في عقيدة النظام السياســـي الإيراني القائم على اعتبار إســـرائيل عدوًا، وعلى دورها المحوري في محور الممانعة والمواجهة.

إلا أن القلق بالنسبة لإسرائيل، هو إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي بين إيران والغرب يعبر عن أن الإرادة الدولية قادرة على فرض مطالبها، والتوصل إلى تسويات سياسية لأي قضية دولية، لكن، من وجهة نظرنا، هذا التوصيف من المســـتبعد أن يتكرر في المستقبل القريب مع تطور تسوية القضية الفلسطينية لسببين:

أولًا – أن الطرف الفلسطيني لم يُكرس قناعة لدى المجتمع الدولي (خصوصًا لدى أطراف اللجنة الرباعية) بأن له مطالب إستراتيجية «غير قابلة للتفاوض»، بل قدم نموذجًا على يُسر التراجع في كل مرة. وهو ما جعل الإرادة الدولية تضغط عليه عند كل استعصاء فيســـتجيب لها، بينما أبدت إيران، بالرغم من الاختناق الاقتصادي من سياســـات الحصار، تشبثًا بمبدأ الحق في برنامج نووي سلمي، وبتخصيب عند مستوى معين. أي أن الـــدرس التفاوضي الذي قدمته إيران، لا يبدو أنه قابل للتكرار في الســـاحة الفلسطينية، نظرًا لتوازنات القوى. من الممكن، ان الإستراتيجية الجديدة التي تتبعها السلطة الفلسطينية في طرح القضية الفلسطينية كقضية دولية خارج إطار التفاوض المحدود مع إسرائيل، قد تؤدي إلى تعزيز وضعها التفاوضي مستقبلًا.

ثانيًـــا – إتقان الإيرانيين لتكتيك توزيـــع الأدوار في التعامل مع المجتمع الدولي، خصوصًا الغربـــي منه، حيث مارس التياران الإصلاحي والمحافظ توزيع الأدوار فيما بينهما. بينما قدم الفلسطينيون نموذجًا للتنافس فيما بينهم.

وأيضًا، عند ترتيب القضايا الســـاخنة (المزمنة منها والحديثة) في المنطقة العربية، فإن البرنامـــج النووي الإيرانـــي، هي قضية تعلو على القضية الفلســـطينية بحكم قوى الدفع وراء كل منها، وهو ما يعني أن هذه الموضوعات ســـتحيل القضية الفلسطينية إلى جدول الانتظـــار من جديـــد، بل برز في عام ٢٠١٤ أن الإدارة الأميركيـــة خففت من انتقاداتها

لبناء المستعمرات خلال تطور المفاوضات الأميركية الإيرانية على برنامجها النووي، على أمل «مقايضة» ضمنية مع اللوبي اليهودي الصهيوني في الكونغرس بالتغاضي عن تخفيف الحصار والعقوبات الاقتصادية عن إيران، مقابل غض الطرف بالقدر الكافي عن النشاطات الإسرائيلية الاستيطانية، أو حتى عمليات اغتيال أو عمليات عسكرية.

من السابق لأوانه التحدث عن آثار مباشرة للاتفاق على القضية الفلسطينية. غير أن الاتفاق أعطى مؤشرات عن إمكانية الوصول إلى تسويات سياسية بين إيران والقوى الكبرى. في الوقت الذي ستسعى فيه إسرائيل لتأكيد تفوقها النوعي وهيمنتها في المنطقة، فإن إيران ستسعى إلى أن تكون لاعبًا إقليميًا بارزًا، وستظل في المدى المنظور تعامل إسرائيل كعدو، بالتوافق مع البنية العقائدية والسياسية للنظام في إيران.

٦. ٣ احتمالات ضربة عسكرية

تستمر إسرائيل باعتبار الضربة العسكرية الشاملة بمثابة خيارها الأخير الذي لن تلجأ إليه إلا بعد استنفاد كافة الخيارات الأخرى. وبدلًا من ذلك، قد تجد في تعطل المفاوضات فرصةً لتوجيه ضربتها مع انعكاسات دولية، منسجمة مع الموقف المعلن للرئيس أوباما، حيث أشار إلى أن الخيار العسكري لا يزال مطروحًا على الطاولة، رغم أن هذه التحذيرات تعتبر على نطاق واسع بأنها تفتقر للمصداقية، نظرًا لتردد الولايات المتحدة باستخدام القوة في سورية والعراق وأي مكان آخر.[٥٢]

> «من المرجح أن لا تشن إسرائيل هجوما على إيران في عام ٢٠١٥، إلا إذا حدثت تغيرات مفاجئة»

يأتي التلويح بالخيار العسكري في ظل إدراك أوساط إسرائيلية أمنية وسياسية، أن إيران، لا إسرائيل، هي من نجحت في تحقيق أهدافها في المرحلة الراهنة. وأنه على الرغم من العمليات السرية المكثفة التي قام بها الموساد من أجل إفشال البرنامج النووي الإيراني، إلا أنه تبيّن أن هذه العمليات فقدت عنصر التأثير التراكمي، ولم تؤثر في النهاية على نجاح إيران في تحقيق أهدافها. وأيضًا، أن قدرة إسرائيل على التأثير على مسار المفاوضات بين إيران والدول العظمى محدودة، على الرغم من ضجيج نتنياهو. وخلافا لرغبة إسرائيل، فإن القوى العظمى أقرّت بحق إيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم. ورفض طلب إسرائيل عمليًا بتصفية البرنامج النووي الإيراني، لكن القوى العظمى تعتبر هذا الطلب غير واقعي، لذلك وافقت على مواصلة إيران الاحتفاظ بالآلاف من أجهزة الطرد المركزي.

من المفترض، أن إسرائيل تقف أمام تحدي اتخاذ قرارات صعبة في حال تم التوصل لاتفاق سيئ مع إيران أو في حال انهارت المفاوضات، وأن قادتها مطالبون ببلورة إستراتيجية واضحة وجلية بشأن التعامل مع البرنامج النووي، تبعًا لنتائج المفاوضات.[٥٣]

ووفق القراءات والتحليلات الإسرائيلية، من المرجح أن لا يتم القيام بهجوم إسرائيلي

علـــى إيران في عـــام ٢٠١٥ إلا إذا حدثـــت تغيرات مفاجئة، إذ من المســـتبعد أن تبادر إســـرائيل في مرحلة الرهان الغربي على المفاوضات والمسار الدبلوماسي، بل أيضًا خلال إجرائها، إلى أي خيار عســـكري عملاني مباشـــر يستهدف المنشـــآت النووية الإيرانية، ذلك أن عملًا كهذا ســـيكون موجهًا للولايات المتحدة والغرب عمومًا، قبل أن يكون موجهًا لإيـــران وبرنامجها النووي.[٥٤] وتعلو أصوات عدد من جنرالات إســـرائيل، بأنه يجب على إسرائيل بإزاء الظروف الجديدة أن تنشئ قدرة ردعية فعالة لا نظرية، لأن الخطط التي تم إعدادها إلى الآن فقدت كما يبدو جزءا كبيرا من صلتها بالواقع. فإذا فشـــلت المحادثات مع إيران فإن القدرة العملياتية والردعية ســـترمي إلى صد حصولها على القدرة الذرية. ومن الصحيح إلى الآن أن إسرائيل ربحت سنة هادئة في مجال الاستعداد لإيران. ويجب عليها في ٢٠١٥ أن تعود مع قدرات مختلفة يمكن إظهارها لأجل الردع.

ويبـــدو أنه في المدى المنظور، في مرحلة المفاوضات، فـــإن الهدف من التلويح بالخيار العسكري هو كبح الاندفاعة الأميركية والغربية نحو طهران، ومنحهم ورقة ضغط يمكنهم أن يستخدموها في مواجهة إيران لقولها إن البديل من الاتفاق هو جنون إسرائيلي قد لا تكون الولايات المتحدة نفسها قادرة على منعه. لكن التجارب السابقة أكدت وتؤكد أن عزم طهـــران على مواصلة برنامجها النووي لم تحل دونه مثل هذه التهديدات التي وصلت في مراحل ســـابقة إلى وضع كما لو أن الطائرات الإسرائيلية كانت على وشك الإقلاع، وهو أمر أشار ويشير إليه المعلقون الإسرائيليون بشكل صريح وضمني.

خلاصة القول، إن المفاوضات المســـتمرة، والاتفاق المرحلي والدبلوماســـية الهادئة بين إيـــران والغـــرب، عززت من إدراك إســـرائيل أن هناك قرارات تؤخذ على مســـتوى الأمن القومـــي الأميركي بعيدًا عن أي اعتبـــارات أو تأثير للوبي اليهـــودي الأميركي.[٥٥] وعليه، بدلت الحكومة الإســـرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعاطى بواقعية أكثر وتفهم لحدود دورها إلى حدّ الانسجام مع الموقف الأميركي، دون التنازل على الضغط والتلويح بالخيار العسكري لمنع إيران من إمكانية انتاج قنبلة نووية.

ويبقى الموقف الإســـرائيلي ثابتًا بأنه في حال قبل العالم أن يكون الاتفاق النهائي مع إيران مشـــابهًا للاتفاق المؤقت الذي تم إنجازه، فـــإن هذا يعني قبولًا عالميًا بمكانة إيران كدولة على حافة قدرات نووية، وقادرة على تطوير أسلحة نووية في غضون بضعة أشهر.[٥٦] رغم تطمينات نائب الرئيس الأميركي جو بايدن، أن الولايات المتحدة لن تدع إيران تملك السلاح النووي في إطار المفاوضات مع طهران حول برنامجها المثير للجدل.[٥٧]

ويبقى الرهان الأساســـي لإســـرائيل أن إيران تبقى التحدي الأكبر للولايات المتحدة، حيـــث تقف الولايات المتحدة وإيران في الطرف المعاكس من الطيف السياســـي للشـــرق

الأوســط. فالنزعات الأيديولوجية والأصولية البارزة للجمهورية الإســلامية تجعلها حليفًا غير محتمل للغرب.[٥٨]

إجمال

تجمــع القراءات والتقديــرات أن الأزمات التي تواجه العالم العربي ســتحوّل المنطقة إســتراتيجيا، وســتؤدي إلى مرحلة انتقالية قد تكــون مليئة بالتحديــات للأمن القومي الإســرائيلي. لكن رغم ذلــك، وبالمجمل، ما زالــت التقديرات الاســتخباراتية والقراءات الإســتراتيجية المختلفة تجمع على أن الوضع الإســتراتيجي لإسرائيل حاليا بات أفضل ويزداد توطدًا، انطلاقًا من تدهور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لإسرائيل، وتراجع عناصر قوتهم تبعًا لذلك.

> ما زالت التقديرات الاستخباراتية والقراءات الإستراتيجية المختلفة تجمع على أن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل حاليا بات أفضل ويزداد تــوطــدًا، انـطـلاقًـا مـن تـدهـور الأوضاع الداخلية للأعداء الفعليين والمحتملين لها

على المستوى الفلسطيني، تجمع التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية، وخاصة التقدير الاســتخباراتي الســنوي، بأن الحرب على غــزة ترتبط بتجميد المفاوضات الفلســطينية الإسرائيلية، مع نهاية شهر نيسان ٢٠١٤، وتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين منظمة التحرير وحركة حماس الذي يحمل في طياته إرهاصات التطور العســكري على الساحة الفلســطينية– الإســرائيلية، الذي أدى إلــى إطلاق الجيش الإســرائيلي عملية «الجرف الصامد» ضد قطاع غزة.

التوصيف الفعلي للأبعاد الإســتراتيجية للحرب على غزة، هــو «توافق» آليات الإنهاء والترتيب من أجل تحقق الغاية الإســتراتيجية للطرفين. فعلى المســتوى الإســتراتيجي، أدركت إســرائيل أن الأيام التي الحقت فيها الهزيمة الإستراتيجية بأعدائها ولت إلى غير رجعة، وفي المقابل، تدرك حماس، أنه مهما تســلحت، لن تســتطيع التغلب عسكريًا على إسرائيل حتى في المدى البعيد. لكنها تسعى إلى سلاح ينتج توازن رعب معها.

ويرى الإســرائيليون أن التدهور الأمني بين إســرائيل والســلطة الفلسطينية أو بين إسرائيل وغزة، خيار واقعي في عام ٢٠١٥.

في السياق الإيراني، تتمحور التقارير الأمنية حول ثبات الموقف الإسرائيلي من الخطر الإستراتيجي لإيران النووية، وعلى عدم حدوث أي تغيير في مرحلة المفاوضات في «الرؤية النووية» لإيران التي لا تزال تســعى للوصول إلى مكانة دولة نووية. الموقف الإســرائيلي ثابت بانه في حال قبل العالم أن يكون الاتفاق النهائي مع إيران مشــابه للاتفاق المؤقت الــذي تم إنجازه، فإن هذا يعني قبولًا عالميًا بمكانة إيران كدولة على حافة قدرات نووية، وقادرة على تطوير أسلحة نووية في غضون بضعة أشهر.

إن المفاوضات المستمرة والاتفاق المرحلي والدبلوماسية الهادئة بين إيران والغرب، عززت

من إدراك إســـرائيل أن هناك قرارات تؤخذ على مســـتوى الأمن القومي الأميركي، بعيدًا عـــن أي اعتبارات، أو تأثير للوبي اليهودي الأميركي. وعليه، بدلت الحكومة الإســـرائيلية لهجتها ومواقفها، وأخذت تتعاطى بواقعية أكثر ، وبتفهم لحدود دورها، إلى حدّ الانسجام مع الموقف الأميركي، دون التنازل على الضغط والتلويح بالخيار العسكري لمنع إيران من إمكانية إنتاج قنبلة نووية.

الهوامش

١ التقدير الاستخباراتي السنوي جزء من تقليد دائم يضع أمام قادة الجيش والقيادة السياسية توقعات التطورات السياسية والعسكرية في العام المقبل. ويفترض أن يشكل تقدير شعبة الاستخبارات هذا، المكوّن عمليًا من سلسلة التهديدات المحتملة الواجب العمل على توفير ردود عليها، الأساس لخطة العمل الأمنية الاقتصادية السياسية لدولة إسرائيل.

2 Emily B. Landau& AnatKurz, «Arms Control and National Security: New Horizons», Memorandum, No. 135, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, April 2014.

3 Kurz Anat&Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014- 2015 , Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.

4 Kurz Anat& Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014 -2015 , Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.

5 Kurz Anat& Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014 -2015, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.
Eyal Zisser, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al-Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al-Assad's Baath Regime», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

6 David Friedman, «Dismantling Chemical Weapons in Syria: Lessons, Insights, and Implications for Israel», Strategic Assessment, Volume 16, No. 4, January 2014.

7 Kurz Anat& Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014 -2015 , Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.

8 YoelGuzansky, «Israel and the Arab Gulf states: from tacit cooperation to reconciliation?», Israel Affairs, DOI: 10.1080/ 13537121.2014.984424.
YoelGuzansky, ErezStriem, «The Gulf States and Iran following the Interim Deal», Memorandum, No. 142, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, September 2014.

9 Shmuel Even, Yesha Sivan, «Managing Intellectual Property in the Defense Establishment: Opportunities and Risks», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.
Joe Charlaff, «Cyberspace: The new battleground», Homeland Security Today, November 05, 2014.

10 Benedetta Berti, Weathering the «Spring» Israel's evolving assessments and policies in the changing Middle East, ISPI, November 12, 2014.

11 Gilead Sher, «A Proactive Policy for Israel: A Commentary on «Is Unilateralism always bad?», Negotiation Journal, April 01, 2014.

12 Shmuel Even, The Keys to the Gaza Strip, INSS Insight, No. 597, August 25, 2014.

١٣ الموقع الإلكتروني لـ «قناة ٧»، ٢٠١٤/٧/٢١. www.inn.co.il/News/News.aspx/٢٨٠٤٩٧ (آخر زيارة ٢٠١٥/٢/٨).

١٤ الموقع الإلكتروني للجيش الإسرائيلي «تساهل»، ٢٠١٤/٧/٢٠.
www.idf.il/1133-20941-he/Dover.aspx (آخر زيارة ٢٠١٤/٢/٦)

١٥ عاموس يدلين. «وقف إطلاق النار من طرف واحد»، **نظرة عليا**، ٢٠١٤/٨/٤.

16 BenedettaBerti, «Dangerous Disarmament», Foreign Affairs, August 06, 2014.

17 Amos Yadlin, «To Save Gaza, Destroy Hamas», International New York Times, July 25, 2014.

18 UdiDekel, «Israel-Hamas: Conditions for a Stable Ceasefire», INSS Insight. No. 575, July 17, 2014.

19 Kobi Michael, «Dealing with Hamas' Military Force Reconstruction», INSS Insight. No. 606, September 11, 2014.

20 Yoram Schweitzer, «How Hamas Sees its Achievements in Operation Protective Edge, and How Israel Should Respond», INSS Insight, No. 586, August 7, 2014.

21 OdedEran, «Anything but 1701, Anything but 1860», INSS Insight. No. 574, July 16, 2014.

22 BenedettaBerti& Yoram Schweitzer, «Hizbollah's Political and Security Situation: Existing and

Emerging Challenges», INSS Insight, No. 529, March 19, 2014. Amos Yadlin, «The Case for Unilateral Action», Mosaic, September 15, 2014.

23 YagilHenkin, «And What If We Did Not Deter Hizbollah?», Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.

٢٤أهمية التقديرات الجديدة أنها تأتي على لســان اللواء احتياط يعقوب عميدرور، مستشــار الأمن القومي الســابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حتى فترة وجيزة، والذي خدم في السابق رئيساً لوحدة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية (أمان).

25 BenedettaBerti &Yoram Schweitzer, «Hizbollah and the Next War with Israel: Experience from Syria and Gaza», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

26 YagilHenkin, «And What If We Did Not Deter Hizbollah?»,Military and Strategic Affairs, Volume 6, No. 3, December 2014.

27 Omer Einav, «The Attack in the Golan Heights: Is an Israel-«Axis» Conflict Expected?», INSS Insight, No. 658, January 27, 2015.

28 UdiDekel& Orit Perlov, «Future Israeli Strikes in Syria: Shifting Dynamics? As Reflected in Syrian Discourse on the Social Media», INSS Insight, No. 644, December 21, 2014.

29 Omer Einav, «The Attack in the Golan Heights: Is an Israel-«Axis» Conflict Expected?», INSS Insight, No. 658, January 27, 2015. UdiDekel, «The Incidents in the Northern Theater (Syria and Lebanon): A Change in the Rules of the Game?», INSS Insight, No. 531, March 25, 2014.

30 Benedetta Berti, «No Escape from War», Foreign Affairs, January 22, 2015.

31 Omer Einav, «The Attack in the Golan Heights: Is an Israel-«Axis» Conflict Expected?», **INSS Insight**, No. 658, January 27, 2015.

32 Ephraim Kam, «Iran has Hezbollah's back», Israel Hayom, January 22, 2015.

33 Amos Yadlin, «What strategic challenges does 2015 hold for Israel?»,Ynet, January 02, 2015

34 Yoram Schweitzer& BenedettaBerti, «Hizbollah Closes a Breach of its Outer Shield: The Threat to Israel», «INSS Insight». No. 648, December 25, 2014.

٣٥ الموقع الإلكتروني لـdebka, ٢٠١٤/١٢/٢ www.debka.co.il/search/tag/٧/ חיזבאללה اخر تردد ٣/ ٢٠١٥/٢.

٣٦ الموقع الإلكتروني لجريدة «إسرائيل اليوم» ٢٠١٥/٢/٩ .

http://www.israelhayom.co.il/article/238283(2014/2/9 آخر تردد)

37 Eyal Zisser, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al-Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al-Assad's Baath Regime», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

38 Kurz Anat& Brom Shlomo, eds, Strategic Survey for Israel 2014- 2015, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2015.

39 م.س & EyalZisser, «The End of the Syrian Revolution: Between Abu Bakr al-Baghdadi's Islamic Caliphate and Bashar al-Assad's Baath Regime», Strategic Assessment, Volume 17, No. 3, October 2014.

٤٠ أيتمارابينوفيتش، «صعود وهبوط في الحرب الأهلية في سورية»، **نظرة عليا**، ٢٠١٤/٠٩/١٥ (بالعبرية).

٤١ الموقع الالكتروني لجريدة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/١١/٢٧.

2015http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4597054,00.html/02/9 آخر تردد

٤٢ الموقع الالكتروني لجريدة « **هآرتس**»، ٢٠١٤/٠٢/٢٤.

http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2505573. (2015/2/9 آخر تردد)

43 Gabi Siboni, Ram Ben-Barak, « The Sinai Peninsula Threat Development and Response Concept» Analysis Paper No. 31, Saban Center for Middle East Policy at Brookings and **INSS**, January 2014.

44 Yoram Schweitzer& ShaniAvita, «Jihadi War in Sinai», INSS Insight, No. 609, September 28, 2014. Zack Gold, «Egypt and Israel: Sinai Heat Thaws the Cold Peace», Middle East Institute, December 16, 2014.

45 AvnerGolov&YoelGuzansky, Iran Matters, June 23, 2014.

46 AvnerGolov, «The United States, Israel, and the Possibility of Formulating an Outline for a Final Agreement with Iran», INSS Insight, No. 543, April 30, 2014.

47 AvnerGolov, «Situation Assessment on the Iranian Nuclear Program: Three Events, Two Questions, and One Crucial Meeting», INSS Insight. No. 523, March 2, 2014.

48 ShlomoBrom, «in The Interim Deal on the Iranian Nuclear Program: Toward a Comprehensive Solution?», eds. Emily B. Landau and AnatKurz, Memorandum No. 142, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, September 2014.

49 AvnerGolov& YoelGuzansky, Iran Matters, June 23, 2014.

50 Emily B. Landau, «The late November extension of the Iran nuclear talks», NUPI, January 06, 2015.
51 Emily B. Landau, «The late November extension of the Iran nuclear talks», NUPI, January 06, 2015.

52 AzrielBermant& Yonathan Lerner& Tamar Levkovich, «Simulation Exercise: The Aftermath of a «Bad Deal» with Iran», INSS Insight, No. 624, November 2, 2014.
53 Amos Yadlin& AvnerGolov, «How to Avoid a Bad Deal With Iran», Foreign Policy, December 03, 2014.
54 AvnerGolov, «The United States, Israel, and the Possibility of Formulating an Outline for a Final Agreement with Iran», INSS Insight, No. 543, April 30, 2014.
55 Emily Landau, «Why Congress Won't Be to Blame If Nuclear Talks with Iran Fail», The National Interest, January 27, 2015.
56 AvnerGolov, «Why Israel Fears Containment of a Nuclear Iran», National Interest, May 21, 2014.

٥٧ قال بايدن، خلال خطاب أمامٍ «منتدى سابان» الموالي لدولة إسرائيل في واشنطن: «سمعنا الكثير من التفاهات حول موقفنا حيال إيران. سأعلن هذا الموقف إذاً في شكل واضح جداً. لن ندع إيران تملك السلاح النووي، نقطة على السطر. النقاش انتهى. هذا الأمر لن يحصل ما دمنا هنا».

الموقع الإلكتروني لجريدة «يديعوت أحرونوت، ٢٠١٤/١١/١٤.

html.77571,00-www.ynet.co.il/headlines/1,7340,L-0 آخر تردد (٢٠١٥/٢/٢)

58 EphraimKam, «Is strategic cooperation between the United States and Iran possible?», Iran Matters, August 20, 2014.
Emily Landau, «Coming soon: The US-Iran blame game», The Times of Israel, June 25, 2014.

الباب الخامس

المشهد الاقتصادي

د. عاص أطرش

مدخل

فــي ظل تباطؤ الطلب العالمــي، وتناقص وتيرة معدلات النمــو الاقتصادي في الدول المتطــورة والدول الصاعدة، وفي حالة من الأجواء الجيو - سياســية غير المســتقرة في الشــرق الأوســط وأوكرانيــا، وفي ظل حرب مدمــرة على غزة، وتوقــف المفاوضات مع الفلســطينيين، تراجع أداء الاقتصاد الإســرائيلي خلال العــام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وبالأخص منذ عام ٢٠١١، وانخفض الناتج المحلي للفرد بوتيرة عالية مقارنة مع العام ٢٠١٣. يضاف إلى ذلــك، عدم المصادقة على الميزانية جديدة للعام ٢٠١٥، والقرار بإجــراء انتخابات مبكرة في آذار ٢٠١٥. الوضع مشــابه تماما لما كان عليه عام ٢٠١٢: حرب على غزة، وعدم مصادقة على الميزانية، ودخول انتخابات مبكرة في بداية عام ٢٠١٣.

تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وبالأخص منذ عام ٢٠١١.

تُظهر نظرة ســريعة على معدلات النمو - للوهلة الأولى- أن الأداء الاقتصادي مستقر رغــم كل العواصف الذي عصفت به خلال عام ٢٠١٤، ولكــن التمعن في عوامل التنمية، واعتمادهــا بالأســاس على زيادة الطلب المحلــي وزيادة الإنفاق العــام، لهو أمر مقرون بعلامات اســتفهام تجاه المســتقبل، خاصة أن الاســتثمار العام فــي رأس المال المادي انخفــض خلال العام الحالي، وارتفعــت الصادرات بوتيرة منخفضــة، ويضاف إلى ذلك الأجــواء الحالية للانتخابات البرلمانية التي تلزم الجهاز الاقتصادي أن يتصرف حســب السياسة المالية لعام ٢٠١٤ على الأقل حتى منتصف الربع الثالث لعام ٢٠١٥ إن لم يكن أكثر، ما يلزم البنك المركزي بالتدخل من خلال السياسات النقدية من أجل المحافظة على

الباب الخامس

المشهد الاقتصادي

د. عاص أطرش

مدخل

فــي ظل تباطؤ الطلب العالمــي، وتناقص وتيرة معدلات النمــو الاقتصادي في الدول المتطــورة والدول الصاعدة، وفي حالة من الأجواء الجيو - سياســية غير المســتقرة في الشــرق الأوســط وأوكرانيــا، وفي ظل حرب مدمــرة على غزة، وتوقــف المفاوضات مع الفلســطينيين، تراجع أداء الاقتصاد الإســرائيلي خلال العــام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وبالأخص منذ عام ٢٠١١، وانخفض الناتج المحلي للفرد بوتيرة عالية مقارنة مع العام ٢٠١٣. يضاف إلى ذلــك، عدم المصادقة على الميزانية جديدة للعام ٢٠١٥، والقرار بإجــراء انتخابات مبكرة في آذار ٢٠١٥. الوضع مشــابه تماما لما كان عليه عام ٢٠١٢: حرب على غزة، وعدم مصادقة على الميزانية، ودخول انتخابات مبكرة في بداية عام ٢٠١٣.

تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع الأعوام السابقة، وبالأخص منذ عام ٢٠١١.

تُظهر نظرة ســريعة على معدلات النمو - للوهلة الأولى- أن الأداء الاقتصادي مستقر رغــم كل العواصف الذي عصفت به خلال عام ٢٠١٤، ولكــن التمعن في عوامل التنمية، واعتمادهــا بالأســاس على زيادة الطلب المحلــي وزيادة الإنفاق العــام، لهو أمر مقرون بعلامات اســتفهام تجاه المســتقبل، خاصة أن الاســتثمار العام فــي رأس المال المادي انخفــض خلال العام الحالي، وارتفعــت الصادرات بوتيرة منخفضــة، ويضاف إلى ذلك الأجــواء الحالية للانتخابات البرلمانية التي تلزم الجهاز الاقتصادي أن يتصرف حســب السياسة المالية لعام ٢٠١٤ على الأقل حتى منتصف الربع الثالث لعام ٢٠١٥ إن لم يكن أكثر، ما يلزم البنك المركزي بالتدخل من خلال السياسات النقدية من أجل المحافظة على

الاستقرار الاقتصادي، وبصورة أوسع من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار التي تظهر ميلا نحو الانخفاض في الربع الأول لعام ٢٠١٥.

يستعرض التقرير الحالي أداء الاقتصاد الكلي لعام ٢٠١٤، من خلال التركيز على عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تمكن القارئ من الاطلاع على التحولات والتطورات الاقتصادية خلال هذا العام، ومقارنتها مع الأعوام السابقة، ومتابعة أسباب هذه التحولات وإمكانيات تأثيرها مستقبلا وفقا للمتغيرات المحلية والعالمية. ضمن ذلك يتركز هذا الفصل في إبراز عوامل التنمية والسياسات المالية والنقدية التي اتبعت خلال فترة التقرير ، والتدخلات السياسية وتأثيراتها وتكلفتها الاقتصادية، وفحص أثر هذه التدخلات على الأسواق الاقتصادية المختلفة.

لقد اعتمد التقرير على معلومات ومعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وكذلك على تقارير بنك إسرائيل المركزي، إضافة إلى مقالات وأوراق عمل لخبراء اقتصاديين وبعض مراكز الأبحاث والمواقع الإلكترونية.

يتكون هذا التقرير من ستة أجزاء، يشمل الجزء الأول التطورات والتحولات الاقتصادية خلال عام ٢٠١٤ مع التركيز عل عوامل النمو وعوامل الاستقرار، ويركز على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومقارنتها مع الدول المتطورة والصاعدة، ثم ينتقل إلى سوق العمل، ويلقي الضوء على عرض العمل والطلب على العمال ومعدلات الأجرة الشهرية، ويختتم باستعراض نسب التضخم المالي والعوامل التي أثرت على جدول غلاء المعيشة.

ويستعرض الجزء الثاني التحولات في التجارة الدولية، ومدى تأثرها من التباطؤ في الطلب العالمي، وسعر الصرف وحجم التجارة الدولية مع مناطق مختلفة في العالم، فيما يتناول الجزء الثالث السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية، ويفصل آليات السياسة المالية، من خلال الأدوات المعبرة عنها، والمتمثلة بميزانية الدولة، وأدوات السياسة النقدية من خلال تحديد نسبة الفائدة، والتدخلات في سعر الصرف، ودعم البرامج الحكومية في مسعاها إلى التنمية، التشغيل وتقليص الفجوات الاقتصادية.

ويعرض الجزء الرابع التحولات في سوق الأوراق المالية، والتدريج الائتماني لإسرائيل، أما الجزء الخامس فيتناول تأثيرات الحرب على غزة على الاقتصاد وتكاليفها المباشرة، وكلفتها بمصطلحات الناتج المحلي، ومن ثم نتطرق للاستيطان في الضفة الغربية من خلال محاولة متواضعة نستعرض فيها تحمل المواطنين في إسرائيل الأعباء الناتجة عن الاستيطان، وننهي التقرير من خلال ملخص للحاضر والتوقعات المستقبلية.

١. التطورات والتحولات الاقتصادية للعام ٢٠١٤

١.١ التنمية الاقتصادية ومركباتها

انعكست أزمة الرهن العقاري الأميركي (الأزمة المالية) في عام ٢٠٠٨ على الاقتصاد العالمي ككل، وكان لذلك أثر على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ ، وبلغ معدل النمو في هذا العام ١,٩٪، لكن هذا التراجع لم يدم طويلا، وخرج الاقتصاد الإسرائيلي من هذه الأزمة مقارنة مع اقتصاديات الدول المتطورة، حيث بلغت نسبة النمو في العام ٢٠١٠ ما قيمته ٥,٨٪. ومنذ ذلك دخل الناتج المحلي في مسار تباطئي، حيث انخفضت معدلات النمو سنة تلو الأخرى. وتشير التقديرات الأولية أن معدل نمو الناتج المحلي للعام ٢٠١٤ هو ٢,٦٪ (شكل رقم ١)، وهو أقل من التوقعات المسبقة لمعدلات النمو السنوية والكامنة في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ إن معدلات النمو المتوقعة تراوحت بين ٣٪ -٤٪ سنويا.[1] ويشير نمو بهذه النسبة إلى وجود تراجع، ولكن ليس إلى كساد جدي، خاصة أن معدلات النمو شهدت تقلبات خلال الأرباع الأربعة لعام ٢٠١٤ . حيث بلغ معدل النمو في النصف الأول ٢,٦٪ بحساب سنوي، و٢,٧٪ في النصف الثاني بالحسابات السنوية بعد أخذ التأثيرات الموسمية بالاعتبار . وكان النمو الأكبر في العام ٢٠١٤ للربع الرابع، حيث بلغ ٧,٢٪ بعد أن كان ٠,٦٪ في الربع الثالث الذي تأثر بالأساس من الحرب على غزة، أما معدل النمو في الربع الثاني فكان ٢٪، وبلغ في الربع الأول ٢,٧٪. وشهد الناتج التجاري[2] مساراً مشابها للناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجع معدل نمو الناتج التجاري من ٦,٨٪ عام ٢٠١٠ إلى ٢,٥٪ عام ٢٠١٤ ، ولكن نمو الناتج التجاري كان أعلى من نمو الناتج المحلي عام ٢٠١٠، وسنة ٢٠١٣. أما في عام ٢٠١٤، فقد بلغ النمو في الناتج التجاري ٢,٥٪، فيما بلغ حجم إجمالي الناتج التجاري ٨٠٩,١ مليار شيكل. بينما تشير الحسابات القومية الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بلغ ١.٨٨ مليار شيكل.

سجّل الناتج المحلي للفرد نموا بنسبة ٠,٧٪ مقارنة بـ ١,٣٪ في السنة التي سبقتها، حيث ارتفع عدد سكان إسرائيل في هذه السنة بـ ١,٩٪. وإذا ما قورنت معدلات النمو في الناتج مع الولايات المتحدة (٢,٢٪) ودول منظمة التعاون والتنمية (OECD) ١,٨ ٪، فإن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي كانت أعلى، ولكنها أقل من الدول الناهضة كالصين (٧,٣٪) والهند (٥,٤٪) وسنغافورة التي تشهد مساراً تباطؤياً مشابها لإسرائيل التي بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها ٣٪ في عام ٢٠١٤ ، ولكن الناتج المحلي للفرد أعلى- في جميع الدول المذكورة أعلاه- من إسرائيل، وتراوح ما

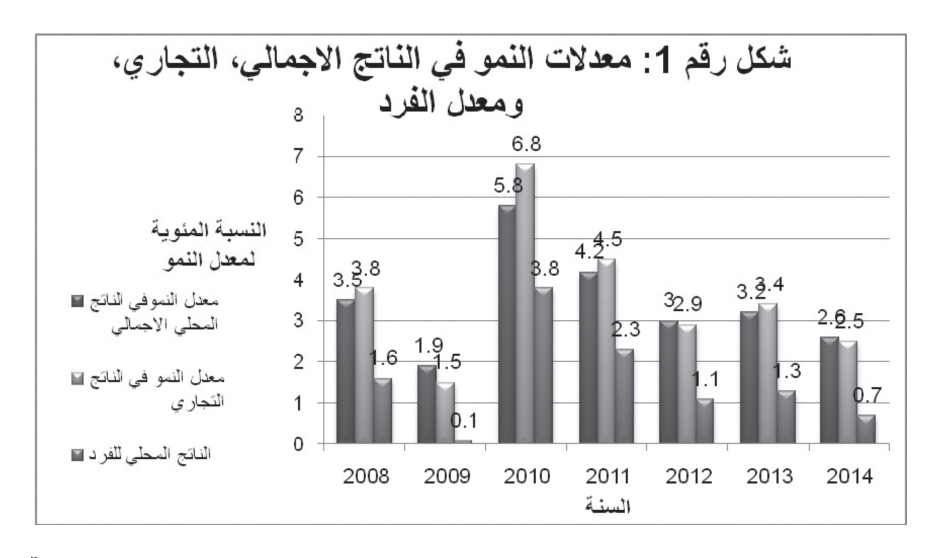
> تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، وبلغ معدل النمو فيه ١,٩٪، لكن هذا التراجع لم يدم طويلا، وخرج الاقتصاد الإسرائيلي من تلك الأزمة.

> «معدل نمو الناتج المحلي للعام ٢٠١٤ هو ٢,٦٪، ما يشير إلى وجود تراجع، ولكن ليس إلى كساد جدي».

> كان النمو الأكبر في العام ٢٠١٤ للربع الرابع، حيث بلغ ٧,٢٪ بعد أن كان ٠,٦٪ في الربع الثالث.

بـــين ٢, ١٪ في الولايات المتحدة الأميركية، ٣, ١٪ في دول منظمة التعاون والتنمية، ٤, ١٪ في الهند، ٨, ٦٪ في الصين (البنك الدولي). وحســب التنبؤات التي نشرها صندوق النقد الدولي، فإن النمو العالمي ســيكون غير متوازن، ففي الدول المتطورة، تقدر معدلات النمو فـــي عـــام ٢٠١٤ بـ ٨, ١٪، ويتوقع أن ترتفع في ٢٠١٥ إلـــى ٤, ٢٪، وفي الدول الصاعدة بلغت معدلات النمو ٤, ٤٪، وهو أقل من المعدلات الســابقة، والتوقعات للعام ٢٠١٥ تســير نحو الانخفاض إلى ٣, ٤٪.

بلغ النمو في الناتج التجاري ٢,٥٪، فيما بلغ حجم إجمالي الناتج التجاري ٨٠٩,١ مليار شيكل.



المصدر: دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، ٢٠١٤، بيان صحافي: تقدير مبكر للحسابات القومية للعام ٢٠١٤.[٣] على الرابط التالي: http://bit.ly/1AFWZUz (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١).

أما تنبؤات خبراء منظمة التعاون والتنمية (OECD)، فتتوقع أن يكون معدل التنمية في إســـرائيل ٣٪، سيرتفع إلى ٥, ٣٪ في عام ٢٠١٦، وتأتي هذه التوقعات نتيجة لانخفاض قيمة الشـــيكل بالنسبة للدولار، وزيادة الصادرات، إضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة من قبل بنك إســـرائيل، وانتعاش الطلب المحلي، ولن أدخل في هذه التوقعات، لأنها ســـبقت الإعلان عن انتخابات جديدة للبرلمان الإســـرائيلي، ما يجعل الاقتصاد الإســـرائيلي قابلا للتغييرات المستقبلية.[٤]

يشكل الإنفاق على الاستهلاك الشخصي ٥٦,٨٪ من الناتج المحلي الإسرائيلي، ويشكل الإنفاق على الاستهلاك العام ٢٢,٨٪. أما الاستثمار المحلي العام فيشكل ١٨,٨٪ من الناتج الإجمالي.

يظهر التمعن في مركبات الناتج الإســـرائيلي أن الإنفاق على الاســـتهلاك الشخصي يشـــكل ٨, ٥٦٪ من الناتج المحلي، ويشكل الإنفاق على الاســـتهلاك العام ٨, ٢٢٪، أما الاســـتثمار المحلي العام فيشكل ٨, ١٨٪ من الناتج الإجمالي، ويشكل صافي الصادرات (الصادرات ناقص واردات السلع والخدمات) ٥, ١٪. وتظهر البيانات أن الإنفاق على الاســـتهلاك الشخصي ما زال يلعب دوراً نشطاً كما كان في السنوات السابقة في النمو

في الناتج المحلي، سواء أكان الإنفاق على السلع الاستهلاكية أم على السلع المعمرة، حيث ارتفع الإنفاق بـ ٣,٨٪، مقارنة بارتفاع ١,٥٪ في دول منظمة التعاون والتنمية، و ٢,٣٪ في الولايات المتحدة الأميركية، وتبين المعطيات أن الإنفاق على الاستهلاك الشخصي للفرد ارتفع بـ ٣,٣٪ في النصف الثاني استمرارا لارتفاع ١,١٪ للفرد في النصف الأول، حيث ارتفع استهلاك السلع المعمرة للفرد بـ ١٤,٤٪ في النصف الثاني استمرارا لارتفاع بنسبة ٣,٩٪ في النصف الأول، بينما انخفض الاستهلاك الجاري للفرد بـ ٠,٤٪ في النصف الثاني استمرارا لارتفاع ١,١٪ في النصف الأول.

من جهة ثانية، هناك ظاهرة مقلقة للاقتصاد الإسرائيلي، وهي الانخفاض في الاستثمار، وخاصة في الاستثمار برأس المال المادي الذي يشكل رافعة للنمو الاقتصادي المستقبلي، فلقد انخفض الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة (باستثناء السفن والطائرات) بـ ٠,٦٪ في النصف الثاني، استمرارا لانخفاض بنسبة ٦,٩٪ في النصف الأول. فالاستثمار في الأصول الثابتة انخفض بـ ٢,٧٪ في العام ٢٠١٤، مقابل ارتفاع في دول منظمة التعاون والتنمية بـ ٢,٦٪ و ٣,٥٪ في الولايات المتحدة.

تظهر البيانات أيضا أن الإنفاق العام ارتفع بـ ٣,٨٪، وبلغت الزيادة في النصف الثاني ٧,٩٪ مقابل ٣,٥٪ في النصف الأول، حيث ارتفع الإنفاق المدني في النصف الثاني بـ ٢,٣٪، وكان نصيب الارتفاع الأكبر في الاستهلاك المدني ١٧,٨٪ في النصف الثاني نتيجة للحرب على غزة.

أما صافي الصادرات فتميز بزيادة في وتيرة منخفضة في التصدير نتيجة لضعف سعر صرف العملات الأجنبية بالنسبة للشيكل الإسرائيلي والتي غيرت وجهتها فقط في الربع الأخير لعام ٢٠١٤، إضافة للتباطؤ في الطلب العالمي على المنتجات الإسرائيلية، وتدل هاتان الظاهرتان (الاستثمار وصافي الصادرات) اللتان تشكلان رافعة للتنمية الاقتصادية على مؤشرات مقلقة لإسرائيل حول ما سيحدث مستقبلا في حال بقاء الوضع على حاله.

٢.١ سوق العمل

لم تختلف البيانات كثيراً حول العرض والطلب في سوق العمل عما كانت عليه في السنة السابقة، فقد بلغ عدد المشتركين في سوق العمل ٣,٧٧٨ مليون نسمة منهم ٢٢٣ ألف عاطل عن العمل، وبلغت نسبة المشاركة من جيل ١٥ سنة فما فوق ٦٤,٢٪ بزيادة ٠,٥٪ عن العام السابق. أما نسبة الاشتراك في قوة العمل بين الرجال فبلغت ٦٩,٥٪ بزيادة ٠,١٪ عن العام السابق، وبلغت نسبة اشتراك النساء ٥٩,٢٪ بزيادة ١٪ عن

السنة الســابقة. أما نســبة العاطلين عن العمل فبلغت بالمعدل السنوي ٥,٩٪، وشهدت انخفاضا بنسبة ٠,٣٪ عن السنة السابقة.

ويتميز سوق العمل في إسرائيل بوجود فجوة كبيرة في نسب الاشتراك في قوة العمل بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب الذي يحملون الجنســية الإســرائيلية، حيث بلغت نســبة المشتركين في ســوق العمل ٦٧,٩٪ بين اليهود مقابل ٤٦٪ بين المواطنين العرب، وتتعمق الفجوة بين النساء العاملات، إذ تبلغ نسبة مشاركة النساء اليهوديات المشتركات في سوق العمل ٦٥,٥٪ مقابل ٢٧,٦٪ لدى النساء العربيات. وترجع المشاركة المنخفضة بين العرب لعدم توفر أماكن عمل في المواقع السكنية العربية، إضافة لعوامل أخرى تتعلق بهويتهم القومية، ولذا فإن الخروج من قوة العمل هو أضعاف نسبتهم في قوة العمل، فعدد المحبطــين من إيجاد عمل هو ٢٣,٦ ألف عامل منهــم ٤٩٪ من العرب و٥١٪ من اليهود والآخرين، في الوقت الذي تبلغ فيه نســبة المشاركين في سوق العمل من العرب ١٢,٨٪ من مجمل المشتركين في قوة العمل.

انخفض الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة (باستثناء السفن والطائرات) بـ ٠,٦٪ في النصف الثاني، استمرارا لانخفاض بنسبة ٦,٩٪ في النصف الأول.

تشــكل نسبة المشتغلين مؤشــراً على أداء الاقتصاد الإسرائيلي، فنسبة المشتغلين في عام ٢٠١٤ بلغت ٦٠,٤٪ بزيادة ٠,٤٪ عن العام الســابق، ومعدل ســاعات العمل للعامل ٣٥,٦ ســاعة في الأســبوع مقابل ٣٥,٩ ساعة في الأسبوع في عام ٢٠١٣. ويظهر عدد العاملين في التكنولوجيا العليا (هايتك) التحولات البنيوية التي طرأت على سوق العمل على مرّ ســنين، وبالذات منذ تســعينات القرن الماضي، حيث أن قطاع التكنولوجيا العليا الذي نما بوتيرة ســريعة ما زال يشهد تطورا واســتيعابا للعمال في هذا القطاع، فقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٢٨٣ ألف مقابل ٢٧٠ ألف في عام ٢٠١٣، ففي الفروع الصناعية في مجال الهايتك بلغ عدد الأجيرين ١١٢ ألفاً، وفي قطاع الخدمات في مجال الهايتك بلغ عدد العاملين ١٧١ ألفاً، وتبلغ نسبة الأجيرين في قطاع الهايتك ٩,١٪ من مجمل الأجيرين مقابل ٨,٩٪ في عام ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع لا يعتمد على كثافة العمل، رغم نسب النمو العالية فيه، مقارنة مع الصناعات التقليدية التي تتميز بكثافة العمل.

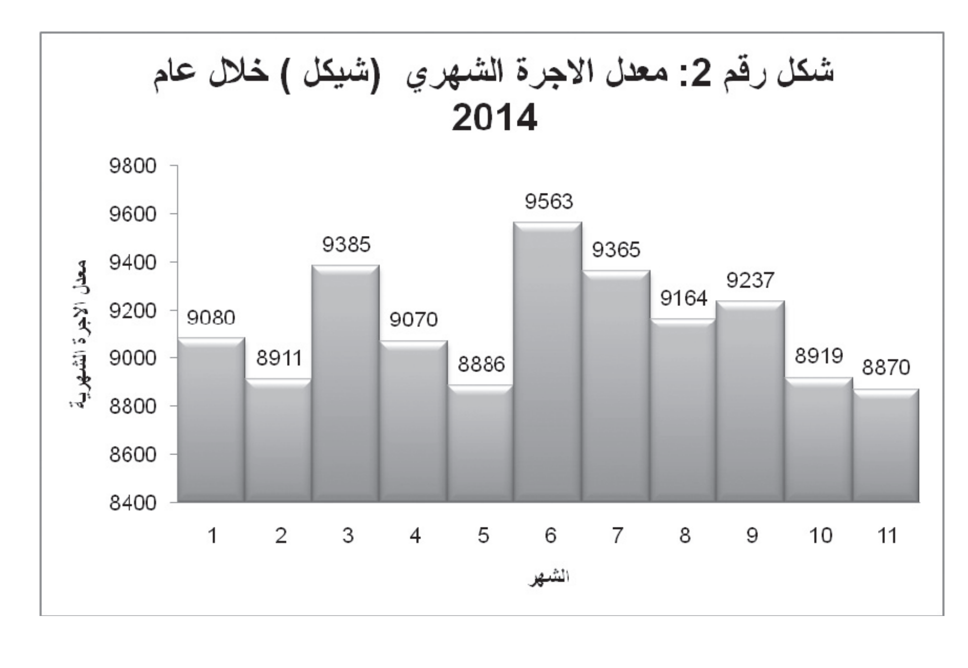
ميزة أخرى يمتاز بها سوق العمل الإسرائيلي وهي المياومة، حيث بلغت نسبة العمال الذي يعملون خارج مكان سكنهم ٥٤,٩٪ بزيادة ٠,٥٪ عن العام ٢٠١٣، ويشكل العمال الذكور النســبة الأعلى من العمال المياومين، إذ تبلغ نســبتهم ٦١,٤٪ من مجمل العمال الأجيريــن، بينما تبلغ نســبة النســاء اللواتي يعملن خارج بلداتهــن ٤٦,٧٪ من مجمل العاملات الأجيرات. وتبرز نسبة العمل خارج أماكن السكن بشكل خاص بين المستوطنين في الضفة الغربية، حيث وصلت نســبتهم إلى ٦٧,١٪ بارتفاع ٠,٣٪ عن عام ٢٠١٣، وغالبيتهــم (٧٥,٥٪) يعملون خارج منطقة ســكنهم؛ أي داخل إســرائيل. ويدل ذلك أن

بلغت نسبة المشتركين في سوق العمل ٦٧,٩٪ بين اليهود مقابل ٤٦٪ بين المواطنين العرب، وتتعمق الفجوة بين النساء العاملات، إذ تبلغ نسبة مشاركة النساء اليهوديات المشتركات في سوق العمل ٦٥,٥٪ مقابل ٢٧,٦٪ لدى النساء العربيات.

المســـتوطنات المقامة على الأراضي الفلســـطينية في الضفة الغربية لا تســـتطيع أن توفر أماكن عمل للمســـتوطنين، وإنما تسهيلات اقتصادية وتخفيضات ضرائبية نتيجة سكنهم في المستوطنات.

معدل الأجرة في العام ٢٠١٤ -مدة أحد عشر شهرا- هو ٩١٣٢ شيكلا، وهو أقل من معدل الأجرة في عام ٢٠١٣.

لم يختلف معدل الأجرة الشهرية للأجيرين كثيرا كما يظهر ذلك الشكل رقم ٢، فمعدل الأجرة الشـــهرية في تشرين الثاني ســـجل أدنى معدل، بينما شهد شهر حزيران أعلى أجرة شهرية، وذلك نتيجة لدفع مستحقات الترفيه للعامل في هذا الشهر، خاصة للعاملين فـــي الدوائر الحكومية، وبالتالي فإن معدل الأجرة الشـــهرية لـــم يختلف كثيرا عن العام ٢٠١٣، حيث بلغ ٩٢١٢ شـــيكلا بالأســـعار الجارية، وأن معدل الأجرة في العام ٢٠١٤ –مدة أحد عشر شـهرا– هو ٩١٣٢ شيكلا، وهو أقل من معدل الأجرة في عام ٢٠١٣ .



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٥/٠٣/١٥، تشغيل وايجار بحسب معطيات التأمين الوطني.[٥]

يستقبل سوق العمل الإسرائيلي أكثر من ١٠٥٢٠٠ عامل فلسطيني من سكان الضفة الغربية.

تجدر الإشـــارة إلى أن ســـوق العمل الإسرائيلي، يســـتقبل أكثر من ١٠٥٢٠٠ عامل فلســـطيني من سكان الضفة الغربية،[٦] وتشـــكل غالبية هؤلاء العمال عوامل إنتاج مكملة للعمال الإسرائيليين، ما يرفع إنتاجية العامل الإسرائيلي ويرفع أجره، ويعمل هؤلاء العمال فـــي المهن التي لا تحتاج إلى كفـــاءات علمية في قطاعات البنـــاء، الصناعات التقليدية، الزراعة والخدمات الخاصة، إضافة إلى عمال أجانب آخرين يعملون أيضا كعمال مكملين، وعددهـــم في اليوم الأخير لعـــام ٢٠١٤ هو ٨٩٨٨٢ عاملا، يعتبرون في غالبتهم قانونين، ومنهم ١٥٣١٥ عاملا غير قانوني.[٧]

ويـوجـد فـي سـوق الـعـمـل الإسرائيلي أيضا أجانب يعملون كعمال مكملين، وعددهم في اليوم الأخير لعام ٢٠١٤ هو ٨٩٨٨٢ عاملا، يعتبرون في غالبتهم قانونين، ومنهم ١٥٣١٥ عاملا غير قانوني.

٣.١ التضخم المالي

بعكس التوقعات والنطاق المحدد للتضخم المالي بواقع ١٪– ٣٪، انخفضت الأسـعار بنسـبة –٢,٠٪ مقارنـة مع ارتفاع بـ ١,٣٪ في العـام ٢٠١٣. ويأتي هذا الانخفاض على أثر ارتفاع قيمة الشـيكل بالنسـبة للعملات الأجنبية في النصف الأول لعام ٢٠١٤، وعلـى أثـر التضخم المالي المنخفض عالميـا، الذي نتج عن انخفـاض الطلب في الدول المتطـورة والنامية، إضافة إلى الانخفاض العالمي في أسـعار الأغذية الذي ظهر تأثيره في النصف الثاني، وانخفاض أسـعار النفط نتيجـة لفائض العرض في النصف الثاني لعام ٢٠١٤ (بنك إسـرائيل ٢٠١٥). إضافة لذلك فإن تغييرات بنيوية أدت إلى انخفاض جدول غلاء المعيشـة للمسـتهلك، حيث يمثل الجدول الآتي (جدول رقم ١) التغييرات في أسـعار عام ٢٠١٤، ومسـاهمة كل قطاع في مؤشر غلاء الأسعار، وكان النصيب الأكبر لارتفاع الأسـعار لقطاع خدمات السـكن والبناء، وكذلك خدمات التعليم، أما القطاعات التي انخفضت أسـعارها بنسـبة عالية فكانت المنتجات الزراعية، الصناعية، والكهرباء والمياه، إضافة للضرائب والتأمينات، وشـهدت باقي القطاعات ارتفاعات طفيفة، ما أدى إلى الانخفاض في نسبة التضخم في عام ٢١٠٤.

بعكس التوقعات والنطاق المحدد للتضخم المالي بواقع ١٪- ٣٪، انخفضت الأسعار بنسبة -٢,٠٪ مقارنة مع ارتفاع بـ ١,٣٪ في العام ٢٠١٣.

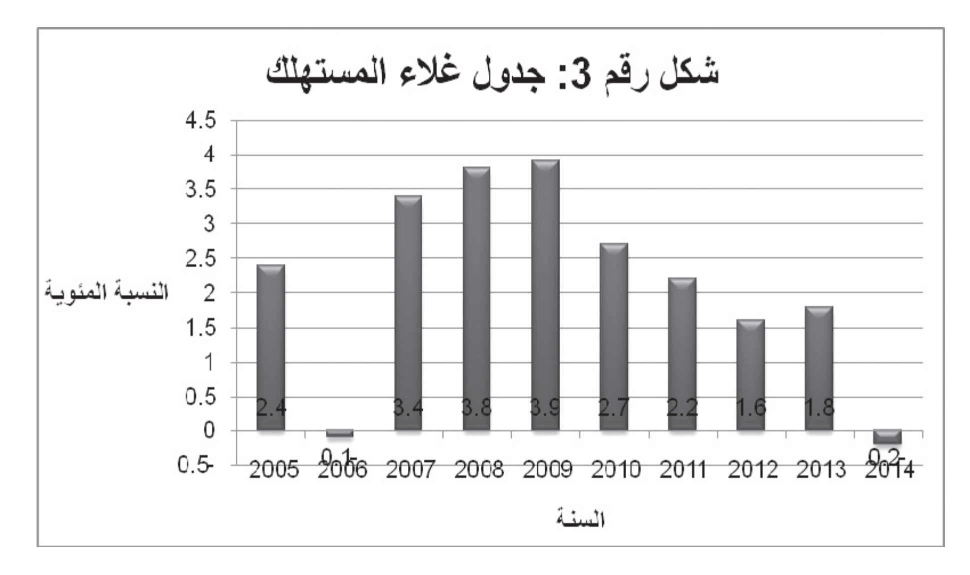
جدول رقم ١: التغيير في الأسعار حسب القطاعات في عام ٢٠١٤

المؤشر العام ومجموعات رئيسية للقطاعات الاقتصادية	نسبة التغيير: شهر كانون الأول ٢٠١٤مقابل كانون الأول ٢٠١٣	٢٠١٤ المساهمة بالنسبة المئوية
المؤشر العام	– ٠,٢	– ٠,٢
المؤشر العام بدون المنتجات الزراعية	٠	٠
المنتجات الزراعية	–٧,٦	–٠,٢٢٥
المنتجات الصناعية	– ٣,٢	–١,٠٧٥
خدمات البناء والسكن	٣,١	٠,٧٧٥
الكهرباء والمياه	–١,١	–٠,٠٥
اتصالات، سفريات وما شابه	١	–٠,٠٧٥
ضرائب وتأمينات	–٠,٢	٠
خدمات تعليمية	٢,١	٠,١٢٥
خدمات صحية	٠,٩	٠,٠٢٥
خدمات شخصية	١,١	٠,٠٧٥
خدمات ضيافة	١,٦	٠,٠٥
خدمات تجارية	١,٣	٠,٠٢٥

المصدر: معطيات دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٥. بيان صحافي: مؤشر الأسعار للعام ٢٠١٤ [٨]

وعند مقارنة نســبة التضخم المالي في الســنوات العشــر الأخيرة ، فإن سنة ٢٠١٤ هي الســنة الوحيدة التي انخفضت فيها الأســعار، ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لعوامل خارجية في الأساس، وخاصة انخفاض أسعار النفط العالمية التي كان من المفروض أن يكون تأثيرها أكبر على نســبة التضخم في إسرائيل، ولكن نسب الضرائب العالية نسبيا منعت هذا الانخفاض، فعلى ســبيل المثال، الضريبة المفروضة على ســعر لتر البنزين– والتي تسمي بالبلو– هي ٣ شيكل للتر الواحد، إضافة إلى ١٨٪ ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى أسعار الكهرباء التي بدأت بالانخفاض في بداية ٢٠١٥، ولذلك فإن الأسعار العالمية لمصادر الطاقة ســوف تترك أثرها على الأسعار في المدى البعيد إذا ما استمرت في الانخفاض، وستستمر الأسعار العالمية للمنتجات الأخرى في الانخفاض، ما قد يترك أثره، ليس فقط على الأسعار، وإنما أيضاً على معدلات التنمية.

سنة ٢٠١٤ هي السنة الوحيدة التي انخفضت فيها الأسعار، نتيجة لعوامل خارجية في الأساس، وخاصة انخفاض أسعار النفط العالمية.



دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٥، بيان للصحافة.[٩]

٢. التجارة الخارجية

تؤثر معدلات النمو المعتدلة في الدول المتطورة والنامية على التجارة الخارجية، خاصة أن الطلب الدولي على المنتجات الســلعية، وكذلك الخدمات على أنواعها المختلفة، شــهد تباطؤاً، ويتأثر التصدير أيضاً من أســعار الصرف للعمــلات الأجنبية . ولقد أثرت هذه العوامل على الصادرات الإســرائيلية خاصة أن الشــيكل الإسرائيلي اعتبر قوياً بالنسبة لسعر العملات الأجنبية، وفقط في نهاية عام ٢٠١٤ حدث انخفاض في قيمة الشيكل، ما ســاعد التصدير في الربع الأخير، إضافــة لذلك، أثرت الحرب على غزة على الصادرات،

اعتبر الشيكل الإسرائيلي قوياً بالنسبة لسعر العملات الأجنبية، وفقط في نهاية عام ٢٠١٤ حدث انخفاض في قيمة الشيكل، ما ساعد التصدير في الربع الأخير.

وخاصة خدمات قطاع السياحة الذي تراجع بشكل ملحوظ خلال الربع الثالث، وبدأ بالخروج من أزمته في الربع الرابع من عام ٢٠١٤. تركت هذه العوامل مجتمعة– إضافة إلى انخفاض سعر الطاقة في الربع الأخير من السنة– تأثيرا سلبيا في الربع الأول والثاني والثالث، ولذ كان ملحوظا أنه في الربع الرابع، وبعد أن تحيّد جزء من تأثيرات العوامل المعيقة للتصدير، بدأ التصدير الإسرائيلي بالتشافي، وعلى أثر ذلك حدثت الزيادة في الصادرات في الربع الأخير من السنة. وقبل أن نستطلع التحولات في التجارة الخارجية، يجب التنويه أن المعطيات حول الاستيراد والتصدير غير نهائية، وتعبر عن البضائع التي مرت عن طريق سلطات الجمارك، كذلك لا تشمل الخدمات، وأيضا لا تشمل التجارة الخارجية مع السلطة الفلسطينية. ووفقا لهذه المحددات فقد بلغ تصدير المنتجات السلعية ٢٤٦,٦ مليار شيكل، فيما بلغ الاستيراد السلعي ٢٥٨,٥ مليار شيكل، أي بعجز تجاري ١١,٨ مليار شيكل، مقارنة مع عجز تجاري ١٨,٧ مليار شيكل في عام ٢٠١٣، إن تقليص العجز مقارنة مع عام ٢٠١٣ طرأ نتيجة ازدياد تصدير المنتجات السلعية مقارنة مع العام الذي سبقه بنسبة ٢,٣٪، وانخفاض الواردات بـ ٠,٥٪ مقارنة مع العام السابق. ويعود ارتفاع الصادرات السلعية لارتفاع التصدير للولايات المتحدة بـ ١,٥٪، فيما ارتفعت الصادرات لآسيا بـ ٣,٥٪، وللاتحاد الأوروبي بـ ٢,١٪، ولباقي دول العالم بـ ١,٧٪. وبناء على معطيات دائرة الإحصاء المركزية، فإن الواردات من آسيا ارتفعت بـ ٧,٥٪، ومن الولايات المتحدة ارتفعت الواردات بـ ٣,٤٪. وانخفضت الواردات من باقي دول العالم بـ ٤,٤٪، كذلك انخفضت الواردات من الاتحاد الأوروبي بـ ٢٪.

بلغ تصدير المنتجات السلعية ٢٤٦,٦ مليار شيكل، فيما بلغ الاستيراد السلعي ٢٥٨,٥ مليار شيكل، أي بعجز تجاري ١١,٨ مليار شيكل.

ويظهر الجدول الآتي (جدول رقم ٢) الميزان التجاري حسب المناطق بدون المعادن النفيسة، حيث أن العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي بلغ ٢٣,٣ مليار شيكل، وانخفض قليلا عما كان في عام ٢٠١٣، أما العجز التجاري مع آسيا فقد بلغ ١٣,٧ مليار شيكل بزيادة جدية عما كان في العام الماضي، نتيجة لارتفاع الواردات من آسيا، في حين لم تتغير الصادرات بدون المجوهرات بشكل جدي خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع العام ٢٠١٣. أما مع الولايات المتحدة فالميزان التجاري يتمتع بفائض قدره ١٠,٧ مليار شيكل.

الدول الأساسية التي شهد فيها التصدير -بدون المعادن النفيسة- ارتفاعا جديا، هي كل من: الولايات المتحدة، تركيا، اليونان، المملكة المتحدة، أذربيجان، المكسيك.

جدول رقم ٢: التجارة الدولية حسب مجموعات دولية (ملايين الشواكل)

مجموعة الدول الرئيسية (ملايين الشواكل)	الميزان التجاري		التصدير		الاستيراد	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
المجموع (بدون المجوهرات)	٥١,٧٥٣,١ –	–٥٤,٩٦٠,١	١٧٢,٤٢٧,٥	١٧٣,٣٨٠,٨	٢٢٧,٣٨٧,٦	٢٢٥,١٣٣,٩
الاتحاد الأوروبي	–٢٣,٥٩٧,٤	– ٢٣,٣١٣,٨	٥٤,٤٦٤,٦	٥٤,٩٢٧,٥	٧٨,٠٦٢,١	٧٨,٢٤١,٣
الولايات المتحدة	١٠,٢٧٥,٧	١٠,٦٩٤,٢	٣٦,٦٣٥,٨	٣٧,٨٦٠,٧	٢٦,٣٦٠,٢	٢٧,١٦٦,٥
آسيا	–١٠,٨٥٥,٥	–١٣,٧٢٤,٠	٣٥,٦٤٠,١	٣٥,٥٥٧,٨	٤٦,٤٩٥,٦	٤٩,٢٨١,٨
باقي الدول	–٣٠,٧٨٢,٨	–٢٥,٤٠٩,٤	٤٥,٦٨٧,٠	٤٥,٠٣٤,٨	٧٦,٤٦٩,٨	٧٠,٤٤٤,٣

المصدر: معطيات دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٥، بيان صحافي التجارة الخارجية ٠٣/١١/ ٢٠١٥.[١٠]

يمكن التلخيص أن الدول الأساسية التي شهد فيها التصدير –بدون المعادن النفيسة– ارتفاعا جديا، هي كل من: الولايات المتحدة، تركيا، اليونان، المملكة المتحدة، أذربيجان، المكسيك. أما الدول التي سجل الميزان التجاري فائضا بدون المعادن النفيسة، فهي كل من: الولايات المتحدة، ماليزيا، المملكة المتحدة، روسيا، البرازيل وقبرص. من جهة ثانية، كان العجز الجدي بدون المعادن النفيسة مع كل من: سويسرا، الصين، ألمانيا، إيطاليا وبلجيكا.

يظهر توزيع الصادرات والواردات أن العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات والواردات الإسرائيلية.

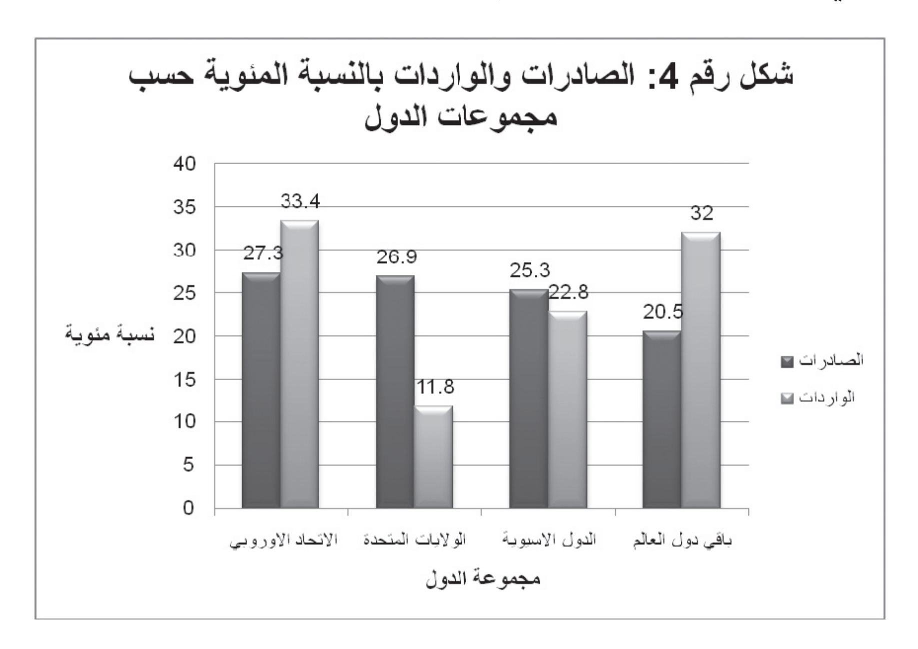
يظهر توزيع الصادرات والواردات أن العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات الإسرائيلية والواردات الإسرائيلية، أما التصدير فإنه في المرتبة الثانية مع الولايات المتحدة، وأن أكثر من نصف التصدير الإسرائيلي هو إلى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فيما تصل ثلث الواردات الإسرائيلية من الاتحاد الأوروبي، وقرابة الثلث الثاني من باقي دول العالم (شكل رقم ٤).

بلغت صادرات المنتجات السلعية للسلطة الفلسطينية ٣٤٥١ مليون دولار، بانخفاض ٠,٤٪ عن عام ٢٠١٣، وأن صادرات الخدمات بلغت ٥٢٢ مليون دولار بزيادة ٨,٢٪ عن عام ٢٠١٢، وأن مجموع الصادرات من المنتجات السلعية والخدماتية بلغت في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٣٩٧٣ مليون دولار.

أما العلاقات التجارية مع السلطة الفلسطينية، فلا تتوفر حتى الآن معطيات حول حجمها في العام ٢٠١٤، ولكن بالرجوع إلى عام ٢٠١٣، وبفرضية أن الميزان التجاري لم يتغير كثيراً، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية تظهر أن صادرات المنتجات السلعية للسلطة الفلسطينية بلغت ٣٤٥١ مليون دولار، بانخفاض ٤,٠٪ عن عام ٢٠١٢، وأن صادرات الخدمات بلغت ٥٢٢ مليون دولار بزيادة ٨,٢٪ عن عام ٢٠١٢، وأن مجموع الصادرات من المنتجات السلعية والخدماتية بلغت في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٣٩٧٣ مليون دولار وانخفضت ب ٢,٩٪ مقارنة مع عام ٢٠١٢. أما الواردات من المنتجات السلعية من السلطة الفلسطينية فقد بلغت ٥٩٧ مليون دولار، وواردات الخدمات من السلطة الفلسطينية بلغت ٢٦٢ مليون دولار، أي أن مجمل الواردات من السلطة الفلسطينية بلغت

بلغ مجمل الواردات من السلطة الفلسطينية ٨٥٩ مليون دولار، بزيادة ٩٪ عن العام ٢٠١٢.

٨٥٩ مليـــون دولار ، بزيــادة ٩٪ عن العام ٢٠١٢. وبالتالي فــإن الفائض التجاري مع السلطة الفلسطينية هو ٣١١٤ مليون دولار. وبالشيكل الإسرائيلي وحسب سعر الصرف لعام ٢٠١٣ فان الفائض التجاري مع الســلطة الفلسطينية بلغ ١١٢٤٣,٧ مليون شيكل، وأن فائض المنتجات السلعية لوحدها ١١٠٢٧,٠٧ مليون شيكل، وهو أكبر من الفائض التجاري مع الولايات المتحدة خلال العام ٢٠١٣.



المصدر، دائرة الإحصاء المركزية، المصدر السابق.[11]

٣. السياسات الاقتصادية

٣.١ ميزانية الحكومة والسياسة المالية

استنادا إلى ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤، فإن المخططات الحكومية رسمت على أساس أن يكــون العجز فــي ميزانية الحكومة ٣٪. ولكن العجز الســنوي بعد التنفيذ وصل إلى ٢,٨٪ من الناتج المحلي وبقيمة قدرها ٢٩,٩ مليار شــيكل، فحتى شــهر تشرين الثاني ٢٠١٤ كان العجز أقل من ذلك، حيث بلغ في شهر كانون الأول ١٥,٥ مليار شيكل (وزارة الماليــة، ٢٠١٥) وازداد هذا العجز نتيجة قرارات حكومية ســابقة، أهمها تحويل ٧مليار شــيكل لميزانيــة وزارة الأمن نتيجة للحرب على غزة لتمويل النفقــات الحربية وتابعياتها، كدفع تعويضات أيام الاحتياط، وتجديد المخزون الحربي، ونفقات أخرى ناتجة عن الحرب.

لقد جاء انخفاض العجز في الميزانية الحكومية، نتيجة لانخفاض المصروفات الحكومية منذ منتصف الســنة بـ ٢-٣ مليار شيكل من المسار الذي يلائم تنفيذا كاملا للمصروفات حسب

الميزانيــة. إن النتيجة المنطقية لزيادة الإنفاق الأمني هي زيادة العجز الحكومي، ولكن هذا لم يحدث، بل إن العجز الحكومي في الميزانية كان أقل من المتوقع، ويفســر خبراء بنك إســرائيل المركــزي بقاء تنفيذ بنود الميزانية أقل مــن الإطار العام للميزانية بأربعة عوامل تتلخص بما يلــي: العامل الأول، وجود عــدة بنود في الميزانية تم الصرف فيــه بأقل مما خصص لها في الميزانيــة، الأمر الــذي مكّن الحكومة من تنفيذ تحويلات من هذه البنــود إلى ميزانية الحرب، أمــا العامل الثاني فيخص بنــد مدفوعات الفوائد على الدين الحكومــي، لقد كانت مدفوعات الفوائد أقل من التوقعات حســب الميزانية، ويعود السبب في ذلك إلى وجود تضخم مالي أقل مــن التوقعات، الأمر الذي خفض مدفوعــات الفوائد البنكية المرتبطة بجدول غلاء المعيشــة، إضافة إلى نســبة الفائدة المنخفضة حسبما حددها بنك إســرائيل المركزي، والتي تؤثر على حجم الفوائد المتغيرة والمرتبطة بنســبة الفائدة التي يحددها البنك المركزي. أما العامل الثالث فيتلخص بمســاهمة التضخم المالي المنخفض، بتخفيض المصروفــات الحكومية، أما العامل الرابــع فهــو التنفيذ، وبما أن مصروفات التنفيذ كانت أقل من المتوقع، فإن ذلك يتيح للحكومة التحويلات من بند إلى آخر (بنك إسرائيل، ٢٠١٥).

تفيد تقارير وزارة المالية أن مصروفات الحكومة بلغت ٣١٢,٨ مليار شــيكل، وهي أقل من المبالغ المخصصة في الميزانية، فقد خصص ٣١٤,٩ مليار شيكل في الميزانية الأصلية، وبهذا بلغت نســبة التنفيذ ٩٩,٤٪. أما مصروفــات المكاتب الحكومية فقد بلغت ٢٦٣,٤ مليار شــيكل (بدون مدفوعات الفوائد)، بينما كان المبلغ المخصص ٢٦٤,٣ مليار شــيكل. نســبة التنفيذ الفعلية للمكاتب الحكومية من التخصيص الأصلي كانت ٩٩,٧٪ مقارنة مع ٩٨٪ عام ٢٠١٣. أما مجموع المصروفات للمكاتب المدنية فقد ارتفعت بـ ٢,٧٪، بينما كان مخططا لها في الميزانية الأصلية أن ترتفع بـ ٤,٧٪ . أما المصروفات الأمنية فقد ارتفعت بـ ٦٪ بينما كان مخططا لها أن تنخفض بـ ٦,٥٪ (نتيجة للحرب على غزة).

> تفيد تقارير وزارة المالية أن مصروفات الحكومة بلغت ٣١٢,٨ مليار شيكل، وهي أقل من المبالغ المخصصة في الميزانية، فقد خصص ٣١٤,٩ مليار شيكل في الميزانية الأصلية، وبهذا بلغت نسبة التنفيذ ٩٩,٤٪.

> أما المصروفات الأمنية فقد ارتفعت بـ ٦٪، بينما كان مخططا لها أن تنخفض بـ ٦,٥٪ (نتيجة للحرب على غزة).

لقد بلغت مدخولات الدولة ٢٨٢,٩ مليار شــيكل، في الوقت الذي كان متوقعا حســب الميزانية الأصلية أن تبلغ هذه المدخولات ٢٨٣,٧ مليار شيكل. وصلت مدخولات الضرائب مــن هذا المبلغ إلى ٢٥٤,٧ مليار شــيكل، وقد كانت أعلى مــن المدخولات المتوقعة في الميزانية الأصلية بـ ١,٩ مليار شــيكل . لقد زادت المدخولات نتيجة لعدة عوامل، منها: زيادة واردات السلع الاستهلاكية، زيادة الأجر الحقيقي، زيادة الضرائب نتيجة للتطورات في السوق المالي (زيادة أرباح الأسهم وسندات الدين). لكن في المقابل حدث تراجع من مدخولات الضرائب من ســوق الســكن، ما قلص جزءا من المدخولات الضريبية الأخرى. إضافة لذلك فإن ودائع مؤسســة التأمين الوطني بلغت ١٤,٥ مليار شيكل، وكانت أقل بـ ١,٣ مليار شيكل من المتوقع في الميزانية الأصلية، أما الهبات للمساعدات الأمنية فكانت

> بلغت مدخولات الدولة ٢٨٢,٩ مليار شيكل، في الوقت الذي كان متوقعا حسب الميزانية الأصلية أن تبلغ هذه المدخولات ٢٨٣,٧ مليار شيكل

٨,٦ مليار شيكل تماما كما كانت متوقعة حسب الميزانية الأصلية (وزارة المالية، ٢٠١٥).

تم تمويل العجز الحكومي بواســطة تجنيد أموال بقيمة ١٨,٥ مليار شــيكل، منها ١٧,٦ مليار شــيكل جندت محليا، و ٠,٩ مليار شــيكل جندت من الخارج. كذلك كان ٢,٣ مليار شــيكل من مدخولات رأس مالية، منها ٢,١ مليار شيكل من بيع أراض و ٠,٢ مليار شيكل من بيع باقي أسهم الدولة في شركة بيزك للاتصالات. كما انخفضت أرصدة الحكومة نتيجة للعجز بـ ٥,٢ مليار شيكل.

تم تـمـويـل الـعـجـز الـحـكـومـي بـواسـطـة تجنيد أمـوال بقيمة ١٨,٥ مليار شيكل، منها ١٧,٦ مليار شيكل جندت محليا، و ٠,٩ مليار شيكل جندت من الخارج.

اللفت للنظر أن الحكومة لم تحدد ميزانية للعام ٢٠١٥، وذلك نتيجة لإقالة وزير المالية، والإعــلان عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في آذار ٢٠١٥. حيث يتولى رئيس الحكومة مهــام وزارة المالية حتى الإعلان عن تشــكيل حكومة جديدة، ونتيجــة لهذه الخطوة فإن الأنفاق للمكاتب الحكومية المختلفة ســيكون كما كان في عام ٢٠١٥ وبنســبة شــهرية ١ على ١٢ في كل شــهر، تماما كما حدث في الأشــهر الثمانية الأولى لعام ٢٠١٣. وهذا بدوره يحــدد المصروفات، ويبقي الميزانية على حالها على الأقــل حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٥، إلى حين تشكيل حكومة جديدة، وبعد مصادقتها على ميزانية جديدة لعام ٢٠١٥. ولن تستطيع الحكومة تجنب الدخول إلى عجز شهري كما حدث في الشهر الأخير لعام ٢٠١٤، إلا إذا حدثت أحداث طارئة تلزم الحكومة باتخاذ قرارات خاصة.

لم تحدد الحكومة ميزانية للعام ٢٠١٥، وذلـك نتيجة لإقـالـة وزير المالية، والإعلان عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في آذار ٢٠١٥.

٢.٣ السياسة النقدية

تتلخص أهداف السياســيات النقدية التي يقودها بنك إسرائيل المركزي بالحفاظ على استقرار الأسعار، من أجل الحفاظ على قيمة النقود المستقبلية، إضافة إلى مهام أخرى، مثل المساندة في تحقيق أهداف أخرى للسياسات الاقتصادية للحكومة، وبالأخص التنمية والتشغيل وتقليص الفجوات الاجتماعية واستقرار الأجهزة المالية وعملها المنتظم، وتتمثل إحدى الأدوات التي يســتعملها البنك المركزي، بتحديد نسبة الفائدة. فنسبة الفائدة تؤثر على جميع الأنشــطة الاقتصادية، فهــي الفائدة التي يجبيها البنــك المركزي من البنوك التجارية على الســيولة النقدية التي يوفرها لهــا، والفائدة التي يدفعها على ودائع البنوك التجارية لديه. ولأن الفائدة لها تأثير على الأنشــطة الاقتصادية وخاصة الإنفاق الأسري والتجــاري، فإن نســبتها المنخفضة تحفز الأســر على زيادة الإنفــاق، وتحفز المصالح والمنشآت الاقتصادية على الاستثمار ، ولذا فإن تحديد الفائدة يتم بمفاهيم المدى القصير، وضمن مفاهيم التطورات الاقتصادية والتحولات الجارية في الأنشطة الاقتصادية وضمن مفاهيم الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

تتلخص أهــداف السياسيات النقدية التي يقودها بنك إسرائيل المركزي بالحفاظ على استقرار الأسـعـار، مـن أجـل الحفاظ على قيمة النقود المستقبلية

قام بنك إســرائيل في عام ٢٠١٤ بتخفيض نســبة الفائدة عدة مرات، ففي بداية

السنة المالية ٢٠١٤، وعلى أثر التحولات الاقتصادية لعام ٢٠١٣، حددت نسبة الفائدة بـ ١٪ تماما، بالنسبة التي انتهت فيها السنة المالية ٢٠١٣. وفي شهر آذار ٢٠١٤ خفض بنك إسـرائيل نسـبة الفائدة لتصل إلى ٠,٧٥٪ نتيجة لعدة عوامل ،منها أن جدول غلاء المعيشة انخفض لـ ٠,٢٪، ولأن التنبؤات المستقبلية تقول إن نسبة التضخم المالي ستكون في مجال الحدّ الأدنى للتضخم المالي (المجال ١٪ – ٣٪).

كذلـك فإن مؤشـر المعطيات الأخيرة يدل على معدل نمو بطـيء، على الرغم من الانتعاش الملحـوظ في الربع الأول في الاسـتهلاك الشـخصي وارتفاع الصادرات التـي تعتمد على التكنولوجيا العليا، بينما يسود الجمود باقي القطاعات الصناعية، إضافة إلى نمو معتدل في الطلب على الوظائف الأجيرة. ويحافظ الشيكل في سوق العملة الأجنبية على قوته، وقد ارتفعت قيمته بـ ٢,٨٪ منذ بداية السنة، وتشير التنبؤات في الأسواق العالمية إلى معدلات نمو بطيئة.

وفي شـهر آب خفضت نسـبة الفائدة بـ ٠,٢٥٪ لتصل إلى ٠,٥٪ ويعود ذلك تقريباً للأسـباب نفسـها التي خفضت بها الفائدة سـابقا، خاصة أن التقديرات العالمية عدلت تنبؤاتها بالنسـبة لمعدلات النمو العالمية، وكذلك بسبب ارتفاع جدول غلاء المعيشة بنسبة ٠,٣٪، حيث أصبح شـبه مؤكد أن نسـبة التضخم المالي لعام ٢٠١٤ ستكون قريبة أو أقل من الحدّ الأدنى لمجال التضخم المالي. وفي شـهر آب، خفض بنك إسـرائيل الفائدة مرة أخرى لتصل إلى ٠,٢٥٪، وهي أقل نسـبة فائدة عرفتها إسـرائيل، وفي هذه المرة كان القرار بتخفيض نسـبة الفائدة أثناء الحرب علـى غزة، رغم عدم القدرة على قياس تأثيرات الحرب وتكلفتها، ولكن المؤشـرات دلت على تراجع ملحوظ في قطاع السـياحة، وهي الفترة التي يكون فيها قطاع السـياحة عادة في قمته، وأن الحرب جرت في أجواء سبقها انخفاض في معدل النمو في الناتج المحلي الإسرائيلي. كذلك فان مؤشرات سوق العمـل دلت على عدم وجـود زيادة في الطلب على العمل الأجير، أما الأجواء العالمية فقد دلت على معدلات نمو محدودة في الولايات المتحدة، وأن النمو في أوروبا واليابان يسـير بخطى بطيئة، إضافة إلى أن المؤشرات الداخلية تشير إلى نسب منخفضة في التضخم. وخلال الاثني عشـر شـهراً الأخيرة ارتفع التضخم بـ ٠,٣٪، أما بالنسبة لقيمة الشيكل فقد انخفض بقيمة ١,٧٪ وهو مؤشر جيد للتصدير والقطاعات التجارية المتداولة.

أصبح شبه مؤكد أن نسبة التضخم المالي لعام ٢٠١٤ ستكون قريبة أو أقل من الحدّ الأدنى لمجال التضخم المالي.

ومنذ شـهر آب لم تتغير نسـبة الفائدة، خاصة على أثر الحرب على غزة، وآثارها على الاقتصـاد، وتكلفتها، إضافة إلى أن البنك المركزي وصل إلى قرار بإبقاء نسـبة الفائدة على ما هي عليه، لأن المعطيات العالمية لم تتغير للأفضل، بل تشير التنبؤات إلى معدلات نمو معتدلة وتراجع في الطلب العالمي، والأمر الجيد للاقتصاد الإسرائيلي كان انخفاض قيمة الدولار، وأن الانخفاض منذ بداية السـنة وصل إلى ٣,٩٪ الأمر الذي يسـاعد في انتعاش الصادرات.

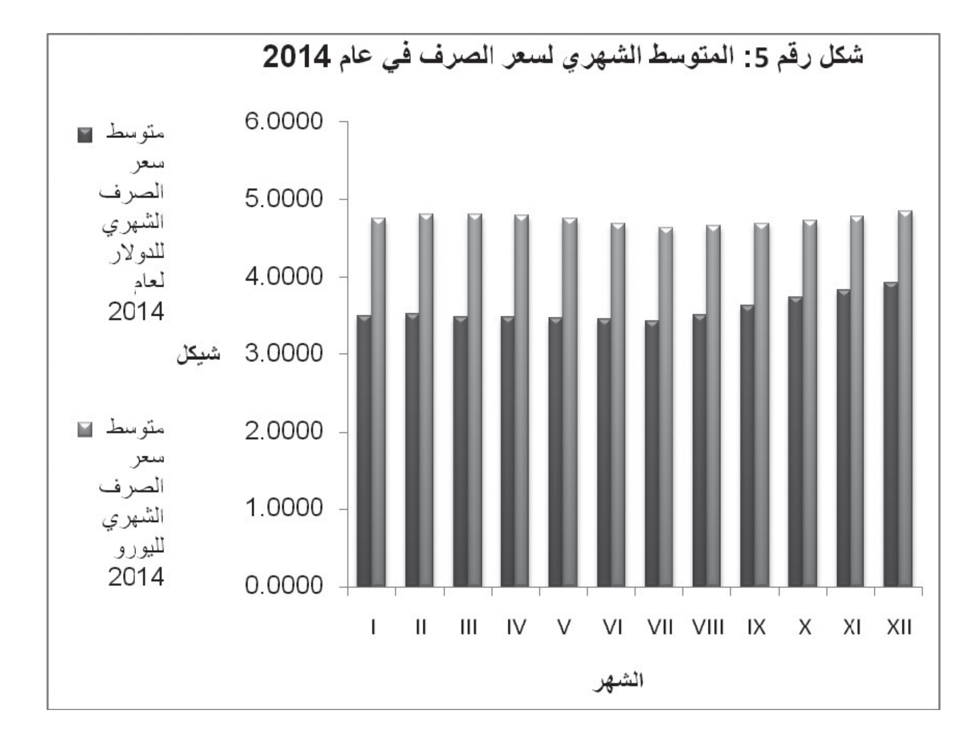
٤. التطورات في سوق العملة الأجنبية خلال العام ٢٠١٤ [١٢]

خلال العام ٢٠١٤، ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للشيكل بـ ١٢٪، حتى شهر آب انخفضت قيمة الدولار مقابل الشيكل بـ ١٪ ومنذ آب ارتفعت قيمة الدولار مقابل الشيكل بـ ١٣٪، أما مقابل اليورو فقد ارتفع الشيكل بـ ١,٢٪ (شكل رقم ٥)، ومقابل باقي العملات مع الدول التي تقيم معها إسرائيل علاقات تجارية فقد انخفضت قيمة الشيكل بـ ١,٣٪، ومنذ آب حتى كانون الأول انخفضت قيمة الشيكل بـ ٧,٥٪.

ارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للشيكل خلال العام ٢٠١٤ بـ ١٢٪.

لقد شهد العام ٢٠١٤ تحولات عالمية بسعر صرف الدولار، فلقد ارتفعت قيمة الدولار في غالبية الدول المتطورة، حيث ارتفعت قيمة الدولار مقابل اليورو بـ ١٣,٤٪، ومقابل الفرنك السويسري بـ ١١,١٪، ومقابل الجنيه الإسترليني بـ ٦,٤٪، ومقابل عملات الدول النامية بمعدل١٢٪، وهي نسبة مماثلة لارتفاع قيمة الدولار مقابل الشيكل.

لقد ارتفع متوسط حجم المتاجرة اليومي بالعملة الأجنبية بـ ٤٥٪ عن حجم المتاجرة اليومي في عام ٢٠١٣. وبالمتوسط فإن حجم المتاجرة اليومي بلغ ٦,٤ مليار دولار. لقد كان الارتفاع الأساسي بصفقات المقايضة، حيث ارتفعت بالمعدل بـ ٨٧٪ إلى متوسط شهري مساوٍ لـ ٧٩ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤. أما متوسط حجم صفقات التحويل فقد ارتفع بـ ١٤٪ وبلغ ٣٨ مليار دولار في الشهر، ولقد ارتفع متوسط الحصة النسبية للمواطنين الإسرائيليين في متوسط حجم التجارية الشهرية إلى ٦٩٪، وانخفض متوسط الحصة النسبية للأجانب إلى ٣١٪.



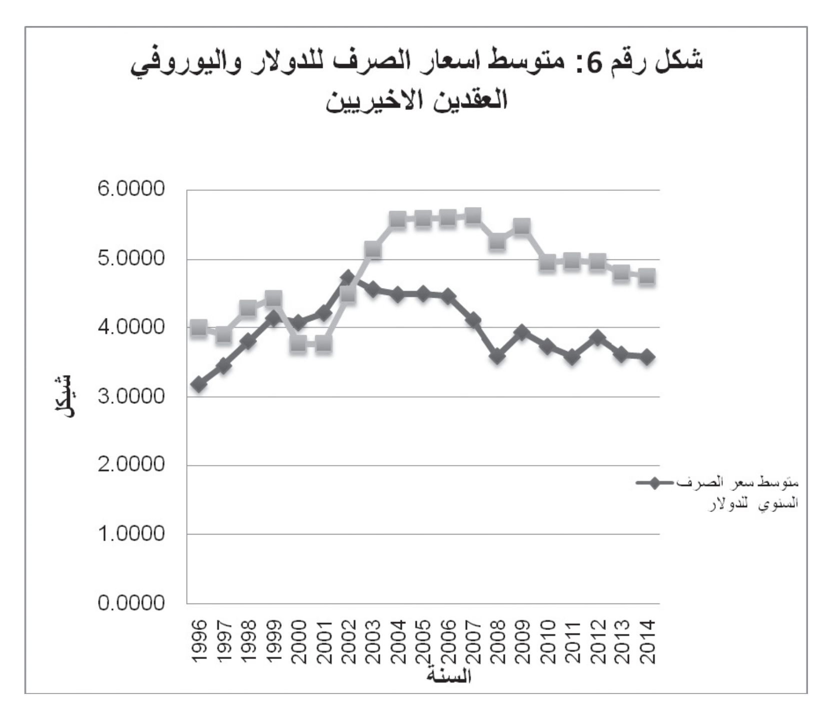
ارتفع متوسط حجم المتاجرة اليومي بالعملة الأجنبية بـ ٤٥٪ عن حجم المتاجرة اليومي في عام ٢٠١٣. وبالمتوسط فإن حجم المتاجرة اليومي بلغ ٦,٤ مليار دولار.

لقد تدخل بنك إســرائيل خلال العام ٢٠١٤ عدة مرات، وامتلك خلالها سبعة مليارات دولار فــي صفقات تحويلية، ومنها ٣,٥ مليــار دولار بموجب خطة تدخل لتقليص تأثير الغاز على سوق العملة الأجنبية. ومن الجدير ذكره أنه منذ شهر آب تدخل البنك المركزي فقط بموجب خطة تأثير اســتخراج الغاز، وامتلك ١,٥ مليار دولار كان آخرها في شهر كانون الأول، حيث امتلك ٤٤٥ مليون دولار. لقد بلغ رصيد البنك المركزي في كانون الأول ٢٠١٤ ما قيمته ٨٦١٠٥ مليون دولار، وهو أقل من شــهر تشــرين الثاني بـ ٢٢٣ مليون دولار، مقارنة مع ٨١٧٩٠ مليون دولار الرصيد في كانون الأول ٢٠١٣.

وللتلخيص، فإن التوجه العام كان ضعف ســعر صرف الدولار مقابل الشــيكل منذ الربــع الثالث لعام ٢٠١٢، ولقــد توقف هذا التوجه في الربع الأخير لعام ٢٠١٤ وبعد أن وصل سعر الدولار في شهر آب إلى أقل مستوى له منذ ثلاث سنوات، تغيير الاتجاه في شهر أيلول ووصل سعر الدولار إلى أربعة شواكل تقريبا، وهذا ما أدى إلى وصول سعر الدولار بمعدل سنوي إلى ٣,٥٧ شيكل. وهو أقل بـ ١٪ من السنة الماضية (شكل رقم ٦).

بلغ رصيد البنك المركزي في كانون الأول ٢٠١٤ ما قيمته ٨٦١٠٥ مليون دولار.

ويلاحظ أن سعر الدولار منذ عام ٢٠٠٨ انخفض بشكل حاد (الأزمة المالية) وعاد ليرتفع فــي عام ٢٠٠٩ ومن ثم بدا بالانخفاض حتى عام ٢٠١١ وارتفع من جديد في عام ٢٠١٢ ، ومنذ الربع الأخير عاد إلى الانخفاض من جديد، وكانت تقريبا نفس التوجهات لليورو. وهذه الانخفاضات في سعر الصرف أثرت كثيرا على الصادرات الإسرائيلية، وبدأت أيضا تدخلات مبرمجة منذ عام ٢٠١٣ لتقليص تأثير الغاز الذي بدأ اســتخراجه منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٣. وبدأ تدخل مبرمج من قبل بنك إسرائيل لمنع تدهور قيمة الدولار أكثر مما هو عليه.



١.٤ المال والائتمان

- **سوق الأوراق المالية**[١٣]

شهد سوق الأوراق المالية في عام ٢٠١٤ تحولات عديدة، فقد امتاز عام ٢٠١٤ بارتفاع أسعار الأسهم استمرارا للارتفاع الذي بدأ في الثلث الأخير لعام ٢٠١٣، وارتفع مؤشر تل أبيب- ٢٥ بقيمة ٧٪ حتى نهاية الأسبوع الأول من شهر نيسان، ومنذ الأسبوع الثاني لشهر نيسان انقلبت التوجهات وانخفضت الأسهم بنسبة ٣,٥٪ حتى شهر آب، وذلك انعكاسا للتباطؤ الاقتصادي الذي ابتدأت ملامحه في الربع الثاني من السنة وحتى انتهاء الحرب على غزة في آب ٢٠١٤. وفي الثلث الأخير من السنة بدأ التحول من جديد وارتفعت أسعار الأسهم بـ ٧,٧٪ وذلك في إعقاب إعلان بنك إسرائيل عن تخفيض نسبة الفائدة لتصل إلى ٠,٢٥٪. وبالمجمل فإن مؤشر تل أبيب- ٢٥ شهد ارتفاعا بالعائد السنوي بنسبة ١١٪ مقارنة مع ١٢٪ في ا لعام المنصرم، وكانت الارتفاعات الرئيسية في مؤشر تل أبيب- ٢٥ لكل من شركة تيفع للأدوية، وشركة بيزك وشركة نيس، أما باقي المؤشرات فكان عائدها السنوي أقل من عام ٢٠١٣، وكان العائد السنوي سلبيا باستثناء مؤشر تل أبيب- اتصالات التي كان عائدها السنوي ١٣٪، وهو أقل من العام المنصرم، وكذلك تل أبيب- تكنولوجيا، وتل أبيب للعقارات، كما يبين ذلك جدول رقم ٣.

شهد سوق الأوراق المالية في عام ٢٠١٤ تحولات عديدة، فقد امتاز عام ٢٠١٤ بارتفاع أسعار الأسهم استمرارا للارتفاع الذي بدأ في الثلث الأخير لعام ٢٠١٣.

بالمجمل، شهد مؤشر تل أبيب- ٢٥ ارتفاعا بالعائد السنوي بنسبة ١١٪ مقارنة مع ١٢٪ في العام المنصرم.

جدول رقم ٣: العائد السنوي لمؤشرات الأسهم ٢٠١٢-٢٠١٤

	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
تل أبيب- ٢٥	١١٪	١٢٪	٩٪
تل أبيب- ٧٥	-٤٪	٢٥٪	٥٪
تل أبيب-بيتر ٥٠	-٧٪	٣٦٪	٢٢٪
تل أبيب- اتصالات	١٣٪	٥٠٪	-٣٣٪
تل أبيب - تكنولوجيا	٢٪	٧٪	١٩٪
تل أبيب بيوماد	-٣٠٪	٣٠٪	١٠٪
تل أبيب- بلوتيك	-٥٪	٩٪	١٦٪
أسهم النفط والغاز	-٣٪	٢٥٪	٧٪
تل أبيب - ندلان (العقارات)	٥٪	٢٦٪	١٤٪
تل أبيب- المالية	-٣٪	١٩٪	٢٥٪

المصدر: بورصة الأوراق المالية، معطيات أساسية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، معطيات ٢٠١٤ صحيحة ليوم ٢٠١٤/١٢/١٥.[١٤]

تأثـــرت اتجاهات التداول في ســـوف تل أبيب للأوراق المالية مـــن عدة عوامل ايجابيا وسلبيا فالعوامل الايجابية التي أثرت هي:

- تخفيض نسبة الفائدة ثلاث مرات خلال عام ٢٠١٤، حتى وصلت إلى ٠,٢٥٪.
- معطيات الاقتصاد الكلي للثلث الأول من الســـنة، وانخفاض نسبة البطالة السنوية من ٦,٣٪ إلى ٥,٦٪.
- الانخفاض في عجز ميزانية الحكومة إلى نسبة ناتج أقل من المتوقع.
- ارتفاع مؤشرات الأسهم العالمية، خاصة في أسواق الولايات المتحدة.
- ارتفاع قيمة الدولار ابتداء من شهر آب ٢٠١٤.

أما العوامل التي أثرت سلبا على سوق الأوراق المالية فتتلخص بالآتي:

- استمرار ضعف الدولار بالنسبة للشيكل حتى نهاية تموز ٢٠١٤.
- الانخفـــاض في معدل النمو ابتداء من الربع الثاني والثالث الذي لم يشـــهد نموا جديا خلال الحرب على غزة.
- تدريج الاعتماد لإسرائيل بمستوى A على أثر نسبة النمو البطيئة والحرب على غزة.
- نسب تضخم منخفضة وســـلبية، والقلق من الدخول إلى تراجع اقتصادي خاصة على أثر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وروسيا.

يشار إلى أن حجم التداول اليومي بالمعدل بلغ ١,٢ مليار شيكل، وهو مبلغ مساوٍ لعام ٢٠١٣. أما عدد الشـــركات في البورصة فقد انخفض من ٥٠٨ شـــركات في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٤٧٣ شـــركة في عام ٢٠١٤. بينما ارتفعت حيازة الجمهور للأســـهم من ٥٣٪ في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨، إلى ٥٧٪ في الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٣ و ٦١٪ في العام ٢٠١٤. أما امتلاك المواطنين الأجانب للأســـهم في عام ٢٠١٤ فقد بلغ ٣,٧ مليار شـــيكل مقارنة مع ٥,٣ مليار شيكل في عام ٢٠١٣.

٤.٢ سندات الدين:

ارتفعت الأســـعار في عام ٢٠١٤ في كل أصناف ســـندات الدين، فلقد ارتفعت سندات الديـــن الحكوميـــة بـ ٨٪ مقابل ارتفاع ٥,١٪ لســـندات دين الشـــركات. وقد وصل حجم التداول في سوق سندات الدين ٤,٢ مليار شيكل بالمعدل اليومي، وهو أقل من عام ٢٠١٣، وكان الانخفاض بالذات في سندات الدين الحكومية التي تحمل نسبة فائدة ثابتة، والتي بلغت حجم دورتها التجارية ٢ مليار شيكل، وهي أقل من الدورة في عام ٢٠١٣.

لقد امتلك المستثمرون الأجانب سندات حكومية بقيمة ٧,٤ مليار شيكل، بعد أن باعوا سندات حكومية بـ ٧,٦ مليار شيكل في عام ٢٠١٣.

لقد جندت الحكومة في سنة ٢٠١٤ ٥١,٥ مليار شيكل في سوق السندات مقابل ٦٥,٨ مليار شـيكل في عـام ٢٠١٣، كذلك جندت المالية ٧,٣ مليار شـيكل (١,٥ مليون يورو) بواسطة سندات الدين، بالمقابل سجلت سحوبات بقيمة ٣٣,٥ مليار شيكل، إضافة إلى ١٥ مليار شيكل لسندات دين مرتبطة بجدول غلا

دين للشركات فقد بلغ ٥٧,٥ مليار شيكل مقارنة بـ ٣٦,٧ مليار شيكل في عام ٢٠١٣.

صادقت شركة فيتش على التدريج الائتماني لإسرائيل بمستوى A، ولكنها خفضت التنبؤات من موجبة إلى مستقرة، أي من وضع يكون فيه إمكانية لتحسين التدريج في المستقبل القريب، وهذا ما يعتبر موجبا، إلى وضع غير متوقع أن يتحسن فيه التدريج في المستقبل القريب، وهذا ما يسمى مستقرا.

٣.٤ التدريج الائتماني[١٥]

صادقت شـركة فيتش على التدريج الائتماني لإسرائيل بمستوى A، ولكنها خفضت التنبؤات من موجبة إلى مسـتقرة، أي من وضع يكون فيه إمكانية لتحسـين التدريج في المستقبل القريب، وهذا ما يعتبر موجبا، إلى وضع غير متوقع أن يتحسن فيه التدريج في المسـتقبل القريب، وهذا ما يسمى مسـتقرا. كذلك الأمر بالنسبة لشركة موديس للتدريج الذي أعطت مسـتوى A1 مستقر، وشركة ستاندرت اند فورس بمستوى A + مستقر. واضح أن التغيير في سنة ٢٠١٤ مقارنة مع ٢٠١٣ هو بالانتقال حسب شركة فيتش إلى وضع مسـتقر بعد أن كان موجباً، وبموجب ذلك، ترتفع نسبة الفائدة التي يجب أن تدفع على الديون.[١٦] (غلوبس ٢٠١٤).

أعطت شركة موديس للتدريج لإسرائيل مستوى A1 مستقر، وشركة ستاندرت اند فورس بمستوى A+ مستقر.

تعود أسـباب هـذا التخفيض إلى العوامل الآتية التي طـرأت في عام ٢٠١٤، وكانت أهمها الأسباب الآتية حسب خبراء شركة فيتش والشركات الأخرى، وغالبيتها جاء سابقا في هذا التقرير:

عـدم المصادقة على ميزانية الدولة لعام ٢٠١٥ في تموز ٢٠١٤، والمصادقة عليه لاحقا في الحكومة، مع توقعات أن يزيد العجز في ميزانية الحكومة لـ ٣,٤٪ من الناتج المحلي، وعدم المصادقة عليه في الكنيست، والإعلان عن انتخابات جديدة في عام ٢٠١٥.

- الحرب على غزة وزيادة النفقات الأمنية وتأثيراتها المتوقعة على السياسـات المالية في السنوات القريبة.
- وقف عملية السلام مع الفلسطينيين وعدم الاستقرار في الضفة الغربية، إضافة إلى ارتفاع الخطر الجيو سياسي في منطقة الشمال، الأمر الذي يتوقع أن تزيد على أثره الإنفاقات الأمنية. ويؤثر ذلك أيضا على المستثمرين الأجانب، ولذا من الممكن أن تمس إمكانيات التنمية، ومرونة السياسات المالية إضافة إلى رد الفعل العالمي.
- عدم انخفاض الدين العام بالنسبة للناتج وبقائه في نسبة ٦٧,٤٪ من الناتج المحلي مع عدم التوقعات بأن ينخفض، ويعتبر هذا الدين عاليا مقارنة مع الدول المدرجة في مجموعة التدريج الائتماني نفسها.

- مشكلة الإسكان والبيوت السكنية وارتفاع أسعارها.

ولكن من جهة ثانية، يرى المحللون لهذه الشـركات الفاعلة في التدريج الائتماني أن تخفيض نسـبة الفائدة من قبل بنك إسـرائيل، يخفض من مدفوعات الفوائد نسبة إلى مداخيلها، مـا يتيح المجال للاقتصاد الإسـرائيلي بأن يحافظ على عـبء الدين العام بالنسـبة للناتج، وأن يبقى الوضع مستقرا. كذلك فإن مؤسسـات الدولة وجهاز التربية والتعليـم تعتبر متطورة، وقد أدوا إلى تطويرات اقتصادية متنوعة، أهمها في رأس المال البشـري، والمبادرات الاقتصادية، وتجلى ذلك في زيادة تصدير خدمات قطاع الهايتك بنسبة ١٠,٦٪ في السنوات ٢٠١٠– ٢٠١٣. إضافة إلى ذلك، تعكس سياسات تصدير الغـاز أهميـة العلاقات الخارجية مع الـدول المجاورة. وبمقارنة التأثيرات السـلبية مع الايجابيـة، جرى فقط تخفيض التدريج الائتماني من وضع موجب إلى مسـتقر، وتبقي إسرائيل في مجال التدريج الائتماني من أفضل الدول في الشرق الأوسط، وتعلوا عليها في التدريج دول تتمتع بثروات طبيعية كالإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية.

تشمل التكلفة المباشرة نوعان من التكاليف، وهي: التكلفة العسكرية، والتكلفة المدنية.

٥. الحرب على غزة

١.٥ الإسقاطات الاقتصادية للحرب على غزة

تقدر تكاليف العدوان العسكرية على غزة بـ ٤ مليار شيكل إضافة إلى ٢٠٠ مليون شيكل تكاليف القبة الحديدية.

عند تناول تأثير حرب غزة الأخيرة على الاقتصاد الإسرائيلي، فإنه لا بد من تلقي بعض المؤشـرات التي يمكن من خلالها تحليل إسـقاطات الحرب الأخيرة اقتصاديا، ومن أبرز هذه المؤشرات التكلفة المباشرة، التحويلات التي نفذت لصالح ميزانية وزارة الأمن في شهر كانـون الأول ٢٠١٤، وكذلك معدل النمو في النـاتج المحلي في الربع الثالث لعام ٢٠١٤، وتأثر الأسـواق المختلفة، مثل سوق العمل وسوق الأوراق المالية وغيرها من الأسواق.، بناء على هذه المؤشرات، سنتناول في هذا الفصل التأثيرات المختلفة كلا على حدة.

١.١.٥ التكلفة المباشرة للحرب على غزة

يندرج مجال التقديرات بين ٦,٥–٩ مليار شيكل كتكاليف مباشرة للحرب.

تشـمل التكلفة المباشرة نوعان من التكاليف، وهي: التكلفة العسكرية، والتكلفة المدنية، وتشـمل التكلفة العسـكرية تكاليف الحرب الجوية في بداية الحرب، وتكاليف الحرب بعد الهجوم البري على غزة، وتتكون هذه التكاليف الإنفاق على العتاد العسـكري ومشتقاته، وأيـام الاحتياط، إضافة إلى التكاليف الثابتة لقرار الحـرب، وتنفيذ الهجمات، وتكاليف القبة الحديدية في مواجهة الصواريخ الفلسطينية. وتقدر تكاليف هذه المواجهة بـ ٤ مليار شيكل إضافة إلى ٢٠٠ مليون شيكل تكاليف القبة الحديدية أما التكاليف المدنية فتتوزع كالآتي: أضرار مباشـرة للأبنية والأملاك، وإضرار غير مباشـرة للأنشـطة والفعاليات

الاقتصادية في زمن الحرب، ولأن دائرة التعويضات توسعت إلى مدى ٤٠ كم، فالتقديرات أن الأضرار المباشرة المتوقعة ١٠٠ مليون شيكل، أما تكلفة الإضرار غير المباشرة فتقدر بـ ٩٠٠ مليون شـيكل، أي أن مجمل التكاليف ٥,٢ مليار شـيكل.[١٧] وتختلف تقديرات التكلفة المباشرة للحرب حسب الباحث في معهد الأمن القومي يشيف عيران،[١٨] حيث يقدر التكاليف المباشرة بـ ٧ مليار شيكل، مع إضافة تكاليف أيام الاحتياط فإنها تزيد عن ذلك، ويسند يشيف هذه التقديرات إلى أن مجمل التكلفة اليومية للحرب قبل الهجوم البري هي ١٠٠ مليون شـيكل، وبعد الدخول البري ٢٠٠ مليون شيكل لليوم، ولذا فإن مجموعها هو ٧ مليار شـيكل، أما السيناريو الثالث فتعبر عنه تقديرات وزارة الأمن التي تقدر تكاليف الحرب بـ ٩ مليار شيكل بينما قدرتها وزارة المالية بـ ٦,٥ مليار شيكل. وإذا ما استثنينا تقديرات سترفتسـمنكي لأنها كانت في الأيـام الأولى لوقف الحرب فإن مجال التقديرات يكون بين ٦,٥ – ٩ مليار شيكل كتكاليف مباشرة للحرب.

امتد التأثير الاقتصادي للحرب على غزة إلى ما بعد منطقة الجنوب، فمنطقة المركز واجهت أضرارا اقتصادية نتيجة لسقوط الصواريخ الفلسطينية فيها، إضافة إلى جزء من منطقة الشمال.

٢.١.٥ الإسقاطات على الناتج المحلي

امتـد التأثير الاقتصادي للحرب على غزة إلى مـا بعد منطقة الجنوب، فمنطقة المركز واجهت أضرارا اقتصادية نتيجة لسـقوط الصواريخ الفلسطينية فيها، إضافة إلى جزء مـن منطقة الشـمال، ولكن التأثير الأكبـر تركز في منطقة الجنـوب، وبالذات المنطقة المحاذيـة لغزة، ففي هذه المنطقة توقفت غالبية الأنشـطة الاقتصادية ابتداء من الزراعة إلـى الصناعة، السـياحة والخدمات الأخـرى، ولم يقتصر التأثير على توقف الأنشـطة الاقتصادية، بل تسـبب بإضرار مباشرة لرأس المال المادي من العتاد والمصانع وغيرها، يضـاف إلى ذلك أن سـكان المنطقة المحاذية لغزة انتقلوا إلى مناطق أخرى في شـمال البلاد. أما في مركز البلاد وشمالها، فشهدت الأنشطة الاقتصادية توقفات لفترات زمنية محدودة خلال فترة سقوط الصواريخ، إضافة إلى التراجع الذي حدث في قطاع التجارة وخدمات الترفيه والخدمات الشـخصية الأخرى. ونتيجة لكل هذا، فقد وصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث –وكما ذكر في إطار هذا التقرير– إلى ٦,٠٪، وهـو أقـل معدل نمو خلال سـنة ٢٠١٤، مع أن التقارير الأولية تحدثت عن نمو سـلبي في فترة الحرب، فحسـب معطيـات دائرة الإحصاء المركزية الإسـرائيلية، تراجع الناتج التجاري بـ ٤,١٪ في فترة الحرب، وشهد قطاع المواصلات، التخزين والتصدير تراجعا بـ ٨,١٧٪، وقطاع التجارة في الجملة والتجزئة وخدمات الضيافة انخفاضا بـ ٨,١٠٪، وقطاع البناء والإسـكان انخفاضا بـ ٢,٢٪. وكانت الخسـارة الكبرى لقطاع السياحة الـذي يختلف عن غيـره بقدرته على الرجوع إلى ما كان سـابقا، فالتجارب من الحروب

شهد قطاع المواصلات، التخزين والتصدير، تراجعا بـ١٧,٨٪، وقطاع التجارة في الجملة والتجزئة وخدمات الضيافة انخفاضا بـ ١٠,٨٪.

حولت وزارة المالية لوزارة الأمن مبلغ ٧ مليارات شيكل في كانون الأول ٢٠١٤، أما المبالغ التي ستحول في ٢٠١٥ فإنها لا ترتبط بميزانية ٢٠١٤.

السابقة على غزة وحرب لبنان، أن قطاع السياحة يحتاج إلى فترة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنة حتى يرجع إلى سابق عهده. لذا فإن هذا القطاع حتى بداية ٢٠١٥ ما زال يشهد تراجعا، وتضاف إلى ذلك الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى أزمة أوكرانيا التي أثرت على هذا القطاع خاصة في منطقة الجنوب. وبالتالي فإن تقديرات بنك إسرائيل تقدر خسارة الناتج المحلي نتيجة الحرب على غزة بـ ٣,٠٪ من الناتج، وبالذات التأثير كان على قطاع السياحة. أما التقديرات الأخرى فتقول إن خسارة الناتج المحلي الإجمالي بلغت بين ١,٧٪- ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتستند هذه التقديرات على الآتي: بما أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ١٠٨٨ مليار شيكل فإن المعدل اليومي بالتقريب كان ٤,٢ مليار شيكل، وإذا ما افترضنا أن الضرر الذي تكبده الناتج بين ١٠٪- ٢٠٪ يوميا خلال أيام الحرب على غزة، فإن مجمل الخسارة يكون بين ١,٧- ٤,٣٪ من الناتج الإجمالي أي بين ١٨ - ٣٦ مليار شيكل.[١٩]

تتحمل الوزارات المدنية تكاليف الحرب، وبالتالي الجمهور ودافعو الضرائب، ما يترك آثاره على الخدمات التي يتلقاها الجمهور.

ولأن الضرر ليست محصورة في نقطة زمنية محدودة فإن التقديرات لتكلفة الحرب ليست بالأمر السهل، ولكن التراجع في عدة أمور مثل النمو البطيء في الناتج المحلي، إضافة إلى مؤشرات أخرى في فترة الحرب كارتفاع معدل البطالة الذي وصل في هذه الفترة إلى ٦,٢٪، وهو مؤشر يدل على التراجع في الإنتاج ، والتقارير عن الركود في التجارة المحلية، إضافة إلى تراجع الناتج التجاري، ولأن نسبة الناتج التجاري من الناتج المحلي الإجمالي بالمعدل السنوي ٧٥٪، فإن خسارة الناتج المحلي تكون على أقل تقدير ١,٨٦ من الناتج المحلي، أي بخسارة مساوية لـ ٢٠,٣ مليار شيكل.

٥.١.٣ الإسقاطات على ميزانية الحكومة

تستحوذ ميزانية الأمن في إسرائيل على النصيب الأكبر من ميزانية الدولة، وكذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فتقارير البنك الدولي تفيد أن إسرائيل هي في المكان الرابع في العالم بمعدل التكاليف الأمنية من الناتج المحلي الإجمالي، وفي إسرائيل على أثر الحرب على غزة فإن مدخولات الضرائب ازدادت بوتيرة متناقصة، بينما ارتفع الإنفاق العام بوتيرة تصاعدية، إضافة إلى أن الناتج المحلي ارتفع بوتيرة معتدلة، وهذه التحولات قربت معدل الدين بالنسبة للناتج إلى عتبة نسبة الدين للناتج حسب المخططات عام ٢٠١٤.

تتصدر الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية أجندات اليسار، وتنضم إليها أحزاب المركز بهذا البعد، مع الاهتمام بأوضاع الطبقات الوسطى والفقيرة.

وتحدد الميزانية في إسرائيل ماهية السياسة المالية وسلم أفضلياتها، وكما ذكر سابقا، فإن وزارة الأمن تحظى بالنصيب الأكبر من الميزانية، وإذا ما أخذ النقاش الدائر في إسرائيل بعين الاعتبار، فان الاحتجاج الاجتماعي في عام ٢٠١١ رفع الوعي العام للجمهور بالنسبة للميزانية المدنية، وفي ظل هذه المعطيات جرى النقاش حول الميزانية

المخططة لعام ٢٠١٥ التي لم تقر حتى الآن، ولن تقر إلا بعد انتخابات الكنيست وتشكيل الحكومــة، ولكن القرار بتحويــل الأموال على أثر الحرب على غــزة، تم من قبل الحكومة السابقة، لأن التكلفة المباشرة للحرب حسب تقديرات وزارة المالية وصلت إلى ٦,٥ مليار شــيكل، وتقديرات وزارة الأمن وصلت إلى ٩ مليار شــيكل، فإن الوزارتين اتفقتا على أن يحــول إلى ميزانية الأمن مبلغ يزيد عن ٦,٥ مليار شــيكل، لأن القرار حول الميزانية في إســرائيل عبارة عن مفاوضات بين الوزارات المختلفة، وهذا ما تم بالفعل، إذ حولت وزارة الماليــة لــوزارة الأمن مبلغ ٧ مليارات شــيكل في كانون الأول ٢٠١٤ أمــا المبالغ التي ســتحول في ٢٠١٥ فإنها لا ترتبــط بميزانية ٢٠١٤. ويأتي تمويــل المبلغ من صناديق مختلفــة في ميزانية الحكومــة، إضافة إلى التقليص في الميزانيــة المدنية وتحويلها إلى وزارة الآمن، فبكل الحالات فإن تكلفة الحرب تتحملها الوزارات المدنية، وبالتالي الجمهور ودافعو الضرائب، وتترك آثارها على الخدمات التي يتلقاها الجمهور .

ارتـفـع عــدد المستوطنين منذ ١٩٩٥/١٢/٣١ وحتى ٢٠١٣/١٢/٣١ بــواقــع ٢,٦٥ مـــرة، فـعــدد المستوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) في نهاية ١٩٩٥ كان ١٣٤,٣ ألف نسمة، وبلغ ٣٥٦,٤ ألف نسمة في نهاية ٢٠١٣.

٦. الاستيطان والاقتصاد الإسرائيلي

تـحـظـى الـسـلـطـات المحلية والإقـلـيـمـيـة لـلـمـسـتـوطـنـات بمعاملة خـاصـة، اسـتـنـادا إلى تشريعات خـاصـة، تـقـوم على «التمييز الإيجابي» بين السكان حسب الموقع السكني.

يدور النقاش في إســرائيل، خاصة في فترات الانتخابــات البرلمانية –كما يحدث منذ الشــهر الأخير لعام ٢٠١٤– حول تكلفة الاســتيطان للاقتصاد الإســرائيلي، ويتركز النقاش بين اليســار الإســرائيلي وأحــزاب اليمــين والمركز، حيث تتصــدر الأوضاع الاجتماعيــة الاقتصادية أجندات اليســار ، وتنضم إليها أحــزاب المركز بهذا البعد، مع الاهتمــام بأوضــاع الطبقات الوســطى والفقيرة، ولكن مع تركيز اليســار على الوضع الاجتماعــي الاقتصادي داخل إســرائيل، أما أحزاب المركز فإنها تتحدث بشــكل عام، بينما تدعو أحزاب اليمين إلى تعزيز الاســتيطان بغــض النظر عن التكلفة الاقتصادية . وبما أن أحزاب اليمين والمركز هي السلطة المنفذة بحكم تشكيلها للحكومات المتعاقبة منذ منتصف تســعينيات القرن الماضي، فإن الاهتمام بالاستيطان والمستوطنات ازداد بوتيرة عالية وازداد عدد المســتوطنين منذ ١٩٩٥/١٢/٣١ وحتى ٢٠١٣/١٢/٣١ بواقع ٢,٦٥ مرة، فعدد المســتوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) في نهاية ١٩٩٥ كان ١٣٤,٣ ألف نسمة، وبلغ في نهاية ٢٠١٣ ٣٥٦,٤ ألف نسمة[٢٠] ومع أنه وحسب القوانين يتوجب أن تعامل الســلطات المحلية والإقليمية للمستوطنات كمثيلاتها داخل إسرائيل بالاستناد إلى الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، إلا أن الســلطات المحلية والإقليمية للمســتوطنات تحظى بمعاملة خاصة، اســتنادا إلى تشريعات خاصة، تقوم على «التمييز الإيجابي» بين السكان حسب الموقع السكني. والمثال على ذلك أن معدل الاشتراك الحكومي المخصص للفــرد في الميزانية العاديــة لعام ٢٠١٢ للمجالس الإقليمية داخل إســرائيل كان ٢٦٥٧

بلغ معـدل الاشـتـراك الحكومي المخصص للفرد فـي الميزانية الـعـاديـة لـعـام ٢٠١٢ للمجالس الإقليمية داخـل إسرائيل ٢٦٥٧ شـيـكـلا. فـي حـيـن بـلـغ المـعـدل للفرد في المجالس الإقليمية في المستوطنات ٣٢٢٠ شيكلا.

شـــيكلا، في حـــين أن المعدل للفرد فـــي المجالس الإقليمية في المســـتوطنات كان ٣٢٢٠ شـــيكلا، أما هبة التوازن للفرد في المجالس الإقليمية داخل إسرائيل فبلغت بالمعدل للفرد ٥٦٦شيكلا مقارنة مع ١٢٥٠شيكلا للفرد في المجالس الإقليمية للمستوطنات.[١٢]

من جهة أخرى، فإن التفضيل للمســـتوطنات يظهر أيضا في ميزانية الدولة، فميزانية المســـتوطنات تحول عن طريق دائرة الاســـتيطان، وهذه بدورها هـي التي تحول الأموال وتســـتثمرها في المســـتوطنات، ففي عام ٢٠١٣ خصص لهذه الدائـــرة ٥٨,٢٠٣ مليون شيكل، ولكن حتى نهاية سنة ٢٠١٣ وصلت الميزانية إلى ٦١٤,٥ مليون شيكل؛ أي بزيادة ٩٥٥٪، وفي عام ٢٠١٤ وصلت الميزانية إلى ٥٢٥ مليون شيكل؛ أي بزيادة ٨٠٣٪.[٢٢]

مما لا شـــك فيه أن سياســـة الاســـتيطان تكلف الاقتصاد الإســـرائيلي مبالغ طائلة، ولكن قبل الدخول إلى ذلك لا بد من الإشـــارة إلى بعض ميزات القطاعات التي تعمل في المستوطنات، فقطاع الصناعة في المستوطنات يوفر ٦٧٠٠ وظيفة، ومعدل القيمة المضافة للوظيفة هي ١٦٧,٧، وهي أقل قيمة مضافة مقارنة مع باقي المناطق في إســـرائيل، أما مســـاحة الأراضي التي تستغل زراعيا في المســـتوطنات فتبلغ ٨٦٤٠٠ دونم، وهي تبلغ ٢,٩٪ من مســـاحة الأراضي المســـتغلة في إســـرائيل. أما قوة العمل في المستوطنات فغالبيتها تعمل خارج منطقة ســـكنها، فنســـبة العاملين خارج أماكن ســـكنهم في عام ٢٠١٤ بلغت ٦٧,١٪ ومنهم ٧٥,٧٪ يعملون خارج منطقة سكنهم، مقارنة مع ٨٤,٥٪ في عام ٢٠١٣، وتظهر هذه المعطيات أن ثلثي المســـتوطنين يســـافرون يوميا إلى داخل الخط الأخضر للعمل في إســـرائيل، أما العاملون داخل المستوطنات، فالجزء الأكبر منهم يعمـــل في قطاع الخدمات والدوائر الإدارية (في التعليم، الخدمات الاجتماعية، والوظائف المكتبية). ورغم هذا فإن الاســـتثمارات في الأماكن الســـكنية تتسع من سنة إلى أخرى، فلقد وصلت الاســـتثمارات العامة في البناء داخل المســـتوطنات في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٢٢٤٦ مليون شيكل، وبلغت نسبتها ٤,٣٪ من مجمل الاستثمارات في البناء في إسرائيل، بزيادة ٤,٠٪ عن الســـنة التي سبقتها، وكان الاستثمار في البناء من قبل القطاع العام ٢٤,٥٪ من مجمل استثمارات القطاع العام في البناء.

وبنظرة كلية، فإن تكلفة الاســـتيطان للاقتصاد الإســـرائيلي تنقســـم إلى قسمين: التكلفة المدنيـــة، والتكلفة الأمنية، فالتكلفة المدنية تشـــمل تكاليف التعليم والصحة والخدمات الأخرى، وهذه التكلفة تظهر في ميزانيات المجالس الإقليمية والسلطات المحلية ،والتي تتراوح بزيادة ما بين ٢٠٪- ٢٢٠٪ بالمعدل للفرد الواحد في المســـتوطنات، إضافة إلى ذلك فإن ميزانيات دائرة الاســـتيطان تتمتع بزيادات ســـنوية من الصعب قياسها إلا ما رشح منها بواسطة الصحافة. والجـــزء الثاني وهـــو الأكبر- وهي تكاليف الأمن- فغير مفصلة بتاتـــا، وعلى أقل تقدير، فإن

بلغت هبة التوازن للفرد في المجالس الإقليمية داخل إسرائيل بالمعدل للفرد ٥٦٦ شيكلا مقارنة مع ١٢٥٠ شيكلا للفرد في المجالس الإقليمية للمستوطنات.

في عام ٢٠١٣ خصص لدائرة الاستيطان ٥٨,٢٠٣ مليون شيكل، ولكن حتى نهاية سنة ٢٠١٣ وصلت الميزانية إلى ٦١٤,٥ مليون شيكل؛ أي بزيادة ٩٥٥٪، وفي عام ٢٠١٤ وصلت الميزانية إلى ٥٢٥ مليون شيكل؛ أي بزيادة ٨٠٣٪.

تبلغ مساحة الأراضي التي تستغل زراعيا في المستوطنات ٨٦٤٠٠ دونم، وهي تبلغ ٢,٩٪ من مساحة الأراضي المستغلة في إسرائيل. أما قوة العمل في المستوطنات فغالبيتها تعمل خارج منطقة سكنها، فنسبة العاملين خارج أماكن سكنهم في عام ٢٠١٤ بلغت ٦٧,١٪ ومنهم ٧٥,٧٪ يعملون خارج منطقة سكنهم، مقارنة مع ٨٤,٥٪ في عام ٢٠١٣

الميزانيات المخصصة فقط لحماية أمن المستوطنات لا تقل عن عدد مركب من رقمين من ميزانية الأمن.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان سمعة إسرائيل تزداد سوءاً نتيجة للاستيطان، ويؤثر ذلك على قطاعات عديدة منها قطاع السياحة الذي ينمو عالميا بمعدلات عالية بينما نموه في إسرائيل منخفض نسبيا، وكذلك حركات المقاطعة لمنتجات المستوطنات التي تزداد يوما بعد يوم. فجميع هذه العوامل تنعكس على الاقتصاد الإسرائيلي ككل، وليس فقط على المستوطنات.[٢٣]

مع انتهاء الحرب، وفي الربع الرابع للسنة، تسارعت وتيرة النمو ووصلت إلى ٧,٢٪. أما مؤشر التضخم المالي فقد تراجع إلى دون الحد الأدنى المتوقع، وكانت نسبة التضخم المالي -٢,٠٪.

إجمال

شمل هذا الفصل التحولات والتطورات الاقتصادية الأساسية في إسرائيل من منظور اقتصادي كلي لعام ٢٠١٤، وتبين من خلال المؤشرات الاقتصادية أن معدل النمو تراجع عن السنوات السابقة، حيث دلت المعطيات الأولية أن معدل النمو بلغ ٦,٢٪، ومعدل النمو للفرد بلغ ٧,٠٪، وساهم كل من الاستهلاك الشخصي والإنفاق العام بشكل أساسي في التنمية، بينما كانت مساهمة الصادرات متواضعة، أما الاستثمار العام فلم يساهم في النمو ،بل تراجع مقارنة مع العام الذي سبقه، ولم تختلف معدلات النمو كثيرا عن الدول المتطورة والصاعدة، فجميع هذه الدول شهدت نموا معتدلا نتيجة للتباطؤ في الطلب العالمي، وفي إسرائيل كانت للحرب على غزة تأثيرات سلبية على معدلات النمو، ففي الربع الثالث للسنة وصلت نسبة النمو ٦,٠٪ ، بينما تراجع الناتج التجاري بـ ٤,١٪، ولولا زيادة الإنفاق العام لكان النمو في الربع الثالث سلبيا، ومع انتهاء الحرب، وفي الربع الرابع للسنة، تسارعت وتيرة النمو ووصلت إلى ٢,٧٪. أما مؤشر التضخم المالي فقد تراجع إلى دون الحد الأدنى المتوقع، وكانت نسبة التضخم المالي –٢,٠٪ ويفسر هذا التراجع في الأسعار نتيجة لارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية، والأسعار العالمية المنخفضة والهبوط في أسعار الأغذية عالميا، إضافة إلى هبوط أسعار النفط بوتيرة عالية في النصف الثاني لعام ٢٠١٤. أما مؤشرات التشغيل فأظهرت أن عرض العمل ارتفع بـ ٥,٠٪ في الوقت الذي زاد عدد السكان بـ ٩,١٪. وانخفض معدل البطالة إلى ٩,٥٪ مقارنة بـ ٦,٢٪ في عام ٢٠١٣، كما تجدر الإشارة أن سوق العمل الإسرائيلي يشغل ما يقارب ٢٠٠ ألف عامل آخر، نصفهم من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، والنصف الآخر من العمال الأجانب.

يظهر هذا الفصل أن الصادرات الإسرائيلية ازدادت خلال هذا العام بـ ٣,٢٪، وأن الواردات انخفضت بـ ٥,٠٪، وتعتبر أوروبا الشريك الأكبر من حيث الصادرات

والواردات، فنسبة الصادرات إلى أوروبا بلغت ٢٧,٣٪ من مجمل الصادرات، بينما بلغت نسبة الواردات من أوروبا ٣٣,٤٪ من مجمل الواردات، ويظهر الميزان التجاري عجزا باستثناء الولايات المتحدة التي فيها الصادرات أعلى من الواردات، وهناك فائض تجاري مقدراه ١٠٢٧٥ مليون شيكل. أما العلاقات التجارية مع فلسطين، فبالرغم أنه لا تتوفر حتى الآن معطيات حول حجمها، إلا أنها لن تكون بعيدة عن عام ٢٠١٣ ، حيث تبين أن هناك فائضا تجاريا مع فلسطين بقيمة ١١٠٠٠ مليون شيكل.

استعرض التقرير أيضا السياسات المالية والنقدية، وأظهر أن العجز في الميزانية بلغ ٢٩,٩ مليار شيكل، أي بنسبة ٢,٨٪ من الناتج المحلي، وكانت المؤشرات الأولية تدل على أن العجز سيكون أقل من ذلك، ولكن الحرب على غزة رفعت من العجز مع الحفاظ أن يكون أقل مما كان مخططا له ٣٪. وفي إطار السياسات النقدية، خفض بنك إسرائيل الفائدة ثلاث مرات خلال السنة لتصل إلى ٠,٢٥٪ وتدخل في سوق العملة الأجنبية، وبالذات حتى الربع الثالث، نتيجة لارتفاع قيمة الشيكل، ولتقليص تأثير الغاز على سعر الصرف، وفي الربع الأخير انخفضت قيمة الشيكل، ولكن سعر الصرف بالمعدل بقي أقل من عام ٢٠١٣.

كما يظهر التقرير التحولات التي حدثت في سوق الأوراق المالية، وأيضا في تجنيد الأموال عن طريق سندات الدين الحكومية : وأنه في سنة ٢٠١٤، خفض التدريج الائتماني من مستوى موجب إلى مستوى مستقر نتيجة للتحولات التي ذكرت سابقا، ونتيجة للحرب على غزة، والأجواء الجيو سياسية التي قد تزيد النفقات الأمنية، إضافة إلى المس بالاستثمار الأجنبي.

وللحرب على غزة تأثير كبير على الاقتصاد الإسرائيلي فالتقديرات لتكلفة الحرب المباشرة تراوحت بين ٥,٦- ٩ مليار شيكل. أما خسارة الناتج المحلي نتيجة للحرب فتراوحت بين ٠,٦٪- ١,٨٪. واضطرت الحكومة أن تزيد ميزانية الأمن بعد الحرب بـ ٧ مليار شيكل حولت في شهر كانون الثاني لوزارة الأمن. أما تأثير تكلفة الاستيطان في الضفة الغربية فمن الصعب تقديرها لعدم توفر معطيات في المجال الأمني، ولكن يتوقع أن تكون مكونة من عدد مركب من رقمين، بسبب أن ميزانية الأمن معدة بالأساس في خدمة هدفين، الأول معالجة الأنفاق والصواريخ وحماية المستوطنات والثاني هو الخطر الإيراني. وفي المجال المدني فقد دلت التقارير المختلفة أن الحكومة تخصص للمستوطنات ميزانيات لمجالسها الإقليمية أكثر بـ ٢٠٪- ٢٠٠٪ مقارنة مع المجالس الإقليمية داخل إسرائيل، إضافة إلى ميزانية دائرة الاستيطان التي تتزايد بصورة دائمة عما خصص لها.

بناء على ما سبق، فإن الاقتصاد الإسرائيلي موجود أمام تحديات مستقبلية، فمع أن

ازدادت الصادرات الإسرائيلية خلال هذا العام بـ ٢,٣٪، وانخفضت الواردات بـ ٠,٥٪، وتعتبر أوروبا الشريك الأكبر من حيث الصادرات والواردات.

في سنة ٢٠١٤، خفض التدريج الائتماني من مستوى موجب إلى مستوى مستقر نتيجة للتحولات التي ذكرت سابقا، ونتيجة للحرب على غزة، والأجواء الجيو سياسية التي قد تزيد النفقات الأمنية، إضافة إلى المس بالاستثمار الأجنبي.

اضطرت الحكومة، بسبب العدوان على غزة، أن تزيد ميزانية الأمن بعد العدوان بـ ٧ مليار شيكل، حوّلت في شهر كانون الثاني.

النمو في الربع الأخير لعام ٢٠١٤ كان عالياً، فان توقعات النمو في الســنتين القادمتين هي بين ٣– ٥, ٣٪. أما توقعات التضخم المالي فإنها تتأثر بالأسعار العالمية والتي تظهر انخفاضا في نسب التضخم، وهذا هو أيضا المتوقع في إسرائيل، بمعنى أن تكون نسب التضخــم في عام ٢٠١٥ أقل من ١٪، إلا إذا قام بنك إســرائيل بخطوات جريئة وخفض نسبة الفائدة إلى صفر. وفي مجال العجز في الميزانية، فالمخطط له أن يكون ٢,٥٪، وأن يتناقص مع تقدم السنين. ولكن التحدي للاقتصاد هو ما سيحدث بعد أن تشكل الحكومة الجديدة خاصــة في ظل ارتفاع الأصوات المنادية بتقليــص الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع الإســرائيلي، كما أن التجربة من السنوات السابقة دلت على أن الأجواء الجيو سياسية تؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي مثلما حدث في حرب ٢٠١٢ و ٢٠١٤ على غزة، إضافة إلى متغيرات إقليمية أخرى. لذا تبقى التنبؤات في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية مشــروطة بســلوكيات وعوامل داخلية وخارجية. وفي حال حيدت جميع هذه العوامل فإن معدل النمو المتوقع لعام ٢٠١٥ هو في إطار ٣٪ حسب التوقعات الإسرائيلية.

المراجع

١. بنك إسرائيل، ٢٠١٥. تقرير السياسة النقدية للنصف الثاني لعام ٢٠١٤ (٤٢). Available at: www.boi.org.il.

٢. بنك إسرائيل، ٢٠١٥. التطورات الاقتصادية في الأشهر الأخيرة، ١٣٨. قسم الأبحاث، القدس .

٣. موقع دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية، ٢٠١٥. www.cbs.gov.il.

٤. دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٤ . الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣، القدس.

٥. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار،٢٠١٤، تقرير مدار الاستراتيجي٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤، رام الله، فلسطين.

٦. سلطة السكان والهجرة، ٢٠١٥. معطيات الغرباء في إسرائيل.www.piba.gov.il :

٧. وزارة المالية، ٢٠١٥. مؤشــر تنفيذ الميزانية، العجز الحكومي وتمويله لعام ٢٠١٤. إعلان للصحافة. Available athttp://mof.gov.il/releases/documents/2015-58.docx: (اخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥)

الهوامش

للمزيد انظر/ي هنيدة غانم (محررة)، تقرير مدار الاستراتيجي للعام ٢٠١٤: المشهد الاسرائيلي ٢٠١٣، الفصل الاقتصادي.

٢ الناتج التجاري= الناتج المحلي الإجمالي للقطاع التجاري؛ أي بدون الحكومة والمؤسسات التي تقدم خدمات للمواطنين بدون هدف الربح.

٣ دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، ٢٠١٤، بيان صحافي : تقدير مبكر للحسابات القومية للعام ٢٠١٤. على الرابط التالي: http://bit.ly/1AFWZUz (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١).

٤ جريدة غلوبس، ٢٠١٤، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٨، النمو في إسرائيل أقل من دول الـ OCED، نشر في ٢٠١٤/١٢/٣١ على الرابط التالي: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000997393 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٠٣/١٢).

٥ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٥/٠٣/١٥، تشغيل وايجار بحسب معطيات التأمين الوطني وعلى الرابط التالي: http://www.cbs.gov.il/ts/IDae556c950306ff/

٦ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ٢٠١٥، بيان للصحافة،٢٠١٥/٠٢/١٢.

٧ سلطة السكان والهجرة ، ٢٠١٥، معطيات عن الغرباء، ملخص ٢٠١٤، كانون الثاني ٢٠١٥، على الرابط التالي: http://www.piba.gov.il/PublicationAndTender/ForeignWorkersStat/Documents/sum2014_final.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

٨ معطيات دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٥. بيان صحافي: مؤشر الأسعار للعام ٢٠١٤، على الرابط التالي: http://www.arabbank.ps/Default.aspx?CSRT=14898860491464354139 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

٩ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٥، بيان للصحافة وعلى الرابط التالي، http://www1.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=345 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

١٠ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٥ ، بيان صحافي التجارة الخارجية ٢٠١٥/٠٣/١١. وعلى الرابط التالي: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201516066 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

١١ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٥ ، بيان صحافي التجارة الخارجية ٢٠١٥/٠٣/١١. المصدر السابق:

١٢ استندت المعطيات في هذا الجزء على بنك إسرائيل من تاريخ ٢٠١٤/١٢/٨ المعلومات متوفرة في موقع الانترنت لبنك إسرائيل على الرابط التالي: http://www.boi.org.il/he/Pages/Default.aspx

١٣ المعلومات مأخوذة هن بورصة الأوراق المالية، معطيات أساسية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، معطيات ٢٠١٤ صحيحة ليوم ٢٠١٤/١٢/١٥.

١٤ بورصة الأوراق المالية، معطيات أساسية للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤، معطيات ٢٠١٤ صحيحة ليوم ٢٠١٤/١٢/١٥.

١٥ التدريج الائتماني عبارة عن علامة تعطى للشركات، الدول وتحدد القدرة عل سداد الديون (سندات الدين)، ويعتمد هذا التدريج على التاريخ المالي، وضع الأصول، رأس المال الذاتي وحجم الالتزامات، ويقول هذا التدريج إنه كلما كان التدريج الائتماني أعلى، فإن العائد الذي يجب أن يعطيه مصدر سندات الدين أقل، وذلك لأن العائد يسير باتجاه معاكس للمخاطرة. أي تدريج أعلى تكون نسبة المخاطرة في سدّ الديون أقل. وفي التدريج الائتماني للدولة تؤخذ المتغيرات الآتية في احتساب علامة التدريج: الدين العام للدولة، ميزانية الحكومة، ميزات الاقتصاد، العلاقات التجارية الخارجية، السياسة النقدية، ميزات الحكم في الدولة، وميزات سياسية خارجية.

١٦ غلوبس ٢٠١٤/١١/٢٢، وعلى الرابط التالي: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000988075 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

١٧ ميشيل سترقتسنكي، ٢٠١٤، التكلفة الاقتصادية للجرف الصامد، معهد فلنير، القدس. على الرابط التالي: - https://vanleer.con.wordpress.com/2014/08/18/888/ (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

١٨ يشيف عيرن، ٢٠١٥، التطورات الاقتصادية وإسقاطاتها على الأمن القومي»، في التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٤-٢٠١٥، معهد الأمن القومي، جامعة تل أبيب على الرابط التالي : http://bit.ly/1bag8cd (اخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥)

١٩ يشيف عيرن، ٢٠١٥، م.س.

٢٠ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٤، الكتاب الإحصائي السنوي، جدول ٢,١٥؛ وأيضا بيان صحافي ٢٠١٤/٠٩/٢٢ط على الرابط التالي: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201411257 (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥)

٢١ مركز ادفا، ٢٠١٤. الاشتراك المخصص وهبات التوازن للمجالس الإقليمية في عام ٢٠١٢، على الرابط التالي www.adava.org (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٢/٢٢).

٢٢ يديعوت أحرونوت ، ٢٠١٤. عدد ٢٠١٤/١٢/٣ على الرابط التالي:_ www.ynet.co.il/articales/0,734,l-459894800,4hml. (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

٢٣ انظر/ي تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤، المشهد الاقتصادي. م.س.

الباب السادس

المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

يركز فصل «المشـــهد الاجتماعي» هذا العام على مســـتجدات الوضع الديمغرافيّ في إســـرائيل، والمتغيِّرات الأساســـية المتوقّعة في هذا المجال في السنوات القادمة، وذلك في محاولة لتقصي تأثيرات محتملة على جوانب عديدة ومختلفة للحياة العامّة في إســـرائيل، ولفهم خطوات وسياسات وقرارات رسميّة متوقّعة في تعامل إسرائيل مع الأوضاع الناشئة جرّاء المتغيّرات الديمغرافية، لا ســـيما وأن الديمغرافيا أو ما يُدعى في إسرائيل «المشكلة الديمغرافية» كانت وما زالت تشـــكل موضع اهتمام مركزيّ في إسرائيل منذ ١٩٤٨. وقد نتج هذا عن مميزين أساسيين لطبيعة قيام إسرائيل، فمن ناحية، أسست إسرائيل نفسها على أنقاض شـــعب آخر اقتلـــعَ من أرضه نتيجة لذلك، وداخل محيـــط عربي كبير حاول صدّها ومنع قيامها على أرض فلســـطين، ومن الناحية الثانية، تشكّل المجتمع الإسرائيليّ كمجتمـــع مهاجرين أتوا من بلدان وثقافات عديدة لا يجمع بينها أي جامع، ويتميّز هؤلاء المهاجـــرون باختلاف في أنماط عيشـــهم وتديّنهم إلى حدّ الشـــقاق. كانت هذه المميّزات وغيرها وراء الانهماك المتزايد للأوساط الحاكمة والحركات السياسيّة والمؤسسات البحثية في إســـرائيل بمسألة الديمغرافيا، سواءً ميزان الهجرة ومميزات المهاجرين اليهود ونسب الازدياد الطبيعي ومصادره لدى السكان لعرب واليهود والمتدينين والعلمانيين. ويأتي هذا الانشـــغال في إطار مسعى الحفاظ على أغلبية يهوديّة راسخة وكبيرة. وقد شكّل احتلال ١٩٦٧ نقطة انعطاف أخـــرى في هذا الاهتمام، حيثُ بدأ النقاش الديمغرافي يتركز على حجم الأكثرية اليهودية وقوتها ورســـوخها مقابل الفلسطينيين، ليس في إسرائيل فحسب، وإنمـــا في كل المنطقة التي يطلق عليها تســـمية فلســـطين التاريخيّة. ولا يخفى على أحد

يركز فصل «المشهد الاجتماعي» هـذا الـعـام عـلـى مـسـتـجـدات الوضع الديمغرافيّ في إسرائيل، والمتغيّرات الأساسية المتوقّعة في هـذا الـمـجـال فـي السنوات القادمة.

كانت «المشكلة الديمغرافية» وما زالت تشكل موضع اهتمام مركزيّ في إسرائيل منذ ١٩٤٨

أنّ الاعتبارات الديمغرافيّة قد تكون عاملاً له ثقله في التطورات السياسـيّة والتسـويات الممكنة في المسـتقبل، حيثُ أنّ كل تباحث، مهما بلغت جديته، عن تسـويات ممكنة ممثلة بحـلّ الدولتـين، أو الدولة الواحـدة، أو حتى إبقاء الوضع على ما هـو عليه، كل تباحث كهذا يسـتحضر، على الفور، الموازين الديمغرافية، ونضوب مصادر الهجرة اليهوديّة إلى إسرائيل، وأعداد اليهود مقارنةً بأعداد الفلسطينيين والمهاجرين غير اليهود الذين يُعتبرون مصدر تهديد اجتماعيّ وثقافيّ على المجتمع، إضافة إلى أثر ذلك على مقولة يهوديّة الدولة التي تتحقّق، حسب المنظور الإسرائيليّ، بالحفاظ على أغلبية يهودية كبيرة.

سوف تترك التغيّرات الديمغرافية أثرًا عميقًا على طبيعة المجتمع الإسرائيلي.

وعلى صعيد المجتمع الإسرائيلي من الداخل، فإنّ التغيّرات المتوقّعة في وجهة التغيّرات الديمغرافيّة الأساسـيّة، في مجال تشكيلة السكان، مثل نسبة العرب مُقابل من مواطني إسـرائيل، الآن وفي المسـتقبل، ونسـب المتدينين المتزمتين التي تدل على اتجاه المجتمع الإسـرائيليّ نحو التديّن مقابل نسـب العلمانيين من ناحية أخرى، وظاهرة الارتفاع في متوسـط العمر للرجال والنساء، ما يعني – حسب التقديرات الرسمية للعقدين القادمين– أن تغييرات جديّة سـتطرأ على تركيبة القوى العاملة وعلى نسـب المسنين المعتمدين على الدعـم الحكومي وخدمات الرفاه المجتمع الإسـرائيلي وغير ذلـك من القضايا، كل هذه التغيّرات الديمغرافية سـوف تترك أثرًا عميقًا على طبيعة المجتمع الإسرائيلي وعلى وجهة تطور اقتصاده ومناعته الاجتماعية في الحاضر والمسـتقبل، وعلى ثقافته السياسية التي تتميّزُ بكونها هشّـة لا تقوم على أسـس ديمقراطيّة أو إنسانية راسخة، وقد رأينا ذلك في أنمـاط تعامل عنصريّ مع اللاجئين الأفارقة الذين قصدوا إسـرائيل خوفًا من الأوضاع في بلادهم، وفي العداء الذي يعاني منه اليهود المتدينون (الحريديم) من طرف الأوسـاط التي تعتبرهم تهديـدًا على طابع المجتمع وهويته، وكذلك في النظرة المتعالية تجاه اليهود الإثيوبيين الذي استجلبوا إلى إسرائيل في نطاق مشاريعها الديمغرافية المصابة بهاجس «الأكثرية الراسـخة». هذا ناهيك طبعًا عن ما تتميّز به تلك الثقافة السياسـيّة الهشّة من عداء للعرب، يشـكّل أحيانًـا دافعًا للمختصين بالديمغرافيا مـن الباحثين اليمينيين إلى المبالغة في نسـب تكاثرهم، ووصف ذلك بالسرطان المتفشي، وباللجوء إلى استعارات من هذا القبيل. والخطير في هذا المضمار هو السعي المحموم إلى مجابهة الخوف الديمغرافيّ بواسطة العمل على تشريع قوانين تحاول ضبط تكاثر العرب واللاجئين غير اليهود.

ثمّة تغيّرات جديّة متوقّعة في العقدين القادمين، حسب التقديرات الرسمية لهذه الفترة، لا سيما فيما يتعلّق بمصادر النمو السكاني، وبظاهرة تديّن المجتمع

توضّح الإحصائيات الديمغرافية الـواردة في الصفحات التالية، أنّ ثمّة تغيّرات جديّة متوقّعة في العقدين القادمين، حسب التقديرات الرسمية لهذه الفترة، لا سيما فيما يتعلّق بمصادر النمو السـكاني، وبظاهرة تديّن المجتمع الذي يُقاس بأعداد المتدينين ونسـبتهم من السـكان، وزيادة متوسط سنين العمر بالنسـبة للرجال والنساء بعد الارتفاع الهائل

في معدل سنوات العمر وانخفاضات معدلات الخصوبة، وغير ذلك من التطوّرات التي من المتوقع أن تتطلّب مزيدًا من الإنفاق الحكومي على الرفاه، بدل التقليصات في هذا المجال واللجوء إلى الخصخصة. وإذا نظرنا إلى هذه المتغيرات على خلفية السياسة النيوليبرالية المتّبعة في إسرائيل، فمن الممكن أن نتوقّع آثارًا مهمة عديدة على المستوى الاجتماعيّ الاقتصاديّ، مثل ارتفاع نسب الفقر والإحباط وتدني مستويات المناعة الاجتماعيّة،[1] وليس من المستبعد أن تكون لذلك إسقاطات على المناخ السياسي العام السائد، وعلى المواقف من السكان العرب والأقليات عامّة والعمال الأجانب وطالبي اللجوء وغير ذلك.

تدُل آخر المعطيات التي نشرتها دائرة الإحصاء الرسميّة في إسرائيل على أنّ عدد سكان إسرائيل في نهاية سنة ٢٠١٤، وصل إلى ٨,٢٩٦,٠٠٠ نسمة

١. تركيبة السكان في إسرائيل وأبرز التغيّرات المتوقعة والنتائج المترتّبة

تدُل آخر المعطيات التي نشرتها دائرة الإحصاء الرسميّة في إسرائيل على أنّ عدد سكان إسرائيل في نهاية سنة ٢٠١٤، وصل إلى ٨,٢٩٦,٠٠٠ نسمة.[2] يتوزعون على النحو التالي: نحو ٦,٢١٨,٠٠٠ من اليهود ١,٧١٩,٠٠٠ من العرب، والباقون وعددهم يُقارب ٣٥٩,٠٠٠ نسمة، يُعرِّفون بصفة «آخرون»،[3] ويقصد بهم سكان إسرائيل من الشركس والأرمن والسامريين وغيرهم (انظروا المعلومات عنهم لاحقًا في هذا التقرير)[4].

عدد سكان إسرائيل تضاعف تسع مرات منذ أن قامت في عام ١٩٤٨

يعني هذا أنّ عدد سكان إسرائيل قد تضاعف تسع مرات منذ أن قامت في عام ١٩٤٨، حيثُ كان عدد سكانها الكلي في تلك السنة قرابة ٨٧٢,٧ نسمة.[5] من الواضح أنّ مصادر هذه الزيادة تختلف تمامًا، حيثُ أنّ الموجات الكبيرة لهجرة اليهود إلى إسرائيل كانت مركبًا أساسيًا من مركبات هذه الزيادة. وفي حين لم تحافظ الهجرة إلى إسرائيل على وتيرة متساوية على امتداد السنوات، فقد كانت هناك موجات هجرات كبيرة على نحو خاص، مثل آخر الهجرات الكبيرة من دول التحاد السوفييتي المنحل. من جهة ثانية، يمكن أن نعمّم بأن النمو السكاني في أوساط الفلسطينيين العرب المواطنين في إسرائيل كان متجانسًا وحافظ على وتيرة واحدة لا تشوبها قفزات كبيرة، وقد نتج هذا النمو السكاني عن الازدياد الطبيعي فقط، أي الناتج من حساب الولادات والوفيات.

كان النمو السكاني في أوساط الفلسطينيين العرب المواطنين في إسرائيل متجانسًا، وحافظ على وتيرة واحدة.

كانت الهجرة اليهودية، كما أسلفنا، مركبًا أساسيًا ومهمًا في النمو السكاني اليهودي، فقد أدّت إلى وصول نسبة النمو السكاني في العقد الأول بعد إقامة إسرائيل إلى ٩,٢٪، وهي نسبة نمو هائلة، جاءت نتيجة الهجرة الكبيرة من قبل اليهود الذين غادروا الدول العربية في أعقاب النكبة وقيام إسرائيل. عندما ضعف سيل المهاجرين في الستينيات والسبعينيات انخفض معدل النمو إلى ٣٪ ثم ٢,٢٪، وفي الثمانينيات انخفضت نسبة الازدياد إلى ١,٥٪ إلى أن بدأت هجرة كثيفة من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا وسائر دول أوروبا الشرقية أدت إلى ارتفاع نسبة النمو السكاني إلى ٣,٢٪ في النصف الأول من عقد التسعينيات الماضي و٢,٤٪ في السنوات ١٩٩٦–٢٠٠٠. وبسبب انخفاض

أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل في العقدين الأخيرين، نجد أنّ نسبة النمو السكاني انخفضت مجددًا إلى ١,٥٪–١,٧٪ ناتجة في الأساس عن الازدياد الطبيعيّ.

جدول رقم ١: مصادر النمو السكاني حسب الديانة في فترات زمنيّة مختلفة (بالآلاف)

السنوات	عدد السكان في بداية الفترة	الازدياد الطبيعي	المهاجرون إلى إسرائيل	عدد السكان في نهاية الفترة	نسبة الازدياد السنوي٪	نسبة ميزان الهجرة من مجمل النمو السكاني
اليهود						
١٩٤٨–١٩٦٠	٦٤٩،٦	٣٩٢،٣	٨٦٩،٣	١،٩١١،٢	٪٩,٢	٪٦٨,٩
١٩٦١–١٩٧١	١٩١١،٢	٤١٢،٩	٣٣٧،٩	٢،٦٦٢،٠	٪٣	٪٤٥
١٩٧٢–١٩٨٢	٢،٦٦٢،٠	٥٣٢،٥	١٧٨،٦	٣،٣٧٣،٢	٪٢,٢	٪٢٥,١
١٩٨٣–١٩٩٥	٣،٣٤٩،٦	٦٣١,٤	٥٦٤،٤	٤،٥٤٩،٥	٪٢,٤	٪٤٧,٤
١٩٩٦–٢٠٠٨	٤،٥٢٢،٣	٨٢٤،٣	٢٣٢،٨	٥،٥٦٩،٢	٪١,٦	٪٢٢,٢
٢٠٠٩–٢٠١٣	٥،٦٠٨،٩	٤٤٠،٢	٤٧,٨	٦،١٠٤،٥	٪١,٧	٪٩,٦
المسلمون						
١٩٥٥–١٩٦٠	١٣١،٨	٣٤،٨		١٦٦،٣	٪٤	
١٩٦١–١٩٧١	١٦٦,٨	١١٨,٩		٣٤٤،٠	٪٥	
١٩٧٢–١٩٨٢	٣٣٩،٢	١٨٥,٨		٥٣٠،٨	٪٤,١	
١٩٨٣–١٩٩٥	٥٢٤،٦	٢٧٨,٦		٨١٣،٠	٪٣,٤	
١٩٩٦–٢٠٠٨	٨١١،٢	٤١١،٤		١،٢٤٠،٠	٪٣,٣	
٢٠٠٩–٢٠١٣	١،٢٥٤،١	١٠٠،٧		١،٤٢٠،٣	٪٢,٥	
المسيحيون						
١٩٥٥–١٩٦٠	٤٢،٠	٧،٥		٤٩،٦	٢,٨	
١٩٦١–١٩٧١	٤٩،٦	١٦،٧		٧٧،٣	٢,٩	
١٩٧٢–١٩٨٢	٧٧,٣	١٦،٣		٩٤،٠	١,٨	
١٩٨٣–١٩٩٥	٩٤،٠	٢٢،٦		١٦٢،٥	٤,٣	
١٩٩٦–٢٠٠٨	١٢٠،٦	٢١،١		١٥٣،١	١,٩	
٢٠٠٩–٢٠١٣	١٥٠،٢	٦،٨		١٦٠،٩	١,٤	
الدروز						
١٩٥٥–١٩٦٠	١٨،٠	٥،٠		٢٣،٣	٪٤,٤	
١٩٦١–١٩٧١	٢٣،٣	١٣،٥		٣٧،٣	٪٤,٤	
١٩٧٢–١٩٨٢	٣٧،٣	١٨،١		٦٥,٦	٪٣,٨	
١٩٨٣–١٩٩٥	٦٥،٦	٢٨،٢		٩٤،٠	٪٢,٨	
١٩٩٦–٢٠٠٨	٩٢،٢	٢٩،٤		١٢١،٩	٪٢,٢	
٢٠٠٩–٢٠١٣	١٢٣،٣	١٠،٣		١٣٣،٤	٪١,٦	

حسب معطيات الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٤، جدول رقم١٢,٢ ، ص.١١٦–١١٨.

شكّلت الهجرة اليهودية مركبًا أساسيًا ومهمًا في النمو السكاني اليهودي

يمكــن أن نلاحــظ- من حيثُ توزيع الســكان حســب الفئة العمريّــة — أن المجتمع الإسرائيليّ ما زال فتيًا نسبيًا، فنسبة الفئة العمريّة ٠-١٤سنة (أي فئة الأطفال والأولاد) شــكّلت في ســنة ٢٠١٣ نحو ٢٨,٢٪ من السكان، في حين تشــكّل الفئة العمريّة ٦٥ فما فوق نحو ١٠,٦٪. أما نســبة المســنين الذين يبلغون من العمر ٧٥ سنة فما فوق في المجتمع الإسرائيليّ، بكل فئاته، فوصلت في ٢٠١٣ إلى ٤,٩٪ بين السكان عامة و٥,٩٪ بين اليهود (لكن هذه النســب ســوف ترتفع في العقدين القريبين كما سيتضح لاحقًا من تقديرات دائرة الإحصاء المركزيّة حتى ســنة ٢٠٣٥). هذا التغيير الذي ســيؤدي، حسب التوقّعات، إلى تحوّل المجتمع الإســرائيليّ بعد عقود إلى مجتمع كبير في السن، إذا صحّ التعبيــر، هو تغيير طويل الأمــد، ويمكن ملاحظته في الارتفــاع التدريجيّ المتواصل في متوســط الأعمار، حيثُ وصل هذا المتوسط في ٢٠١٣ إلى ٢٩,٦ سنة مقابل ٢٧,٦ في سنة ٢٠٠٠ (متوسط أعمار الرجال، في ٢٠١٣، كان ٢٨,٦ سنة وللنساء ٣٠,٧ سنة).

لم تحدُث أي تطورات على التوزيع حسب الجنس للسكان في إسرائيل، فبقيت النسب على ما هي، أي بمعدّل ٩٨٢ رجلاً لكل ١٠٠٠ امرأة. في ســنة ٢٠١٤، فاق عدد الرجال عدد النســاء في الفئة العمريّة حتى ســن ٣٠ ســنة، أما في الفئة العمريّة ٣١ فما فوق، فكان عدد النســاء أكبر من عدد الرجال. ويبرز الفرق لصالح النســاء في ســن ٧٥ فما فوق، إذ تصل النســبة إلى ٦٩٦ رجلًا لكل ١٠٠٠ امرأة.[٦] ويلاحظ في الســنوات الأخيرة ارتفاع في معدل سن الزواج بين الذكور والإناث، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العازبين في الفئة العمريّة ٢٥-٢٩ سنة، حيثُ تصل هذه النسبة إلى ٦٣,٣٪ بين الرجال، ٤٥,٨٪ بين الإناث، وفي هذا تغيير واضح بالمقارنة مع ما كان سائدًا قبل عقد واحد، حيثُ كانت نسبة العازبــين والعازبــات في الفئة العمريّة المذكورة هــي ٥٤٪ و٣٣,٣٪ على التوالي. وليس من المســتغرب أن تختلف هذه النسب بين السكان المسلمين، حيثُ تدُل الإحصائيات على أنّ نســبة العازبين بين الرجال في الفئة العمريّة ٢٥-٢٩ ســنة هي ٤٥,٥٪ وبين النساء ١٨,٨٪ (مقارنة بـ ٣٥,٧٪ لدى الرجال، و٢٣,٢٪ بين النساء في عام ٢٠٠٠). يعني ذلك أن وجهة التغيير لدى اليهود والعرب، في هذا الشــأن، متشابهة، ولكن الفرق في النسب لكل مجموعة دليل على فروق ثقافيّة بين المجموعتين السكانيتين.

> **ما زال المجتمع الإسرائيليّ فتيًا نسبيًا، فنسبة الفئة العمريّة ٠-١٤ سنة (أي فئة الأطفال والأولاد) شكّلت في سنة ٢٠١٣ نحو ٢٨,٢٪ من السكان، في حين تشكّل الفئة العمريّة ٦٥ فما فوق نحو ١٠,٦٪.**

١.١ تركيبة السكان اليهود حسب الأصل[٧] (حسب المنطقة الجغرافية التي هاجروا منها)

هنا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المقصود بتركيبة السكان اليهود حسب الأصل أو حسب مجموعة الانتماء في إســرائيل هو توزيعهم إلى فئة مَن وُلِدوا في إســرائيل أي بعد سنة ١٩٤٨، وتُعرّف مجموعة انتمائِهم الأصليّة حســب مكان ولادة الأب، أما الفئة الثانية فهم

المهاجرون الذين وُلدوا خارج إســرائيل ويقسمون إلى ذوي الأصل الآسيوي، الأفريقي [٨]، والأوروبي–أميركي. ويُســتدل من المعطيات الواردة في الكتاب الإحصائي الأخير أنّ نحو ٧٠٪ من اليهود في إســرائيل في ســنة ٢٠١٣ ولدوا في إســرائيل، أي بعد ١٩٤٨، في حين تشــكّل النســبة الباقية مهاجرين من دول أميركا وأوروبا وأفريقيا وآسيا ولدوا في تلك المناطق.

نحو ٧٠٪ من اليهود في إسرائيل في سنة ٢٠١٣ ولدوا في إسرائيل، أي بعد ١٩٤٨.

جدول رقم ٢: توزيع السكان اليهود حسب الأصل (الانتماء)

الأصل	العدد بالآلاف	النسبة
المجموع	٦,٠٥٢,٠	١٠٠٪
آسيا	٦٨٣,٤	١١,٢٪
أفريقيا٪	٨٩٣,٢	١٤,٧٪
أوروبا، أميركا	١,٩٢٥,١	٣١,٨٪
إسرائيل	٢٥٥٠,٣	٤٢,١٪

اعتمادًا على الجدول ٢,٨ في الكتاب الإحصائي ٢٠١٤.

ما زالت الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين الأشكناز والشرقيين موجودة، إلا أنها تقلّصت على نحو جدي في السنوات الأخيرة.

وتبيّن المعطيات الرســميّة المتوفرة أنّ ٧٢,٥٪ من اليهود من أصل آسيوي، و٦٥,٢٪ مــن ذوي الأصل الأفريقي قد ولدوا في إســرائيل لآباء جاءوا مــن تركيا والعراق واليمن وإيران والهند والباكســتان وســورية ولبنان في حالة آسيا، ومن المغرب والجزائر وتونس وليبيــا ومصــر وأثيوبيا وغيرها في حالة الأصــل الأفريقي. أما بالنســبة لذوي الأصل الأوروبي– أميركي فإنّ نســبة المولودين منهم في البــلاد أقل بكثير وتقف عند ٤٥,٢٪، بســبب تواصل الهجرة من أميركا ودول أوروبا، ولو كان ذلك بأعداد غير كبيرة، في حين ليس ثمّة مهاجرون من آسيا وأفريقيا [٩].

ينعكس هذا التغيير في التركيبة الديمغرافيّة المجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بالتناسب بين اليهود الأشكناز والشرقيين في كافة مجالات الحياة، وقد بيّن مومي دهان، أحد الباحثين البارزيــن في مجال الرفاه والفجوات الاجتماعيّة في إســرائيل، أنّ الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين الأشــكناز والشرقيين ما زالت موجودة إلا أنها تقلّصت على نحو جدي في الســنوات الأخيرة، ويضيف دهان أنّ تقلُّص الفروق في الدخل ومؤشــرات اقتصادية واجتماعيّة أخرى بشكلٍ متواصل منذ نحو عقدين تبشّر بتوجّه يتوقع له الاستمرار بسبب ما يحدث من تطوّر في أوســاط الشرقيين يســاهم في زيادة تأثيرهم وشعورهم بقدرتهم علــى التأثيــر. هذا مع تأكيد الباحث على أن ثمة فرقا يصــل نحو ٢٥٪ في دخل العائلة بــين العائلة ذات الأصل الأشــكنازيّ (أي أنّ رب العائلة أو والده ولدا في أميركا أو دولة

ثمة فرق يصل نحو ٢٥٪ في دخل العائلة بين العائلة ذات الأصل الأشكنازيّ، والعائلة اليهوديّة الشرقيّة. هذا مع العلم أنّ الفرق بين دخل العائلتين وصل قبل ١٥ سنة إلى نحو ٤٠٪.

أوروبيّة) والعائلة اليهوديّة الشرقيّة ، هذا مع العلم أنّ الفرق بين دخل العائلتين وصل قبل ١٥ سنة إلى نحو ٤٠٪. ومن ضمن التغيّرات الحاصلة في أوساط اليهود الشرقيين التي أعارها دهان اهتمامه– بسبب إسهامها في التحوّلات الحاصلة على مكانة الشرقيين– التقلّص التدريجيّ في الفجوات في مجال التعليم المدرسي والجامعي بين اليهود الأشكناز والشرقيين، على الرغم من تواصل وجودها،[١٠] وعدد من المجالات التي لم تعُد تتميّز بوجود فجوات بين اليهود الشرقيين والغربيين في إسرائيل، مثل معدّل عدد الأبناء للعائلة، وسن زواج النساء، وثقافة قضاء أوقات الفراغ، ومستوى التديُّن، على سبيل المثال لا الحصر.[١١]

يُعزى التحسُن في أوضاع اليهود الشرقيين من الناحية الاقتصاديّة إلى ارتفاع مستوى التعليم، ونظرتهم إلى التعليم كقناة حراك اجتماعي نحو وضع أفضل.

وينسِب دهان التحسُن في أوضاع اليهود الشرقيين من الناحية الاقتصاديّة إلى ارتفاع مستوى التعليم، ونظرتهم إلى التعليم كقناة حراك اجتماعي نحو وضع أفضل، وإلى التحسُّن الذي طرأ على مكانة المرأة اليهوديّة الشرقيّة وارتفاع مستوى تعليمها ومشاركتها في سوق العمل، بنسبة تفوق نسبة مشاركة المرأة الأشكنازيّة، حسب ما أورده البحث.[١٢] أما عن دور مؤسسات الدولة في تقليص الفجوات فيقول دهان إنّ الدولة لم تُساهم في تقليص الفجوات، ولكنها في الوقت ذاته لم تعرقِل هذا التقليص في العقدين الأخيرين. في سنوات الخمسين والستين من القرن الماضي كان التمييز ضد الشرقيين سببًا في تردِّي أوضاعهم، إلا أنّ سياسة التمييز هذه لم تعد موجودة، حسب قول الباحث الذي لا ينسب إلى الأحزاب والحركات السياسيّة التي حملت لواء تمثيل الشرقيين –مثل شاس– أو ارتبط نجاحها بأنماط تصويتهم (مثل الليكود ١٩٧٧) أي مساهمة في تحسين أوضاعهم.

تبيّن بعض الأبحاث أنّ الصورة ما زالت قائمة، وأنّ التمييز ما زال موجودًا سواءً في فرص العمل، أو في الأجور، حتى عند الحديث عن أشخاص يملكون المؤهلات المهنيّة والأكاديميّة نفسها.

ولكن أبحاثًا أخرى تبيِّن أنّ الصورة ما زالت قائمة وليس كما يصوّرها مومي دهان، وأنّ التمييز ما زال موجودًا سواءً في فرص العمل، أو في الأجور، حتى عند الحديث عن أشخاص يملكون المؤهلات المهنيّة والأكاديميّة نفسها.[١٣] هذا ناهيك عن النظرة الدونيّة التي يمكن ملاحظتها في التعامل مع الثقافة الشرقيّة وموسيقى اليهود الشرقيين في إسرائيل والكثير من الآراء المُسبقة. ولكن جميع الأبحاث تتفق على أنه قد طرأ تغيير ملحوظ على مشاركة اليهود الشرقيين في النخبة السياسيّة والعسكريّة في إسرائيل، إضافة إلى الزيادة المطرّدة في أعداد الكتاب المحاضرين والفنانين اليهود من أصل شرقي، ما أدى إلى فرض أنفسهم على كافة الحلبات السياسيّة والاجتماعيّة في المجتمع الإسرائيلي. ومن المتوقّع أن يدفع هذا بدوره في اتجاه مزيد من الاحتجاج على الفجوات الباقية بينهم وبين اليهود الأشكناز، لا سيما في مدن التطوير التي يشكّل اليهود الشرقيون ٨٠٪ من سكانها، وهي تندرج ضمن العناقيد المتوسطة والدنيا على سلم التصنيف حسب الحالة الاقتصاديّة– الاجتماعيّة. ومن المتوقّع أن يأخذ الاحتجاج اليهودي الشرقي في المستقبل شكل إلزام المجتمع الإسرائيليّ بالتعامل مع اليهود الشرقيين على أساس الحق في

تتفق جميع الأبحاث على أنه قد طرأ تغيير ملحوظ على مشاركة اليهود الشرقيين في النخبة السياسيّة والعسكريّة في إسرائيل.

المســـاواة التّامة مع اليهود الأشـــكناز، وليس على أساس اعتبارهم ضحايا تمييز سابق يســـتحقون تفضيلاً مصححًا في هذا المجال أو ذلك.[١٤] وفي هذا الســـياق، ثمّة نقاش في أوساط الناشـــطين والمثقفين الشرقيين حول إســـهام الأحزاب والحركات السياسيّة التي تحمل لواء تمثيل الشـــرقيين، مثل شاس، أو تلك التي يُساهِم الشرقيون بأنماط تصويتهم في نجاحها (الليكود) في تحســـين أوضاع اليهود الشـــرقيين ومكانتهم، فهناك مَن يعتقد بأنه ليس لهذه الأحزاب أي إسهام حقيقي فعلاً، وأن شعاراتها حول التمييز والاضطهاد ليست أكثر من مادة للاستهلاك الدعائيّ في فترات الانتخابات.[١٥]

يسكن ٤٠٪ من مجمل سكان إسرائيل- بينهم نحو ٥٠٪ من السكان اليهود- في منطقة المركز

٢.١ التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل

يســـكن ٤٠٪ من مجمل ســـكان إســـرائيل– بينهم نحو ٥٠٪ من السكان اليهود– في منطقـــة المركز، حســـب الإحصائيات الأخيـــرة، وفيها، كما هو معلـــوم، عصب الصناعة والتجـــارة في إســـرائيل. أما العرب فيســـكنون بغالبيتهم (نحـــو ٦٠٪ منهم) في منطقة الشمال في مجمعات قرويّة هامشية من حيث دورها الصناعيّ والاقتصاديّ عامة.

جدول رقم ٣: التوزيع الجغرافي للسكان

لواء	النسبة من السكان	النسبة من اليهود	النسبة من العرب	نسبة النمو السكاني
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٩
القدس	١٢,٤	١١,٠	١٨,٩	٢,١
الشمال	١٦,٥	٩,٥	٤٢,٦	١,٦
حيفا	١١,٧	١٠,٧	١٤,٤	١,٤
المركز	٢٤,٣	٢٨,٤	٩,٦	٢,٣
تل أبيب	١٦,٤	٢٠,٤	١,١	١٠
الجنوب	١٤,٤	١٤,٢	١٣,٣	١,٩
منطقة الضفة الغربيّة	٤,٤	٥,٧	٠,٠	٤,٤

حسب معطيات الجدول ٢,١٥ و ٢,١٦ في كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٤، ص ١٢٦–١٢٩.

معدل الاكتظاظ السكاني في إسرائيل في ارتفاع متواصل نتيجة الازدياد الدائم في عدد السكان.

معدل الاكتظاظ الســـكاني في إسرائيل في ارتفاع متواصل نتيجة الازدياد الدائم في عدد السكان، وقد وصل معدل الاكتظاظ في سنة ٢٠١٣، إلى ٣٥٩,٤ نسمة/كم^2 مقارنة بمعدل ٢٨٨ نسمة/كم^2 في سنة ٢٠٠٠.

جدول رقم ٤: معدل الاكتظاظ السكاني لكل كم٢ حسب اللواء

اللواء	عدد الأشخاص لكل كم٢
المجموع	٣٥٩,٤
القدس	١٥٤٤,٥
الشمال	٢٩٩,٩
حيفا	١٠٩٩,٨
المركز	١٥٢٧,١
تل أبيب	٧٧٣٣,١
الجنوب	٨٢,٤

المدن الكبيرة الأكثر اكتظاظًا في إسرائيل هي تل أبيب (٨٠٨٧ نسمة/كم٢) ثم القدس (٦٤٣،٦ نسـمة/كم٢). أما المدن اليهوديّة متوسـطة الحجم التـي تتميز بمعدل اكتظاظ كبير هي بني براك ٤٢٦،٢٣ نسـمة/كم٢، تليها جفعتايم ٣٧٦،١٧ نسـمة/كم٢، ثم بات يام ٦٩٧،١٥ نسـمة/كم٢، ثم موديعين عيليت ٣٠٩،١٢ نسمة/كم وبعدها إلعاد ١٢٢٠٦ نسمة/كم٢.

تعدّ قرية جسر الزرقاء الأكثر اكتظاظًا بين المدن والقرى العربيّة.

أمـا بين المدن والقرى العربيّة فإنّ قرية جسـر الزرقاء هـي الأكثر اكتظاظًا (٣٧٢،٨ نسمة/كم٢)، تليها الناصرة (٢٤٠،٥ نسمة/كم٢) يافة الناصرة (٣٣٢،٤ نسمة/كم٢).

ومن المهم أن نشـير هُنا إلى أنّ دلالة معدلات الاكتظاظ الكبيرة ليسـت متشابهة في جميع الحالات، وأنها قد تُفسـر سـلبيًا أو ايجابيًا إذا فُهمت في سـياق واقع المدينة أو القرية التي يجري الحديث عنها، ففي مدن المركز أو القدس يرتفع معدل الاكتظاظ لأسبابٍ منها أنّ هذه المدن تجذب إليها المزيد من السكان بسبب قربها من مناطق صناعة الهايتك، ولأنّ فيهـا جامعات كبيرة وعددًا هائلًا من البنوك والمكاتب الحكوميّة والشـركات المحليّة والدوليّة ومراكز تجارة المال، إضافةً إلى كونها مهِمة على صعيد الحياة السياسيّة، وغير ذلـك مما يتعلّق بكون العيش فيهـا يرمز إلى مكانة اجتماعيّة واقتصاديّة مرموقة، أو إلى الانتماء إلى شـريحة اجتماعيّة ذات هيبة ومكانة عالية. أما في حالات معدلات الاكتظاظ العاليـة لدى العرب، كما في حالة قرية جسـر الزرقاء أو حتـى الناصرة، فهي دليلُ على نقص كبير في الأرض المعدّة للبناء، وعلى عدم ملاءمة الخرائط الهيكليّة للقرى لاحتياجات السكان الذين يزداد عددهم على نحو متواصل بدون أي تغيير في المساحة المُعدّة لإقامة بيوت تأويهم. في هذه الحالات، يتحوّل الاكتظاظ الكبير إلى مصدرٍ للأمراض وللمشـاكل الاجتماعيّة، ويشكل سببًا لتدنّي مستوى الحياة على نحوٍ مزعج.

٣.١ الزواج والطلاق ومعدلات الخصوبة

في سنة ٢٠١٢، وصل عدد الزيجات الجديدة إلى ٤٧,٤٥٠، ٧٥٪ زيجات يهوديّة، و٢١٪ زيجات أزواج مسلمين، في السنة نفسها وصل عدد حالات الطلاق إلى ١٣,٦٨٥ حالة، منها ٨١٪ طلاق أزواج يهود، و١٣٪ حالات طلاق أزواج مسلمين، وبالمجمل كانت نسبة الزواج في إسرائيل ٦,٤ لكل ١٠٠٠ نسمة، ونسبة الطلاق ١,٧ لكل ١٠٠٠.

ارتفاع نسبة خصوبة المرأة اليهوديّة مقارنةً بالمرأة المسلمة.

جدول رقم ٥: نسبة الخصوبة العامة (معدل عدد الأولاد للمرأة) حسب الديانة في سنوات مختارة

ديانة الأم	في النصف الأول من سنوات السبعين	٢٠١٢	٢٠١٣
المجموع	٣,٨٠	٣,٠٥	٣,٠٣
يهوديّة	٣,٢٨	٣,٠٤	٣,٠٥
مسلمة	٨,٤٧	٣,٥٤	٣,٣٥
مسيحيّة	٣,٦٥	٢,١٧	٢,١٣
درزيّة	٧,٢٥	٢,٢٦	٢,٢١
بدون تحديد الديانة		١,٦٨	١,٦٨

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الخصوبة العالي للمرأة اليهوديّة مقارنةً بالمرأة المسلمة، حيثُ أنّ معدلات الخصوبة لدى الاثنتين متقاربة، إلى حدٍ كبير، وهو أمر ملفت للانتباه، وهو ما يهدئ من روع الديمغرافيين الإسرائيليين بالنسبة للنمو السكاني المستقبلي، والتغيير في نسبة العرب قيلسًا إلى اليهود من السكان في العقود القادمة. من ناحية ثانية، يبيّن الجدول أن معدل خصوبة المرأة اليهوديّة يزيد بكثير عن معدلات الخصوبة في الدول الأوروبيّة التي يحلو لإسرائيل أن تنسب نفسها إليها، وتدعي أن تشابهًا ثقافيًا يجمع بين المجتمع الإسرائيلي ومجتمعات هذه الدول، وذلك بسبب الرغبة المتزايدة في الابتعاد عن شعوب المنطقة.

يزيد معدل خصوبة المرأة اليهوديّة بكثير عن معدلات الخصوبة في الدول الأوروبيّة

أما عن الانخفاض العام في معدلات الخصوبة عامة- كما يبدو في الجدول- فيعود إلى أسباب اقتصاديّة (غلاء المعيشة على سبيل المثال) واجتماعيّة معروفة (الارتفاع في مستوى الحياة وفي الثقافة العامة.. إلخ)، وينتج أيضًا عن تأخير سن الزواج وسن المرأة عند الولادة الأولى، حيثُ ارتفع معدل السن عند الولادة الأولى من ٢٥,١ سنة في ١٩٩٤ إلى ٢٧,٥ سنة في ٢٠١٣.

جدول رقم ٦: معدل العمر للأم عند ولادتها الأولى، حسب الديانة في سنة ٢٠١٣

السنة	المعدل العام	اليهوديات	المسلمات	المسيحيات	الدرزيات
٢٠١٣	٢٧,٥	٢٨,٣	٢٣,٦	٢٨,٠	٢٥,٣

ويلاحظ بأنّ ثمّة ارتفاعًا في جيل الأم عند ولادتها الأولى لدى الأمهات من جميع الديانات.

شهد المعدل السنوي لعدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، أو ما يسمى في القاموس الإسرائيلي «القادمون الجدد»، انخفاضًا مستمرًا من نحو ٢٣٠٠٠ مهاجر سنويًا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٢، إلى نحو ١٥٠٠٠ مهاجر سنويًا في السنوات ٢٠١١-٢٠٠٨.

٤.١ ميزان الهجرة من وإلى إسرائيل وأثره على التركيبة السكانية

تُبينُ المعطيات الرسمية المتوفرة أنّ المعدل السنوي لعدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، أو ما يسمى في القاموس الإسرائيلي «القادمون الجدد»،[١٦] شهد انخفاضًا مستمرًا من نحو ٢٣،٠٠٠ مهاجر سنويًا في الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٢، إلى نحو ١٥،٠٠٠ مهاجر سنويًا في السنوات ٢٠١١–٢٠٠٨. وجاء توزيع المهاجرين حسب دول الأصل في السنوات العشر الأخيرة على النحو التالي: ٥٣٪ وصلوا من دول أوروبا، نصفهم من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقًا، ٢٢٪ من القارة الأميركية وأوقيانيا، ١٥٪ من أفريقيا غالبيتهم العظمى من أثيوبيا، ونحو ١٠٪ من آسيا.

جاءت سنة ٢٠١٤ مختلفة من حيثُ المعدل السنوي مقارنة مع السنوات التي سبقتها، فقد وصل عدد المهاجرين إلى إسرائيل في ٢٠١٤ إلى ٢٦،٦٢٧ مهاجرًا، حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية، وترجّح أوساط إسرائيلية أن يكون الارتفاع ناتجًا عن خوف اليهود من تدهور في أنماط التعامل معهم في دول إقامتهم في أوروبا وأميركا، سواءً أكان الخوف من مجموعات عنصريّة من سكان تلك الدول أم من طرف مجموعات إسلاميّة تتعاطف مع تنظيمات مثل «القاعدة» و«تنظيم داعش»، وغيرها. فمثلا، شهدت سنة ٢٠١٤ هجرة نحو ٦٦٠٠ يهودي فرنسي، أي بارتفاع مقداره ٣٢٪ مقارنةً بالسنة التي سبقتها. ويُعتقد أنّ هذا الارتفاع في عدد المهاجرين من فرنسا جاء نتيجة لمشاعر «الكراهية» التي تبديها حركات يمينيّة فرنسية تجاه اليهود، إضافة إلى مواقف علنية مشابهة تصدر عن حركات إسلامية. يضاف إلى ذلك، النشاط الدؤوب الذي تبذله مؤسسات صهيونيّة للتأثير على اليهود في دول العالم للهجرة إلى إسرائيل.

شهدت سنة ٢٠١٤ هجرة نحو ٦٦٠٠ يهودي فرنسي، أي بارتفاع مقداره ٣٢٪ مقارنةً بالسنة التي سبقتها.

أما توزيع المهاجرين اليهود حسب المناطق التي هاجروا منها في ٢٠١٤ فقد كان على النحو التالي: ٤٥,٥٪ جاءوا من دول أوروبا الشرقيّة،[١٧] ٣١,٥٪ من أوروبا الغربيّة، ١٤,١٪ من أميركا الشماليّة، ١٤٪ من دول أميركا الوسطى والجنوبية، نحو ٢٪ من دول أفريقيا، ونحو ٢٪ من دول آسيا، والباقي من مناطق أخرى. ٤٧,٥٪ من المهاجرين في سنة ٢٠١٤ هم من الذكور، و٥٢,٥ من الإناث.

جدول رقم ٧: المهاجرون اليهود إلى إسرائيل في سنة ٢٠١٤، حسب دول المصدر، الجنس[١٨]

دولة المصدر	العدد	النسبة ٪	منهم ذكور	منهم إناث
شرق أوروبا	١٢١١٨	٤٥,٥٥		
غرب أوروبا	٨٤٠٧	٣١,٥٧		
أميركا الشمالية	٣٧٦٦	١٤,٠		
أميركا الوسطى والجنوبية	١٠٦٧	٤,٤		
أفريقيا	٤٨٨	١,٨٣		
آسيا	٥١٨	١,٩٤		
مناطق أخرى	٢٦٣	١,٠		
المجموع	٢٦٦٢٧	١٠٠	١٢٦٦٤	١٣٩٦٣

إسرائيل لا تشكّل هدف الهجرة الوحيد ليهود أوروبا الغربية ولا سيّما فرنسا، وليهود دول أوروبا الشرقيّة، فقد بلغ عدد اليهود الفرنسيين الذين هاجروا إلى بريطانيا، على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة نحو ٢٠٠٠٠ يهودي منهم ٥٠٠٠ هاجروا في السنتين الأخيرتين فقط.

ولكن إسرائيل لا تشكِّل هدف الهجرة الوحيد ليهود أوروبا الغربية ولا سيّما فرنسا، وليهود دول أوروبا الشرقيّة،[١٩] فقد بلغ عدد اليهود الفرنسيين الذين هاجروا إلى بريطانيا، على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة نحو ٢٠,٠٠٠ يهودي منهم ٥٠٠٠ هاجروا في السنتين الأخيرتين فقط، ومن المتوقّع أن يرتفع هذا العدد بعد الاعتداءين الأخيرين اللذين شهدتهما العاصمة باريس في شهر كانون الثاني ٢٠١٥ [٢٠] وتعود أسباب تفضيل دول أوروبا وأميركا الشمالية كهدف للهجرة إلى ما يسميه المهاجرون الأمن الاقتصادي والشخصي.[٢١]

٥.١ هجرة اليهود من إسرائيل إلى الخارج

تتعلّق الأسباب الرئيسيّة للهجرة من إسرائيل إلى الخارج، في المقام الأول، بالسعي إلى تحسين مستوى الحياة، والبحث عن فرص عمل، أو الارتقاء والتقدّم في مجال المهنة والتعليم الأكاديميّ

لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أنّ الهجرة من إسرائيل إلى خارجها تسمى في القاموس الإسرائيلي «يريداه»، أي الهبوط أو النزول، على عكس الهجرة إليها التي تأخذ معنى الصعود أو الحج، كما أسلفنا، وهذا للدلالة على موقف سلبي من الظاهرة يصل حدّ اتهام المهاجرين إلى الخارج بالتخلّي عن المشروع القومي، والهروب أو السعي إلى مطامح شخصية أنانية في دول الغرب، بدل الإسهام في الجهد الصهيوني الجماعي الذي يسعى إلى ضمان الطابع اليهودي للدولة ومستقبلها. على الرغم من النظرة السلبيّة التي تعبّر عنها الأوساط الرسميّة ووسائل الإعلام، ناهيك عن الحركات اليمينية، تجاه المهاجرين، مهما كان سبب مغادرتهم، إلا أنّ النقاش حولها بدأ يشغل المجتمع الإسرائيلي بوتيرة

أعلى في السنوات الأخيرة، ولم يعد التفكير بالهجرة إلى الخارج أو الجهر بالاستعداد للمغادرة– إذا سنحت فرصة كهذه– من المحرمات في الثقافة السياسية الإسرائيلية.

تتعلّق الأسباب الرئيسيّة للهجرة من إسرائيل إلى الخارج، في المقام الأول، بالسعي إلى تحسين مستوى الحياة، والبحث عن فرص عمل، أو الارتقاء والتقدّم في مجال المهنة والتعليم الأكاديميّ.[٢٢] ويدور في السنوات الأخيرة، وتحديدًا بعد حركة الاحتجاج التي انطلقت في سنة ٢٠١١، نقاش واسع في إسرائيل عن الهجرة بسبب غلاء المعيشة في إسرائيل مقارنةً بأميركا ودول أوروبية مثل ألمانيا، ما يجعل الحياة هناك أسهل بكثير منها في إسرائيل.[٢٣] كما أنّ الأوضاع الأمنيّة في المنطقة، وحروب إسرائيل المتتالية وما تسببه من شعور بانعدام الأمان لدى السكان في المناطق المعرّضة للخطر، يرفع من مستوى الاستعداد لمغادرة البلاد إذا سنحت فرصة ذلك.[٢٤]

تبيّن المعطيات الرسمية المتوفرة عن الهجرة إلى خارج إسرائيل، أنّ عدد الإسرائيليين الذين هاجروا منذ إقامة إسرائيل حتى سنة ٢٠١٢ ولم يعودوا إليها هو ٦٩٨,٠٠٠ نسمة، وهذا يشمل، حسب التقديرات الرسمية، المتوفِّين من بينهم ويتراوح عددهم بين ١١٦,٠٠٠ و ١٤٩,٠٠٠ نسمة، ما يعني أنّ عدد الإسرائيليين الماكثين في دول العالم المختلفة، في نهاية سنة ٢٠١٢، يتراوح بين ٥٤٩,٠٠٠ و ٥٨٢,٠٠٠ من الإسرائيليين، لا يشمل عدد أبنائهم الذين وُلدوا في الخارج.[٢٥] هذا مع العلم أنّ هنالك تقديرات أخرى لعدد الإسرائيليين الذين يعيشون في دول أجنبية تتحدث عن أعداد تتراوح بين ٦٥٠,٠٠٠ و١٠٠٠,٠٠٠ إسرائيلي.[٢٦] على كل حال، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التداول بقضية الهجرة من إسرائيل على خلفية ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ومحاولة أوساط يمينية في إسرائيل تضخيم الظاهرة بإضفاء معانٍ أيديولوجيّة سياسيّة عليها، ووصم المهاجرين بأنهم يحملون أفكارًا يسارية أو ما بعد صهيونيّة، إلا أنّ الإحصائيات تدل على انخفاض في الهجرة من إسرائيل بمعدل ٣٠٪ مقارنةً بسنواتٍ سابقة، كما نرى في الجدول التالي: مع انخفاض بسيط وغير ثابت في أعداد العائدين منهم بعد قضاء فترة في الخارج.[٢٧] وتفيد المعطيات الرسمية أنّ عدد المهاجرين من إسرائيل في سنة ٢٠١٢ (السنة الأخيرة التي توجد بصددها معطيات رسميّة)، وصل إلى ١٥,٩٠٠ إسرائيلي، في حين وصل عدد العائدين للعيش في إسرائيل ٨,٨٠٠ نسمة.

أنّ عدد الإسرائيليين الذين هاجروا منذ إقامة إسرائيل حتى سنة ٢٠١٢ ولم يعودوا إليها هو ٦٩٨,٠٠٠ نسمة.

جدول رقم ٨: إسرائيليون مكثوا خارج البلاد مدة متواصلة تزيد عن سنة والعائدون منهم في الفترة ٢٠١٢-١٩٩٠ (بالآلاف)[٢٨]

السنة	هاجروا	عادوا	الناتج النهائي
المجموع لكل الفترة	٤٩٤،٤	٢١١،٩	٢٣٨،٠
١٩٩٠	٢٤،٧	١٠،٥	١٤،٢
١٩٩١	٢٢،٨	١١،٥	١١،٣
١٩٩٢	٢٣،١	١٠،٥	١٢،٦
١٩٩٣	٢٧،٢	١٠،٨	١٦،٤
١٩٩٤	١٩،١	٩،٠	١٠،١
١٩٩٥	٢٤،٧	٧،٩	١٦،٧
١٩٩٦	٢٠،٩	٨،٠	١٣،٠
١٩٩٧	٢٠،٠	٧،٢	١٢،٨
١٩٩٨	٧،١٩	٦،٥	١٣،٢
١٩٩٩	١٩،٥	٦،٨	١٢،٧
٢٠٠٠	٢١،٢	٨،٤	١٢،٨
٢٠٠١	٢٧،٢	٧،٨	١٩،٤
٢٠٠٢	٢٧،٣	٨،٣	١٩،٠
٢٠٠٣	٢٥،٤	٩،١	١٦،٣
٢٠٠٤	٢٤،٥	١٠،٠	١٤،٢
٢٠٠٥	٢١،٥	١٠،٥	١١،٠
٢٠٠٦	٢٢،٤	٩،٦	١٢،٨
٢٠٠٧	٢١،١	٩،٣	١١،٨
٢٠٠٨	١٩،١	١٠،٦	٨،٥
٢٠٠٩	١٥،٩	١١،٠	٤،٩
٢٠١٠	١٥،٦	١٠،٢	٥،٤
٢٠١١	١٦،٢	٩،٥	٦،٧
٢٠١٢	١٥،٩	٨،٨	٧،١

ويُرجّح بأنّ الانخفاض في عدد المهاجرين من إسرائيل في السنوات الأخيرة– مقارنةً بسنوات سابقة– يعود إلى أسباب اقتصاديّة وإلى أزمات مالية عصفت بدول كانت هدفًا للهجرة من إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، التي كانت تستوعب قرابة ٧٠٪، من المهاجرين الإسرائيليين ودول أوروبية أخرى.[٢٩]

يُرجّح بأنّ الانخفاض في عدد المهاجرين من إسرائيل في السنوات الأخيرة- مقارنةً بسنوات سابقة- يعود إلى أسباب اقتصاديّة وإلى أزمات مالية عصفت بدول كانت هدفًا للهجرة من إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، التي كانت تستوعب قرابة ٧٠٪، من المهاجرين الإسرائيليين، ودول أوروبية أخرى

وتبـــيّن معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة في إســـرائيل حول المؤهـــلات العلمية للمهاجرين الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج وخلفيتهم المهنية أن ٥٪ من الأكاديميين الإسرائيليين يعيشـــون في الخارج، وأنّ ظاهرة «هروب العقول» حادة جدًا في أوساط الحاصلين على لقب الدكتوراه، حيثُ أنّ ٤,١٠٪ من الإسرائيليين الحاصلين على هذا اللقب يعيشون في الخارج، و٨٪ من حاملي اللقب الثاني في الطب. وتضيف معطيات دائرة الإحصاء أنّ الإســـرائيليين الحاصلـــين على لقب الدكتوراه ويقيمون في الخارج، يتوزعون على المواضيع العلميّة المختلفة كالتالي: ٢٣٪ في الرياضيات، ١٨,٣٪ في الكيمياء العضويّة، ١٨٪ في الهندسة الميكانيكيّة، ١٧,١٪ في علوم الحاسوب، ١٦,١٪ في علوم الوراثة، ١٥,٤٪ في الميكروبيولوجيا، و١٥,٤٪ في الفيزياء. تتطرّق هذه المعطيات إلى الحاصلين على اللقب من مؤسسة أكاديمية إسرائيلية بين الســـنوات ١٩٨٧–٢٠٠٧، اللذيـــن أقاموا في الخارج مدة تزيد عن ٣ ســـنوات، ما يدل علـــى إمكانية بقائهم في الخارج، حســـب اعتقـــاد خبراء دائرة الإحصاء. مـــن ناحية ثانية، أشارت المعطيات عن هذا الشأن إلى حدوث ارتفاع بسيط في نسبة الأكاديميين الإسرائيليين العائدين من الخارج، في ســـنة ٢٠١٢ مقارنةً بالعائدين في الســـنة التي سبقتها، إذ ارتفعت هذه النسبة إلى ٢,٤٪ بعد أن كانت ١,٧٪ في ٢٠١١. وقد يعود أحد الأسباب لهذا الارتفاع البسيط في نســـبة الأكاديميين العائدين إلى الجهود المتزايدة لأوساط رسميّة واجتماعيّة من أجل توفير أماكن عمل وشروط ملائمة لهم في معاهد ومؤسسات علمية داخل إسرائيل.[٣٠]

شـكّـلَ الـيـهـود الـمـتـزمـتـون (الحريديم) في ٢٠١٢، نحو ٩,٤٪ من اليهود. وهناك ٩,٩٪ آخرين يُـعـرّفـون كمتدينين مـن غير الحريديم، و٣٦,٢٪ من اليهود المحافظين ديـنـيًـا، والـبـاقـي، بنسبة ٤٣,٩٪ يعتبرون علمانيين.

٢. اليهود المتدينون في إسرائيل

كما هو معلوم، تختلف طبيعة التغيّرات الديمغرافية التي تشـــهدها المجموعات الســـكانيّة الأساســـية في إســـرائيل، على نحوٍ جدِّي، كما أنّ كل مجموعة ســـكانية أساسية (اليهود من ناحيـــة والعرب من ناحية ثانية) تتركب من مجموعات ثانويّة تختلف عن بعضها البعض، فيما يتعلّق بنسب الخصوبة، وعدد الوفيات، وغير ذلك، فالفروق في هذه الجوانب بين اليهود الورعين المتزمتين (الحريديم)، وبين ســـائر اليهود من ناحية، وكذلك بين المسلمين والمسيحيين العرب[٣١] من الناحية الثانية هي فروق كبيرة. يجدر الا

كل مجموعة.

شـــكّلَ اليهود المتزمتون (الحريديم) في ٢٠١٢، نحو ٩,٤٪ من اليهود[٣٢] إلا أنهم يشـــكّلون جزءًا فقط من المتدينين في إسرائيل، فهناك ٩,٩٪ آخرين يُعرّفون كمتدينين من غير الحريديم، و٣٦,٢٪ من اليهود المحافظين دينيًا، والباقي، بنســـبة ٤٣,٩٪ يعتبرون علمانيين أو، للمزيد من الدقة، غير متدينين. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هنالك داخل مجموعة المحافظين تفاوتًا في الالتزام بالفرائض الدينية فهنالك محافظ متدين ومحافظ غير متديّن.[٣٣]

وبحســب تقديرات أخرى نشــرت حول توزيع السكان بموجب نمط التديُّن، وتتطرق إلى ســنة ٢٠١٠، فإنّ نسبة الحريديم بين اليهود تساوي ١٤٪، في حين تصل نسبة المتدينين غير الحريديم إلى ١١٪، وتصل نسبة المحافظين المتدينين إلى ١٢٪، ما يدل على نسبة تديُّن كبيرة في المجتمع الإســرائيلي.[٣٤] وكان هذا الموضوع قد أخذ يشغل المجتمع الإسرائيلي في الســنتين الأخيرتين بشــكلٍ خاص، حتى أفردت له وسائل الإعلام برامج خاصة على امتداد عدد من الحلقات،[٣٥] كما نظّمت الجامعات مؤتمرات تتناول الموضوع،[٣٦] وتنبّأ خبراء الديمغرافيا بتحوّل إسرائيل في غضون عقدين إلى مجتمعٍ متدينٍ أكثر.[٣٧]

جدول رقم ٩: نمط التديُّن ومميزات أخرى للفئة العمرية ٢٠ سنة وما فوق من اليهود معطيات سنة ٢٠١٢

	المجموع الكلي للسكان يشمل من هم بدون دين	مجموع عدد اليهود (آلاف)	حريديم ٪	متدينون ٪	محافظون ٪	غير متدينين/ علمانيون ٪	أبناء ديانات أخرى (آلاف)
المجموع	٤,٩٧٢,٣	٣,٩٢٢,٨	٩,٤	٩,٩	٣٦,٢	٤٣,٩	٩٢٨,٦
الجنس							
رجال	٢,٤٠٣,٣	١,٨٩٥,٢	٩,٥	١٠,٠	٣٥,٢	٤٤,٤	٤٤٢,٦
نساء	٢,٥٦٩,٢	٢,٠٢٦,٥	٩,٩	٣٧,١	٤٣,٥	٤٣,٥	٤٨٥,٩

اعتمادًا على معطيات دائرة الإحصاء المركزية. كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل ٢٠١٤، ص ٣٤٤.

يُشار إلى أنّ الفئة العمرية ٠-١٤ تشكّل قرابة ٥٠٪ من الحريديم عامةً، ونحو ٣١٪ من المتدينين اليهود، ويعود ذلك إلى نسب الولادة المرتفعة في أوساط المتدينين المتزمتين والمتدينين عامة، وليسَ لدى اليهود فحسب.

ويُشــار إلى أنّ الفئة العمرية ٠–١٤ تشكّل قرابة ٥٠٪ من الحريديم عامةً، ونحو ٣١٪ من المتدينين اليهود، ويعود ذلك إلى نســب الولادة المرتفعة في أوســاط المتدينين المتزمتين والمتدينين عامة، وليسَ لدى اليهود فحسب.

جدول رقم ١٠: مستوى الخصوبة العام حسب درجة التدّين (في أوساط اليهوديات) [٣٨]

درجة التديّن	١٩٨٠-٨٤	١٩٨٥-٨٩	١٩٩٠-٩٤	١٩٩٥-٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٩
نساء حريديات	٦،٢	٦،٧	٧،٠	٦،٩	٧،٤	٧
متدينات	٣،٥٩	٣،٨	٣،٦	٣،٧	٣،٩	٤،٣
محافظات متدينات	٣،٣	٣،٢	٢،٨	٢،٧	٢،٧	٢,٦
محافظات غير متدينات	٢,٦	٢،٥	٢،٣	٢،٢	٢،٢	٢،٢
علمانيات/ غير متدينات	٢،٣	٢،١	١،٧	١،٨	١،٩	٢،١
المجموع	**٢,٩**	**٢,٩**	**٢,٦**	**٢,٦**	**٢,٨**	**٢,٩**

وجاء تحت عنوان «إسرائيل تصبح أكثر تديّنًا»،[39] أن نسبة الازدياد السكاني الطبيعي في أوساط الحريديم والمستوطنين في الضفة الغربية مرتفعة جدًا على مستوى العالم كله، هذا في حين أنّ نسبة الخصوبة لليهوديات غير المتدينات آخذة في الانخفاض بشكلٍ ملحوظ. يترتب على هذا التغيير المتسارع تحوُّل المجتمع الإسرائيلي نحو التديُّن، ما سيؤدي إلى تغيير جدي في ملامحه، وهو أمر يخيف البعض.

في سنة ٢٠١٠، شكلت نسبة الأطفال المولودين حديثًا في العائلات الحريدية نحو ثلث الأطفال اليهود المولودين حديثًا، يضاف إلى ذلك أن نحو ٢٠٪ من المولودين حديثًا يولدون للعائلات المتدينة غير الحريدية. ومن المؤشرات الأخرى على تديّن المجتمع في إسرائيل أن ما يقرب من نصف طلاب الصف الأول بين السكان اليهود يتعلمون في أطر تعليم دينية على اختلاف أنواعها بين حريدية وتابعة لجهاز التعليم الرسمي الديني، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة. تأسيسًا على هذه النسب المرتفعة، وعلى معطيات إحصائية أخرى تدل على ارتفاع في أعداد من يعتبرون أنفسهم متدينين بين اليهود، ولا سيّما بين فئات الشباب[40] يُعتقد أنه في سنة ٢٠٣٠ سوف يصل عدد اليهود الحريديم إلى أكثر من مليون نسمة، وذلك على اعتبار أنّ نسبة النمو السكاني ستتراوح بين ٦٪ و٧٪ في أوساطهم.[41]

لهذا الازدياد السكاني الكبير في صفوف اليهود الحريديم نتائج جديّة على المجتمع على كافة الأصعدة، مثل نسب الفقر، والتعليم، والصحة وغير ذلك. ومن المعروف أنّ نسبة مشاركة اليهود الحريديم في سوق العمل منخفضة،[42] ويركّز جهاز التعليم لديهم على تعليم علوم الدين، وعليه فهو لا يشكّل مصدرًا لإكساب المهارات التي تمكّن أبناء الحريديم من الانخراط في سوق العمل، ما يعني مزيدًا من الفقر في أوساط الحريديم (نحو ٦٦٪ من الحريديم يرزحون تحت خط الفقر في سنة ٢٠١٣).[43] هذا مع العلم أنّ تغييرًا طرأ على إمكانيات التأهيل المهني في أوساط الحريديم حيثُ أقيمت معاهد للتأهيل المهني للنساء والرجال، في السعي إلى رفع مستوى الانخراط في سوق العمل[44]. وتتعلّق إحدى المخاوف الأساسية من ارتفاع مستوى تديُّن المجتمع الإسرائيلي بالتكلفة الاقتصاديّة، حيثُ يسود اعتقاد في إسرائيل بأنّ نمط حياة اليهود الحريديم يكلّف ميزانية الدولة مبالغ طائلة تمكنهم من الحفاظ على عزلتهم وممارسة أسلوب حياتهم الخاص. وعلى صعيد آخر، ثمّة فئات في المجتمع الإسرائيليّ تنظر بقلق إلى مسألة تديّن المجتمع واتساع تأثير المتدينين عامة على المجتمع، سواءً على المجال السياسيّ- الحزبيّ والبرلماني أو على المجال الاجتماعيّ بواسطة ممارسة ضغوط متزايدة لفرض آرائهم ومعتقداتهم على الحيّز العام. وهنالك اعتقاد مفاده أن ارتفاع منسوب التديّن يأتي على حساب الانتماء إلى هويّة

أكثر من نصف طلاب الصف الأول بين السكان اليهود يتعلمون في أطر تعليم دينية على اختلاف أنواعها بين حريدية وتابعة لجهاز التعليم الرسمي الديني.

يُعتقد أنه في سنة ٢٠٣٠ سوف يصل عدد اليهود الحريديم إلى أكثر من مليون نسمة.

الازدياد السكاني الكبير في صفوف اليهود الحريديم له نتائج جديّة على المجتمع على كافة الأصعدة، مثل نسب الفقر، والتعليم، والصحة وغير ذلك.

إســـرائيلية جامعة آخذة في الانكماش والتراجع، ما يؤدي إلى تآكلٍ في مســـتوى المناعة الاجتماعيّة، ومسٍّ بالأمن القومي عامة.[٤٥]

وينبـــع قلق آخـــر من الازدياد في أعداد المتدينين، ولا ســـيّما الحريديم، من تأثير ذلك على العلاقات بين الحريديم والعلمانيين في الحيّز العام، إذ إنّ حالات التوتر في العلاقات بين الطرفين آخذة في الازدياد، وقد كانت بيت شـــيمش، القريبة من القدس، حلبة للتوتر بين الفئتين في الســـنوات الأخيرة،[٤٦] إضافةً إلى ما تشـــهده أحياء الحريديم في القدس وبني براك من مشـــاحنات بين الطرفين في فترات متقاربة. ولا يقف تأثير الازدياد المطرد فـــي أعداد الحريديم عند هذا الحدّ، بل يتعداه إلى تغييرات على المشـــهد الجغرافي حيثُ من المتوقّع أن تتّســـع أحياء الحريديم في المدن الرئيسية ويزداد عددها، وربما يكون من الضروري إقامة بلدات ومســـتوطنات جديدة لهم إضافةً إلى البلدات والمستوطنات القائمة الآن.[٤٧]

تتعلّق إحدى المخاوف الأساسية من ارتفاع مستوى تديُّن المجتمع الإسرائيلي بالتكلفة الاقتصاديّة.

ويبقـــى الانخـــراط في الجيش مصدرًا أساســـيًا لنظـــرة العداء التـــي يكّنها المجتمع الإســـرائيلي بغالبيته تجاه اليهود الحريديم. ولا يكف هذا الموضوع عن اكتســـاب اهتمام وسائل الإعلام وإشعال نقاشات حامية بين الحركات السياسية التي تمثّل الحريديم، وبين الآخرين من السياســـيين، وذلك بسبب رفض الحريديم لكل قرارات اللجان الحكوميّة التي أقيمت لإيجاد حلّ للمشكلة والتعبير عن الاستعداد لتحمل جميع الإجراءات العقابية التي تهدِّد بها قرارات المحاكم والحكومة جرّاء مواصلة رفض الخدمة. على كل حال، حتى يومنا هذا، ما زال غالبية الشـــبان الحريديم في سن التجنيد خارج صفوف الجيش، عن طريق إجراءات تأجيل بدء فترة الخدمة العسكرية بحجة الانشغال بدراسة التوراة.[٤٨] ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة في المستقبل حسب التوقعات والتقديرات الديمغرافية.[٤٩]

يبقى الانخراط في الجيش مصدرًا أساسيًا لنظرة العداء التي يكّنها المجتمع الإسرائيلي بغالبيته تجاه اليهود الحريديم.

٣. المستوطنون

بلغ عدد المســـتوطنين في الضفة الغربية، حســـب المعطيات المنشـــورة من خلال دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلي اكثر من ٣٥٦,٤ ألف نسمة[٥٠] مع العلم أن المجلس الذي يتزعم مســـتوطني الضفة الغربية (موعيتست ييشع) يصر على أنه اعتمادًا على معطيات ســـجل السكان في وزارة الداخلية فإن عدد المســـتوطنين يزيد عن ٣٨٢،٠٠٠ مستوطن، وهذا لأهداف سياســـيّة بحتة.[٥١] يتوزع المســـتوطنون على نحو ١٢٥ مستوطنة في أنحاء الضفـــة الغربيّة، أقيمت على امتداد فترة الاحتلال منذ ١٩٦٧، إضافة إلى نحوه ٢٢٣,٧٤ مستوطنًا آخر في القدس.

ما زال غالبية الشبان الحريديم في سن التجنيد خارج صفوف الجيش، عن طريق إجراءات تأجيل بدء فترة الخدمة العسكرية بحجة الانشغال بدراسة التوراة.

جدول رقم ١١: توزعي المستوطنين على المستوطنات والبؤر الاستيطانية في القدس المحتلة [52]

نفيه يعقوب	٢٣,٩٤٧
جيلو	٣١,٨١١
تلبيوت- شرق	١٤,٩٤٤
راموت الون	٤٨,٨١١
بسغات زئيف	٤١,٤٥٦
رامات شلومو	١٦,٩٤٩
التلة الفرنسية	٦٥٤٣
أبو غنيم	١٨١٣٥
معلوت دفناه	٤٢٢١
رمات اشكول	٨٥٥٧
غفعات همفتار (راس العامود)	٦٠٠
حارة اليهود (البلدة القديمة)	٤٠٤٩
غفعات همطوس	٠
المجموع	٢٢٠,٠٢٣
بؤر استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية	
شمعون هتصديق- شيخ جراح	٣٢
جانب شمعون هتصديق- شيخ جراح	٢٢
بيت أوروت- الصوانة	١٢٥
بيت هحوشن- الطور	٣٠
معليه هازيتيم- راس العامود	٣٢٠
شمعون هتصديق- الشيخ جراح	٢٨١
جانب شمعون هتصديق- الشيخ جراح	٣٣٩
بيت أوروت- الصوانة	٣٩٨
بيت هحوشن-الطور	٤٥٦
معليه هازيتيم-راس العامود	٥١٥
شمعون هتصديق- الشيخ جراح	٥٧٣
جانب شمعون هتصديق-الشيخ جراح	٦٣١
المجموع	٣,٧٢٢
المجموع الكلي	٢٢٣,٧٤٥

يقع التركيز الأكبر لمســتوطني الضفة الغربيّة من حيثُ أماكن ســكناهم بمحاذاة الخط الأخضر شــرقًا، وهناك تقع منطقة الكتل الاســتيطانية الكبيرة، وفيها يقطن نحو ٨٠٪ من

المستوطنين في الضفة الغربية. الغالبية الساحة من المستوطنات الإسرائيلية هي مستوطنات صغيرة من حيثُ عدد السكان فيها، إذ تتراوح أعداد المستوطنين في كلٍ منها بين ١٠٠ حتى ١٠٠٠ مستوطِن. أما عدد المستوطنات التي تعرفها الإحصائيات الرسمية بكونها ذات طابع مديني،[٥٣] وهي التي يزيد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة، فلا يزيد عن ١٢ مستوطنة،[٥٤] يسكن فيها ٦٥٪ من المستوطنين. نسبة الاكتظاظ السكاني للمستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية هي ٦ نسمة/ كم٢، في حين أنّ نسبة الاكتظاظ في صفوف المستوطنين هي ٣٤٠ نسمة/ كم٢. المستوطنتان الأكبر هما أريئيل وتضم نحو ٢٠,٠٠٠ نسمة، ومعاليه أدوميم في منطقة القدس وتضم نحو ٤٠,٠٠٠ نسمة. تعتمد المستوطنات في اقتصادها على القدس ومنطقة المركز (وتدعى غوش دان)، وجميعها لا تتمتع بأي استقلالية اقتصادية.

بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية، حسب المعطيات المنشورة من خلال دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلي أكثر من ٣٥٦,٤ ألف نسمة.

ويفيد إحصاء سكاني للمستوطنين، أجراه الخبير الديمغرافي فيطلزون[٥٥] أنّ معدل نسبة النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية من غير مستوطنات القدس هو ٤,٦٪.[٥٦] ويستدل من هذا الإحصاء على أنّ هناك ازديادًا سنويًا كبيرًا في عدد المستوطنين الذين ينتقلون من إسرائيل أو يأتون من دول العالم، فمثلاً، خلال سنة واحدة (٢٠١١–٢٠١٢) ازداد عدد المستوطنين بـ ١٥٥٧٩ مستوطنًا جديدًا، سكنوا في مستوطنات غالبيتها لا تقع ضمن كتل الاستيطان الرئيسية في كتلة أريئيل (نحو ٥٠,٠٠٠ مستوطن)، أو في كتلة معاليه أدوميم (٤٥,٠٠٠ مستوطن) أو الكتلة الاستيطانية غوش عتصيون في منطقة الخليل.[٥٧] قسم من هؤلاء المستوطنين الجدد يقيمون مستوطنات «عشوائية» جديدة أقيمت بهدف السيطرة على مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين، وعرقلة تطور التجمعات الفلسطينية وقطع تواصلها الجغرافيّ. وهدف المستوطنات الجديدة المذكورة فرض وقائع جديدة على الأرض في محاولة للتأثير لصالح إسرائيل في أي تسوية مستقبلية.[٥٨]

يوجد نحو ١٢٥ مستوطنة في أنحاء الضفة الغربيّة، أقيمت على امتداد فترة الاحتلال منذ ١٩٦٧.

وكان عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد قفز خلال ١٢ سنة، حيثُ كان العدد في سنة ٢٠٠٠، ١٩٠,٢٠٦ مستوطنًا، ووصل إلى ما يقارب من ٣٥٠,٠٠٠ في ٢٠١٣، وتتوقع أوساط في اليمين الإسرائيلي أن عدد المستوطنين سيصل إلى نحو ٥٠٠,٠٠٠ في سنة ٢٠١٧. وقد ورد في تقرير مركز أدفا الأخير حول الفروق في الإنفاق الحكومي على تطوير المناطق المختلفة في إسرائيل،[٥٩] أنّ عدد المستوطنين ارتفع بنسبة ٢٤٠٪، بين سنة ١٩٩١، وسنة ٢٠١٢، هذا في حين كان نسبة الازدياد السكاني في إسرائيل خلال الفترة نفسها ٦٠٪. وهنا تجدر الإشارة، حسب تقرير أدفا، إلى أنّ القسم الأكبر من هذا الازدياد حصل في المستوطنات التي يقطنها يهود متزمتون دينيًا (حريدية) مثل عمانوئيل، بيتار عيليت وموديعين عيليت (ازدياد نسبة ٣٧٥٪ خلال الفترة المذكورة)، في حين كان معدل الازدياد في المستوطنات الأخرى نحو ٨٠٪.[٦٠]

غالبية المستوطنات الإسرائيلية هي مستوطنات صغيرة من حيثُ عدد السكان فيها، إذ تتراوح أعداد المستوطنين في كلٍ منها بين ١٠٠ حتى ١٠٠٠ مستوطِن.

أما عن الدعم الحكومي لسكان المستوطنات مقارنةً بالدعم الحكومي الذي تمنحه الحكومة لقطاعات سكانية أخرى في إسرائيل (المواطنون العرب، سكان مدن التطوير وغيرها من المناطق)، وهو الموضوع الرئيسي لتقرير أدفا[٦١] فيقول شلومو سبيرسكي أن المستوطنات الأيديولوجية، غير الحريدية، تحقق بواسطة الدعم الحكومي الضخم مستوى حياة يتمنى أن يحققه لأنفسهم جميع السكان في إسرائيل، وأنه حتى سنة ١٩٩٧، احتلت مدن التطوير المكانة المركزية في مشروع الاستيطان الكبير، أما اليوم فإنّ مدن التطوير تحتل موقعًا متأخرًا في جميع المعايير التي تطرّق إليها التقرير مقارنةً بالمستوطنات الأيديولوجية، وهذا يفسّر، على نحو جزئي، لماذا تتمتع المستوطنات (ما عدا المستوطنات الحريدية)، بشروطٍ اقتصادية اجتماعية جيّدة جدًا، مقارنةً بمدن التطوير التي تدنّت ظروفها الاقتصاديّة- الاجتماعية.[٦٢]

المستوطنتان الأكبر هما أريئيل وتضم نحو ٢٠٠٠٠ نسمة، ومعاليه أدوميم في منطقة القدس وتضم نحو ٤٠٠٠٠ نسمة.

أما عن مستوى الحياة في المستوطنات، مقارنة بوجهة التغيّرات التي طرأت على هذا المؤشر في إسرائيل عامة، ففي سنة ٢٠١٣، نشرت دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل تقريرًا إحصائيًا يتضمن تقسيمًا للبلدات في إسرائيل، والمستوطنات في الضفة الغربية إلى مجموعات (عناقيد)، حسب أوضاعها الاجتماعية -الاقتصادية. يُشير هذا التقرير أنّ عددًا ضئيلاً جدًا من المستوطنات شهد انخفاضًا في مستوى حياة سكانه، مقارنةً بانخفاض مستوى الحياة في ٧٥٪ من بلدات الأطراف، العربية منها واليهودية.

يفيد إحصاء سكاني للمستوطنين، أجراه الخبير الديمغرافي فيطلزون أنّ معدل نسبة النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية من غير مستوطنات القدس هو ٤،٦٪.

وذكر التقرير أنّ مستوى الحياة في عدد من المستوطنات قد ارتفع، منها كريات أربع وبيت إيل وكرني شومرون ومستوطنات المجلس الاقليمي ماطي بنيامين، فانتقلت نحو الأعلى في تقسيم العناقيد المذكور. ويرجح التقرير أنّ أحد أسباب هذا الارتفاع يعود إلى الدعم الحكومي السخيّ، حيثُ أنّ معظم المستوطنات تقع ضمن «مناطق الأولوية القومية»، التي تحصل على تسهيلات كبيرة. هذا لا يعني عدم وجود مستوطنات تدنى فيها مستوى الحياة، مثل المستوطنات الحريدية ومستوطنة أريئيل التي انتقلت من العنقود السادس إلى العنقود الخامس.

٣ .١ المستوطنون، أشكناز أم شرقيين؟

ليس ثمّة إحصائيات رسميّة دقيقة وحديثة تجيب على هذا السؤال وتساهم في تأكيد أو دحض الانطباع بأنّ غالبية المستوطنين الساحقة يهود غربيون من الطبقة الوسطى. ويبيّن أحد الأبحاث القليلة التي تطرقت إلى هوية المستوطنين[٦٣] بناءً على عدد من مركبات الهوية أنّ ٣٧٪ من المستوطنين في الضفة الغربية وفي مستوطنات الجولان، هم من اليهود الأشكناز، و٣٩٪ منهم صُنفوا كـ«مواليد البلاد» ويقصد بهم اليهود الذين وُلِدَ آباؤهم وأمهاتهم في

كان عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد قفز خلال ١٢ سنة، حيثُ كان العدد في سنة ٢٠٠٠، ١٩٠٢٠٦ مستوطن، ووصل إلى ما يقارب من ٣٥٠٠٠٠ في ٢٠١٣.

إســرائيل ويصعب تحديد انتمائهم إلى الأشكناز أو الشرقيين لأنّ دائرة الإحصاء لا توفّر أي معلومات عن أجدادهم. أما الشرقيون من المستوطنين فيشكّلون ٢٤٪.

وعند توزيع المســتوطنات إلى أشكنازية وشــرقية ومختلطة، تبيّن وفقًا لهذا البحث أنّ ٥٩٪ من المستوطنات تصنّفُ كمستوطنات أشكنازية، ٦,٧٪ فقط يهودية شرقية، والباقي (٤٠,٣)، هي مســتوطنات مختلطة. وتقول الباحثــة الديمغرافية التي أجرت هذا البحث أن هذه المعطيات تدل على موقف عنصري بين المســتوطنين تجاه الشــرقيين، إذ ينظرون إلى الشــرقيين نظرة متعالية، على أســس الأصل والالتزام الديني والوضع الاقتصادي، وتضيف أنّ آليات الفصل الجغرافي والعنصرية تجاه الشــرقيين التي كانت تميز سياسة التعامــل معهم داخل الخط الأخضر، منذ قيام إســرائيل، قــد انتقلت إلى ما وراء الخط الأخضر.[٦٤]

ارتفع عدد المستوطنين بنسبة ٢٤٠٪ بين سنة ١٩٩١ وسنة ٢٠١٢.

٤. اللاجئون وطالبو اللجوء السياسي أو «المتسللون الأفارقة»

وصــل عدد هذه الفئة الســكانية فــي الربع الأخير من ٢٠١٤ إلى ٤٧،١٣٧ نســمة، معظمهــم مــن الذكور البالغين (٨٥٪)، دخلوا إلى إســرائيل بصــورة «مخالفة للقانون» الاسرائيلي. وكانت هذه الظاهرة قد بدأت في تسعينيات القرن الماضي، ثم أخذت أعداد اللاجئين تزداد على نحوٍ كبير، كما يظهر في الجدول التالي:

حصل القسم الأكبر من هذا الازدياد في المستوطنات التي يقطنها يهود متزمتون دينيًا (حريديم).

جدول رقم ١٢: لاجئون إلى إسرائيل حسب سنوات مختارة

حتى ٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	العدد الكلي للاجئين الذين دخلوا إسرائيل	اللاجئون الذين بقوا في إسرائيل حتى اليوم
٢,٧٥٩	٥,٠٧٤	٨,٧٨٩	٥,٢٣٥	١٤,٦٨٩	١٧,٢٩٦	١٠,٤٤١	٧٥	٤١	٦٤,٤٦٢	٤٧,١٣٧

اعتمادًا على الإحصائيات التي توفرها ســلطة السكان والهجرة، قســم تخطيط السياسة، نشرة رقم ٣/٢٠١٤، تشرين الأول، ٢٠١٤.

معظم هؤلاء اللاجئين «غير الشــرعيين» دخلوا عبر الحدود مع مصر في منطقة سيناء، وهــم: مــن إريتريا (٧٣٪) والســودان (١٩٪) . أما الباقون فغالبيتهــم من دول أفريقية أخرى، وبعضهم من باقي دول العالم.

المستوطنات الأيديولوجية، غير الحريدية، تحقق بواسطة الدعم الحكومي الضخم مستوى حياة يتمنى أن يحققه لأنفسهم جميع السكان في إسرائيل

جدول رقم ١٣: اللاجئون الباقون في إسرائيل حسب الدولة التي أتوا منها:

الأعداد والنِسب	الدولة				المجموع
	السودان	إريتريا	دول أفريقية أخرى	باقي دول العالم	
الأعداد المطلقة	٨،٨٥٢	٣٤،٤٧٥	٣،١٤٣	٦٦٧	٤٧،١٣٧
النسبة المئوية	١٩	٧٣	٧	١	١٠٠

حسب معطيات سلطة السكان والهجرة/نشرة ٢٠١٤/٣.

تقلّص عدد المهاجرين الأفارقة الداخلين إلى إسرائيل في سنة ٢٠١٢، بعد ان أتمّت إسرائيل بناء جدار فاصل على طول حدودها مع مصر، وبعد أن اتخذت تدابير صارمة كان هدفها ردع طالبي اللجوء من الاقتراب إلى حدودها أو تجاوزها، لأنّ ما سيلاقونه فيها من ظروف صعبة، ومن عدم الاعتراف، لا يغنيهم عما هم فيه.[٦٥] وبالفعل انخفض عدد اللاجئين «المتسللين» في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، إلى بضع عشرات كما يتضح من الجدول المعنون لاجئون إلى إسرائيل حسب سنوات مختارة.

شهد عدد ضئيل جد من المستوطنات انخفاضًا في مستوى حياة سكانه، مقارنةً بانخفاض مستوى الحياة في ٧٥٪ من بلدات الأطراف، العربية منها واليهودية؟

تقلّص عدد المهاجرين الأفارقة الداخلين إلى إسرائيل في سنة ٢٠١٢، بعد ان أتمّت إسرائيل بناء جدار فاصل على طول حدودها مع مصر؟

٤.١ ظروف حياة اللاجئين في إسرائيل

من المعروف أنّ اللاجئين الأفارقة يهربون من بلدانهم جرّاء ما يتعرضون له من ويلات الحروب الأهلية، أو نتيجة الصعوبات الاقتصادية أو المآسي الإنسانية التي تسبب الموت جوعًا، أو العيش في ظروف لا ترقى إلى الحدّ الأدنى الذي يليق بالإنسان. يصل هؤلاء اللاجئون إلى مصر قاصدين الانتقال منها إلى إسرائيل أو إلى دول أخرى، ويضطر الفرد منهم أن يدفع مبالغ كبيرة لمقاولي تهريب اللاجئين مقابل الانتقال إلى الحدود الإسرائيلية.

حتى سنة ٢٠١٢ التي تمّ خلالها إدخال التعديلات على القوانين المتعلقة باللاجئين، والتي تقضي باحتجازهم في أماكن أعدت لهذا الغرض، كان يجري نقل عشرات الآلاف من اللاجئين إلى محطة الباصات المركزية القديمة في تل أبيب، أو إلى منطقة جنوب تل أبيب، حيثُ توزّع هؤلاء على أحياء جنوبيّة في تل أبيب، مثل: نافي شأنان، حي شبيرا، حي هتكفا وكريات شالوم، حيث يعيشون باكتظاظ كبير في غرف صغيرة، ويعانون من ظروف معيشية قاسية،[٦٦] وكان قسم منهم ينتقلون إلى مدنٍ أخرى.[٦٧]

يتعرض اللاجئون في أماكن سكناهم للتعامل العنصري والعداء السافر من طرف الجيران الإسرائيليين الذين يكنون لهم كل مشاعر الاحتقار ويرغبون في إقصائهم ويعتبرونهم مصدر كل الشرور التي تحيق بهم.[٦٨] ولا تقتصر المواقف العنصرية والتفوهات العدائية المتعالية على سكان الأحياء التي تمتلئ باللاجئين في الأحياء الجنوبية من تل

تتلخص المواقف العنصرية ضد اللاجئين في اعتبارهم سرطانًا يتفشى في جسم الدولة والمجتمع، أو في اعتبارهم قمامة

أبيب، إذ إنّ بعض السياسيين وأعضاء الكنيست في إسرائيل، عبّروا في مرات عديدة عن مواقف ربما تزيد عنصرية وعدائية، وذلك بهدف استدرار التأييد السياسي وتحقيق بعض المكاسب. كان أبرز هؤلاء السياسيين عضو الكنيست الإسرائيلي ميري ريغف، من حزب الليكود، وهي رئيسة لجنة الداخلية في البرلمان وإحدى أبرز قادة حزب الليكود، وإيلي يشاي حين كان زعيمًا لحزب شاس وشغل منصب وزير الداخلية في ٢٠١٢، وغيرهم.[٦٩] وتتلخص المواقف العنصرية ضد اللاجئين في اعتبارهم سرطانًا يتفشى في جسم الدولة والمجتمع، أو في اعتبارهم قمامة، وتهديدهم بالطرد واتهامهم باغتصاب النساء والسرقة، والتخلُّف، وغير ذلك من الأوصاف التي تُذكر بما وُصف به اليهود في أوروبا في فترة الحكم النازي، وهي أوصاف تُجنَّدُ ضد العرب في إسرائيل أيضًا.

من الممكن تلخيص ادعاءات المعادين لوجود اللاجئين في إسرائيل والمطالبين بإبعادهم في ٣ ذرائع أساسية: الذريعة الأمنية، الذريعة الاجتماعية، الذريعة الصحيّة، والذريعة الديمغرافية.

ومن الممكن تلخيص ادعاءات المعادين لوجود اللاجئين في إسرائيل والمطالبين بإبعادهم في ٣ ذرائع أساسية: الذريعة الأمنية، الذريعة الاجتماعية، الذريعة الصحيّة، والذريعة الديمغرافية.[٧٠]

يحذّر أنصار الذريعة الأمنية من قيام أعداء إسرائيل العرب والمسلمين باستغلال اللاجئين

- يحذّر أنصار الذريعة الأمنية من قيام أعداء إسرائيل العرب والمسلمين باستغلال اللاجئين، ويتخذون من هذا الادعاء ومن «رهاب الإرهاب» ذريعةً للتنصُّل من كل الالتزامات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتعامل مع اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي.
- تعتمد الذريعة الاجتماعية لإبعاد اللاجئين على الادعاء بأنهم مصدر ازدياد الجريمة والعنف في أماكن تواجدهم.[٧١]
- الذريعة الصحيّة، وتتمحور حول الادعاءات بانتشار أمراض خطيرة ومعدية مثل السل والإيدز بين اللاجئين وبين العمال الأجانب. ويستدل من إحصائيات وزارة الصحة من سنة ٢٠١٢، أنّ نحو ١٣٪ ممّن يشخّصون كمصابين بمرض السل في إسرائيل، و١٧٪ من المصابين بمرض الإيدز هم من الأجانب، وقد تكون هذه النسب أعلى بقليل، ولكنها تبيّن أن نسب المصابين بهذه الأمراض بين اللاجئين والعمال الأجانب هي نسب مُنخفضة نسبيًا.[٧٢]
- وأخيرًا تعيدنا الذريعة الديمغرافية إلى أنّ إسرائيل هي دولة قوميّة لليهود ولها نسيج اجتماعي خاص، ويجب من أجل الحفاظ على هاتين الميزتين السعي للحفاظ على أكثرية يهودية كبيرة، ولذلك، ونظرًا لأنّ في إسرائيل أقلية عربيّة كبيرة، فهنالك ما يبرر رفض إسرائيل لاستيعاب مهاجرين أو لاجئين ليسوا يهودًا.[٧٣] ما يعني ضرورة التخلص من اللاجئين الأفارقة.

تعتمد الذريعة الاجتماعية لإبعاد اللاجئين على الادعاء بأنهم مصدر ازدياد الجريمة والعنف في أماكن تواجدهم.

٢.٤ المكانة القانونية للاجئين في إسرائيل

لعلّ التسمية التي أطلقتها الجهات الرسمية ووسائل الإعلام على ظاهرة لجوء الأفارقة إلى إسرائيل تكشف الكثير وتدل على المكانة القانونية لطالبي اللجوء السياسي واللاجئين مـن إريتريا والسـودان وغيرها من الـدول الأفريقية. فاعتبار هـؤلاء لاجئين، **متجاوزين للحدود** بشـكلٍ يتنافى مع القانون الإسـرائيلي، يدل على محاولة إسرائيلية للتنصل من الالتزامات بشـأن التعامل مع اللاجئين منذ العام ٢٠٠٩، سعى العديد من اللاجئين إلى الحصول على حق اللجوء في إسرائيل حسب الاتفاقية التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن اللاجئـين، إلا أنّ معظم هـذه الطلبات لم تحظَ بالاهتمام المطلوب ولم تُفحص، وبقي عدد الذيـن حصلوا على مكانة لاجئ صغيرًا جدًا. مـن ناحية ثانية لا يجوز، بموجب القانون الدولي ونزولاً عند إصرار منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية، وحسب رأي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ترحيل معظم اللاجئين من إريتريا والسودان بسبب الأوضاع الداخلية الصعبة في إريتريا وفي جنوب السودان، وما قد ينجم عنها من تهديد لحياة اللاجئين إذا تمّت إعادتهم إلى بلادهم.

تتمحور الذريعة الصحيّة حول الادعاءات بانتشار أمراض خطيرة ومعدية مثل السل والإيدز بين اللاجئين وبين العمال الأجانب.

سعى العديد من اللاجئين إلى الحصول على حق اللجوء في إسرائيل حسب الاتفاقية التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن اللاجئين، إلا أنّ معظم هذه الطلبات لم تحظَ بالاهتمام المطلوب ولم تُفحص.

تمنح إسـرائيل لهؤلاء «حماية إنسانية مؤقتة»، وهي تتلخص في منحهم إذنًا بالإقامة المؤقتة في إسـرائيل، يجري تجديده كل ثلاثة أشهر. لا يشمل هذا الإذن بالإقامة المؤقتة مـن الناحية القانونية إذنًا ضمنيًا للعمل، ولكن الدولة في إسـرائيل التزمت أمام محكمة العدل العليا أن لا تمنع تشغيل أصحاب الإذن بالإقامة المؤقتة إلى حين تنتهي من تخطيط وبناء مركز لحجز اللاجئين على الحدود مع مصر، إلى حين إعادة ترحيلهم. ولكي تتفادى إسرائيل الضغط الدولي والنقد الذي يوجّه إليها جرّاء عدم استعدادها لاستيعاب اللاجئين ونيتها، الظاهرة بالتخلص منهم عندما تسنح فرصة لذلك، تؤكِد إسرائيل على أنّ كثيرين مـن هـؤلاء اللاجئين هم مواطنون في دول معادية، ولذلك فـإنّ لها الحق في عدم قبولهم ومنحهم إذنًا للإقامة في إسـرائيل.[٧٤] ويشار إلى أنّ إسرائيل ترفض بشكلٍ منهجي منح مكانة لاجئ لطالبي لجوء من العالم لأي سبب كان. ويستدل من معطيات متوفرة في هذا الخصوص أنه في الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧ تمّ تقديم ٨٣٧٧ طلب لجوء إلى إسـرائيل، لم يصادق منها سوى على ١١٠ طلبات فقط.[٧٥] وفي الفترة ما بين ٢٠٠٩ حتى سنة ٢٠١١، ووفق على ٢٢ طلب لجوء من أصل آلاف الطلبات التي قُدِّمت من طرف اللاجئين الأفارقة وغيرهم.[٧٦]

تمنح إسرائيل لهؤلاء «حماية إنسانية مؤقتة»، وهي تتلخص في منحهم إذنًا بالإقامة المؤقتة في إسرائيل، يجري تجديده كل ثلاثة أشهر.

حتـى نهاية سـنة ٢٠١٣ احتجز آلاف اللاجئين في سـجن «سـهرونيم»، في ظروف صعبـة جدًا، بموجب قانون منع التسـلُّل، الذي نص أحد بنـوده على أنّ من حق الدولة احتجاز اللاجئين غير الشـرعيين مدة ثلاث سـنوات على الأقل. في كانون الأول ٢٠١٣،

قبلت محكمة العدل العليا التماس طالبي اللجوء من إريتريا ومنظمات حقوق إنسان في إسرائيل، وأمرن بإطلاق سراح المحتجزين في سجن «سهرونيم»، كما أعلن عن عدم دستورية بندين من القانون المذكور.

سارعت الحكومة، في أعقاب هذا القرار، إلى إدخال تعديل جديد على القانون ينص على استبدال احتجاز اللاجئين في سجن عادي باحتجازهم في محطة اعتقال مفتوحة، لا تختلف كثيرًا عن السجن. وقد أقامت الحكومة محطة «حولوت» بتكلفة مقدارها ٣٢٣ مليون شيكل، إضافة إلى ١٠٠ مليون شيكل تُصرف سنويًا على إدارة هذا السجن البديل، الذي احتجز فيه في عام ٢٠١٤، آلاف اللاجئين الذين اضطروا إلى ترك أماكن عملهم وسكناهم والابتعاد عن أصدقائهم ومعارفهم في تل أبيب وغيرها.

يحتجز اللاجئون في محطة الاحتجاز «حولوت» لفترة زمنية غير محدودة في ظروف قاسية، ووسط حرمان من أبسط الحقوق، بهدف إقناعهم بتقديم طلب لمغادرة إسرائيل.[٧٧]

هنالك تقديرات تفيد أنّ العدد الحقيقي للعمال الأجانب الذين قرروا البقاء في إسرائيل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي يزيد عن ١٠٠٠٠٠ عامل.

٣.٤ العمال الأجانب في إسرائيل

يستدل من آخر معطيات دائرة السكان والهجرة التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية أنّ عدد العمال الأجانب الذين دخلوا إلى إسرائيل بموجب تأشيرة عمل وما زالوا يعيشون فيها حتى سنة ٢٠١٤، بلغ ٨٩٨٨٢ عاملا، يعتبرون في غالبيتهم قانونين، ومنهم ١٥٣١٥ عاملا غير قانوني.[٧٨]

هذا في حين تقدر دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل أعداد العمال الأجانب الماكثين في إسرائيل بنحو ١٠٠,٠٠٠ عامل.

يمكن القول إنّ الادعاء الأساسي للمعارضين لظاهرة العمال الأجانب في إسرائيل يتمحور حول الهاجس الديمغرافي

جدول رقم ١٤: عدد العمال الأجانب الذين دخلوا إلى إسرائيل بدءًا من سنة ١٩٩٥ حتى ٢٠١٣

سنة الدخول	بقوا في إسرائيل حتى نهاية ٢٠١٣	نسبتهم من بين الذين دخلوا في تلك السنة ٪
١٩٩٥	٢,٣	٢,٩
١٩٩٦	٢,٦	٢,٩
١٩٩٧	١,٥	٢,٣
١٩٩٨	٢,٣	٣,٦
١٩٩٩	١,٩	٣,٦

٢٠٠٠	٢,٣	٢,٣
٢٠٠١	٢,٣	٢,٣
٢٠٠٢	١,٥	٤،٦
٢٠٠٣	١،٣	٥،٢
٢٠٠٤	١،٩	٥،٩
٢٠٠٥	١،٦	٥،٤
٢٠٠٦	٢،٠	٦،١
٢٠٠٧	٢،٧	٧,٤
٢٠٠٨	٣،٠	٩،٩
٢٠٠٩	٣،٦	١٣،٥
٢٠١٠	٦،٦	٢٠،٦
٢٠١١	١٣،٢	٤٠،٠
٢٠١٢	١٥،٨	٥٣،٩
٢٠١٣	٣٠،٢	٨٤،٨
المجموع	**٩٩,٥٠٠**	

اعتمادًا على معطيات دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٤.

من ناحية ثانية، ثمة معارضة لظاهرة العمال الأجانب مصدرها اقتصادي بحت.

وهنالك تقديرات تفيد أنّ العدد الحقيقي للعمال الأجانب الذين قرروا البقاء في إسرائيل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ عامل.[٧٩]

يأتي معظم العمال الأجانب في إسرائيل من دول عديدة، أبرزها: تايلند، الفلبين، دول الاتحاد السوفييتي سابقًا، الهند، نيبال، سري لانكا والصين.

جدول رقم ١٥: توزيع العمال الأجانب حسب دولة الانتماء والجنس.[٨٠]

	٢٠١٣	
	العدد بالآلاف	**منهم رجال (نسبة مئوية)**
العدد الكلي	٩٩,٥	٥٢
دول آسيوية (العدد الكلي)	٧٦,٨	٥٤
الفلبين	٢٢,٠	١٤
تايلند	٢٥,٧	٩٥
الصين	٦,٣	٩٨
نيبال	٥,٣	١٩

الهند	٨،١	٣٦
سري لانكا	٥،٢	١٩
تركيا	٢،٠	٩٩
دول أخرى	٢،٢	٥٦
دول أفريقية (العدد الكلي)	٠،٣	٦١
دول أوروبية (العدد الكلي)	٢٠،٦	٤٠
دول الاتحاد السوفييتي سابقًا	١٠،٥	١٤
رومانيا	٧،٢	٦٩
بلغاريا	١,٨	٧٣
ألمانيا	٠,١	٨١
بريطانيا	٠,١	٧٨
دول أخرى	٠,٩	٦٣
أميركا وأوقيانيا (العدد الكلي)	٠,٩	٤٩
الولايات المتحدة	٠,٣	٧٣
دول أخرى	٠,٦	٣٦

على صعيد تركيبة السكان من حيث الفئات العمرية المختلفة، فسوف يتواصل التغيير في اتجاه ارتفاع معدل أعمار السكان.

يعمل معظم العمال الأجانب في الأساس في قطاعات الرعاية الصحيّة، الزراعة، البناء، المطاعم، الصناعات اليدوية، وهم يتقاضون أجورًا متواضعة، وبعضهم يلقى معاملة قاسية مِن قبل مقاولي التشغيل.

٥. ظروف الحياة وشروط العمل

إسهام الهجرة الوافدة إلى إسرائيل في النمو السكاني سيواصل تقلصه مع السنين، حيثُ ليس من المتوقع أن تكون هناك موجات هجرة كثيفة جدًا

يمكن القول إنّ الادعاء الأساسي للمعارضين لظاهرة العمال الأجانب في إسرائيل يتمحور حول الهاجس الديمغرافي، حيثُ أنّ كثيرين منهم يقررون البقاء في إسرائيل، وتكوين عائلاتهم إما بالزواج من اسرائيليات أو أجنبيات، وعدنها يصبح من الصعب على وزارة الداخلية طردهم من إسرائيل. وقد تطرقت إلى هذا الجانب اللجنة الحكومية التي ترأسها نائب عميد بنك إسرائيل، البروفسور تسفي إكشطاين، وكانت تهدف إلى وضع سياسة شاملة في موضوع العمال الأجانب، إذ جاء في تقرير اللجنة من عام ٢٠٠٧، أنّ لتشغيل العمال الأجانب بأعداد ضخمة إسقاطات اجتماعية بعيدة الأمد، حيث أنّ كل هجرة جديدة تؤدي إلى ازدياد في مجموعات الأقليات الضعيفة مع الهوية القومية

الســـائدة، ناهيــك عن أنّ هذه المجموعــات تميل إلى العيش في مجتمعــات مغلقة فقيرة ومهملة.[٨١]

مــن ناحية ثانية، ثمة معارضـــة لظاهرة العمال الأجانب مصدرهـــا اقتصادي بحت، حيــث يدّعي بعض الخبراء الاقتصاديين أنّ تشــغيل هؤلاء يأتي على حســاب تشــغيل العمال الإســـرائيليين، كما يؤدي إلى تعطيل عملية دمج تكنولوجيات حديثة في الأنشـــطة الاقتصاديـــة. كما أنه من الممكــن أن تؤدي هذه العمالة الرخيصة إلى تدني مســـتويات الأجور للعمال الإسرائيليين ما يدفعهم إلى الخروج من سوق العمل والاتكال على خدمات الرفاه التي توفرها الدولة للعاطلين عن العمل.[٨٢]

كذلك توصلت لجنة الألوف لمحاربة الفقر في إسرائيل إلى الاستنتاج أنّ تشغيل العمال الأجانــب يلحــق الضرر بالعمال الإســـرائيليين غير المهرة الذين يعملــون في القطاعات الاقتصادية نفســـها، إذ يُضطر هؤلاء إلى الخروج من هذه القطاعات، وبالتالي من سوق العمل ككل، وهذا ما يُساهم في بقاء مستوى الفقر في إسرائيل على ما هو عليه.[٨٣]

إضافة إلى العمال الأجانب الماكثين في إســـرائيل– وهم الذين دخلوا البلاد بناءً على تأشـــيرة عمل– هنالك، حســـب التقديرات من عام ٢٠١٣، ما يقرب من ٩٠,٠٠٠ شخص دخلوا كسياح، وقررا البقاء رغم انتهاء مفعول تأشيرتهم بهدف العمل.

وكان عدد هؤلاء قد وصل إلى حده الأعلى في عام ٢٠٠١ (١٣٩,٠٠٠ سائح) ثم أخذ بالانخفاض جرّاء عدد من الأسباب، منها خوفهم من الأوضاع الأمنية الصعبة في بعض الفترات، أو وضع الحكومة الإسرائيلية، في سنة ٢٠٠٨، خطة تهدف إلى ترحيلهم: وصل نحو ٦٠٪ من هؤلاء الســيّاح الذين انتهى مفعول تأشـــيرتهم إلـــى البلاد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقًا، والباقون من دول أبرزها رومانيا والمكسيك.[٨٤]

تقديرات لعقدين مستقبليين

يلجأ صناع القرار في العديــد من الدول المتقدمة إلى التقديــرات الديمغرافيّة التي تستشرف المستقبل، لأن بمقدورها أن تشكل أداة يُعتمد عليها في عملية وضع السياسات والخطط استعدادًا للأوضاع التي تنشأ نتيجة التحوّلات الرئيسية التي تتنبأ بها التقديرات، وتتعلــق التقديرات عـــادة بعوامل ديمغرافية رئيســـيّة مثل معـــدلات الخصوبة والوفيات والهجرة الخارجة والوافدة والنمو الســـكانيّ لكل فئة مــن فئات المجتمع، ولهذا كلّه علاقة وطيدة بتحوّلات اجتماعيّة في مجالات متعدّدة، مثل الاقتصاد والحاجات الصحية المطلوب توفّرهـــا، وأماكن العمل، وحاجات جهاز التعليم والســـكن وغيرها، وكذلك التأثيرات على تماســك النســـيج الاجتماعي، وحتى على الثقافة السياسية في مجتمعات ذات حساسيّة

بالغة لتنوّع تركيباتها السكانيّة والتصدعات المختلفة التي تتميّز بها، وإسرائيل خير مثال على هذا النوع من المجتمعات.

وفي إســرائيل، تقوم دائرة الإحصاء المركزيّة بنشر تقديرات ديمغرافيّة مستقبليّة، على نحو دوريّ، تتنبأ بالتغييرات المتوقّعة على هذا الصعيد في مدة ٢٥ ســنة، ويجري تعديل هذه التقديرات مرة كل ٥ ســنوات، بحيث تأخذ في الحســبان مستجدات جديدة. تتناول التقديــرات كثيــرًا من المميزات التي تطرقنا إليها أعلاه فــي تعاملنا مع كل فئة من فئات المجتمع الإســرائيلي، وأهمها عدد الســكان وتركيبة الفئات العمريّة المختلفة ومستويات الخصوبة والاكتظاظ ومعدل الأعمار وأنماط التديّن ومميزات أخرى.

وقد جاء في تقديرات دائرة الإحصاء لعدد الســكان في فترة ٢٥ ســنة ما بين ٢٠١٠–٢٠٣٥،٨٥ وبناءً على المعطيات الرســمية في ٢٠١٢ أنه من المتوقع أن يبلغ عدد الســكان إســرائيل في نهاية سنة ٢٠٣٥ نحو ١١,٤ مليون نســمة، على أساس معدل نمو سكاني سنوي مقداره ١,٦٪. يشكّل السكان اليهود وفئة «الآخرون»[٨٦] نحو ٧٧٪ من السكان، ككل ويصل عددهم إلى ٨،٨ نسمة، في حين يبلغ عدد السكان العرب ٢,٦ مليون نسمة، يشكّلون ٢٣٪ من الســكان، أي أن عدد اليهود في ســنة ٢٠٣٥ ســوف يبلغ ٨,٣ مليون نســمة، ويســاوي ٧٣٪ من السكان، وستكون نسبة النمو السكاني لهذه الفئة ١,٤٪ سنويًا مقارنةً بــ ١,٨٪ فــي الفترة ٢٠١٠–٢٠٠٦. هذا في حين يبلغ عدد المســلمين ٢,٣ مليون ٢٠٪. والدروز ١٨٥ ألفًا. (١,٦٪) والمســيحيون العرب ١٥٢ألفًا (١,٣٪)، وســتكون نسبة النمو الســكاني في أوساط العرب ككل ١,٨٪ سنويًا مقارنةً بنســبة ٢,٧٪ في الفترة ٢٠١٠–٢٠٠٦. أما بالنســبة لكل طائفة على حدة، فسيكون الازدياد السنوي في صفوف المسلمين نســبة ١,٩٪، والدروز ١,٣٪ والمسيحيين ٠,٦٪ ســنويًا (في الفترة بين ٢٠١٠–٢٠٠٦، كانت نسبة النمو السكاني بين المسلمين ٣٪ سنويًا والدروز ٢,١٪، والمسيحيين ٠,٧٪).

تقدير لسنة ٢٠٣٥: نسبة خصوبة المرأة في إسرائيل ستواصل انخفاضها، إلا أنها ستبقى مرتفعة مقارنةً بدول الغرب

وعلى صعيد تركيبة السكان من حيث الفئات العمرية المختلفة، فسوف يتواصل التغيير في اتجاه ارتفاع معدل أعمار الســكان، حيثُ ســيصل عدد الأشخاص من الفئة العمرية فوق ٦٥ ســنة ١,٧ مليون نســمة، أي سيطرأ على هذه الفئة ارتفاع كبير بنسبة ١١٧٪، بالمقارنة مع عددهم، في نهاية ســنة ٢٠١٠ (٧٦٣٠٠٠)، وترتفع نسبتهم من السكان من ١٠٪ إلى ١٤,٦٪ في ســنة ٢٠٣٥. وســيلاحظ الارتفاع الأبرز في عدد من يزيد عمرهم عن ٨٠ سنة، حيثُ سيطرأ على عددهم ارتفاع بنسبة ٢٢٠٪ ليصل إلى ١٠٦٠٠٠ طاعن في ســنة ٢٠٣٥ مقارنة بـ ٣٣٠٠٠ في ســنة ٢٠١٠، [٨٧] وسوف يشكّل هؤلاء نحو ١٪ من مجمل سكان إسرائيل في تلك الفترة، بينما كانت نسبتهم في ٢٠١٠ نحو ٠,٦٪، أي أن المجتمع الإسرائيلي يشيخ سنة بعد سنة، أسوة بالكثير من المجتمعات الغربيّة، حيث يُنظر

إلى هذه الظاهرة بقلق بسبب تأثيرها المتوقع على الانتاجيّة الاقتصاديّة وأعبائها على خزينة الدولة، حيث أنه من المتوقع أن يستدعي الارتفاع في نسب المسنين دعمًا حكوميًا إضافيًا وانفاقًا متزايدًا على خدمات الرفاه. [٨٨] وفي الواقع الإسرائيلي، وإذا نظرنا إلى هذه المتغيرات على خلفية السياسة النيوليبرالية المتّبعة في إسرائيل، فمن الممكن أن نتوقّع نتائج سلبية عديدة على المستوى الاجتماعيّ الاقتصاديّ مثل ارتفاع نسب الفقر والإحباط وتدني مستويات المناعة الاجتماعيّة.

قد تكون هذه الأرقام مفاجئة إلى حدٍ ما، ولكنها، في حقيقة الأمر، نتيجة طبيعية لتواصل ارتفاع معدّل سنين العمر في إسرائيل، كما في غيرها من دول العالم، وتبيّن التقديرات أنّ معدل عمر الرجل اليهودي سيرتفع من ٧٩,٧ سنة (كما كان عليه في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠)، إلى ٨٤,٨ سنة في الفترة ٢٠٣٥–٢٠٣١. أما النساء فسيكون الارتفاع من ٨٣,٣ سنة في الفترة الأولى المذكورة إلى ٨٩,٥ سنة. سوف يرتفع في الفترة نفسها أيضًا معدل عمر الرجال العرب من ٧٥,٩ سنة إلى ٨١,٦٪، والنساء من ٧٩,٧ سنة إلى ٨٦,٣ سنة. ومما يدل على نفس وجهة التغيير بالنسبة لتقدم المجتمع الإسرائيليّ في السن، هو أن متوسط سنوات العمر في إسرائيل سوف يرتفع بقرابة السنتين في نهاية فترة التقدير الذي نحن بصدده (٢٠١٠–٢٠٣٥)، إذ سيرتفع متوسط عمر الرجال من ٢٨,٣ سنة إلى ٣٠,١ والنساء من ٣٠,٥ إلى ٣٢,٤ سنة.

كما ذكرنا سابقًا، فإنّ إسهام الهجرة الوافدة إلى إسرائيل في النمو السكاني سيواصل تقلصه مع السنين، حيثُ ليس من المتوقع أن تكون هناك موجات هجرة كثيفة جدًا، كتلك التي كانت في تسعينيات القرن الماضي. وتتحدث التقديرات عن أنّ ٩٤٪ من النمو السكاني المتوقع حتى ٢٠٣٥، سيأتي نتيجة الازدياد الطبيعي، في حين تشكّل الهجرة (محصلة الهجرة الخارجة والوافدة)، نحو ٦٪ من النمو السكاني. هذا مع العلم أنّه في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠، كان إسهام الهجرة في النمو السكاني ١١٪، والباقي للازدياد الطبيعي.

ويتحدث التقدير لسنة ٢٠٣٥، عن أنّ نسبة خصوبة المرأة في إسرائيل ستواصل انخفاضها، إلا أنها ستبقى مرتفعة مقارنةً بدول الغرب، وهذه ميزة ليست جديدة، حيثُ كانت موجودة منذ سبعينيات القرن الماضي على أقل تقدير، ويقصد بنسبة الخصوبة معدل عدد الأولاد المتوقع للمرأة في حياتها، في الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠، كانت نسبة خصوبة المرأة في إسرائيل، بشكلٍ عام ٢,٩٥ ولادة للمرأة. أما في الفترة الأولى من تقدير دائرة الإحصاء، أي في الفترة ٢٠١٠–٢٠١٥، فيتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة إلى ٢,٩٤ ولادات. وتدل تقديرات الأمم المتحدة على أنّ معدل الخصوبة في الدول

المتطـورة في الفترة ٢٠٣٠-٢٠٣٥، سـيكون ١,٨٢ ولادات فقط. أما في الدول المحيطة بإسرائيل فسيكون معدل الخصوبة على النحو التالي: الأردن ٢,٤١ ولادات للمرأة، مصر ٢,٢٧، سـورية ٢,٢٣، ولبنان ١,٥٣ ولادات. وبحسب التقديرات سوف ينخفض معدل الخصوبة للمرأة العربية المسلمة في إسرائيل من قرابة ٣,٣٧ في فترة بداية التقدير إلى ٢,٧٠ ولادات في نهاية الفترة، في حين يبقى المعدل لدى المرأة العربية المسيحية متشابهًا فـي بداية الفترة ونهايتها (٢,١ ولادة)، فيرتفـع المعدل لدى اليهوديات إلى ٣,٠٤ ولادة في نهاية مدة التقدير.

ويفتـرض التقديـر أنّ معدل عدد الولادات في السـنة في فترة التقدير سـيكون نحو ١٨٨,٠٠٠ ولادة مقابـل ١٦٦٠٠٠ ولادة في سـنة ٢٠١٠، أي أنّ عـدد الأطفال الذين سيولدون في فترة ٢٥ سنة بين ٢٠١٠-٢٠٣٥، هو ٤,٧ مليون طفل، يُضاف إليهم نحو ٤٠٠,٠٠٠ مهاجر (بمعدل ١٦٠٠٠ مهاجر سـنويًا)، و١٠٠,٠٠٠ مهاجر إلى إسـرائيل بحكم لم شمل العائلة. بالمقابل سيتراوح عدد الوفيات خلال الفترة حول ١,٢ مليون وفاة (بمعـدل ٤٨٠٠٠ وفاة سـنويًا)، ويهاجر من البلاد نحو ٢٩٠,٠٠٠ إسـرائيلي (بمعدل ١٢,٠٠٠ في السنة). ويرتفع، كما ذكرنا، معدل الأعمار في المجتمع الإسرائيلي، فيبتعد أكثر وأكثر عن صفات المجتمع الشاب، وهذه نتيجة طبيعية للتغيير في معدلات الخصوبة وارتفا ع معدل سنوات العمر.

يعني هذا كله أن وجهة التحولات الديمغرافية التي شـهدتها إسـرائيل في السـنوات الأخيـرة، وقـد حللناها وبيّنـا آثارها أعلاه، هذه الوجهة سـوف تتواصـل إذا لم تطرأ مستجدات من غير الممكن التنبؤ بها حاليًا.

إجمال

تناول هذا الفصل أحـد التطورات الاجتماعيّة العميقة التي تنعكس جليًا على مختلف مجالات الحياة في المجتمع الإسـرائيليّ، ومن الطبيعي أن تترك أثرها على هذه المجالات في المسـتقبل، ونقصد سـيرورة التطوّرات الديمغرافية التي تحظى في إسرائيل باهتمام كبير من طرف الأوسـاط الحاكمة والحركات السياسـيّة والمؤسسـات البحثية ووسائل الإعلام في إسـرائيل. وينبع هذا الاهتمام في الحالة الإسـرائيليّة من شبه الإجما ع على الحفاظ على أغلبية يهوديّة راسخة وكبيرة بسبب مركزيّة الاعتبارات الديمغرافيّة، في عرف العقل السياسـيّ الإسرائيليّ، كعامل أساسيّ في سياسة فرض الوقائع على الأرض، التي تتبعها إسـرائيل منذ قيامها، تمهيدًا للادعاء التالي في هذه السياسة، وهو يتمحور حول

مقولة «اللا–رجعة» أي استحالة العودة إلى الوضع السابق. هكذا تشكل الديمغرافيا مضافة إلى الجغرافيا أدوات حادة في محاولات إسرائيل تعزيز عنادها عند الحديث عن أي تسويات سياسيّة ممكنة مع الفلسطينيين (من حلّ الدولتين، إلى الدولة الواحدة إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه وهو حلّ يستدعي الانتباه إلى ديمغرافيا المستوطنين). يحيل كل تناول لهذه السيناريوهات في إسرائيل إلى دراسة الموازين الديمغرافية، واحتياطيّ الهجرة اليهوديّة الوافدة، وأعداد اليهود مقارنةً بأعداد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة، ويعتبر تكاثرهم الطبيعيّ بالمفاهيم الإسرائيلية– كما أوضحنا في هذا الفصل– سرطانًا يهدد الدولة والمجتمع. هذا إضافة إلى قلق الأوساط الحاكمة واليمين الإسرائيليّ عامة من أعداد المهاجرين الوافدين غير اليهود الذين يُعتبرون، مع العرب في إسرائيل، مصدر تهديد اجتماعيّ وثقافيّ على المجتمع، وعلى مقولة يهوديّة الدولة التي تتحقّق، حسب المنظور الإسرائيليّ، بالحفاظ على أغلبية يهودية كبيرة.

تطرّق هذا الفصل إلى أبرز الميزات والتغيّرات الديمغرافية وما يترتب عليها في إسرائيل عامة، ثم لدى القطاعات السكانيّة الأساسيّة مثل السكان اليهود والعرب والمتدينين المتزمتين (الحريديم) والمستوطنين اليهود في الضفة الغربيّة والقدس، والمهاجرين الوافدين غير اليهود، والعمال الأجانب، والماكثين خلافًا للقانون. وقد حاولنا رصد أهم القضايا التي تميّز التطورات في كل حالة، وهي تختلف بين قطاع سكانيّ وآخر. وجدنا مثلا ما يدلّ على اتجاه المجتمع الإسرائيليّ نحو التديّن (نحو ١٠٪ من السكان هم من الحريديم، و٤٠٪ من المتدينين غير الحريديم والمحافظين دينيًا) مقابل نسبة العلمانيين التي يتوقع لها أن تنخفض أكثر في العقود القادمة. لاحظنا أيضًا أن نسبة الخصوبة بين المستوطنين اليهود تزيد عن معدلها في إسرائيل بكثير، كما بيّنا أن هناك سعيًا دائمًا إلى تشجيع الانتقال للعيش في المستوطنات وزيادة أعداد المستوطنين بشكل متواصل. من ناحية أخرى تناول هذا الفصل ظاهرة الارتفاع في معدل الأعمار في المجتمع الإسرائيلي، وفي زيادة حصة الفئة العمريّة للمسنين من بين السكان، ما يعني، حسب التقديرات الرسمية للعقدين القادمين، أن تغييرات جديّة ستطرأ على تركيبة القوى العاملة، وعلى نسب المسنين المعتمدين على الدعم الحكومي وخدمات الرفاه، وغير ذلك من القضايا.

سوف تنعكس هذه التغيّرات الديمغرافية على المجتمع الإسرائيلي، على استعداده للمضي في تسوية سياسيّة تستحق بذل الجهد من طرف الفلسطينيين، وعلى وجهة تطور اقتصاده ونسب الفقر فيه، وعلى قيمه ومعتقداته الجمعيّة وثقافته السياسية التي تتميّز بكونها هشّة لا تقوم على أسس ديمقراطيّة أو إنسانية راسخة، وعلى مناعته الاجتماعية في الحاضر والمستقبل. ومن المتوقع، حسب التغيّرات الديمغرافيّة التي رصدناها، أن

تتجـه وجهة التأثير نحو مواقف اليمين، فالدين وارتفاع مستوى التديّن وشيوع بعض أنماط المتشددة، تنبئ بالمزيد من التوجّه نحو اليمين في المواقف السياسية وفي تداخل الدين والدولة، وفي إخضاع السياسة لاعتبارات الخلاص المسيحانية التي تحكم العقل السياسيّ للمتدينين الوطنيين الذين يزدادون قوة على الساحة السياسيّة وفي صفوف الجيش. ومن الطبيعي أن تكون لهذا كله نتائج في ما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية، والعلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل، والعلاقة بين المتدينين والعلمانيين داخل إسرائيل.

الهوامش

١. لهذا المصطلح تعريفات كثيرة، يجمع بينها قاسم مشترك واسع، مفاده أن مستوى المناعة الاجتماعيّة ينعكس من خلال مستوى الأداء الشامل لكل مجتمع في قضايا أساسيّة في حيّزه العام، مثل التعليم والرفاه وديمقراطية العلاقات، كما ينعكس من خلال قدرة المجتمع على مجابهة الآثار السلبيّة للتصدعات والصراعات الداخلية فيه، بحيث لا يتضرر مبنى المجتمع ولا تتضرر أهدافه الرئيسيّة. ويتم عادة قياس مستوى الأداء المذكور وقدرة المجتمع على مواجهة التحديات التي تواجهه بواسطة مؤشرات من مجال الرفاة والعمل والتعليم وديمقراطية العلاقات، إضافة إلى ما يدل على النجاح أو الفشل في حل الصراعات.

٢ استخرجت هذه المعلومة من النشرة الإحصائية الشهرية الأخيرة لعام ٢٠١٤، http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201411356 (شوهد في ٢٠١٥/١/١٠)، ولكن الكتاب السنوي الإحصائي الأخير لدائرة الإحصاء الرسمية، والصادر في بداية الربع الثالث من سنة ٢٠١٤، يتطرق إلى عدد السكان في نهاية سنة ٢٠١٣، وسوف اعتمد عليه، بصورة أساسية في هذا التقرير.

٣ يُستدَل من الإحصائيات الرسميّة في إسرائيل أنّ نحو ٤ ٪ مَن سكان إسرائيل (قرابة ٣٥٠،٠٠٠ نسمة) لا ينتمون إلى المجموعتين السكانيتين الأساسيتين؛ أي اليهود والعرب، بل يجري تعريفهم في معطيات دائرة الإحصاء المركزية بأنهم «آخرون». غالبية هؤلاء هم من المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي سابقًا الذين لا يعتبرون من أتباع الديانة اليهودية ولم يسجلوا كيهود في ملفات وزارة الداخلية (أشخاص بدون ديانة أو مسيحيون ليسوا عربًا). يضاف إلى هؤلاء الشركس وهم يزيدون عن ٧٠٠ نسمة والأرمن وعددهم نحو ٣٠٠٠ نسمة. الجزء الأكبر من هذه الفئة السكانية يعيش مع اليهود ويتأثر بهم كثيرًا، ولذلك يتعرّض لعمليّة اجتماعيّة يصطلح على تسميتها بـ «التهويد السوسيولوجيّ»، ويتم انخراط هؤلاء في المجتمع اليهودي في إسرائيل دون الاضطرار إلى التهوُّد بالمعنى الديني.

ومن ضمن «الآخرين» أيضًا نحو ٨٠٠ نسمة من اليهود السامريين، الذين لا يعتبرون أنفسهم من اليهود وإنما «إسرائيليين سامريين»، ويقولون أنّ ديانتهم تختلف عن اليهودية. يتوزع السامريون على مركزين أساسيين هما مدينة حولون، ومدينة نابلس الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية، السامريون في حولون يحملون الجنسية الإسرائيلية، ويقوم جزء من أبنائهم بتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية لليهود في إسرائيل. أما السامريون في نابلس فهم جزء من النسيج الاجتماعي الفلسطيني في المدينة وفي الضفة الغربية.

٤ تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأعداد التي توردها دائرة الإحصاء المركزيّة لا تشمل من يصطلح في المجتمع الإسرائيليّ على تسميتهم بالمتسللين الأفارقة، وهم طالبو لجوء من السودان وأفريقيا (أنظروا لاحقا في هذا التقرير)، كما لا تشمل العمال الأجانب، لكنها تشمل سكان القدس العربية والسكان العرب في هضبة الجولان السورية، إضافة إلى من يُعرّفون في الإحصائيات الرسميّة عادة بصفة «آخرون».

٥ الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل ٢٠١٤، جدول ٢,٢، ص٩٠.

٦ الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل ٢٠١٤، جدول ٢,٥، ص.١٠٠–١٠١.

٧ نظرًا لأن معظم سكان إسرائيل، في الحاضر، ولدوا في إسرائيل بعد ١٩٤٨، لم يعد من الممكن اتباع أساليب سهلة وبسيطة لتوزيعهم من حيث الانتماء إلى شرقيين وأشكناز، كما كان الوضع حتى ثمانينيات القرن الماضي.

٨ يُذكَر أنّ الهجرة من آسيا توقفت نهائيًا تقريبًا منذ ستينيات القرن الماضي.

٩ تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البحث لن يتطرق إلى الفوارق الاقتصاديّة الاجتماعيّة بين الفئات التي تركّب مجموعة اليهود الشرقيين واليهود الأشكناز، ويكتفي بالتطرّق إلى مميزات شاملة لكل من المجموعتين. وكانت التقارير الاستراتيجيّة التي أصدرها مركز مدار في السنوات السابقة قد تطرّقت بإسهاب إلى اليهود الاثيوبيين وإلى مهاجري جمهوريات الاتحاد السوفييتي المنحلّ وغيرهم.

١٠ شاحر سموحة. بحث جديد: الفجوة بين الأشكناز والشرقيين تقلصت على نحو عميق. ٢٠١٣/١٠/١٢، www.globes.co.il/article.aspx?did=100884246 (شوهد في ٢٠١٥/١/١٠).

١١ المصدر السابق. بالرغم من المعطيات التي يوردها دهان، هنالك معطيات أخرى تتحدث عن فجوات أكبر ما زالت قائمة، مثلاً تقرير أدفا الأخير عن صورة الوضع في إسرائيل.

١٢ مومي دهان. هل نجحت بوتقة الصهر في المجال الاقتصادي. المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة، أيلول ٢٠١٣، ص٢٥–٢٧.

١٣ عن التمييز ضد الشرقيين في سوق العمل الإسرائيلي، أنظروا:

Yone Rubinstein and Dror Brenner. Pride and Prejudice: Using Ethnic-Sounding Names and Inter-Ethnic Marriage to Identify Labour Market Discrimination.London: Center for Economic Preformance, 2012.

كذلك انظروا: تني غولدشطاين. لغز موجع: لماذا نجح الأشكناز أكثر؟ ynet14/١٠/٢٠١١ .
www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4132956,00.html (شوهد في ٢٠/١/٢٠١٥)

للإطلاع على الفجوة في مجال الصحة والتعليم والدخل بين اليهود الشرقيين والغربيين (الأشكناز) انظروا نبيل الصالح، المشهد الاجتماعي، تآكل الطبقة الوسطى وازدياد التفاوت الاقتصادي الاجتماعي. تقرير مدار الاستراتيجي، ٢٠١٤، ص.١٧٠–١٧٥. وكذلك شلومو سبيرسكي، ايني كونور اتياس، ايما ربابورت. صورة الوضع الاجتماعيّ ٢٠١٤، مركز أدفا، كانون الثاني ٢٠١٥.
(شوهد في ٢٠/١/٢٠١٥) http://www.adva.org/uploaded/social%20report%202014-%208202014%201%.pdf

١٤ عنات جورجي، شعور أم تمييز؟ «حسب الوتيرة الحاليّة يحتاج الشرقيون إلى ٩٩ سنة للوصول إلى المساواة التامة. موقع The Marker, 25.3.2013.www.themarker.com/new/1.1976460 (شوهد في ١/١٢/٢٠١٤).

١٥ مومي دهان، مصدر سابق، ص٢٣، عنات جورجي، مصدر سابق.

١٦ من الجدير بالذكر أنّ مصطلح «القادم» أو «عوليه» باللغة العبرية يحيل إلى الحج إلى بلاد مقدّسة أو إلى الاتجاه نحو الأعلى، ما يجعله مصطلحًا غير علمي بامتياز، بل يتلاءم مع الأيديولوجيّة الصهيونيّة التي تؤكد على علاقة تاريخية بين اليهود وفلسطين، وعلى حق تاريخي لهم على هذه الأرض.

١٧

١٨ بناءً على معطيات وزارة الداخلية الإسرائيلية لسنة ٢٠١٤، انظروا: http://www.moia.gov.il/Hebrew/InformationAn-dAdvertising/Statistics/Pages/ImmigrationToIsraelCurrentYear.aspx (شوهد في ١٦/١٢/٢٠١٤).

١٩ سرجيو ديلا–برجيولا. تأملات حول الهجرة في إسرائيل، نظرة مقارنة. هجرة – العدد الأول، أيار ٢٠١٢، ص.٥–٣١.

٢٠ الاعتداء على طاقم صحيفة تشارلي هيبدو وعلى المتجر اليهودي.

٢١ تقرير ynet، هجرة إلى إسرائيل؟ يهود فرنسا ينزحون إلى بريطانيا. موقع ynet, 15/1/2015 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4615722,00.html (شوهد في ٢٠/١/٢٠١٥).

٢٢ سرجيو ديلا–برجولا، مصدر سابق، ص٢٦.

٢٣ ليران ساهر. جبل في المصيدة – استطلاع في أوساط الطلاب: ٦٠٪ يفكرون في الهجرة من البلاد.

تقرير موقع «محادثة محليّة»، الأساطير الشائعة والمغرقة في الخطأ عن الميلكي وعن الهجرة من البلاد. موقع محادثة محلية، ١٢/١٠/٢٠١٤. http://bit.ly/1HkOeEX (شوهد في ١٠,١,٢٠١٥)، كذلك، سرجيو ديلا–برجولا، مصدر سابق، ص٢٦.

٢٤ إيلان لوكاتس. في أعقاب «الجرف الصامد» قرابة الثلث يفكرون في الهجرة إلى الخارج. موقع حدشوت ٢، ٥/٩/٢٠٠٤.
http://www.mako.co.il/news-israel/education/Article-0189d3e91074841004.htm (شوهد في ١٠/١٠/٢٠١٤).

٢٥ أنظر أمنون آتار. لا يثقون بإسرائيل: ميزان الهجرة سلبي بمقدار ٧١٠٠، موقع الملحق الاقتصادي كلكاليست، ٢٠/٨/٢٠١٤، http://m.calcalist.co.il/article.aspx?guid=3638857 (شوهد في ١٠/١/٢٠١٥).

٢٦ هنالك تقديرات تفيد بأنّ عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الولايات المتحدة فقط يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ نسمة.

٢٧ تقرير موقع محادثة محليّة، الأساطير الشائعة والمغرقة في عن الميلكي وعن الهجرة من البلاد. موقع محادثة محلية (مصدر سابق).

٢٨ اعتمادًا على معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة، موقع الدائرة www.cbs.gov.il/publications/alia/t3.pdf (شوهد بتاريخ ١٥/١/٢٠١٥).

٢٩ ليئور ديطل، عدد المهاجرين الإسرائيليين انخفض في السنوات الأخيرة بـ ٣٠٪. ذي ماركر. ٢٧/٣/٢٠١٣. www.themarker.co.m/news/1.1978377 (شوهد في ١/١٢/٢٠١٤).

٣٠ انظروا: دائرة الإحصاء المركزية، بيان للصحافة: حاملو ألقاب أكاديميّة في إسرائيل عاشوا في الخارج ٣ سنوات وأكثر. ٦/٧/٢٠١٤، على الموقع www.israel-braingain.org.il/Uploads/Attachments/6675/2014 (شوهد في ٥/١٢/٢٠١٤).

وكذلك انظروا: مركز البحث والمعلومات في الكنيست. معلومات عن الأكاديميين الإسرائيليين في الخارج، والعمل من أجل استيعاب الأكاديميين العائدين إلى إسرائيل. ٣٠/١/٢٠١٤. www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03375.pdf (شوهد في ٥/١٢/٢٠١٤).

٣١ للاطلاع على أحدث المعطيات عن العرب المسيحيين في إسرائيل، انظروا: http://bit.ly/1LtmjoC (شوهد في ١٠/١/٢٠١٥).

٣٢ تتطرق المعطيات الرسميّة إلى الفئة العمرية ٢٠ سنة، فما فوق، ولذلك فمن المتوقع أن تكون النسبة أعلى بكثير، أي أنها تتجاوز ١٠ ٪. انظروا الجدول ٧,٦ في كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل ٢٠١٤، ص.٣٤٤.

٣٣ انظر الجدول ٧,٦ في كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل ٢٠١٤، ص.٣٤٤.

٣٤ إلياهو بن موشيه. التغيير في مبنى وتركيبة السكان في إسرائيل حسب الخليفة الثقافية–الدينية في السنوات العشرين القادمة، وتأثيره على سوق العمل. وزارة الصناعة والتجارة والعمل، قسم البحث والاقتصاد، تشرين الثاني، ٢٠١١، ص٢٨.

٣٥ سلسلة التقارير الوثائقية «إلوهيم‌شلي»، (ربّي). القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، قدمها الصحافي أبيشاي بن حاييم، وتناولت مكانة الله في المجتمع الإسرائيلي عامة.

٣٦ على سبيل المثال المؤتمر «سيرورات التديّن في الحيز العام في إسرائيل»، الذي نظمه قسم العلوم السياسيّة في جامعة تل أبيب، بتاريخ ٥/١/٢٠١٥.

٣٧ يفغينيا بيستروب وأرنون سوفير. إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠–٢٠٣٠ نحو دولة دينيّة، جامعة تل حيفا، ٢٠١٠.

٣٨ اعتمادًا على إحصائيات وردت لدى أحمد حليحل في بحث عن خصوبة اليهوديات والمسلمات في إسرائيل حسب درجة التديُّن في السنوات ١٩٧٩–٢٠٠٩، تقرير مُدرج على موقع دائرة الإحصاء المركزية http://bit.ly/1zY2nSc (شوهد في ٣٠/١٢/٢٠١٤).

٣٩ يفغينيا بيستروب وأرنون سوفير، (مصدر سابق)، ص٣٤.

٤٠ المصدر السابق، ص.٣٤.

٤١ المصدر السابق. ص.٣٦.

٤٢ تقدّر نسبة مشاركة الرجال الحريديم في سوق العمل بـ ٤٤,٥٪ في ٢٠١٣، وهي نسبة منخفضة مقارنةً بالنسبة العامة في إسرائيل (٧٩,٦٪ بين الرجال) أما بالنسـبة للنسـاء الحريديات، فهنالك إحصائيات جديدة تُشير إلى ارتفاع هائل في نسبة مشاركتهن في سوق العمل في السنوات الأخيرة، حيثُ ارتفعت هذه النسبة من ٤٨٪ في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٥,٧٪ في سنة ٢٠١٣، أي أنّ نسبة المشاركة في أوساط النساء الحريديات تجاوزت بفارق ضئيل نسـبة مشـاركة النساء عامةً. يبقى من الضروري أن نشـير إلى أنّ نسبة المشاركة في سوق العمل تضم العاملات والباحثات عن عمل. من ناحية ثانية تشير المعلومات إلى أنّ النساء الحريديات يعملن بوظائف جزئيّة، وأن أجورهن منخفضة جدًا.

٤٣ تقرير: مقياس الفقر والفجوات الاجتماعية ٢٠١٣، تقرير سنوي. مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل. تشرين الثاني ٢٠١٤، ص.٢٩.

٤٤ كوبي نحشوني. لأول مرّة: النساء الحريديات يعملن أكثر. ٢٠١٤/١١/١٢:http://bit.ly/17nbSnk (شوهد في ٢٠١٥/١/٣٠).

٤٥ دافيـد سندوبسـكي، دورة التديّن- العلمانية في إسـرائيل. موقع مبـاط- كان، ٢٠١٣/٦/٢٦. http://bit.ly/1AxlpT8/ (شـوهد في ٢٠١٥/١٢/٣).

٤٦ عن التوتر بين العلمانيين والحريديم في بني براك، كمثال لهذه الظاهرة في إسـرائيل عام، انظروا: موشـي شطريت وتسبيكا غرونيخ، مدينة مقسومة: هل تُقسّم بيت شيمش بين الحريديم والعلمانيين؟ موقع Walla, 28/12/2013

http://bit.ly/1GgU4GC (شوهد في ٢٠١٤/١٢/١).

٤٧ يفغينيا بيستروب وأرنون سوفير، (مصدر سابق)، ص٤٠.

٤٨ حاييم زكرمان. تصاهل والحريديم – صورة الوضع. موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، http://bit.ly/1JywYAK . ٢٠١٣/١٢/١٩ (شوهد في ٢٠١٤/١٢/١)

٤٩ يفغينيا بيستروب وأرنون سوفير، (مصدر سابق)، ص٤٠.

٥٠ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٤، الكتاب الاحصائي السـنوي، جـدول ٢,١٥: وأيضا بيان صحافي ٢٠١٤/٠٩/٢٢ط على الرابط التالي: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201411257 (أخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥).

٥١ عن ادعاءات قادة المسـتوطنين وجهات يمينيّة حول هذا الشـأن، انظروا: تومر نير، ما عدد العرب في يهودا والسـامرة؟ الإجابة تتعلق بمن نسأله. موقع سروغيم، https://www.jerusalem.muni.il/City/Neighborhood/Pages/default.aspx 2014./11/11 (شوهد فـي ٢٠١٥/٢/٢١). وكذلـك، يفغيني بوبولانسـكي، منتصف ٢٠١٤، الاقتصاد يـزداد قوة، زيادة في الولادات الإسـرائيلية، هجرة أكثر إلى إسرائيل، ومسـتوطنون أكثر. موقع يسرائيلي باطريوطي (إسرائيلي وطني)، http://www.kr8.co.il/BRPortal/br/ .4/9/2014 P102.jsp?arc=990207 (شوهد في ٢٠١٥/٢/٢١). وأيضًا، غيل كلنر، الرد على كيري: ارتفاع في عدد المستوطنين في يهودا والسامرة. موقع سروغيم، http://bit.ly/18tYUoc 24/2,2014 (شوهد في ٢٠١٥/٢/٢١).

٥٢ أُعـد هـذا الجـدول بالاعتمـاد علـى معطيـات حركـة السـلام الآن عـن الاسـتيطان فـي القـدس: http://peacenow.org.il/content/%D7%9E%D7%96%D7%A8%D7%97-%D7%99%D7%A8%D7%95%D7%A9%D7%9C%D7%99%D7%9D ومعطيات بلدية القدس عن سـكان المدينة وأحيائهـا: https://www.jerusalem.muni.il/City/Neighborhood/Pages/default.aspx

٥٣ وهو تعريف تتبناه الدوائر الرسمية في إسرائيل للمراكز السكانية، وتطلقه على المراكز التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة.

٥٤ موقع بتسيلم – معطيات عن المستوطنات.

٥٥ أنظروا http://bit.ly/1DJSsWk (شوهد في ٢٠١٤/١٢/١).

٥٦ حسـب معطيات دائرة الإحصاء المركزية أنّ ٢٥٪ من هذا الازدياد يتسـبب عن هجرة إسـرائيليين من إسـرائيل ويهود من دول العالم إلى المستوطنات.

٥٧ يسـكن في الكتل الاسـتيطانية الأساسية نحو ١١٦،٨٤٢ مسـتوطنًا، في حين يسـتوطن خارجها نحو ٢٣٣,٠٠٠ مستوطن آخر، حسب الإحصائيات التي توفرها منظمة «بتسيلم».

٥٨ قال الوزير يائير لبيد في خطابه في مؤتمر هرتسـليا الأخير في حزيران ٢٠١٤، إن المسـتوطنين يسـعون إلى نقطة اللاعودة في العلاقة مع الفلسطينيين، وإنهم يقيمون المزيد من المستوطنات في أماكن مختلفة في أنحاء الضفة الغربية للحؤول دون إمكانية التوصل إلى حل سياسي للانفصال عن الفلسطينيين في يوم من الأيام، انظروا تقريرًا بعنوان: يائير لبيد: «المستوطنات تكلفنا الكثير». كلكاليست، ٢٠١٤/٦/٨.

٥٩ شلومو سبيرسكي وإيتي كونور أتياس، غياب المساواة في تمويل الحكومة للمخصصات البلدية، ٢٠١٤. ص ١٣-٢٠.

٦٠ المصدر السابق،

٦١ المصدر السابق، المعطيات والمقارنات، ص ١٦.

٦٢ المصدر السابق، ص٢٢

٦٣ اعتمد هذا البحث على تقديرات وحسابات بناءً على معطيات الإحصاء السكاني الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة في إسرائيل، في سنة ١٩٩٥، حيثُ لم تكن معطيات إحصاء ٢٠٠٨ قد نشرت بعد عندما أجري البحث. كما اعتمد في تقديراته وحساباته على معطيات فرعية حول الأمر نشرتها دائرة الإحصاء حتى عام ٢٠١٢.

٦٤ ريبي غيليس. مستوطنون في احتجاج الخيام. هعوكتس. ٢٠١٣/٢/٢٨، www.haokets.org/2013/02/08

٦٥ انظروا تقارير حالة حقوق الإنسان في إسرائيل، للسنوات ٢٠١١ - ٢٠١٤، الصادرة عن جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.

٦٦ للاطلاع على الخدمات الاجتماعية والصحيّة التي توفرها إسرائيل للمتسللين، وظروف عملهم وسكناهم، وكل ما يتعلق باستيعابهم والترتيبات التي تقوم بها الحكومة للتخلص منهم، انظروا الفصل الخاص في تقرير مراقب الدولة لسنة ٢٠١٤، ص ٥٩ -١٣١ ، وهو مُدرج على الانترنت

على العنوان التالي: (شوهد في ٢٠١٥/٢/١) http://bit.ly/1B4OTv3

٦٧ التجمعات السكانيّة الأساسية للمتسللين خارج تل أبيب هي، عسقلان، أشدود، عراد، إيلات، القدس، وهناك عشرات منهم يسكنون في مناطق زراعية يهودية ويعملون في الزراعة، إضافة إلى الذين فضلوا الانتقال إلى قرى ومدن عربية في المثلث والجليل، وهناك يعملون في البناء والترميمات والزراعة أيضًا.

٦٨ عن ادعاءات سكان الأحياء الجنوبية في تل أبيب ضد المتسللين والاتهامات الموجهة إليهم، انظروا: عمري، أفرايم. يأس في جنوب تل أبيب: «نحن سياح هنا». موقع ٢٠١٤/١٢/١, ynet. http://bit.ly/1FKz0uN (شوهد في ٢٠١٤/١٢/١٥).

٦٩ لإطلاع على أبرز التهم التي وجهت إلى المتسللين الأفارقة في تل أبيب، والتفوهات والشعارات العنصرية من طرف أوساط سياسية ورسمية لم تتورع عن الجهر بعنصريتها، انظروا تقريرًا نشرته صحيفة غلوس ٢٠١٢/٥/٣١)تحت عنوان: «ايلي يشاي لمعاريف: نساء كثيرات اغتصبن من قبل متسللين خائفات ولا يقدمن الشكاوى.. http://bit.ly/1B4OTv3 (٢٠١٢/٥/٣١)

٧٠ للإطلاع على شرح كل ذريعة من هذه الذرائع، انظروا عوفرا كلينغر. «الهجرة من أفريقيا إلى إسرائيل وتأثيرها على الأمن القومي، في، اللاجئون أو مهاجرو العمل من دول افريقيا. (محرر.أمنون سوفير)، حيفا: جامعة حيفا، ٢٠٠٩. ص١٥–٤٨.

٧١ هناك نقاش واسع حول ما إذا كانت هذه الادعاءات صحيحة، وكل طرف يتأثر بما يؤمن به من موقفه الأولي من المتسلّلين، فالمعادون لهم يدرجون إحصائيات ومعطيات تثبت ذلك، أما جمعيات وناشطو حقوق الإنسان فلديهم إحصائيات وتحليلات تدحض الادعاءات من النوع الأول. وعلى كل حال، فقد ورد في تقرير مراقب الدولة لعام ٢٠١٤ أنّه ليس هناك دليل قاطع لا تشوبه شائبة على أنّ تورّط الغرباء في أعمال جنائية يزيد أو يقل عن مستوى تورُّط السكان، بصفة عامة.

٧٢ أريئيل فنكلشطاين. غرباء ليسوا مواطنين في إسرائيل. مسح للمعطيات والمواقف. معهد الاستراتيجية الصهيونية، كانون الأول، ٢٠١٤. ص٩.

٧٣ المصدر السابق، ص. ١٤

٧٤ أريئيل فنكلشطاين. غرباء ليسوا مواطنين في إسرائيل. مسح للمعطيات والمواقف. معهد الاستراتيجية الصهيونية، كانون الأول، ٢٠١٤. ص٩.

٧٥ مُراقب الدولة، تقرير مراقب الدولة ٥٨ (ب) لسنة ٢٠٠٧، ولحسابات ميزانيات السنة المالية ٢٠٠٦، مكتب مراقب الدولة ٢٠٠٨، الفصل الأول.

٧٦ نيطع موشيه، مجريات الحصول على مكانة لاجئ في إسرائيل، الكنيست، مركز البحث والمعلومات. حزيران ٢٠١٣، ص٢.عن الخلاف حول أعدال العمال الأجانب أنظروا: أريئيل منكلشطاين، مصدرسابق، ص.١٦–١٧.

٧٧ عن ظروف الحياة محطة الاحتجاز «حولوت»، انظروا الفصل عن اللاجئين وطالبي اللجوء، في التقرير «حالة حقوق الإنسان في إسرائيل ٢٠١٤، جمعية حقوق المواطن، ص٥١–٤٨. وكذلك ليئات نطوفيتش – كوشيسكي، كم من المتسللين يوجد في إسرائيل؛ الأعداد الحقيقية. موقع ٢٤,١,٢٠١٤ nrg. www.nrg.co.il/Scripts/artPrintNew.php?channel=I&channelName=channel_news&ts=14042008120049(شوهد في ٢٠١٤/١/٢٥).

٧٨ سلطة السكان والهجرة ، ٢٠١٥، معطيات عن الغرباء، ملخص ٢٠١٤، كانون الثاني ٢٠١٥، على الرابط التالي: http://www.piba.gov.il/PublicationAndTender/ForeignWorkersStat/Documents/sum2014_final.pdf(آخر مشاهدة ٢٠١٥/٠٣/١٥)

٧٩ عن الخلاف حول أعدال العمال الأجانب أنظروا: أريئيل منكلشطاين، مصدرسابق، ص.١٧–١٦.وتجدر الإشارة إلى أنّ الباحث والمحاضر في الجغرافيا في جامعة حيفا، أرنون سوفير، يقدّر عدد العمال الأجانب في إسرائيل بما يقارب الـ ٣٠٠،٠٠٠ عامل، يتماشى هذا التقدير المبالغ فيه مع المواقف اليمينية لهذا الباحث المصاب برهاب الأكثرية اليهودية وخطر العرب والأجانب على الطابع اليهودي للدولة، ويقدر سوفير عدد الأجانب في إسرائيل ٦٢٩٠٠٠ نسمة أنظروا: يفغينيا بيستروب وأرنون سوفير. إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠–٢٠٣٠، جامعة حيفا، ٢٠١٠، ص١٧.

٨٠ بيان للصحافة، دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٤/٧/٣٠.

٨١ تسفي إكشطاين. تقرير اللجنة لوضع سياسة بشأن العمال غير الإسرائيليين، أيلول ٢٠٠٧، ص٧.

٨٢ تسفي إكشطاين. تشغيل العمال الأجانب. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومنتدى قيسارية، حزيران ٢٠١٠، ص٥.

٨٣ تقرير لجنة محاربة الفقر، القسم الثاني – تقارير اللجان الفرعية، حزيران ٢٠١٤، ص.٢٢٤.

٨٤ بيان للصحافة، دائرة الإحصاء المركزيّة، ٢٠١٤/٧/٣٠.

٨٥ التفاصيل على موقع دائرة الاحصاء المركزية لإسرائيل، http://www.cbs.gov.il/reader/?MIval=cw_usr_view_SHTML&ID=811(شوهد في ٢٠١٥/١/١٠)

٨٦ أنظروا الهامش رقم ٢ حول تعريف هذه الفئة.

٨٧ وفي تقدير آخر لدائرة الاحصاء المركزية لإسرائيل يشمل المدة حتى سنة ٢٠٥٩، تقدّر نسبة الارتفاع في فئة من يبلغون من العمر ٨٠ سنة وأكثر بما يتراوح بين ٣٢٩ ٪– ٤٩٠ ٪ حسب الفرضيات الأساسيّة التي تبنى عليها التقديرات (تقديرات حدّ أدنى وتقديرات حدّ أقصى) هذا بالمقارنة مع نمو سكاني بنسب تتراوح بين ٥٤ ٪ و ١٧٠ ٪ وفقًا لنوع التقديرات.

http://www.cbs.gov.il/publications/tec27.pdf ص.٦ (شوهد في ٢٠١٥/٢/٢).

٨٨ عن آثار هذه الظاهرة على جوانب اقتصادية مختلفة مثل الصحة العامة والتخطيط الحضري والانتاجية الاقتصاديّة والعمل وجوانب اجتماعيّة أخرى، انظروا مثلا: http://www.ibrc.indiana.edu/ibr/2008/summer/implications.html (شوهد في ٢٠١٤/١٢/١).

الباب السابع

الفلسطينيون في إسرائيل

رائف زريق وهمّت زعبي

مدخل

يحتـــوي هذا التقرير عدة أبواب، من شـــأنها مجتمعة أن تعطينا صورة ما، عن وضع الفلسطينيين في الداخل وحراكهم خلال عام ٢٠١٤.

مـــن ناحية، يرصد التقرير تصاعد الملاحقات السياســـية للقيـــادات العربية، ويرصد قـــرارات قضائية بحقّ هذه القيادات. كمـــا يتوقف عند القوانين التي طرحت خلال العام المنصرم، والتي من شأنها المسّ بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل. ويرصد تزايد ظاهرة العنصرية المنفلتة على مســـتوى الشـــارع وأمكنة العمل والمجتمع في إسرائيل، وتفاقمها خلال الصيف المنصرم، وخاصة خلال الحرب على غزة.

ويتناول التقرير معالم سياسة واضحة تهدف إلى شق صفّ الشارع العربي الفلسطيني، وتفتيت لُحمته، تعبر هذه السياسة عن نفسها بمشروع تجنيد المسيحيين الطوعي للجيش، واختراع بدعة القومية الآرامية.

تنتهج إسرائيل سياسة واضحة تهدف إلى شق صفّ الشارع العربي الفلسطيني، وتفتيت لُحمته

مقابـــل هذه التطورات، يرصد التقرير أيضًا تحديات داخلية في المجتمع الفلســـطيني، ويتوقف بتوســـع عند « لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل»، متوقفا عند بداياتهـــا، تركيبة اللجنة وطرق اتخـــاذ القرارات فيها. ويرصـــد التقرير النقاش الدائر في مســـألة ضرورة أو عدم ضرورة انتخاب اللجنة بشـــكل مباشر، متناولا تلخيص آراء الأحزاب المختلفة من موضوع انتخاب لجنة المتابعة بحسب أدبيات كل حزب. كما يتناول التقريـــر الأزمـــة الحالية في اللجنة، المتعلقة بتعثر الاتفاق حـــول رئيس بديل للجنة لاحقًا لاستقالة رئيسها الأخير في أيار ٢٠١٤.

مــن جانب ثالــث، ينتهي القرير عبر لفت الانتباه إلى ظاهرة انضمام بعض الشــباب إلــى تنظيم «داعش» والقتال فــي صفوفه. يدور الحديث عن أعداد قليلة جدًا، ولكن الأمر يستدعي التوقف عنده.

وبتزامن صدور التقرير مع انتخابات الكنيســت الـ ٢٠، والتي عقدت في السابع عشر من آذار ٢٠١٥، لا بد من وقفة سريعة، في هذه المقدمة عند أهم مؤشرات هذه الانتخابات على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وستكون لنا وقفة معمقة حول أهميتها وإسقاطاتها ونتائجها في التقرير السنوي العام القادم.

وكان أهــم مــا ميّز هذه الانتخابات، دخول الأحزاب السياســية الفاعلــة برلمانيًا في المجتمع الفلســطيني في إسرائيل، في قائمة مشتركة واحدة. وقد جاءت هذه القائمة ردًا على رفع نســبة الحسم للانتخابات للكنيست، ما خلق خوفًا حقيقيًا ومبرَّرًا من عدم قدرة كل حزب من عبور نسبة الحسم، لو خاض الانتخابات منفردا. ولكنها أيضا كانت تحقيقًا لمطلب جماهيري ازداد إلحاحًا في السنوات الأخيرة.

وقــد تشــكّلت «القائمة المشــتركة» لاحقًا لمفاوضــات مكثفة قامت بهــا لجنة «الوفاق الوطنــي»، على مدار أشــهر عديدة للوصــول إلى اتفاقية بين الأحــزاب العربية الأربعة: الجبهة الديمقراطية للســلام والمســاواة، التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة الإسلامية والعربيــة للتغيير. وجاء في بيــان اللجنة لاحقًا لإبرام الاتفاق في تاريخ ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥، أن المفاوضات استمرت أشهرًا عدّة، وأن تشكيل القائمة «جاء من منطلق إدراكنا العميق بالتحديات الكبيرة التي يواجهها شعبنا في الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة، من قوانــين عنصرية مفروضة، ومن مخططات صهيونية منظمة تســعى إلى اقتلاعه من وطنه، ومع شعورنا بثقل المسؤولية الوطنية والتاريخية الملقاة علينا، ومن منطلق احترامنا وتقديرنا لرغبة الغالبية العظمى من أبناء وبنات شــعبنا في تشكيل قائمة مشتركة لجميع الأحزاب الفاعلة على الساحة العربية في البلاد لخوض انتخابات الكنيست العشرين».[١]

وفعلا، عكســت نتائج القائمة المشــتركة في الانتخابات، نوعا ما، فرادة هذه التجربة، والتفافــا جماهيريا، وقد زاد عدد مصوتيها، وحصلت القائمة على زيادة أكثر ١١٠ آلاف لتحصد ٤٧٧ ألف صوت، تزكيها بـ ١٣ مقعدا، وبفائض أصوات أكثر من ٨ آلاف صوت، ولتصبح القائمة المشتركة القوة الثالثة في الكنيست.[٢]

وتشكّل التفاف جماهيري عربي كبير حول القائمة، وبحسب بيان لمركز مدى الكرمل– المركز العربي للدراســات الاجتماعية التطبيقية في حيفا، ووفقا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزيــة، فان قرابة ١٠٪ من أصحاب حق الاقترا ع العرب غير متواجدين في البلاد، لذا فإن نســبة المشــاركة الحقيقية في البلدات العربية (نسبة غير رسمية) تصل إلى قرابة الـ

٧٠٪، بينما تكون النسـبة الرسمية للتصويت إلى ٦٥٪، وفي هذا ارتفاع عن الانتخابات السـابقة التي وصلت فيها إلى ٥٦٪. وأضاف البيان أن نسـبة الأصوات الصالحة من مجمل الأصوات العربية بلغت ٩٩٪، وحصلت القائمة المشـتركة على قرابة ٨٧٪ من هذه الأصوات، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية على نسبة ١٣٪ فقط من الأصوات.

وجاء في البيان أيضًا، أن 'نسـبة المشـاركة في عشـر بلدات عربية درزيّة بلغت قرابة ٥٨,٥ فـي المئة (٣٦,٦ ألف ناخب، من أصل ٦١ ألف صاحب حق الاقتراع)، وحصلت القائمة المشتركة على ٥٢٨٨ صوتا (أي ١٤,٨٪ من الأصوات الصالحة).

وفي البلدات المختلطة، حصلت القائمة المشتركة على قرابة ٤٤ ألف صوت (حيفا ١٢٤٠٠؛ يافا–تـل أبيب ٨٣٠٠؛ عكا ٦٧٠٠؛ نتسـريت عليت ٣٧٠٠؛ معلوت– ترشـيحا ٢٣٠٠؛ اللد ٥٣٠٠؛ الرملة ٥٠٠٠؛ بئر السبع ٥٣٠). لكن بما أنه لا تتوفر أعداد رسميّة لعدد أصحاب حق الاقتراع العرب في هذه المدن، من الصعب احتساب الأرقام الدقيقة لنسبة التصويت فيها.

وأوضح المركز أنه بعد الفحص والتدقيق بنسب التصويت في كل بلد على حدة، يمكننا أن نرى أنّ نسبة التصويت في معظم القرى البدوية كانت الأكثر انخفاضًا. فمثلاً في قرية أسـد، قرية طرابين الصانع، أبو جويعد، وأبو ربيعة لم تتعدَ نسبة التصويت العشرين في المئـة. وعلـى الأرجح أنّ عامل البعد الجغرافي لصناديق الاقتراع عن القرية نفسـها هو السبب في ذلك. أما البلدات التي كانت فيها نسبة تصويت عالية تعدّت الثمانين في المئة فهي: دير حنا، دير الأسد، سخنين، طمرة، كابول وجلجولية.[٣]

١. محاكمات أعضاء كنيست وقيادات فلسطينية

١.١ قضية النائب محمد بركة

في تشـرين الثاني ٢٠٠٩، قدّم المستشـار القضائي للحكومة الإسـرائيلية في حينه، مناحيـم مازوز، لائحة اتهام، نَسـبت للنائب العربي في الكنيسـت محمد بركة أربع تهم مختلفـة، جرت فـي أماكن وفترات مختلفة. وتضمنت لائحة الاتهـام، تهمة إهانة موظف جمهور (شـرطي)، وذلك خـلال مظاهرة ضد الحرب الثانية علـى لبنان (تموز ٢٠٠٦)، وأخرى تتعلق بعرقلة عمل شـرطي خلال مظاهرة لأهالي شـهداء هبة أكتوبر ٢٠٠٠ في الناصرة ضد إغلاق ملفات التحقيق في مقتل أبنائهم. كما نسـبت له تهمة أخرى تتعلق «بالاعتداء» على جنود من قوات المسـتعربين خلال مظاهـرة ضد جدار الفصل في قرية بلعين عام ٢٠٠٥. هذا إضافة إلى تهمة الاعتداء على ناشط من اليمين في مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦. ويشـار إلى أنها المرة الأولى التي تقدّم فيها لائحة اتهام ضد عضو كنيست على خلفية اشتراكه في مظاهرة.

في تشرين الثاني ٢٠٠٩، قدّم المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية في حينه، مناحيم مازوز، لائحة اتهام، للنائب العربي في الكنيست محمد بركة أربع تهم مختلفة.

وبعد خمس سـنوات من المداولات القضائيّة في محكمة الصلح في تل أبيب، شـطبت المحكمة في تشرين الأول عام ٢٠١١ اثنتين من التهم؛ تهمة إهانة موظف جمهور (شرطي)، وتلك التي نُسب إليه فيها عرقلة عمل شرطي خلال مظاهرة لأهالي شهداء هبة أكتوبر ٢٠٠٠، وأقرت أن الحصانة البرلمانية للنائب بركة تسري على تلك التهم بشكل واضح. وفي آذار ٢٠١٤، برّأته المحكمة من تهمة الاعتداء على مقاتلين من قوات المستعربين في مظاهرة بلعين، وكانت هي التهمة المركزيّة في هذا الملف، وأدانته بتهمة هامشيّة، هي الاعتداء على ناشط يميني في مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان عام ٢٠٠٦، وفرضت عليه غرامة مالية بقيمة ٦٥٠ شيكلا.

وقدم مركز عدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، استئنافا على هذا القرار، وردا على الاستئناف **قرر القضاة في المحكمة المركزية في تل أبيب بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥**، إعادة الملف إلى محكمة الصلح لتعليل قرارها، والتطرق إلى ادعاء طاقم الدفاع بأن محاكمته، في الوقت الذي لم تتم فيه محاكمة أعضاء كنيست آخرين على تصرفات مشابهة، إنما هي تطبيق انتقائي للقانون. كما سأل القضاة ممثل النيابة العامة: لماذا يصرون على الإبقاء على هذه التهمة، رغم أنها أقل وزنًا من التهم الثلاث الأخرى التي ألغتها المحكمة بسبب الحصانة البرلمانية للنائب بركة.

من جهته صرح النائب محمد بركة أنه «رغم قرار محكمة الصلح الذي يلغي الاتهامات الأساسيّة التي جاءت في لائحة الاتهام ضدي، إلا أنني أصر على براءتي من هذه «التهمة» أيضا، وسأستمر في النضال من أجل إلغائها. إن تضخيم الملف والاتهامات من قبل النيابة، وقرار المحكمة بشطب غالبيتها، يؤكد أن الملف ضدي هو ملف سياسيّ، ضمن الملاحقة السياسية التي يتعرّض لها النشطاء والقيادات العربيّة في البلاد.» [٤]

٢.١ محاكمة مشايخ الدروز ومحاكمة النائب سعيد نفّاع

زار وفد من مشايخ الطائفة الدرزية، في عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠١٠، مقامات ومقدسات في سورية ولبنان برفقة عضو الكنيست السابق سعيد نفّاع، ووجهت لجميع الزائرين لائحة اتهام بزيارة بلد معاد، فيما وجهت للنائب السابق سعيد نفّاع تهمة إضافية، وهي التقاء وكيل أجنبي، تتطرق حيثيات التهمة إلى لقائه مع طلال ناجي، نائب سكرتير الجبهة الشعبية، بالإضافة إلى محاولة لقاء خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. وكان هذا في كانون الأول عام ٢٠١١.

ينسب إلى النائب السابق نفّاع- بحسب لائحة اتهام- زيارة لسورية، والتي تعرف بحسب القانون الإسرائيلي كدولة عدو.

وينسب إلى النائب السابق نفّاع– بحسب لائحة الاتهام– زيارة لسورية، والتي تعرف بحسب القانون الإسرائيلي كدولة عدو، وذلك على الرغم من أمر منع مباشرا وقطعيا

وصلـــه من وزير الداخليـــة. ومن الجدير بالذكر أنه منذ تعديـــل قانون الحصانة لأعضاء البرلمـــان عام ٢٠٠٥، لا تعطى لأعضاء البرلمان حصانـــة تلقائية، إنما عليهم تقديم طلب الحصول عليها في حال تم تقديم لائحة اتهام بخصوصهم. وفعلا رفضت لجنة الكنيست[٥] طلب النائب نفّاع للحصانة في هذا الملف، وكان ذلك عام ٢٠١٠.

تبـــع تقديم لائحة الاتهام سلســـلة مظاهرات وفعاليات احتجاجيـــة خاضها الدروز من فلسطينيي الداخل، وفي أيار ٢٠١٤ أعلنت النيابة العامة شطب لوائح اتهام سبق وقدمتها بحق ١٦ من المشـــايخ، باســـتثناء النائب نفاع. وبررت النيابة العامة في إســـرائيل قرارها بالتراجع عن محاكمة مشـــايخ الدروز بالقول إنه بعد التشـــاور مع النيابة العامة، قام قادة الطائفة الدرزية، وعلى رأســـهم زعيمها الروحي الشـــيخ موفق طريف، بالتوقيع على وثيقة لكافـــة أبناء الطائفة الدرزية، تطالب أبناءها بعدم الســـفر إلى ســـورية ولبنان دون موافقة الســـلطات الإســـرائيلية المختصة. وقالت النيابة العامة إن المتهمين أيضا وقعوا على وثيقة التزام بعدم الســـفر لـ 'دولة عدو'، وأنهم سيعلمون السلطات مستقبلا إذا كانت لديهم النية بالســـفر لســـورية أو لبنان. ونوّه بيان النيابة إلى أنه «بموجب ذلك تم شطب لوائح الاتهام ضدهم، وعدم إدانتهم»[٦] بالمقابل، أدانت المحكمة المركزيّة في الناصرة في نيســـان ٢٠١٤، النائب الســـابق نفّاع بتهمة زيارة دولة عدو ولقاء وكيل أجنبي، وبرأته من تهمة لقاء رئيس المكتـــب السياســـي لحركة حماس، خالد مشـــعل. وفي الرابع من أيلـــول ٢٠١٤ أصدرت المحكمة المركزية حكمها بخصوص هذا الملف، وحكمت على النائب نفّاع بالســـجن الفعلي مدة عام. وفي تشرين الأول (٢٠١٤) أصدرت المحكمة العليا قرارا ينص على تأجيل تنفيذ الحكم بالسجن بناء على طلب تقدم به نفّاع مرفقا بالاستئناف الذي تقدم به أمام المحكمة العليـــا طعنا بقرار المركزية، وبعد أن وافقت النيابـــة على الطلب. وينص القرار على تأجيل تنفيذ الحكم بالسجن حتى انتهاء البت في الاستئناف الذي تحدد موعده في ٢٠١٥/٣/٢.

> أدانـت المحكمة المركزيّة في الناصرة في نيسان ٢٠١٤، النائب السابق نفّاع بتهمة زيارة دولة عدو، ولقاء وكيل أجنبي، وحكمت عليه بالسجن الفعلي مدة عام.

وقد أثارت محاكمة نفّاع ردود فعل منددة بين قيادات المجتمع الفلســـطيني في الداخل والخارج. وأجمعت جميعها على أن المحاكمة تصب في خانة المحاكمات السياسية، وأنها تســـعى في سياسات فصل الدروز عن أبناء شـــعبهم. فعلى سبيل المثال، كتبت صحيفة الاتحاد في افتتاحيتها (٢٠١٤/٠٤/٠٧) إن محاكمة نفّاع، وغيرها من المحاكمات للقادة الفلســـطينيين، تؤكد مسلسلا يســـعى إلى تجريم العمل السياســـي المناهض لسياسات الاحتـــلال والهدم والتمييز، وإلى ســـلخ الجماهير العربية، وتقويـــض أواصر علاقتها مع محيطها العربي، وبعدها القومي عامة.[٧]

> تؤكد محاكمة نفّاع، وغيرها من المحاكمات للقادة الفلسطينيين، مسلسلا يسعى إلى تجريم العمل السياسي المناهض لسياسات الاحتلال.

كما واستنكرت هيئة الكتل والقوائم البرلمانية في المجلس التشريعي الفلسطيني الحكم الجائر الذي صدر عن محكمة إســـرائيلية بحق عضو الكنيست السابق سعيد نفاع على

خلفية زيارته لسورية على رأس وفد عربي في العام ٢٠٠٧ في إطار مشروع التواصل. وأكدت هيئة الكتل والقوائم البرلمانية في بيانها «إن هذا القرار التعسفي يشكل محاولة إسرائيلية مكشوفة لضرب مشروع التواصل بين أبناء الطائفة العربية الدرزية الكريمة وعمقها الوطني القومي».[٨]

كما وأثار الحُكم ردود فعل غاضبة بين أبناء الطائفة الدرزية في الخارج. وجاء في بيان أصدرته الرئاسة الروحية– جبل العرب، حول الحكم: إن الرئاسة تستنكر القرار بشدّة، وتعتبره كيديّا ويخضع لاعتبارات سياسيّة هدفها إخضاع أبناء الطائفة، وثنيهم عن اتخاذ المواقف التي يتربى عليها التزامهم الوطني وإيمانهم بقضاياهم القومية الحقة.[٩]

بالمقابل، رحبت بالحُكم أوساط إسرائيلية– على رأسها وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان– فبحسب صحيفة هآرتس كتب على صفحته على الفيسبوك، لاحقا لقرار الحكم، إنه يبارك هذا القرار، وأن في هذا رسالة واضحة أن دولة إسرائيل لن تستمر في تحملها أعمالا تتحدى الدولة، وخاصة من أولئك الذين يجلسون في برلمانها، وفي الوقت ذاته يعملون على هدمها. وجاء في الخبر نفسه على لسان رئيس الائتلاف، يريف لفين، إن الإدانة تعتبر ضوءا أحمر لكل أعضاء الكنيست من الطابور الخامس، كما أسماهم، وهم من المتعاونين مع العدو.[١٠]

هذا وقد أرسلت لجنة آداب المهنة في نقابة المحامين في إسرائيل «لائحة اتهام تأديبيّة» للمحامي نفّاع، تطالب بتعليق عضوية المحامي نفاع، على خلفية هذه القضية.[١١]

شهد عام ٢٠١٤، صدور أحكام بحق الشيخ رائد صلاح - رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، في قضيتين منفصلتين.

٣.١ محاكمات الشيخ رائد صلاح

شهد عام ٢٠١٤، صدور أحكام بحق الشيخ رائد صلاح – رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، في قضيتين منفصلتين. الأولى في ما يدعى «ملف معبر الكرامة»، وقد أصدرت محكمة الصلح في مدينة القدس يوم ٢٠١٤/٠٥/١٩ قرارا بتمديد حكم السجن مع وقف التنفيذ الذي كان قد صدر بحقه، وذلك مدة سنتين إضافيتين. حيث أقر القاضي السجن الفعلي مدة ستة أشهر بحق الشيخ صلاح في حال قيامه بمخالفة إعاقة عمل الشرطة أو الاعتداء على أفرادها خلال سنتين إضافيتين. بالإضافة إلى ذلك، فرض قاضي محكمة الصلح غرامة مالية على الشيخ رائد صلاح بقيمة ٩,٠٠٠ شيكل، أو السجن الفعلي ٤٥ يوما بدلا منها.

ويذكر أن أحداث ملف «معبر الكرامة» تعود إلى يوم ٢٠١١/٤/١٦، عندما دخل الشيخ رائد صلاح عبر معبر «اللنبي» قادما من الأردن بعد أدائه مناسك العمرة بصحبة زوجته، وقد اعتُقل الشيخ حينها بتهمة أنه قام بـ «إعاقة عمل الشرطة»، حين رفض تفتيش زوجته.[١٢] وبموجب رواية الشيخ، فما حدث هو أنه لاحقا لفحصه وأمتعته، جاء دور زوجته

التي طلبت منها شـرطية تعمل في المعبر أن يتم تفتيشـها بشـكل عارٍ، فرفضت زوجته هذا الإجراء وصرخت في وجه الشـرطية، حينها اعترض الشـيخ رائد على هذا الإجراء، باعتبـاره إجراءً مهينـاً ويمس بكرامة الزوجة، مانعاً من الشـرطية القيام بهذا التفتيش العاري في حق زوجته، معتبرا إياه إهانة لكل مسـلمة. وقد جرت عدة جلسـات سـابقة في هذا الملف للاسـتماع لشهود النيابة والدفاع، وقد طالبت النيابة العامة بإنزال عقوبة السجن الفعلي بحق الشيخ رائد مدة ثمانية أشهر.

وفـي رد على الحكم، عقدت الحركة الإسـلامية مؤتمرا صحافيا حضره عدد من أبناء الحركة الإسـلامية وقيادات من المجتمع الفلسـطيني، وجـرى التأكيد مجددا – وكما في محاكمـات قيادات فلسـطينية أخـرى – على أن هذه المحاكمة هي جـزء من المحاكمات السياسية التي تواجهها القيادة الفلسطينية في الداخل، ومحاولة لتجريم العمل السياسي، وتجريم مواجهتهم السياسات المنتهجة ضدهم.[١٣]

وفـي ملف آخر، معروف باسـم «ملف وادي الجوز»، **قضـت محكمة الصلح في آذار ٢٠١٤،** بسـجن الشيخ رائد صلاح مدة ٨ أشـهر فعليا، و ٨ أخرى مع وقف التنفيذ، ولم تحدد المحكمة حينها موعد تنفيذ الحكم. وتعود خلفيته إلى أن محكمة الصلح في القدس، كانت قد أدانت في أوائل تشرين الثاني لعام ٢٠١٣ الشيخ رائد صلاح بتهمة «التحريض على العنف»، فيما برأته من تهمة «التحريض على العنصرية، هذا في أعقاب خطبة ألقاها صلاح في وادي الجوز يوم الجمعة ١٦ شـباط مـن عام ٢٠٠٧، والتي جاءت على خلفية هدم جزء من المسجد الأقصى في طريق باب المغاربة بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٧.

في «ملف وادي الجوز»، قضت محكمة الصلح في آذار ٢٠١٤، بسجن الشيخ رائد صلاح مدة ٨ أشهر فعليا، و ٨ أخرى مع وقف التنفيذ.

ولاحقـا، قدم الشـيخ رائد صلاح وطاقم الدفاع اسـتئنافا بخصـوص الإدانة بتهمة التحريض على العنصرية، كما وقدمت النيابة العامة اسـتئنافا على براءة الشيخ صلاح من تهمة التحريض على العنصرية، وقد **بحثت الاستئناف المحكمة المركزية في مدينة القدس (٢٠١٤/١١/١٠) وأمرت بإلغاء القرار السـابق الصادر عن محكمة الصلح (تشرين الثاني ٢٠١٣) بتبرئة الشـيخ صلاح، وأصدرت حكما بتثبيـت التهمة حول التحريض على العنف، وبإدانته بتهمة التحريض على العنصرية، وذلك على خلفية تصريحاته في ‹خطبة وادي الجوز› . وقد أحيل الملف لمحكمة الصلح للبت في العقوبة ومدتها.**

وفي سـياق آخر، كان وزير الداخلية أصدر بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/١٩ أمرا بمنع سـفر الشيخ رائد صلاح خارج البلاد. وذلك بسبب معلومات استخباراتية وصلت وزير الداخلية، جدعون ساعر، حول نية الشيخ صلاح العمل ضد القانون من خارج الدولة، وأن خروجه من إسرائيل سيتسبب بالمس بأمن الدولة، بحسب ما جاء في بيان من وزارة الداخلية.[١٤]

٤.١ النائبة حنين زعبي

شـــهد العام المنصرم تصادما حادا مع النائب حنين زعبي في الساحة السياسية، وقد أقرت لجنة الطاعة التابعة للكنيســـت فـــي ٢٩ تموز إبعاد النائبة حنين زعبي عن مداولات الكنيســـت لستة أشهر،[١٥] وذلك على أثر تصريح لها في مقابلة مع «راديو تل أبيب» مفاده أن منفذي عملية الخليل، وخاطفي المســـتوطنين الثلاثة ليســـوا إرهابيين.[١٦] وأيدت الهيئة العامة للكنيســـت، في ٢٩ تشـــرين الأول، قرار لجنة الآداب البرلمانية إبعاد النائبة حنين زعبي عن العمل البرلماني مدة ٦ أشـــهر. وصوت إلى جانب الإبعاد ٦٨ عضو كنيســـت، على رأســـهم رئيس الحكومة الإســـرائيلية، بنيامين نتنياهو، فيما عارضه ١٦ عضواً من أصل ١٢٠ عضوا في الكنيســـت الإسرائيلي.[١٧] ويذكر أن هذه العقوبة هي الأقسى التي تم فرضها من قبل اللجنة في تاريخ الكنيست على خلفيّة تصريح ما، وهي أوّل مرّة تُفرض فيها عقوبة من قبل هذه اللجنة بســـبب تصريحٍ سياســـي لم يحتوِ على تهديد، تحريض، تحقير، ذمّ أو تشـهير.

أقرت لجنة الطاعة التابعة للكنيست في ٢٩ تموز إبعاد النائبة حنين زعبي عن مداولات الكنيست لستة أشهر، وصوت إلى جانب الإبعاد ٦٨ عضو كنيست، على رأسهم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو.

وقد قـــدم مركز عدالة، وجمعية حقوق المواطن، اســـتئنافا باســـم النائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي، حنين زعبي، ضد قرار لجنة الســـلوك والآداب في الكنيست إبعادها عن الجلسات البرلمانية مدة ٦ شهور. وبعد رد المحكمة العليا للاستئناف بأغلبيّة ٤ قضاة ضد قاضٍ واحد في جلســـة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠، قالت زعبي في بيان لها إن نقاشـــا سياســـيا طغى على الجلســـة، حيث تركزت أســـئلة القضاة حول قضايا سياسية وليس قانونية، ووجهوا لها انتقادات من خلال ما اعتبرته إعطاء تفسير مشوه لما قالته وكتبته.[١٨]

وفي سياق آخر، صادق المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية في **تموز ٢٠١٤**، على فتـــح تحقيق جنائي ضـــد النائبة زعبي. وجاء إن التحقيق مع النائبة زعبي يأتي بشـــبهة «إهانة موظف جمهور، والتحريض على العنف»، بادعاء أنها وجهت إهانات لأحد عناصر الشـــرطة أمام الجمهور في ســـاحة محكمة الصلح في الناصرة خـــلال النظر في قضية معتقلين بشبهة المشاركة في مواجهات مع الشرطة.[١٩]

أعلن المستشار القضائي في ٦ كانون الثاني ٢٠١٥، قراره تقديم لائحة اتـهام ضد النائبة حنين زعـبي بتهمه التـحـريض على العنف، وإهانة موظف حكومي.

وعلـــى أثـــر ذلك، وفي تاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٥، أعلن المستشـــار القضائي قراره بتقديم لائحة اتهام ضـــد النائبة حنين زعبي بتهمه التحريض على العنف، وإهانة موظف حكومي. وتنوي النائبة زعبي طلب جلســـة اســـتماع لأقوالها خلال ثلاثين يوما حسب ما ينص القانون، وبعد جلسة الاســـتماع سيقرر المستشار القضائي للحكومة نهائيا تقديم لائحة اتهام ضدها أم لا.[٢٠]

كما وشهدت الساحة السياسية تحريضا مباشرا ضد النائبة زعبي، وصلت بها تقديم شكوى ضد عضو الكنيست دانون، وكان الأخير قد نشر، في نهاية كانون الأول ٢٠١٥،

على شبكة اليوتيوب شريط فيديو ضدها[٢١] اعتبرته النّائبة زعبي مثقلاً بالتحريض بالقتل، والتشـــهير والمسّ بالسمعة، ووصفها بعبارات عنصرية وفاشــية مثل «خائنة» و «داعمة للإرهابيين» وغيرها.

صوتت الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٤، على دعم اقتراحيّ «قانون أساس القومية».

٢. اقتراحات قوانين

لم تختلف الكنيســت في دورتها هذه عن ســابقاتها بخصــوص اقتراحات قوانين تمس بحقوق الفلســطينيين. وكان أبرز المقترحات «اقتراح قانون أســاس: إسرائيل – دولة قومية للشــعب اليهودي» أو ما يتعارف عليه باســم «قانون القومية». وكانت الحكومة الإسرائيلية صوتت يوم ٢٤ تشــرين الثاني ٢٠١٤، على دعم اقتراحي ‹قانون أســاس القومية›، الأول لعضو الكنيست زئيف إلكين، والثاني لـ أييليت شاكيد وياريف ليفين، على أن يتعهد المبادرون باســتبدالهما بقانون ‹أقل تطرفًا› أعده مكتب رئيس الحكومــة، بنيامين نتنياهو، وذلك بعد التصويت عليهما بالقراءة التمهيدية وتحويلهما للجان الكنيست. وتنص الصيغة التي وضعها رئيس الحكومة الإســرائيلية، بنيامين نتنياهو، أمام الحكومة، بصفة الدولة القومية اليهودية، علماً بأنه سيتم تحديد الصيغة النهائية بالتنسيق مع المستشار القانوني للحكومة.

ومن أبرز ما جاء في القانون، أن هدفه تحديد هوية دولة إســرائيل بصفة الدولة القومية للشعب اليهودي، وتكريس قيم الدولة بصفتها يهودية وديمقراطية تمشياً مع الصيغة الواردة في وثيقة إعلان دولة إسرائيل. وجاءت بنود مبادئ الأساس للقانون لتؤكد أن أرض إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، وفيها يحقق حقه في تقرير المصير حسب تراثه الثقافيّ والتاريخيّ. وعلى أن الحق في تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو حق خاص للشعب اليهودي. ويؤكد اقتراح القانون على أن رموز دولة إسرائيل تعكس روح القانون، وتبقي على الرمــوز القائمة اليوم. كما تؤكد بنود القانون على «قانون العودة»، وحق أي يهودي للعودة إلى أرض إسرائيل وأن يحصل على مواطنة إسرائيلية حسب القانون.[٢٢]

أثار مشروع القانون ردود فعل قوى ديمقراطية في الشارع الإسرائيلي.

وقد أثار الاقتراح ردود فعل قوى ديمقراطية في الشــارع الإسرائيلي، فكتب بروفسور مردخاي كرمينســر، والمحامي عمير فوكــس، في ورقة رأي حول القانــون قدمت للجنة الوزراء، إن هذا القانون، في حال تم اقراره، سيمس –بحكم التغيير الكبير الذي يحمله– قيما أساســية في دولة إســرائيل، ومن ضمنها إخضاع قيمــة الديمقراطية في تعريف الدولة للقيمة اليهودية. وأن هذا القانون يمسّ بشكل كبير بالأقليات، وعلى وجه الخصوص بالأقلية العربية.[٢٣] كما وانتقد اقتراح القانون رئيس الدولة، ريؤفين ريفلين، الذي ادعى أن من يضع القيمة اليهودية فوق القيمة الديمقراطية يمسّ بالقيم الأساسية التي قامت عليها دولة إسرائيل، التي تكون فيها القيمتان متساويتين في الأهمية.[٢٤]

كمـا أثار اقتـراح القانون ردود فعل لدى الفلسـطينيين في إسـرائيل، لما يحمله من أثر على مكانتهم، كونه يشـكل مركبا أساسـيا في عملية قوننة أوسـع تهدف إلى تعميق الهويـة القومية والدينية اليهودية للمجتمع والدولة في إسـرائيل، وإلى الحدّ من قدرة قوى سياسية أو قضائية على فرض تأويلات مدنية وديمقراطية ليبرالية للمبادئ الدستورية لدولة إسـرائيل، وتفريغ المواطنة غير اليهودية من أي مضامين سياسـية جوهرية[٢٥]. ومن أبرز الاحتجاجات الشبابية على اقتراح هذا القانون، تصميم ختم احتجاجي ساخر، كتب عليه بالإنكليزية دولة إسرائيل، وفي الوسط «مواطن درجة ثانية» تعبيراً عن حال المواطن العربي في أعقاب هذا القانون. وقام النشـطاء على مواقع التواصل الاجتماعي باستعمال الختم وإدراجه على صورهم الشخصية، محتجّين على تعريفهم «مواطنين من الدرجة الثانية».[٢٦]

أما تعديل قانون الانتخابات (تعديل رقم ٦٢) ٢٠١٤ – ، والمتعارف عليه باسـم تعديل **قانون «الحوكمة»**، الذي سـنته الكنيست في آذار ٢٠١٤ [٢٧] وقامت من خلاله برفع نسبة الحسـم في انتخابات الكنيسـت من نسـبة ٢ بالمئة من الأصوات إلى ٣,٢٥ بالمئة، فقد كان هو أيضا محاولة للمسّ بتمثيل أقليات في الكنيسـت، خاصة أنه سيكون من الصعب على الأحزاب الصغيرة المشاركة في الكنيست، وتأثير هذه الخطوة على التمثيل السياسي للفلسـطينيين في الكنيسـت، كبير جدا، حيث يقيّدهم ويمنعهم من أن يمارسوا حقّهم في الانتخاب والاختيار بين التيارات السياسيّة المختلفة على خارطتهم السياسيّة.

قـدَّم اقـتـراح قانون يسعى إلى إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في دولة إسرائيل.

وقدمت كل من عدالة وجمعية حقوق المواطن اسـتئنافا ضد هذا القانون، وجاء فيه إن هـذه الخطوة أصعب بكثير على الأحزاب العربية من سـواها. فالأحزاب العربيّة احتاجت بحسب نسبة الحسم السـابقة إلى ٢٠ بالمئة من أصوات الجمهور العربيّ من أجل دخول الكنيست، أم الآن فهي بحاجة إلى ٣٠ بالمئة من أصوات العرب، أي أن القفزة أصعب بكثير مما يظهر للوهلة الأولى. وعليه، فإن المس الأساسـي في هـذا القانون هو مسّ بالجمهور العربي وتمثيله السياسي. هذا وفي ٢٨ كانون الأول ردت المحكمة العليا الاستئناف.

وكان أيضا **اقتراح قانون الإعفاء الضريبي**[٢٨] عن الشـقة السـكنية الأولى في المباني السكنية الجديدة، والذي يشترط حجم الامتياز بالخدمة العسكرية أو المدنية، فيضاف هو أيضا إلى اقتراحات القوانين التي تمسّ وتميّز أيضا ضد، وذلك من خلال إعطاء امتيازات لخادمي العسـكرية، أو الخدمة المدنية، مع العلم ان الفلسطينيين في إسرائيل يعارضون بشدة إدماجهم في الخدمة العسكرية والمدنية.

هذا بالإضافة إلى اقتراح قانون يسـعى إلى إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية في دولة إسرائيل، ويقصد أعضاء من حزب إسرائيل بيتنا والليكود والبيت اليهودي أن يقدموا اقتراح قانون يجعل اللغة العبرية هي اللغة الوحيدة الرسمية في دولة إسرائيل. حيث تلغى

بحسب هذا الاقتراح، مكانة اللغة العربية، والتي تلزم الدولة – بموجب قانون منذ الانتداب البريطاني– بنشــر كل الأخبار والتعديلات والطلبات الرسمية الصادرة من الحكومة ومن السلطات المحلية أيضا باللغة العربية. كما يلغي هذا الاقتراح استعمال اللغة العربية في المحاكم والمكاتب الحكومية،[٢٩] وهو ما يعني المسّ بمكانة المواطنين العرب وحقهم في اللغة والثقافة، وإقصاءهم من الحيز العام.

٣. النقاشات حول لجنة المتابعة ورئاستها

لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل

١.٣ لمحة تاريخية

نشأت لجنة المتابعة العليا سنة ١٩٨٢ كلجنة تنسيق بين الأحزاب وبين اللجنة القطرية لرؤســاء الســلطات المحلية لمواجهة التمييز العنصري في الميزانيات وفي مجال الأرض. وســبق نشــأتها إقامة هيئات ومؤسســات عربية قطرية أخرى، منها لجنــة الدفاع عن الأراضي (١٩٧٥)، الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب (١٩٧٥)، واللجنة القطرية لرؤســاء الســلطات المحلية (١٩٧٢)، التي لم تنجح في التحوّل إلى تنظيم قطري قومي، بسبب التناقضات الكبيرة في تركيبتها، وخاصة أن معظم رؤساء المجالس المحليّة انتخبوا حمائليــا أو طائفيــا، وكذلك كان لعــدد منهم صلات بالأحزاب الصهيونية والمؤسســات الإســرائيلية.[٣٠] وتعود هذه الميزات بشكل كبير إلى تاريخ إنشاء السلطات المحلية العربية في إســرائيل، وكونها إحدى آليات الســيطرة والمراقبة، لاحقا للنكبة، وفي رفض اللجنة الأولــي– بأغلبية كبيرة– تبني قرار لجنة الدفــاع عن الأراضي العربية الإضراب في يوم الأرض سنة ١٩٧٦، دلالة كبيرة على ماهية هذا الجسم.[٣١]

ومع تطور الحاجة إلى طرح قضايا سياسيّة ملحّة في أوائل الثمانينيات، وانضمام رؤساء جدد إلى اللجنة القطرية، وخاصة من الحزب الشــيوعي والجبهة، وتداخل المدني والقومي، المحلي والقطري، في اللجنة القطرية للرؤســاء، وإلغاء مؤتمر الجماهير العربية،[٣٢] نشــأت أجواء كانت هي الحاضنة لولادة «لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل».[٣٣]

وفــي حــين أن أحد الأهداف الأساســية من إقامة لجنة المتابعة فــي حينه، كان دعم السلطات المحليّة العربية لمعالجة وتتبع الأزمة المالية التي تفاقمت في الثمانينيات، سرعان مــا بدأت هذه اللجنة بالتعرض إلى قضايا الجماهير العربية المختلفة، وبدأت تســتقطب الإعلام والرأي العام الإســرائيلي. كما كان للأحداث السياســية تأثير على عمل اللجنة وتطورهــا وأجنداتها، ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت اللجنة تأخذ طابعا تمثيليا وقياديا للجماهير العربية في إسرائيل.[٣٤]

٢. ٣ تركيبة اللجنة وطرق اتخاذ القرارات فيها

لــم يتوقف النقــاش حول طبيعة تركيبة هذا الجســم الجديــد ودوره وصلاحيته، منذ نشــأته حتى اليوم، فحين نشأ كجسم يجمع ســكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربيّة، وعدد من أعضاء الكنيســت العرب، وسكرتيري الأحزاب ورؤسائها، جرى توســيعها لاحقا لتضمن ممثلا عن الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، وممثلا عن اللجنة القطرية للطلاب الثانويين العرب، وممثلين من اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي، والأعضــاء العرب في اللجنة المركزيّة للهســتدروت، وممثلي لجــان متابعة قضايا التعليم العربي، والصحة والأوضاع الاجتماعية.[٣٥]

تتميز تركيبة اللجنة وبنيتها بالعديد من التوترات، فهي جسم تنسيقي، لا تمثيلي، يهدف إلى التنســيق بين الأجســام التي يتألف منها، وبالتالي طرق اتخاذ القرارات فيه تعتمد على الإجماع والحدّ الأدنى وليس على الحسم. هذا بالإضافة إلى كونه أيضا جسما غير منتخب، على الرغم من وجود نسبة كبيرة من أعضائه ممثلين منتخبين جماهيريا؛ أعضاء الكنيســت ورؤســاء الســلطات المحليّة. يُضاف إلى ذلك أنّه توجد محدوديّة في طابعه التّمثيلي، إذ إنّ شرائح معيّنة غير ممثّلة فيه، مثل النّساء وقطاعات أخرى.

كما تعاني اللجنة، بســبب بنيتها هذه، من العديد من الإشكاليات التنظيمية التي تعود إلــى عدم وجود نظام داخلي ينظم عملها، وعدم وجود آلية واضحه لعملية اتخاذ القرارات فيها، وعدم انتظام اجتماعات اللجنة، وعدم وجود جهاز متفرغ للمتابعة، وشح الميزانيات، وعدم وجود ميثاق للعمل الوطني، كل هذا يشكل عوائق جدية تجعل نشاطها أقل فعالية.[٣٦]

وعلــى الرغــم من كل هذا، هناك إجماع بين الأحزاب والحــركات المختلفة حول أهمية وضرورة وجودها كجسم قيادي، مع بروز انتقادات شديدة لأدائها وفاعليتها والتي زادت مؤخرا النقاشــات حول تركيبتها في العديد مــن الأطر، ومن ضمنها الأحزاب والحركات السياسية، والتي تجمع كلها على ضرورة إحداث تغيير فيها.

وقد برز النقاش بشــكل كبير في مسألة ضرورة أو عدم ضرورة انتخاب اللجنة بشكل مباشــر، وقد بــرز توجهان، يطالب الأول بإعادة بناء اللجنة مــن خلال انتخابها انتخابا مباشــرا من قبل الجمهور العربي، وذلك لتفعيلها على مستوى اتخاذ القرارات وتنفيذها. ويقــود هذا التوجه على مســتوى الأحزاب العربية كل من التجمــع الوطني الديمقراطي، والحركة الإســلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح. بينما تطالب «أبناء البلد» ببناء وانتخاب هيئة يطلب عليها اســم «برلمان عربي». يضم التوجه الثاني الجبهة الديمقراطية للســلام والمساواة، والتي تفضل إعادة تنظيم لجنة المتابعة لا اعادة بنائها، وذلك من خلال الإطار القائم، وعدم انتخابه مباشرة من الجمهور، معللة هذا بأن الانتخاب المباشر قد يفسّر بأنه

محاولة للانفصال عن الدولة في المجتمع الإسرائيلي،[٣٧] إضافة إلى اعتبارات أخرى تتعلّق بطبيعة عمل اللجنة، يرد ذكرها فيما يلي.

فيمـا يلي تلخيص آراء الأحزاب المختلفة من موضوع انتخاب لجنة المتابعة بحسب أدبيات كل حزب.

تؤمن الحركة الإسلامية بحل مرحلي، يشترط أن يقود إلى الحل الجذري المثالي للجنة المتابعة.

حركة أبناء البلد

يعرّف البرنامج السياسي لحركة أبناء البلد، والذي تبناه مؤتمر آب ٢٠٠٠ ، اللجنة بأنها «تشكل امتدادا طبيعيا للحركة الوطنية، وتعبيرا صادقا عن الانتماء الوطني والقومي لجماهيرنا العربية الفلسطينية في الداخل، ويؤكد عودتها إلى رفض الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. وبدلا من الاندماج تطالب الحركة ببناء مؤسسات وطنية، سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وتعزيز دور المؤسسات والهيئات القائمة حاليا، والانخراط فيها من أجل الوصول إلى حالة من الاستقلالية الخاصة بالجماهير العربية. (بند ٣ من الأهداف). ويتحدث البند الرابع عن ضرورة العمل من أجل أن تكون هذه الهيئات والمؤسسات منتخبة جماهيريا، خاصة الهيئات السياسية، ورفع مطلب البرلمان العربي المنتخب، والعمل من أجل تجنيد أكبر التفاف حوله بهدف إنجازه وتحقيقه، وأخذ دوره الوطني والقومي في عملية الصراع طويلة الأمد على المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي.[٣٨]

الحركة الإسلامية - الشق الشمالي

في مقابلة مع الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية الشق الشمالي، لموقع فلسطينيي ٤٨ من كانون الأول ٢٠١٤[٣٩]، أشار إلى أن تراجع العمل السياسي الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل يرتبط في البداية بضرورة الوقوف على ضعف دور لجنة المتابعة، الأمر الذي جعل الكثير من جمهور الداخل الفلسطيني يشعر وكأنه بلا عنوان في قضاياه المصيرية، وبدأ يجتهد في مواجهة مشاكله الكثيرة بصورة فردية ضعيفة، بعيدا عن الدور المأمول الذي كان من الواجب أن تؤديه لجنة المتابعة.

يعتقد الشيخ صلاح أن العقبة الكبيرة التي اصطدمت بها كل مكونات «المتابعة» هي آلية اتخاذ القرار المنصوص عليها في دستورها.

وجاء أيضا أن الحركة الإسلامية تؤمن بحل مرحلي، يشترط أن يقود إلى الحل الجذري المثالي لهذه اللجنة، أما الحل المرحلي، فيتضمن ضرورة انتخاب رئيس للجنة المتابعة من ضمن أعضاء المجلس العام، ويصل عددهم إلى ٥٣ عضوا، بهدف تكريس مبدأ الانتخابات، من أجل التحرر من ظاهرة التوافق والمصالحة على أي شخص كان، وأضاف أن مبدأ المصالحة ثبت أنه أحد أسباب ضعف دور لجنة المتابعة، ثم إن الحركة تطمع بعد ذلك أن تصل إلى الحل الجذري، وهو انتخاب رئيس اللجنة وكامل أعضائها من كل جمهور الفلسطينيين في الداخل وفق آلية انتخابات متفق عليها.

ويعتقد الشيخ صلاح أن العقبة الكبيرة التي اصطدمت بها كل مكونات المتابعة هي آلية اتخاذ القرار المنصوص عليها في دستور المتابعة، حيث تقتضي هذه الآلية أن يحظى كل قرار عادي بثلثي أعضاء أي جلسة قانونية للمتابعة، وأما انتخاب الرئيس تحديدا فيجب أن يحظى وفق هذه الآلية بثلثي أصوات كل أعضاء المجلس العام، وهذا يعني أن آلية اتخاذ القرار ستؤدي إلى شلل المسيرة، لأن هذه النسبة ستجعل من العسير جدا اتخاذ أي قرار مهما كان عاديا وثانويا، ولذلك دعت الحركة وغيْرُها من المكونات إلى ضرورة تغيير آلية اتخاذ القرار، ووضع بديل أيسر مفاده اتخاذ أي قرار عادي بنسبة ٥٠٪ +١ من الحضور في أي جلسة قانونية، وأن يجري انتخاب الرئيس بالنسبة نفسها (٥٠٪+١) من كل أعضاء المجلس العام. ولكن صلاح نَسب تعطيل هذا الاقتراح إلى معارضة الجبهة وحدها لهذا الموضوع تحديدا.

التجمع الوطني الديمقراطي

يعتبر التجمع المطالبة إعادة تنظيم الفلسطينيين في الداخل على أساس قومي– من خلال إعادة بناء لجنة المتابعة العليا– استراتيجية تندرج في صلب برنامجه، وينسجم هذا المطلب مع إحدى ركائز مشروع التجمع الفكرية والسياسية المتعلقة ببناء حكم ذاتي ثقافي بموازاة الركيزة الأولى من دولة المواطنين.[٤٠]

طالب «التجمع» بانتخاب مباشر للجنة المتابعة في عدة مناسبات.

وكان التجمع طالب بانتخاب مباشر للجنة المتابعة في عدة مناسبات. وفي عام ٢٠٠٩ كتب عوض عبد الفتاح، أمين عام التجمع ومرشحه الحالي لرئاسة اللجنة، حول قرار التجمع في طرح الموضوع، واختار ان يكون ميدان الحوار والنقاش خارج إطار المتابعة والتوجه إلى الناس، مبررا ذلك بعدة أمور، أولها أن الاستطلاعات تؤكد تأييد غالبية العرب لكون اللجنة منتخبة مباشرة. وثانيها يعود إلى زيادة الاحباط واللامبالاة من جانب المواطنين العرب تجاه انتخابات الكنيسيت. ويضيف أن هذا التفكير ليس معزولاً عن السياق العام للصراع مع الصهيونية، وعن القضية الفلسطينية بمركباتها المختلفة.[٤١]

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

في دراسة لأيمن عودة، [٤٢] (سكرتير الجبهة الديمقراطية في حينه، ورئيسها منذ بداية ٢٠١٥)، جاء إن «لجنة المتابعة» بمبناها الحالي هي الجامعة لكل الأحزاب والحركات من شيوعيين ويساريين إلى قوميين وإسلاميين، وهي الجامعة لقضايا الإجماع الوطني والتصدّي الموحّد للتحديات، وهي إطار طوعي مبني على الإجماع والإقناع، وفق الانتماءات والمصالح المشتركة، لذا يصعب كسرها، ويمنع اختلاق أكثرية وأقلية، ممّا قد

يبعد مجموعات عن اللجنة، أو عدم التقيّد بقراراتها، وربّما يتسبّب في ترك اللجنة وإقامة لجنة جديدة ومضاربِة للأولى، ولجنـــة المتابعة تجمع توازنات مهمّة بين الوطني (الأحزاب وأعضاء الكنيســـت) والمحلي (رؤساء السلطات المحلية) بدون تقسيمات ميكانيكية، حيث أن مـــن الواجب الوطني الاهتمام بالقضايا اليومية والمحلية والعكس صحيح، بل إن هذه التوليفة تُســـاهم في جعـــل ممثلي الأحزاب أقرب للقضايا اليومية، كما لا تعفي رؤســـاء السلطات المحلية من الدور القطري والوطني، وهذا أمر لا يجوز التقليل من أهميّته.

ترى الجبهة أن المبنى الحالي لـ «لجنة المتابعة» هو الأمثل، ولكنه بحاجة إلى تعديلات.

وعليه فترى الجبهة أن المبنى الحالي لـ «لجنة المتابعة» هو الأمثل، ولكنه بحاجة إلى تعديلات. وتتمثل أفضلية هذا المبنى– بحسب عودة– بأنه يجمع أكبر عدد من توجّهات المواطنين العرب على أكبر قاســـم مشـــترك، أما الاهتمامات الحزبية الخاصّة، فتقوم بها الأحزاب بطُرُقِها دون الحاجة لإلزام الآخرين بما هم غير مقتنعين به. وإن وجود ممثلي الأحزاب وممثلي الســـلطات المحلية العربية يضمن تنفيذا حقيقيا لقرارات «لجنة المتابعة»، للأحزاب ثقل أخلاقي، ولرؤســـاء السلطات المحلية صلاحية قيادة أكبر مؤسسات المجتمع العربي مثل السلطة المحلية والمدارس والمراكز الجماهيرية والمكتبات وغيرها. كما تكمن أفضلية المبنى الحالي– بحسب عودة– في كون هذه الهيئة تجمع ممثلي كلّ المواطنين ضمن اتفاق والتزام واسع ومشترك. وفي هذه الحالة فالـ «إجما ع والاتفاق» أفضل من التصويت وفْق مبدأ «الأغلبية والأقلية»، ويضيف بأن الإجما ع هو سرّ تماسك «لجنة المتابعة» كل هذه السنين.

وبخصـــوص تغيير تركيبة عمل «لجنة المتابعة»، يعتقد عودة أنه يتطلّب من الجميع الحرص علـــى ذلك، نظـــرًا لأهمية اللجنة، ونظرًا لتربّص المؤسســـة الحاكمة بهـــا. ويضيف أن «لجنة المتابعـــة» بحاجة إلى تطوير فـــي أدائها وتأثيرها، ويمكن القيام بذلك عن طريق: تعزيز الثقافة الوحدوية والالتزام الجماعي والمكاشـــفة والشـــفافية لدى الأحزاب ورؤســـاء السلطات المحلية ومؤسســـات المجتمع المدني، وذلك في اتخاذ القرارات، ولكن بالأساس بمصداقية العمل على تنفيذها. وكذلك إقامة اتحادات شـــعبية منظّمة في كلّ مجال وتكون ممثّلة في «لجنة المتابعة»، وإقامة لجان شعبية محلية كما يحدث تلقائيا في العديد من القرى والمدن، وربّما يكون اسمها «لجان متابعة محلية» وتكون أذرعا محلية لتنفيذ قرارات «لجنة المتابعة».

تكمن أفضلية المبنى الحالي- بحسب عـودة- فـي كـون هذه الهـيـئـة تـجـمـع ممـثـلـي كـلّ المواطنين ضمن اتفاق والتزام واسع ومشترك. وفي هذه الحالة فالـ «إجماع والاتفاق» أفضل من التصويت وفْـق مبدأ «الأغلبية والأقلية».

في الظروف التي يعيش فيها المواطنون العرب، فإن الطرح الأكثر وطنية ومسؤولية وحصانة هو السعي لتعزيز «لجنة المتابعة» وتطويرها كـ«لجنة منتخبين» وليس كـ«لجنة منتخبة».

٣.٣. تغييرات بنيوية

كشف الطابع التوافقي للجنة في بعض الأحيان عن ضعف اللجنة، كما حدث في أيلول ٢٠٠٨، بمناقشـــة قضية التمثيل النسائي في اللجنة، من خلال زيادة تمثيل كل حركة أو

حزب سياسيّ بممثل ثان، على أن يكون هذا من خلال امرأة، وقد وافقت جميع مركبات اللجنة على هذا القرار باستثناء الحركة الإسلامية غير البرلمانية، معتبرة أن قرارات اللجنة تصدر بالتوافق، وقد خرجت الحركة مستنكرة القرار، واعتبرته غير شرعي.[٤٣]

ساهم النقاش حول هذه القضية وقضايا أخرى مثل الموقف من الاحتجاج الاجتماعي الإسرائيلي في صيف ٢٠١١، والموقف من الانقسام الفلسطيني، واصطفاف مركبات اللجنة مع أطراف الانقسام كل حسب موقفه الأيديولوجي والسياسي، وغيرها من الحالات،[٤٤] كل هذا بالإضافة إلى النقاش المستمر حول تركيبة وانتخاب أو عدم انتخاب لجنة المتابعة بشكل مباشر، ساهم في اتخاذ ثلاث خطوات إصلاحية بنيوية أساسية. يتعلق أول الاصلاحات بقرار انفصال اللجنة القطرية عن لجنة المتابعة. أما الخطوة الثانية فكانت صياغة بنية هيكلية جديدة (نظام داخلي) عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من أن اللجنة أسمته دستورا، فهو لا يضم إلا بنودا تنظيمية فقط، وتغيب عنه الرؤى السياسية والبرنامج الوطني. وأهم ما جاء في النظام كان تحديد مركبات اللجنة من الأحزاب والحركات السياسية ومركبات أخرى لأول مرة على نحو واضح.[٤٥] أما الخطوة الإصلاحية الثالثة– في آب ٢٠١٢– فتتمثل بإقامة لجان فرعية، تعالج كل لجنة قضية عينية من قضايا الجماهير العربية.[٤٦]

ازدادت الأزمة حول اللجنة- مبناها ورئاستها- في السنة الأخيرة على وجه الخصوص، في أعقاب تقديم محمد زيدان، رئيسها الأخير، استقالته رسميا.

٣.٤. الأزمة الحالية

وقد ازدادت الأزمة حول اللجنة– مبناها ورئاستها– في السنة الأخيرة على وجه الخصوص، في أعقاب تقديم محمد زيدان، الرئيس الأخير للجنة المتابعة، استقالته رسميا من رئاسة اللجنة في أيار ٢٠١٤. [٤٧] وقد تعثر الاتفاق حول رئيس بديل للجنة، وتقرر في تشرين الأول ٢٠١٤، اعتبار نائب رئيس لجنة المتابعة العليا ورئيس اللجنة القطرية ورئيس بلدية سخنين، مازن غنايم، قائما بأعمال رئيس لجنة المتابعة، والقيام بمهام رئاسة اللجنة حتى استكمال انتخاب رئيس جديد، في إطار المجلس المركزي للجنة بتاريخ ١٤/١١/٢٩. وتم لاحقا تأجيل موعد الانتخابات إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية والتي تقررت في آذار ٢٠١٥. وقد فتح باب الترشيحات في تاريخ ١٤/١١/٨ واختتم في ١٤/١١/٢٢. وقد ترشح كل من عوض عبد الفتاح عن التجمع الوطني الديمقراطي، وعبد الحكيم مفيد عن الحركة الإسلامية. ولم تقدم الجبهة أي مرشح لهذا المنصب.

الرغم من النقد الذي يطال اللجنة، ما زالت قائمة وفاعلة، ربما بسبب عدم قدرة أجسام أخرى على تقديم حلول، وبلورة تنظيم جمعيّ للفلسطينيين في إسرائيل.

على الرغم مما جاء أعلاه، وعلى الرغم من النقد الذي يطال اللجنة –تركيبتها وبنيتها وأداءها التنظيمي– ما زالت قائمة وفاعلة. وربما يعود هذا إلى عدم قدرة أجسام أخرى على تقديم حلول، وبلورة تنظيم جمعيّ للفلسطينيين في إسرائيل، الأمر الذي ساعد في حفاظ على وجود هذه اللجنة وتوسعها.

٤. أجواء عنصريّة وتصعيد من قبل الشرطة

١.٤ احتجاجات وتظاهرات

شهد صيف ٢٠١٤ أحداثا سياسية متتالية كان لها كبير الأثر على الشارع الفلسطيني ككل وضمنه على فلسطيني ٤٨، بدءا من خطف الفتى المقدسي ابن السادسة عشرة، محمد أبو خضير، وقتله بطريقة وحشية، واستمرارا مع إعلان إسرائيل الحرب على غزة وقصفها وتدمير أحياء كاملة فيها وقتل قرابة ٢٠٠٠ فلسطيني، من ضمنهم عائلات كاملة، على مدى قرابة شهر.

وقد اندلعت المواجهات مباشرة بعد استشهاد الطفل محمد أبو خضير على يد ثلاثة مستوطنين إسرائيليين بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢، وبدأت بسلسلة تظاهرات ووقفات احتجاجية على الجريمة البشعة في أكثر من عشر بلدات عربية، من الجليل حتى النقب، وازادت حالة الاستنفار والشعور بالتهديد خاصة مع ورود أنباء عن دخول عصابات من المستوطنين إلى البلدات العربية، وقيام بعضها بأعمال تخريبية. ولم تكن هذه المرة الأولى لدخول عصابات المستوطنين، فقد ارتبطت هذه الاعتداءات بالاعتداءات التي مارستها في الأعوام الماضية عصابات ما يسمى «تدفيع الثمن»، والتي ازدادت حدّة في الأشهر الأخيرة ضد البلدات العربية في أراضي٤٨ ،[٤٨] وتمثلت الاعتداءات بكتابة شعارات عنصرية ضد العرب، وتخريب أماكن دينية كان أشهرها حرق مسجد في طوبا الزنغرية، وتدنيس في المقبرة المسيحية في كفر برعم.[٤٩]

> اندلعت مواجهات مباشرة بعد استشهاد الطفل محمد أبو خضير على يد ثلاثة مستوطنين، ومثّل يوما ٤ و٥ تموز الشرارة الأولى للمواجهات.

ومثّل يوما ٤ و٥ تموز الشرارة الأولى لمواجهات مع الشرطة، بعد محاولة فض الشرطة التظاهرات التي تحولت إلى إغلاق شوارع وحرق إطارات. وتركزت هذه المواجهات بداية في قرى ومدن المثلث مثل: الطيبة؛ الطيرة؛ باقة الغربية؛ قلنسوة؛ عرعرة؛ أم الفحم؛ كفر قاسم؛ جلجولية، لتمتد بعدها إلى الناصرة والجليل وقرى الساحل والنقب، في الوقت الذي كانت تنتشر فيه أخبار المواجهات المفتوحة في شعفاط، والتي دامت أكثر من أسبوع بشكل متواصل، ولم تتمكن الشرطة الإسرائيلية خلالها من دخول البلدة، فضلاً عن انضمام القدس وأحيائها، وبعض المناطق في الضفة الغربية، إلى المواجهات. وأُحصي في الأسبوع الأول أكثر من ٤٠ مواجهة بين الشرطة الإسرائيلية ومتظاهرين. وكذلك أُحصي ١٠٠ نشاط آخر على شكل وقفات ومسيرات وفاعليات متعددة ضد الاحتلال.[٥٠]

> أُحصي في الأسبوع الأول أكثر من ٤٠ مواجهة بين الشرطة الإسرائيلية ومتظاهرين. وكذلك أُحصي ١٠٠ نشاط آخر على شكل وقفات ومسيرات وفاعليات متعددة ضد الاحتلال.

٢.٤ مظاهر العنصريّة والملاحقة

بموازاة ذلك، تزايدت مظاهر العنصرية والملاحقة والتحريض في أوساط المجتمع الإسرائيلي. وتحولت صفحات شبكات التواصل إلى منابر تحريض وملاحقة للعرب،

> دعا أكثر من ربع المتصفحين اليهود لمواقع التواصل الذين صرحوا حول التصعيد المتزايد، إلى سلب الجنسية من المواطنين العرب المشاركين في المظاهرات.

إضافة إلى ملاحقة اليهود ممن عبروا عن آراء تتعارض مع الرأي المهيمن المشجع للحرب على غزة. ولوحظ ازدياد حاد في المواقف المتطرفة تجاه العرب. ومن فحص عينات للجدل في الشبكة أجري مطلع تموز من قبل الائتلاف لمناهضة العنصرية والصندوق الجديد لإسرائيل، اتضح أن أكثر من ربع المتصفحين الذين صرحوا بما يتعلق بالتصعيد المتزايد، قد دعوا إلى سلب الجنسية من المواطنين العرب المشاركين في المظاهرات، وفقط ٦٪ من المتصفحين في الشبكة صرحوا بهذا الخصوص دعوا إلى الانضباط والاعتدال.[٥١]

وقد زاد من هذه الأجواء تصريحات تحريضية لمنتخبي جمهور وقيادات إسرائيلية، فعلى سبيل المثال دعا وزير الخارجية ليبرمان إلى مقاطعة المصالح العربية التي أضربت احتجاجاً على العملية في غزة؛ انعكس هذا في المناخ العام، فوفق استطلاع أجري أواخر تموز، صرح ٦٧٪ من المشاركين انهم سيتوقفون عن الشراء من بلدات أو متاجر عربية.[٥٢]

دعا وزير الخارجية ليبرمان إلى مقاطعة المصالح العربية التي أضربت احتجاجاً على العملية في غزة.

٣.٤ تضييق غير مسبوق على حرية التعبير عن الرأي، وملاحقات في الحيّز العام

وفي حين شكّلت الشبكة الاجتماعية إحدى الوسائل التي ساهمت في تعزيز دور الشباب في الحراكات الشبابية في الداخل، كما أشرنا في تقريرنا الأخير، خضعت هذه الآليات لمراقبة شديدة، قبل أحداث الصيف المنصرم، وزادت صرامة خلالها.

ويرصد تقرير جمعية حقوق الإنسان عددا كبيرا من الحالات تم فيها استدعاء مواطنين بسبب تصريحاتهم على الفيسبوك، تم مثلاً في نيسان التحقيق مع مواطن عربي من سكان اللد واعتقاله منزليا، بعد أن قام بنشر «بوست» ضد تجنيد العرب المسيحيين في الجيش؛ تم التحقيق مع طالب عربي واعتقاله منزليا بعد أن نشر عبر الفيسبوك دعوة إلى تظاهرة احتجاج في قرية اللقية في النقب؛ وتم خلال عملية «الجرف الصامد» اعتقال شاعر يهودي من بئر السبع بعد أن نشر «بوستات» حادة ولاذعة دعا فيها جنود الجيش الإسرائيلي الذين يحاربون في غزة إلى توجيه أسلحتهم ضد وزراء الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال؛ وتم التحقيق مع مواطن عربي من سكان يافا بشبهة التحريض في الفيسبوك.

يرصد تقرير جمعية حقوق الإنسان عددا كبيرا من الحالات تم فيها استدعاء مواطنين بسبب تصريحاتهم على الفيسبوك.

ويضيف التقرير أن بسط السلطة على الجدل في الشبكة خلال الحرب، تم أيضا بواسطة مواطنين فرديين ومشغلين «أخذوا مسؤولية» على تصريحات عمالهم، واتخذوا بحقهم عقوبات نتيجة لذلك. وتبنت شركات كبيرة ومعروفة نظم عمل تمنع موظفيها من التعبير أو من الإدلاء بمواقف في الشبكات الاجتماعية في سياق الوضع السياسي في الدولة، وهددت بإجراءات تأديبية ضد الموظفين الذين يخلّون بهذه التعليمات. وفي هذا السياق، وفي أعقاب تفاقمت موجة إقالة عمّال عرب خلال الصيف الماضي من قبل مشغليهم اليهود بسبب مواقفهم السياسيّة من الحرب على غزّة، وقد توجه مركز عدالة إلى

تبنت شركات كبيرة ومعروفة نظم عمل تمنع موظفيها من التعبير أو من الإدلاء بمواقف في الشبكات الاجتماعية.

مديرة المفوضية من أجل المساواة في فرص العمل في إسرائيل، المحامية تسيونا كينج-يائير، مطالبا إياها بالعمل فورًا على وضع حدّ لهذه الظاهرة. كما طالب عدالة المفوضية بالعمل فورًا على رفع الوعي في أوساط المشغلين حول المنع الذي يفرضه عليهم القانون بالتمييز بين عمال بسبب وجهات نظرهم السياسية و/أو انتمائهم القومي، والتحقيق في الحالات التي تم فيها فصل عمال عرب بسبب مواقفهم السياسية.

ويتضح من التوجهات التي وصلت إلى مركز عدالة، بحسب البيان، أن المشغلين في الغالب يعلمون عن تصريحات الموظفين عن طريق صفحات خاصة على الفيسبوك، التي تهدف إلى تتبع العمال العرب، تجميع تصريحات ومواقف ضد الجيش والحرب، وذلك بهدف الضغط على المشغلين لإقالة هؤلاء العمال. واعتبرت الرسالة هذه الصفحات جزءًا من موجة التحريض المنفلتة ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل، والتي ازدادت حدتها في الآونة الأخيرة بسبب مواقفهم ضد العدوان على غزة. وقد وصلت موجة التحريض هذه حدّ الدعوة العلنية لمقاطعة المصالح التجارية العربية، وسحب الجنسية، وأيضا الاعتداء على العرب والدعوة لقتلهم.[٥٣]

وشدد عدالة في الرسالة: «نحن نرى ببالغ الخطورة موجة الإقالات التي تتزايد في هذه الأيام والموجهة ضد العمال العرب. يبدو أنه في غالبية الحالات، هذه الإقالات منافية لقانون المساواة في فرص العمل (١٩٨٨) الذي يمنع المشغل من التمييز بين عماله بسبب المواقف السياسية أو بسبب انتمائهم القومي، ويضمن ذلك، منع التمييز في ظروف العمل، الإقالة وتعويضات الإقالة.»

خلال الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزة، تلقى عدد كبير من الطلاب العرب الذين يدرسون في كليات وجامعات إسرائيلية مختلفة، بلاغات عن شروع مؤسساتهم التعليميّة بإجراءات عقابية ضدّهم على خلفيّة مواقفهم السياسية ضد الحرب.

طالت نزعة إسكات النقد والأصوات الخارجة عن الإجماع خلال عملية «الجرف الصامد» مؤسسات التعليم العالي أيضا. فخلال الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزة، تلقى عدد كبير من الطلاب العرب الذين يدرسون في كليات وجامعات إسرائيلية مختلفة، بلاغات عن شروع مؤسساتهم التعليميّة بإجراءات عقابية ضدّهم على خلفيّة مواقفهم السياسية ضد الحرب على غزة، والتي نُشرت غالبًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كذلك، أرسلت كل من جامعة تل أبيب وجامعة بن غوريون في بئر السبع رسالة إلى عموم الطلاب حذرتهم من خلالها أن كل من ينشر «تصريحات متطرفة وقاسية على الشبكات الاجتماعية» سيجد نفسه أمام إجراءات عقابية.

في المقابل، أبعدت جامعة حيفا عن النشاط الخلية الطلابية للتجمع الوطني الديمقراطي، بعد أن نظمت دون تصريح في يوم الكارثة لقاء مغلقا مع سكرتير عام الحزب. هذه السنة أيضا منع عميد الطلاب للمرة الثالثة محاولة طلاب عرب إحياء ذكرى يوم النكبة في الجامعة.[٥٤] واحتجاجا على رفض عقد نشاط حول الموضوع، نظمت الخليتان الطلابيتان

للجبهـــة وأبناء البلد تظاهرة احتجاج. ردا على ذلك أوقفت الجامعة نشـــاطهما، وأبعدت عــن الحرم الجامعـــي الطالبين اللذين يتوليـــان قيادة الخليتين. على أثــر توجهات مركز «عدالـــة» إلى المحاكـــم وافقت الجامعة على إعادة الطلاب إلى التعليم شـــريطة أن يلتزما بعدم تنظيم أو المشـــاركة في نشاطات سياســـية بدون ترخيص حتى موعد اجتماع لجنة الطاعة بشأنهما، وقصرت أيضا من فترة تجميد نشاط خليتي الجبهة وأبناء البلد.[٥٥] ولا يزال يمثل أمام المحكمة استئناف قدمته جمعية حقوق المواطن في آذار ٢٠١٤ بخصوص الصلاحية التي نســـبتها لنفســـها جامعة حيفا ورسختها في دستورها والقاضية بالوقف التام للنشاط الجماهيري في الحرم الجامعي لفترة غير محدودة الأمد.[٥٦]

تـمـيـز تـعـاطـي الـشـرطـة مع المظاهرات في الصيف الماضي باحتكاك عنيف، ولكن حـذر، مع المتظاهرين.

٤.٤ عنف الشرطة

تميز تعاطي الشـــرطة مع المظاهرات في الصيـــف الماضي باحتكاك عنيف ولكن حذر مع المتظاهرين، إذ لم تطلق العيارات النارية الحية، كما كان في هبة اكتوبر عام ٢٠٠٠، ولكنها اســـتعملت أســـاليب ترهيبية وتخويفية من جهة ثانية، ونفـــذت اعتقالات جماعية اســـتعملت خلالها الضرب والعنف. وقامت بتفريق مظاهرات عدة دون أي مبرر وبشـــكل منـــافٍ للقانون، كما ونفذت اعتقالات وقائية (قبل موعد المظاهرات) واعتقالات كثيرة بحق قاصرين، كما جاء في رسالة من مركز عدالة وجهت للمستشار القانوني للحكومة.[٥٧]

يشير تقرير مؤسسة حقوق الإنسان في الناصرة إلى أن عدد معتقلي الداخل الفلسطيني في تلك الأحـداث بلغ أكثر من ٨٠٠ معتقل، ووصل عدد لوائح الاتهام إلى ٣٥٠ لائحة.

ويشـــير تقرير مؤسســـة حقوق الإنســـان في الناصرة[٥٨] إلى أن عدد معتقلي الداخل الفلســـطيني في تلك الأحداث بلغ أكثر من ٨٠٠ معتقل، نسبة عالية منهم من القاصرين. وقد كان واضحا حجم الاعتقالات وســـرعة الاعتقال، فعلى سبيل المثال- ولغاية ٦ تموز- اعتقل ٤٠ شـــخصا، بعدها بيوم في الســـابع من تموز وصل عـــدد المعتقلين إلى ٢٧٧. ووصـــل عدد المعتقلين يـــوم ٧/١٠ إلى ٣٧٨. وقدمت لوائح اتهام بحق العشـــرات منهم. ويشير التقرير إلى أن حوالى نصف المعتقلين كانوا من القاصرين، وتم تقديم لوائح اتهام ضد عدد كبير منهم.[٥٩] وقد شملت شروط الإخلاء تقييدات، مثل منع دخول بلدات معينة، والإبعاد، وغرامات مالية، وتقديم لوائح اتهام وتمديد اعتقالات.

تزايد فتح نيران الشرطة تجاه الـفـلـسـطـيـنـيـيـن فـي الـداخـل فـي الـسـنـوات الأخـيـرة، وإن لم تستعملها في الاحـتـكـاكـات والاحتجاجات الجماهيرية.

ويضيـــف التقرير أن القاصريـــن، وأيضا البالغين، مُنعوا في عدد من الحالات من لقاء أهلهـــم ومحاميهـــم، وجرى التحقيق معهم بدون وجود اهل أو محام. كما مورســـت بحق المعتقلين أســـاليب تعذيب نفسية بحرمانهم النوم، وضغوطات نفسية خلال سير التحقيق، وتم اســـتعمال الضرب والعنف والتنكيل، والمداهمات في ســـاعات الليل بأعداد كبيرة من الشـــرطة يرافقها قوات من الياســـام–الوحدات الخاصة، إلى جانب التحقيق لســـاعات متأخرة وعلى مدار ساعات متواصلة.[٦٠]

ويورد تقرير جمعية حقوق الانسان (دهان، ٢٠١٤) بخصوص الاعتقالات وصول عدد لوائح الاتهام إلى ٣٥٠ لائحة تدّعي حدوث مخالفات، كالإخلال بالنظام العام، التجمهر المحظور، الشغب في مكان عام، ومخالفات عنف ضد أشخاص وممتلكات. ويضيف التقرير أن السنوات الأخيرة شهدت، سيلاً من لوائح الاتهام ضد متظاهرين، تستند على ركائز واهية، وفي بعض الأحيان زائفة أيضا. تنعكس هذه الظاهرة أيضا من خلال كثرة الأحكام التي تبرئ متهمين من خلال محو لوائح اتهام وفقاً لتوصية المحكمة، ومن خلال النقد المتزايد الذي تطلقه المحاكم على سلطات تطبيق القانون. فقد تم في السنتين ونصف السنة الأخيرة تبرئة ٥٤ متظاهرة ومتظاهراً وإلغاء ٤٠ لائحة اتهام، وهذا فقط في الملفات التي تمكنت جمعية حقوق المواطن من العثور عليها. وتؤدي قرارات متسرعة وعديمة الأساس القانوني لشرطيين في حالات كثيرة إلى بالإعلان عن المظاهرة على أنها «تجمهر غير قانوني»، إلى التصعيد الزائد وإلى «مخالفات» إضافية، وفي نهاية الأمر إلى قرار متسرع وعديم الأساس القانوني بتقديم لوائح اتهام.[٦١]

أشار مركز عدالة، في بيان له، إلى أن هنالك علاقة مباشرة بين عملية القتل في كفر كنا، وبين تصريحات وزير الأمن الداخلي إسحق أهرونوفيتش، الذي صرح عدة أيام قبل الجريمة أن كل من يهاجم مواطنين يهود يجب قتله في المكان.

٥.٤ تصعيد في عنف الشرطة

على الرغم من أن الشرطة لم تستعمل النيران الحية في فض التظاهرات، إلا أن فتح نيران الشرطة تجاه الفلسطينيين في الداخل تزايد في السنوات الأخيرة، وإن لم تستعملها في الاحتكاكات والاحتجاجات الجماهيرية. ففي الثامن من تشرين الثاني ٢٠١٤، نشر في وسائل الاتصال الاجتماعي، ولاحقا في المواقع الإخبارية الفيديو الذي يوثق عملية إطلاق النار على الشاب خير حمدان من قرية كفر كنا، وكان ذلك حين تواجدت الشرطة لاعتقال قريب الشهيد على خلفية تهمة جنائية. ويظهر في الفيديو لأول وهلة، أن الحديث لا يدور عن عملية قتل دفاعا عن النفس، حيث أن الشاب لم يشكل أي خطر على حياة رجال الشرطة عندما أطلق عليه رجال الشرطة النار وأردوه قتيلاً. فقد أطلقت عليه النار عند محاولته الفرار من المكان، كما أن الفيديو يثير شبهات جدية جدًا أن رجال الشرطة قاموا بإطلاق النار على الشاب بعد إصابته ووقوعه أرضًا لتأكيد عملية القتل. كما أن رجال الشرطة لم يكتفوا بقتل الشاب، بل إنهم جروه بشكل مهين وهو مصاب وينزف دمًا، وألقوه داخل سيارة الشرطة كأنهم يتعاملون مع غرض لا قيمة له، وذلك بدلاً من استدعاء طواقم إنقاذ لإسعافه.[٦٢] في بيان الشرطة الأول،[٦٣] مباشرة بعد القتل، ادعت الشرطة أن شابا عربيا قام بالاعتداء على الشرطة، وتمكن من جرح شرطي بيده بواسطة سكين، وقد أصيب الشاب بقدمه، ونقل إلى المستشفى، لكن تبين لاحقًا أن الكاميرات وثقت الحادث، والفيديو يظهر أن رواية الشرطة كاذبة ومزيفة.

منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ قتل ٥٠ عربيا بنيران الشرطة.

وقد أثارت هذه الحادثة غضب الشــارع الفلسطيني، وخرجت تظاهرات في العديد من القرى والتجمعات العربية تنديدا بالجريمة. وقد أعلن المفتش العام للشــرطة الإسرائيلية، يوحنان دانينو رفع درجة التأهب في الشرطة. وعلى الرغم من وضوح معالم الجريمة، كما تبين من الفيديو ومن تصريحات مؤسســات قانونية في الداخل الفلسطيني، إلا أن دانينو أكد دعمه لرجال الشرطة الضالعين في العملية المذكورة.[٦٤]

وأشــار مركز عدالة، في بيان له، إلى أن هنالك علاقة مباشرة بين عملية القتل في كفر كنــا، وبين تصريحات وزير الأمن الداخلي إســحق أهرونوفيتــش، الذي صرح عدة أيام قبــل الجريمة أن كل من يهاجم مواطنين يهود يجــب قتله في المكان. وانه في أي مجتمع ديمقراطي يحترم حياة مواطنيه، يجب فورا إقالة أي وزير يدلي بتصريحات شــبيهة بتلك التي أدلى بها الوزير أهرونوفيتش.

ومجددا، قامت الشــرطة بالعديد من الاعتقالات الجماعية خلال الاحتجاجات، وقدمت محكمــة الصلح في ١٢ تشــرين الثاني لوائح اتهام إلى ٢٤ معتقــلا بينهم ٩ قاصرين، وقدمــت اللوائــح المذكورة في تهم تتعلق بالاعتداء على أفراد الشــرطة، والمشــاركة في مظاهرات غير مرخصة والقيام بأعمال شغل. كما وأطلقت سراح خمسة آخرين بشروط الحبس المنزلي، والابتعاد عن كفر كنا وكفالة شخصية عالية.[٦٥]

كما ويذكر أن الشــرطة أبقت على عمل أفراد وحدة الشــرطة التي تواجدت في مكان الجريمة، وطالبت مؤسسات حقوقية من خلال رسالة عاجلة للمستشار القضائي للحكومة في ٢٠١٤/١١/١٣، باتخاذ اجراءات فورية وطارئة بشأن إعدام الشاب خير حمدان، كما وطالبت بوقف أعمال أفراد الوحدة التي تواجدت في مكان الجريمة، وبفتح تحقيق جنائي مع المشتبهين في القتل. [٦٦]

لم تكن هذه الجريمة الأخيرة التي تطال فيها نيران الشرطة فلسطينيين من الداخل، ففي ١٤ كانون الثاني قتل الشــاب سامي الجعار، من مدينة رهط في النقب، أثناء مواجهات مع قوات الشرطة. وفي الـ ١٩ عشر من الشهر نفسه، وخلال تشييع جثمانه، قتل سامي الزيادنة– حســب التقديرات– نتيجة للاختناق بالغاز المسيل للدموع الذي أطلقته الشرطة على المشــاركين في الجنازة. وقد أثارت هذه الجرائم غضب الشــارع الفلسطيني، ومرة أخرى عمّت المظاهرات وأعلن الإضراب العام.[٦٧] ويذكر أنّه نظرًا للاحتجاجات الواســعة، قامت الشرطة لاحقًا بتحقيق سري في قضية مقتل سامي الجعار، واعتقلت الشرطة في تاريخ ١١ شباط ٢٠١٥، شرطيًا إسرائيليًا للتحقيق معه في أعقاب حادثة القتل. [٦٨]

لا تعتبر هذه الجرائم إلا تصعيدا في نهج اتبعته الشــرطة تجاه الفلسطينيين، فيشير تقرير لمؤسسة مساواة أنه منذ أكتوبر ٢٠٠٠ قتل ٥٠ عربيا بنيران الشرطة، وناشد المركز

في بيانه مؤسســـات المجتمع العربي– وخصوصا لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، ولجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، والجمعيات الأهلية– توجيه الرد على عنف الشرطة إلــى متخذي القرار في شــرعنة اســتخدام العنف القاتل تجــاه المواطنين العرب وتجاه المنفذيــن لهذه الجرائم. وأكد المركز أن تكرار حوادث القتل المتعمد لمدنيين عرب، يجب أن لا يتــم التعامــل معه كحادث لمرة واحدة، وأنه من بين ٥٠ جريمة قتل، تمت فقط في ثلاث حالات إدانة رجال الشرطة.[٦٩]

بين العام ٢٠١١ و٢٠١٣، قُدّمت لـ«ماحاش» ١١,٢٨٢ شكوى ضد رجال الشرطة.

وهذا ما يؤكده تقرير لمؤسســة عدالة نشــر عشــيّة الذكرى الرابعة عشرة لهبّة أكتوبر ٢٠٠٠، يتضمــن التقرير معطيات خطيرة حول ممارســات وحدة التحقيق مع الشــرطة «ماحاش». حيث تؤكّد هذه المعطيات على أن تواطؤ الوحدة في التحقيق بالشكاوى الموجهة ضدّ الشرطة لا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا، وأن تقاعسها المتعمّد في التحقيقات، والذي أدى فــي نهاية المطــاف لإغلاق ملفّات التحقيق ضد قتلة ١٣ شــابًا تظاهروا في أكتوبر ٢٠٠٠، لا زال يُنتهج بأوسع الأشكال الممكنة بعد ١٤ عامًا على استشهاد الشبّان.

بحسب المعطيات الرسمية، بين العام ٢٠١١ و٢٠١٣، قُدّم لـ«ماحاش» ١١,٢٨٢ شكوى ضد رجال الشــرطة. هذا العدد الهائل، بحدّ ذاته، يؤكد أن الشرطة لا زالت مستمرّة في الاعتداءات والقمع. أغلقت ٩٣٪ من هذه الملفات دون أن يتم اتخاذ أي إجراء ضد رجال الشــرطة المشــتكى ضدهم. وأغلقت ٧٢٪ من الملفات من دون أن يتم التحقيق بها أبدًا، وتحت أسباب مختلفة، مثل عدم معرفة المشتبه به، وعدم وجود مخالفة، وفي أحيان كثيرة يغلــق الملف دون أن تُذكر الأســباب. وقــد أغلقت ملفات٢١٪ من مجمل الشــكاوى بعد التحقيق، ونصف الشــكاوى التي أغلقت بعد التحقيق أغلقــت لعدم وجود إثباتات. فقط في ٣,٣٪ قدّم رجال الشرطة لمحاكمة تأديبيّة داخليّة، وفي ٢,٧٪ فقط قُدّموا لإجراءات جنائيّة. حصل مركز عدالة على هذه المعطيات بعد أن طالب وزارة القضاء بالكشف عنها بموجب قانون حريّة المعلومات.[٧٠]

شهدت السنة الأخيرة محاولة ناعمة، لكن مدروسة ومثابرة، بهدف تجنيد المسيحيين إلى الخدمة العسكرية.

قانونياً، يحق لوزير الدفاع أن يرسل بلاغًا خطيًا لأي مواطن يستدعيه للخدمة في الجيش.

٥. تجنيد المسيحيين والقومية الآرامية

شهدت الســنة الأخيرة محاولة ناعمة، لكن مدروسة ومثابرة، بهدف تجنيد المسيحيين إلى الخدمة العســكرية. لم تصل هذه السياسة لدرجة مشــروع قانون أو قرار حكومي، لكن في كل ما يتعلق بأمور التجنيد، فإنه لا حاجة لمثل هذه الإجراءات الرســمية. قانونياً يحق لوزير الدفاع أن يرسل بلاغًا خطيًّا لأي مواطن يستدعيه للخدمة في الجيش،[٧١] في واقع الأمر، فإن الوزير لم يدع أيا من الشــباب العرب لإلزامه بتأدية الخدمة، وذلك حتى عام ١٩٥٦، عندما تم استدراج بعض القيادات الدرزية للموافقة على الخدمة العسكرية،

وعلى أثر ذلك قام الوزير بإرســال بلاغات تلزم أبناء الطائفة الدرزية بالخدمة العسكرية. عليه فإن قضية الخدمة العسكرية وفرضها لا تحتاج إلى قرار حكومي مفصل، ولا إلى أي إجراء قانوني أيا كان، إنما هي خاضعة للسياســة التي تقرها وزارة الأمن، ويوقع عليها لاحقاً وزير الدفاع.عليه، فإن ما يرشح عن هذه المؤسسة الأمنية لهو في غاية الأهمية، لأنه يشــكل توجهاً له إسقاطاته المباشرة، ومؤهل لإحداث تغييرات في وضعية الشبان العرب دون أي إجراء قانوني آخر.

يمكننا أن نســجّل– من الأمور والمعلومات التي رشــحت الســنة المنصرمة– أن هناك سياســة جديدة تتبعها وزارة الأمن، إذ نشــر موقع جالي تساهل (وهو الموقع الإعلامي الرســمي للجيش الإســرائيلي) بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٢ أن وزارة الأمــن تدرس إمكانية إحداث «ثورة حقيقية» في طريقة التجنيد– الجيش سوف يرسل بلاغات استدعاء للخدمة في الجيش للشبان المسيحيين.[٧٢]

«تــدرس وزارة الأمــن إمكـانـيـة إحداث «ثورة حقيقية» في طريقة التجنيد– الجيش سوف يرسل بـلاغـات استـدعـاء لـلـخـدمة في الجيش للشبان المسيحيين».

صحيح أن هذه الاستدعاءات لن تكون إلزامية، لكن كل شاب مسيحي في جيل ١٦,٥ عاماً سوف يستلم هذا الاستدعاء الذي يدعوه إلى المثول بتاريخ معين في مكان معين، أي في واحد من مكاتب التجنيد. وصحيح أن الدعوة غير ملزمة لكنها تحوي جميع التفاصيل اللازمة والضرورية لعملية التجنيد، هذا مقابل الوضع الحالي الذي يفرض على من يرغب أن يقوم بالخدمة العســكرية أن يقوم هو بنفسه بالاستفســار والمتابعة وملاحقة الأجهزة البيروقراطيــة التابعة للجيش. عليه فإن الدلالة من هذا الإجراء واضحة، إذ إن الدولة من طرفها تقوم بدعوة المواطن الشباب المسيحي، فهي تدعو هذا الشاب إليها، وبالتالي تضع على كاهل هذا الشــباب أن يقوم بعملية الرفــض من طرفه، ضمن إجراء واضح يهدف– ضمن ما يهدف إليه– إلى وضع الدولة ثقل المسؤولية على كاهل هذا الشاب تاركة القرار بيده. فإذا كان الانخراط في الجيش يحتاج حتى الآن إلى مبادرة اســتثنائية، وقرار واع ومثابرة، وكأنّها مســألة خارجة عن المألوف باعتبار أن الأمر الطبيعي هو عدم الانخراط ، فإن من شــأن الإجراء الجديد أن يحدث تحولاً نفســياً مهماً، حيث أنه يوحي للشــاب أن الإجراء العادي الطبيعي هو الانخراط، وإذا شــاء الشــاب غير ذلك فإن عليه أن يقرر ويختار بنفســه طريقاً آخر، وليتحمل مســؤولية خياراته. أي أن الموضوع ســوف يصبح موضوع حديث ونقاش داخل الأســرة، موضوع تفكير وتأمل وإجراء حســابات. إن هذه الاستراتيجية هي الاستراتيجية نفســها التي اتبعتها الدولة في موضوع الخدمة المدنية، إذ إنهــا لم تلزم جميع المواطنين بهذه الخدمة، لكنها جعلتها طوعية، أي لكل فرد أن يقرر مصيره في هذا الصدد. تكمن أهمية هذه الاستراتيجية في تصدير الأزمة من الدولة إلى مواطنيها الفلسطينيين، فبدل أن تضطر الدولة إلى اتخاذ موقف واضح واستراتيجي في

عندما تبادر الدولة من طرفها بدعوة المواطن الشاب المسيحي إليها، فهي تضع على كاهله عمليا أن يقوم بعملية الرفض من طرفه.

الاستراتيجية هي الاستراتيجية نفسها التي اتبعتها الدولة في موضوع الخدمة المدنية، إذ إنها لم تلزم جميع المواطنين بهذه الخدمة، لكنها جعلتها طوعية.

هذا المجال، فإنها تطلب من مواطنيها القيام بذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تترك الموضوع لكل فرد وفرد، أي أنها تقوم بعملية خصخصة للسؤال، وبدل أن يكون السؤال موضوعاً جماعياً يصبح شأناً فردياً، وهكذا يواجه الفرد الفلسطيني الدولة كحالة فردية وليس كحالة جماعية.

تكمن خطورة هذه الاستراتيجية في تصدير الأزمة من الدولة إلى مواطنيها الفلسطينيين.

وتزامن الإعلان عن هذا الإجراء مع تصريحات من قبل سياسيين إسرائيليين تشير إلى النوايا التي تقف وراء المشروع، إذ صرح يريف لڤين، رئيس الائتلاف الحكومي، أنه يرى أن المسيحيين ليسوا مسلمين ولا عرباً، بل هم مسيحيون![٧٣]

وفي تقرير نشر في شباط ٢٠١٤ في موقع (WALLA) تم الكشف عن أن عضو الكنيست الليكودي المتطرف داني دنون يقوم بتسويق فكرة التجنيد في أوساط الحكومة ومع بعض رجال الدين المسيحيين.[٧٤] وقد شهدت السنة المنصرمة بعض النشاطات في هذا الاتجاه، منها إقامة مؤتمر عام في مدينة «نتسيرت عيليت» لدعم تجنيد المسيحيين في الجيش، وقد حضر الاجتماع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بنفسه، وكانت الشخصية المركزية في الاجتماع الأب جبرائيل نداف الذي يدعو الشباب المسيحي إلى الانخراط في الخدمة العسكرية،[٧٥] كما حضر الاجتماع رئيس بلدية نتسيرت عيليت وعضو الكنيست الليكودي أوفير اكونيس.

عدد الذين يخدمون في الجيش منخفض نسبياً، بالرغم من وجود ارتفاع في النسبة

جاءت ردود الفعل على هذه السياسة منددة ومحذرة على جميع الأصعدة من قبل الهيئات والأحزاب والشخصيات الفلسطينية في الداخل.

ففي ١٤/٥/١٧ أقيم مؤتمر تحضيري في الناصرة بحضور ممثلي جميع الأحزاب، أدان هذه السياسة، وكل الذين يتساوقون معها،[٧٦] وأصدرت الحركات الشبابية بياناً عنوانه«سنقطع الطريق أمام مخططات التجنيد»،[٧٧] وكما أصدر البطاركة ورؤساء الكنائس في القدس بياناً عبروا فيه عن رفضهم لمحاولات التجنيد هذه.[٧٨]

وكتب نبيل عودة مثلاً إن «تجنيد المسيحيين العرب في جيش الاحتلال، الذي يرتكب جرائم ضد أبناء شعبنا، ضد أطفاله، ضد نسائه ورجاله، وضد كل مسيحييه أيضا، هي خطوة انتحارية للمسيحيين العرب، يقصد منها إنقاذ صورة الاحتلال الإسرائيلي، وإعطائه شهادة حسن سلوك مسيحييه – عربية– فلسطينية».[٧٩]

خلال السنوات الأخيرة، وصل مجموع الشباب المسيحيين الذين انخرطوا في الجيش إلى ١٤٠ مجنداً .لكن المثير هو أن نسبة التجنيد ارتفعت، لا بل تضاعفت في السنة الأخيرة، ما يدل على أن لهذه الحملة تأثيرا ما على الشباب.

وصرح المطران عطالله حنا بأنه يرفض التجنيد جملة وتفصيلا.[٨٠] وجرت هناك عدة تظاهرات ضد التجنيد،[٨١] وطلب عضو الكنيست باسل غطاس من البابا الاعتراض على مخطط التجنيد هذا،[٨٢] وكتب القاضي المتقاعد رائف جرجورة، ورئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر الأرثوذكسي في الداخل الفلسطيني، مقالاً رفض فيه المشروع، معتبراً إياه جزءاً من سياسة «فرق تسد».[٨٣]

وبموجب المعطيات التي حصل عليها النائب د. باسل غطاس، فإن عدد الذين يخدمون في الجيش منخفض نسبياً، بالرغم من وجود ارتفاع في النسبة. خلال السنوات الأخيرة، وصل مجموع الشباب المسيحيين الذين انخرطوا في الجيش إلى ١٤٠ مجنداً .لكن المثير هو أن نسـبة التجنيد ارتفعت، لا بل تضاعفت في السـنة الأخيرة، ما يدل على أن لهذه الحملة تأثيرا ما على الشباب. وللمقارنة فقط فإن عدد الخادمين في الجيش من المسلمين بما فيهم البدو هو ٩٧٠ مجنداً (غالبيتهم من البدو).[٨٤]

تكمن أهمية هذه السياسة أنها تتساوق مع خطوات مشابهة جرى اتخاذها في السنة السـابقة، تهدف إلى إرساء وترسيخ سياسة «فرق تسد». من بين مكونات هذه السياسة قضية اختراع القومية الآرامية.

فقـد نشـرت صحيفة هآرتس بتاريـخ ١٤/٩/١٧، أن وزير الداخلية جدعون سـاعر وقّـع على تعليمات موجهة لوزارة الداخلية تتيح لهم تسـجيل المواطنين تحت بند القومية الآرامية.[٨٥] ونقلت الصحيفة عن عضو الكنيسـت يريف ليفين قوله بشكل واضح إنه ينوي بهـذه الخطوة أن تكون جزءاً من عدة إجراءات وسياسـات تهـدف إلى التفريق والتمييز بين المواطنين المسـيحيين والمسـلمين، وأن يعمل على تعميق مشاركة الجمهور المسيحي في المجتمع، وأن يشـجعهم على الانخراط في الجيش. وأضاف ليفين: نحن الذين جعلنا من المسـيحيين عرباً ووضعناهم في سلة واحدة مع المسلمين.هنالك عدة مجموعات تطلب الاعتراف بها باعتبارها مجموعة منفردة وخاصة، وتقول إنه إذا كان هناك احتلال إسلامي فـإن ذلك لا يجعلنا عربـاً،[٨٦] وقد رحب بهذا القرار كل من الأب نـداف الذي يقود حملة التجنيد، وشـادي حلول مدير الجمعية الآرامية – المسيحية، والذي هو الآخر ناشط فعال في الجمعية لتجنيد الشباب المسيحي.

نشرت صحيفة هآرتس بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧، أن وزير الداخلية جدعون ساعر وقّع على تعليمات موجهة لوزارة الداخلية تتيح لهم تسجيل المواطنين تحت بند القومية الآرامية.

كذلك شـهدت السـنة المنصرمة علامة إضافية على هذا الطريق، حين أقرت الكنيست تعديلاً لقانون المساواة في فرص العمل. بموجب هذا القانون، هناك لجنة استشارية تعمل بموجب القانون، ولديها بعض الصلاحيّات المحدودة . سـعى ليفين نفسه، الذي قاد حملة التجنيـد، وكان وراء القومية الآرامية، إلى تعديل القانـون بكل ما يتعلق بتركيبة اللجنة الاستشـارية هذه. وبموجب التعديل فعلى اللجنة أن تحوي ممثلاً عن المسـيحيين وممثلاً عن المسـلمين. وهذه هي المرة الأولى التي يتعامل فيها القانون في سـياق غير ديني مع العرب باعتبارهم طوائف وليس كمجموعة قومية، وإن لم تكن المرة الأولى التي يتم التعامل مع العرب كطوائف على المسـتوى السياسي. لكن هذا الإجراء هو خطوة أخرى واضحة ومنهجية في إسـرائيل، وهذه المرة تحت ذريعة التمثيل المناسـب لجميع شرائح السكان، أخذا بعين الاعتبار خصوصية هذه المجموعات.

٦. الفلسطينيون في إسرائيل و «داعش»

من الأمور اللافتة للانتباه في العام المنصرم، كان ما يمكن تسميته «ظاهرة داعش». يمكن المحاججة فيما إذا كانت الحالة ترقى لتكون «ظاهرة»، لكن اعتقدنا أنه من المفيد لفت النظر إليها.

في شهر تشرين الأول ٢٠١٤، قتل أحمد حبيش، شاب من قرية إكسال الجليلية، ويبلغ من العمر ٢٣ عاما، خلال تواجده كمقاتل في صفوف «داعش» في العراق.[٨٧] وبموجب موقع Ynet فإنه وبحسب تقديرات المؤسسة الأمنية في إسرائيل، هناك ما يقارب ثلاثين شابا قد دخلوا سورية في العامين الأخيرين وانضموا إلى القوات التي تقاتل الجيش النظامي السوري، انضم جزء من هؤلاء إلى جيش «النصرة»، وانضم البعض الآخر إلى مقاتلي تنظيم «داعش». هذا وقد تم اعتقال ثمانية عشر شابا منهم، وتم التحقيق معهم، وتمت إحالة البعض منهم إلى المحاكمة.[٨٨]

وبموجب المعلومات التي أوردها الضابط السابق في الشاباك، يارون بلوم، في مقالة نشرها في موقع Walla، جاء معظم هؤلاء من خلفية تعود أصولها إلى الحركة الإسلامية الشمالية، أو مجموعة السلفيين التي تتمركز في الناصرة، حول مسجد شهاب الدين.[٨٩] ويتساءل الضابط فيما إذا كانت الظاهرة منتشرة، ويجيب على ذلك بالنفي، ويتساءل عما إذا كانت الظاهرة مقلقة، ويجيب على ذلك بالإيجاب.

هناك- بحسب تقديرات المؤسسة الأمنية في إسرائيل- ما يقارب ثلاثين شابا دخلوا سورية في العامين الأخيرين.

من الأمور التي تستوجب الانتباه هو تغطية ردود الفعل على الظاهرة. والد الشاب أحمد حبشي توجه عبر إحدى الصحف إلى جمهور الشباب وطالبهم بعدم الانجرار وراء هذه التنظيمات، ودعاهم إلى الاهتمام بمستقبلهم.[٩٠] إلا أن مراسل الصحيفة نفسها تحدث مع نشطاء عارضوا ويعارضون «داعش»، قالوا إنهم تعرضوا لمضايقات عديدة وضغوطات بسبب مواقفهم العلنية ضد داعش.[٩١] وفي تقرير صحافي آخر يشير الصحافي فرات نصّار في مقالة منشورة في موقع Mako إلى أن هناك شخصيات معروفة في الشارع العربي تؤيد الأعمال الانتقامية والدموية التي يقوم بها التنظيم، ويشير هؤلاء المؤيدون إنه آجلا أم عاجلا سوف تقوم هنا دولة خلافة إسلامية.[٩٢] ويشير نصّار إلى أنه وجد شعارات «داعش» وعلمها ورموزها في مدينة أم الفحم.

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الأمن في إسرائيل، كان قد أعلن عن تنظيم داعش منظمة محظورة بموجب قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥، فقط في شهر أيلول ٢٠١٤.[٩٣] أي أن العضوية في تنظيم داعش حتى تلك الفترة لم تكن ممنوعة.

وفي التقرير الذي نشرته Ynet،[٩٤] يشير بعض من التقى بهم المراسل، مثل محمود عباسي- رئيس مجلس كفر برا، وفادي منصور من الطيرة، يشيرون إلى أن العقوبات

التي أنزلت بحق من أدينوا بالانتماء إلى تنظيم داعش، هي عقوبات مخففة نسبيا مقارنة مع حالات أخرى.

ويشـاطر هذا التقدير المحامي حسين أبو حسين، المعروف بمرافعاته عشرات السنين في قضايا أمنية، حيث أشار في مقابلة مع صحيفة هآرتس، بصفته محامي الدفاع لأحد المتهمين (المتهم أحمد شربجي) بأن جهاز المخابرات كان قد استدعى موكله من قبل سفره إلى سـورية، ما يدل على أن المخابرات كانت على علم بنوايا وخطط السـفر، وكما أشار المحامي في المقابلة نفسـها إلى حالتين من أم الفحم والمشـيرفة، دخل فيها شـباب إلى سورية، وعادوا إلى البلاد دون أن يتم تقديمهم إلى المحاكمة.

يبقى السـؤال مفتوحا عن سبب انضمام هؤلاء الشباب إلى «داعش»، إذا أخذنا بعين الاعتبار مثلا أنه فقط في صيف ٢٠١٤، شـنت إسـرائيل الحرب على غزة، وعلى شعبها الفلسطيني، وعلى قيادة حماس، لكن لم نشهد مثلا تواجد متطوعين من الداخل ينضمون إلى المقاومة في غزة. هذا فقط على سبيل المثال، لا للحصر.

إجمال

يتنـاول التقريـر الحالي التحديات الداخليـة والخارجية التي تواجـه المجتمع العربي الفلسـطيني، والتي برزت في العام المنصرم، ويتوقـف عند طرق تعامل المجتمع مع هذه التحديات. ويشير التقرير إلى أن السنة الأخيرة شهدت تصعيدا في الملاحقات السياسية للقيادات العربية من جهة، كما شـهدت تزايد عنف الشـرطة تجاه العرب الفلسـطينيين، وعلـى الرغـم من أن هذا ليس بجديد، فإن الجديد في هذا المجال، وجود تناغم بين نبض الشـارع ونبض المؤسسـة، ما ينذر بعدم وجود كوابح كافية لانفلات عنصري دموي في الأزمة القادمة، إذ كانت في السـابق ضوابط معينة في مراكز القوة، من شـأنها توبيخ الأجواء العنصرية أو المحاسبة عليها.

ويشـير التقرير إلى أنه بالإضافة إلى تصاعد العنف تجاه القيادات والمجتمع، شـهد العام المنصرم محاولات جادة لتفتيت لُحمة المجتمع العربي الفلسـطيني، من خلال الحثّ على تجنيد المسيحيين للجيش الإسرائيلي من ناحية، واختراع القومية الآرامية من ناحية أخرى، وهو تحدّ إضافي يواجه المجتمع العربي الفلسطيني.

بالإضافـة إلى هذه التحديات، يواجه المجتمع الفلسـطيني تحديـات تنطلق من تأثير عوامل إقليمية على لحمة المجتمع، وقد أشرنا إلى ظاهرة الانضمام إلى صفوف «داعش» كقضية قد تكون مقلقة.

مقابـــل التحديات الخارجية التي تهـــدد المجتمع وحصانته الداخلية، يشـــهد المجتمع الفلسطيني تحديا داخليا يتمثل في النقاش المستمر حول لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية، والتي برزت أزمتها في العام المنصرم مع عدم الاتفاق حول رئيس اللجنة. ويمكن الإجمال أنه مقابل الضغط الخارجي وغياب مركز داخلي متين للمجتمع، يتمثل في ضعف لجنة المتابعة، تتفاقم التحديات التي تواجه المجتمع الفلســطيني. هذا من ناحية، أما من ناحيـــة أخرى، فتمكنت الأحزاب العربية الممثلة في الكنيســـت الإســـرائيلي– خلال كتابة هـــذا التقرير– من تحقيق إنجـــاز تاريخي من خلال الائتلاف في قائمة مشـــتركة، وعلى الرغم من أنه من المبكر الحكم على هذه التجربة وقدرتها على الاســـتمرار، إلا أنها خطوة مباركة لتجميع القوى السياســـية الفاعلة للتصدي للتحديات التي يواجها المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل.

الهوامش

١ موقع العرب، «لجنة الوفاق تعلن عن تشكيل القائمة العربية المشتركة بعد توقيع جميع الأحزاب»، ٢٠١٥/٠١/٢٣ وعلى الرابط http://www.alarab.net/Article/660456. (شوهد في ٢٠١٥/٠٣/٢١).

٢ موقع الجبهة، «القائمة المشـــتركة»: تحية وإجلال لشـــعبنا البطل؛ معا نرسّـــخ وحدتنا ونواجه التهديد الفاشي. ٢٠١٥/٠٣/٢٠ وعلى الرابط: http://goo.gl/n9yW1V. (شوهد في ٢٠١٥/٠٣/٢١).

٣ عـــن موقـــع عـــرب ٤٨، «مـــدى الكرمـــل: نســـبة تصويـــت العـــرب وصلـــت ٧٠٪»، وعلـــى الرابـــط: http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=1154404 (شوهد في ٢٠١٥/٠٣/٢١).

٤ للتفاصيل والاستزادة، يرجى مراجعة قضية النائب محمد بركة على الصفحة الإلكترونية لعدالة– المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل على الرابط: http://www.adalah.org/ar/tag/index/9 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٥ وهي إحدى اللجان الدائمة في الكنيســـت، ومجالات عملها تشـــمل دستور الكنيست والشؤون المنبثقة عنه؛ حصانة أعضاء الكنيست والطلبات حـــول نزعهـــا؛ الترتيبات المتنوعة في المجلس؛ التوصيات بتشـــكيل اللجان الدائمة واللجـــان بخصوص بعض الأمور، كما بتعيين رؤســـائها؛ تحديد مجالات العمل للجان والتنســـيق بين اللجان؛ قرارات بشأن إحالة مشاريع قوانين إلى اللجنة الملائمة؛ إحالة الشكاوى المرفوعة إلى الكنيســـت من الجمهور إلى رئيس الكنيست أو إلى لجان الكنيست؛ الدفعات لأعضاء الكنيست؛ إمعان النظر في الطلبات وفي الشؤون التي لا تدخل ضمن مجال العمل لأي لجنة، أو التي لم تتضمن ضمن وظائف لجنة قائمة https://knes-set.gov.il/committees/arb/committee_arb.asp?committee=1 (شوهد في٢٠١٥/٢/١٨).

٦ عواودة، وديع، ٢٠١٤، «إسرائيل تتراجع عن محاكمة مشايخ دروز لزيارتهم لسورية»، القدس العربي، ٢٠١٤/٠٥/٢٠، وعلى الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=170342 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٧ افتتاحية جريدة الاتحاد، «تجريم العمل السياســـي»، ٢٠٢٤/٤/٧ ، وعلـــى الرابط التالي: http://www.aljabha.org/index.asp?i=83781 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٨ صفحة الجبهة الاكترونية، «الكتل البرلمانية الفلســـطينية تســـتنكر الحكم على النائب ســـعيد نفاع، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» ٢٠١٤/٠٩/٢٠ http://www.aljabha.org/index.asp?i=86961 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨) .

٩ صفحة الســـويداء الالكترونية، «بيان الرئاســـة الروحية جبل العرب حول الحكم على نفّاع» (لا يوجد تاريخ نشـــر) على الرابط التالي: http://bit.ly/1vFjrMg (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١٠ إيلي أشـــكنازي وجاكي خوري، ٢٠١٤ « الحكم بالســـجن الفعلي لمدة ســـنة على عضو الكنيست السابق، سعيد نفاع، بسبب زيارته لســـورية عام ٢٠٠٧» (بالعبري)، صحيفة هآرتس، ٢٠١٤/٠٩/٠٤، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2424498(شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١١ موقـــع الجبهة الالكتروني، « نقابة المحامين «مســـتعجلة» لإخراج ســـعيد نفاع من صفوفهـــا»، ٢٠١٤/١٢/٠٥، وعلى الرابط التالي: http://www.aljabha.org/index.asp?i=88601 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨) .

١٢ جاكي خوري، ٢٠١٤، «إدانة الشـــيخ رائد صلاح بتهمة عرقلة عمل شـــرطي» (بالعبـــري)، هآرتس، ٢٠١٤/١٠/١١، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2294970 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

١٣ منى القواسمي، ٢٠١٤، «مؤتمر صحافي عقب صدور قرار ملف معبر الكرامة»، موقع فلسطينيو ٤٨، ٢٠١٤/٠٥/١٩، على الرابط التال:ي http://www.pls48.net/?mod=print&ID=1181235 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٢).

١٤ يوناتان ليس وجاكي خوري، ٢٠١٤، « الوزير ساعر يصدر امرا يمنع الشيخ رائد صلاح الخروج من البلاد » (بالعبري)، ٢٠١٤/٠٦/١٩، هآرتس، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2353303 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١٥ لبروتوكول اللجنة ينظر الرابط التالي على موقع الكنيست: http://main.knesset.gov.il/Activity/committees/Ethics/Documents/hachlatot19_16.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٥/٢/١٨).

١٦ يوناتان ليس، ٢٠١٤ « حنين زعبي: الخاطفون ليسوا إرهابيين» (بالعبري)، ٢٠١٤/٠٦/١٧، هآرتس، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2352941 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١٧ حول إبعاد النائبة حنين زعبي وجلسة التصويت على استئنافها ضد قرار إبعادها انظر/ي موقع كل العرب، «إبعاد حنين زعبي لمدة ستة أشهر بأغلبية ٦٨ نائبا، وطرد نوّاب عرب خلال جلسة عاصفة»، ٢٠١٤/١٠/٢٩، وعلى الرابط التالي: http://m.alarab.net/Article/644417 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

١٨ موقع الشمس، «المحكمة العليا ترفض عودة حنين زعبي للكنيست»، ٢٠١٤/١٢/١٠، وعلى الرابط التالي: http://bit.ly/1AFaRoa (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٤).

١٩ « موقع عرب ٤٨، «المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية يصادق على فتح تحقيق جنائي ضد النائبة حنين زعبي»، ٢٠١٤/٠٧/٢٥، على الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=111605 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٠ موقع الحياة «المستشار القضائي للحكومة يقرر تقديم لائحة اتهام ضد زعبي»، ٢٠١٥/٠١/٠٦، وعلى الرابط التالي: http://www.alhyat.com/?mod=articles&ID=96911 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢١ لمشاهدة الفيديو يرجى مراجعة الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2014/Article-bee74c62ccd7a41004.htm (شوهد في ٢٠١٥/٠٢/١٨).

٢٢ لنص اقتراح القانون يرجى زيارة موقع رئيس الحكومة، «اقتراح قانون- أساس: إسرائيل- دولة قومية للشعب اليهودي لاعضاء الكنيست زئيف اليكين، ايليت شكيد يريف لفين وروبيرت الي طوف» ، قرار الحكومة رقم ٢٢٢٧ من تاريخ ٢٠١٤/١١/٢٣، على الرابط التالي: http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2014/Pages/dec2227.aspx (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٣ للاطلاع على ورقة الرأي يرجى مراجعة مردخاي كرمينتسر ، ٢٠١٤، « اقتراح قانون أساس: دولة إسرائيل- دولة قومية للشعب اليهودي»، (لا يوجد تاريخ نشر)، على الرابط التالي: http://bit.ly/11JUlmK (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٤ تل شنايدر، «ريفلين ضد قانون القومية»، في موقع فلوغ: بلوغ سياسي لتل شنايدر، ٢٠١٤/١١/٢٥، على الرابط التالي: http://www.talschneider.com/2014/11/25/rivlinnov252014/ (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٥ جمّال، أ. (٢٠١٥) أهداف ومعاني اقتراح «قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي». مجلة دراسات فلسطينية (٢٦) ١٠١، ٧-١٣.

٢٦ رازي النابلسي، ٢٠١٤» مواطن درجة ثانية «ختم ساخر على قانون يهودية الدولة»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٤/١١/٢٥، على الرابط: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1147910 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٧ للاطلاع على تعديل القانون يرجى مراجعة موقع الكنيست على الرابط: http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawSecondary.aspx?lawitemid=488120 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨)

٢٨ للاطلاع على القانون يرجى زيارة موقع الكنيست على الرابط: http://www.knesset.gov.il/Laws/Data/BillGoverment/876/876.pdf (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٢٩ يونتان ليس، ٢٠١٤، «اقتراح قانون: إلغاء اللغة العربية كلغة رسمية في إسرائيل» (بالعبرية)، موقع هآرتس، ٢٠١٤/٠٨/٢٦، وعلى الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/education/1.2416209 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٣٠ أمارة، محمد، ٢٠١١، لجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربيّة في إسرائيل [كتاب الكتروني] . في روحانا، ن. و صباغ-خوري، أ. (محرران). الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع. حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة. متوفر على الرابط: http://mada-research.org/blog/2011/01/13/%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9/ [http://mada-research.org/blog/20 8A%D8%86%D9%8A%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%81%D9%84%D9%D8%A7%D9%/01/13 8A%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%86-%D9%88%D9%9 /84%%D9] (٢٠١٥/٢/١٠)

٣١ بشير، نبيه (٢٠٠٦) يوم الأرض ما بين القوميّ والمدنيّ - سيرورة تحول. حيفا: مدى الكرمل.

٣٢ في الأول من كانون الأول ١٩٨٠، أصدر رئيس الوزراء مناحيم بيغن بوصفه وزير الحربية، واعتمادا على أنظمة الدفاع (حالة الطوارئ) ١٩٤٥، الانتدابية، أمرا يمنع به عقد مؤتمر الجماهير العربية في إسرائيل بمشاركة قوى السلام والديمقراطية اليهودية الذي تقرر عقده في ٦ كانون الأول ١٩٨٠ في الناصرة. وعلى الأثر اجتمع في ٢ كانون الأول ١٩٨٠ عدد كبير من ممثلي الجماهير العربية في حيفا واحتجوا على الأمر، ورأوا فيه اعتداء على الحريات الديمقراطية، كما قرروا تأليف «لجنة الكفاح لإلغاء أمر حظر المؤتمر وللدفاع عن الحريات». وبين القرارات التي اتخذتها اللجنة قرار إصدار كتاب أسود يفنّد مزاعم السلطات، ويطرح الحقائق أمام الرأي العام، ويسهم في المعركة من أجل إلغاء أمر الحظر. ويتألف الكتاب الذي أخذ عنوان المؤتمر المحظور من ثلاثة أقسام؛ مناقشة أمر الحظر وأسانيده «القانونية» والسياسية، وثائق المؤتمر المحظور، و أصداء أمر الحظر والدعوة إلى إلغائه. (١٩٨١) الكتاب الأسود (٢)، المؤتمر المحظور. حيفا: لجنة الكفاح لإلغاء قرار الحظر المؤتمر والدفاع عن الديمقراطية.

٣٣ عودة، أيمن (٢٠٠٩) لجنة المتابعة العُليا - من أجل لجنة منتخبة أم لجنة منتخبين؟. موقع الجبهة. متوفر على الرابط: http://www.aljabha.org/index.asp?i=45913 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠) .

٣٤ أمارة، محمد (٢٠١١). مصدر سبق ذكره.

٣٥ للاســتزادة حول نشــأة وعمل اللجنة العليا لقضايا الجماهير العربية في إسرائيل، يرجى مراجعة أمارة، ٢٠١١ (مصدر سبق ذكره) ومحارب،محمود (١٩٩٨) لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة في إسرائيل. القدس: مركز المعلومات البديلة، سلسلة دراسات حول العرب في إسرائيل– ١.

٣٦ محارب،محمود (١٩٩٨) مصدر سبق ذكره.

٣٧ أمارة، محمد (٢٠١١)، صفحة ٩٦. مصدر سبق ذكره.

٣٨ موقع حيفا الحرة، «البرنامج السياسي لحركة أبناء البلد – تبناه مؤتمر آب ٢٠٠٠»، ٢٠١٢/١١/٤، وعلى الرابط التالي: http://bit.ly/1CImyIa

٣٩ لنـص المقابلـة الكامل يرجى مراجعة محمد طه، ٢٠١٤ « الشـيخ رائد صلاح في حوار شـامل: الجبهة تعمل على إفشـال المتابعة وتريدهـا لجنة «لتسـليك» الأعمال»، علـى موقـع فلسـطينو ٤٩، ٢٠١٤/١٢/٢٠ وعلى الرابـط التالـي: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1191652 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٤٠ عوض عبد الفتاح، ٢٠١٢، «شـعبنا أقوى بالتجمع» على موقع عـرب ٤٨، ٢٠١١٢/١٢/٠٤، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=96331 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٤١ عوض عبد الفتاح، ٢٠٠٩، «لماذا الحملة الشعبية حول مبدأ الانتخابات المباشرة» موقع عرب ٢٤، ٢٠٠٩/٠٣/٢٠، على الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=61507 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٤٢ عودة (٢٠٠٩) مصدر سبق ذكره.

٤٣ مصطفى، مهند (٢٠١٢). «لجنة المتابعة والحالة الفلسطينيّة الداخليّة». جدل. حيفا: مدى الكرمل. متوفر على الرابط: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2012/10/mohanad-anlaize.pdf (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٤٤ المصدر السابق ص.٣

٤٥ المؤتمر العام؛ المجلس المركزي (٥٤ عضوا)؛ السكرتاريا (١٩ عضوا) وأشار النظام الداخلي في إحدى فقراته أن العضوية مشروطة بالموافقة والالتزام بأهداف وبرنامج لجنة المتابعة. المصدر السابق ص ٦.

٤٦ المصدر السابق. ص ٦.

٤٧ حتى الآن تعاقب على رئاسـة لجنة المتابعة والقطرية ٣ رؤسـاء، الأول السيد إبراهيم نمر حسين حتى خسارته في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٨، ثم تبعه (بناء على اتفاق تناوب) كل من السيد محمد زيدان في الفترة بين ١٩٩٨–٢٠٠١، ثم المهندس شوقي خطيب حتى عام ٢٠٠٣، وتم انتخابه مجددا رئيسا للجنتين ٢٠٠٣–٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٨ اختير محمد زيدان بالتوافق على رئاسة لجنة المتابعة فقط (عودة، ٢٠٠٩) مصدر سبق ذكره.

٤٨ للاستزادة حول الموضوع، يرجى مراجعة دهان، ط (٢٠١٤)حقوق الإنسان في إسرائيل: صورة الوضـع ٢٠١٤. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. متوفّر على الرابط http://www.acri.org.il/ar/?p=4496

٤٩ عيد، ربيع (٢٠١٤) انتفاضة فلسطيني ٤٨: مرحلة جديدة؟. مجلة دراسات فلسطينية (٢٥) ١٠٠. بيروت.

٥٠ المصدر السابق، ص١٣٨.

٥١ للاستزادة حول الموضوع، يرجى مراجعة تقرير دهان (مصدر سبق ذكره، ص.١١)

٥٢ المصدر السابق، ص ١١.

٥٣ موقـع عدالة، «إجراءات عقابيّة بحق الطلاب العرب والعمّـال على خلفية مواقفهم ضد الحرب على غزة»، على الرابط التالي: http://www.adalah.org/ar/content/view/1748 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٥٤ موقع عرب ٤٨، «عدالة يلتمس للمحكمة ضد قرار جامعة حيفا شـطب نشـاط الكتل الطلابيّة العربيّة»، ٢٠١٤/٠٥/٢٧، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=108801 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٥٥ موقع مركز عدالة «جامعة حيفا تبعد طالبين عن الدراسة على خلفيّة تنظيم نشاط لإحياء ذكرى النكبة»، ٢٠١٤/٠٥/١٦، على الرابط التالي: http://www.adalah.org/ar/content/view/1708 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٥٦ دهّان، ٢٠١٤. مصدر سبق ذكره، ص ٩.

٥٧ رسـالة للمستشـار القضائي للحكومة، موقع عدالة « عدالة: الشرطة تصرفت بشكل غير قانوني مع المتظاهرين»، موقع عدالة، ٢٠١٤/٠٩/١٧، (بالعبرية) (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٥٨ (٢٠١٤) مقابلـة التظاهـرات والهبّـة الشـعبية بالعنـف البوليسـي والأحـكام القاسـية . الناصـرة: المؤسسـة العربية لحقوق الإنسـان. متوفـر علـى الرابـط http://www.arabhra.org/HRA/SecondaryArticles/SecondaryArticlePage.aspx?SecondaryArticle=2170 (شوهد في٢٠١٥/٢/١٠).

٥٩ في النقب ٦٣ شـابا، بينهم ١١ قاصرا، وقدمت لوائح اتهام ضد أربعة متظاهرين؛ القدس ١٢٢ شـابا، بينهم ٢٨ قاصرا، قدمت لوائح اتهام ضد ٢٨؛ الشـمال ١٢٢ معتقلا، بينهم ٢٩ قاصرا، وقدمت لوائح اتهام ضد ٢٧؛ في منطقة السـاحل، والتي تشـمل منطقة وادي عارة، ٨١ معتقلا، بينهم ٩ قاصرين؛ في الناصرة ٤١ ، ١٨ قاصرا، تقرير المؤسسة العربية لحقوق الانسان. مصدر سبق ذكره، ص ٢.

٦٠ المصدر السابق، ص ٢.

٦١ دهّان (٢٠١٤) مصدر سبق ذكره، ص٥.

٦٢ موقع عدالة «لقمع الاحتجاج الشـعبي: أوسـع حملة اعتقالات منذ اكتوبر ٢٠٠٠» ، ٢٠١٤/٠٧/٠٦، على الرابط: http://www.adalah.org/ar/content/view/1733 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٣ جاكـي خـوري، نوعا شـفيجل، ينيف كوفوفيـش، ٢٠١٤، « توترات فـي كفر كنا لاحقا لمقتـل خير حمـدان» (بالعبرية)، هآرتس ٢٠١٤/١١/٠٨، على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2480029 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٤ محمد خيري، ٢٠١٤، «الشرطة الإسرائيلية تتأهب عقب أحداث كفر كنا»، موقع فلسطينيو ٤٨، ٢٠١٤/١١/٠٩، وعلى الرابط التالي: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1189742 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٥ موقع ديار ٤٨، ٢٠١٤، « لوائح الاتهام بحق ٢٤ شـابا، وإفراج عن آخرين باحداث كفر كنا»، ٢٠١٤/١١/١٢، وعلى الرابط التالي: http://deyar48.com/?mod=articles&ID=6491 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٦ بيان عدالة حول الاعتقالات وقمع التظاهرات http://www.adalah.org/ar/content/view/1733 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٧ موقـع عـرب ٤٨، «غليان في النقب لاحقا لمقتل الزيادنة، واجتماع طارئ للمتابعة في رهـط»، ٢٠١٥/٠١/١٩، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1150928 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٨ موقع عرب ٤٨، «اعتقال الشـرطي مطلق النار على الشـهيد سـامي الجعار»، ٢٠١٥/٠٢/١٢، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1152344 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٦٩ موقع مركز مسـاواة، ٢٠١٥، «مركز مسـاواة: منع الجريمة القادمة يتطلب ردا يسـتهدف متخذي القرار السياسـي ومنفذي جرائم العنـف»، ٢٠١٤/٠١/٢٠، وعلى الرابـط التالي: http://www.mossawacenter.org/ar/item.asp?aid=1266 (شـوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٠ للاستزادة يرجى مراجعة تقرير عدالة عشية الذكرى الـ ١٤ لأحداث اكتوبر ٢٠٠٠ «ماحاش: الضوء الأخضر لعنف الشرطة»، مجلة عدالة الالكترونيـة، أيلول ٢٠١٤، وعلى الرابط التالـي: http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Arabic/Publications/Mahash_Report_Arabic_September_2014.pdf (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧١ بناء على البند ٦ لقانون الخدمة العسكرية لعام ١٩٤٩.

٧٢ ينظر موقع جلي تسـاهل، ٢٠١٤، «نشـر أولي: انقلاب في تجنيد عرب مسـيحيين للجيـش»، ٢٠١٤/٠٤/٢٢، وعلى الرابـط التالـي: 40949-he/Galatz.aspx-http://glz.co.il/1138 وأيضا جيلي كوهـن ويوناتان ليس وجاكي خوري، ٢٠١٤، «للمرة الأولى: تسـاهال يرسـل للعرب المسيحيين «أوامر تطوع» للخدمة العسـكرية»، (بالعبرية)، موقع هآرتس، ٢٠١٤/٠٤/٢٢، وعلى الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2301663

٧٣ ربيع عيد، ٢٠١٤، «الإعلام الإسـرائيلي يتجند لتجنيد المسـيحيين العرب»، موقع قديتا، ٢٠١٤/٠١/١٦، وعلى الرابط التالي: http://www.qadita.net/featured/rabi3-tajneed/ (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٤ للاسـتزادة والاطلاع على موقف المطران حنا عطا الله، يرجى مراجعة زهير أندراوس، ٢٠١٤، «توصية إسـرائيلية بتطبيق التجنيد الإلزامـي على العرب المسـيحيين في الداخـل»، القدس العربـي، ٢٠١٤/٠٢/١٤، وعلى الرابط التالـي: http://www.alquds.co.uk/?p=133791 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٥ موقع الحياة، ٢٠١٤، «تنظيم مؤتمر تجنيد المسيحيين بمشاركة نتنياهو»، ٢٠١٤/١٢/١٤، وعلى الرابط التالي: http://www.alhyat.com/?mod=articles&ID=94539 (شوهد في٢٠١٥/٢/١٨).

٧٦ نايـف زيدانـي، ٢٠١٤، «مؤتمـر تحضيـري بالناصرة رفضـا للتجنيد في جيـش الاحتلال» موقـع العربي الجديد، ٢٠١٤/٠٥/١٧، وعلـى الرابـط التالـي: 95f9--4d16-http://www.alaraby.co.uk/politics/ca7a046a-2338 fc0e0eb328e2 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٧ بيان الحركات الشبابية ضد التجنيد، «الحراكات الشبابية: سنقطع الطريق أمام مخططات التجنيد»، موقع ممكن، ٢٠١٤/٠٤/٢٢، وعلى الرابط التالي: http://www.momken.org/?mod=articles&ID=6366 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٧٨ وكالة معا الاخبارية «البطاركة ورؤسـاء الكنائس بالقدس يرفضون تجنيد المسـيحيين»، ٢٠١٤/٠٥/١٣، وعلى الرابط التالي: http://www.maannews.net/Content.aspx?id=696988 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٧٩ نبيل عودة، ٢٠١٤، «بطركية الروم وخطة تجنيد المسـيحيين لجيش الاحتلال»، موقع الشـمس، ٢٠١٤/٠٤/٣٠، وعلى الرابط التالي: http://bit.ly/1A6uiEc (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٨٠ موقع العرب، «المطران عطا الله حنا يرفض دعوة المسـحيين للخدمة في الجيش الإسـرائيلي»، ٢٠١٣/٠٦/٢٣، وعلى الرابط التالي: http://www.alarab.net/Article/543889 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨١ وديـع عواودة، ٢٠١٤،» إسـرائيل تختـرع قومية آراميـة حديثة، وفلسـطينيو الداخل يرفضونها»، القـدس العربي، ٢٠١٤/٠٩/١٧، وعلى الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=222651 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٢ موقع لينغا، «عضو الكنيسـت باسـل غطاس يطلب من البابا الاعتراض على تجنيد المسيحيين في الجيش الإسرائيلي»، ٢٠١٤/٠٢/١٩، وعلى الرابط: التالي: https://www.linga.org/local-news/NjIxMg (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٣ رايق جرجورة، ٢٠١٤، «حول محاولات تجنيد العرب المسيحيين في الجيش الإسرائيلي»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٤/٠٥/٢٣، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=108668 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٤ نشـرت صحيفـة عرب ٤٨ هذه المعطيات التي حصـل عليها النائب غطاس ينظر، رازي نابلسـي، ٢٠١٤، رغم حملات التجنيد: عدد الملتحقين العرب بالجيش الإسرائيلي لا يزال هامشيا»، موقع عرب ٤٨ ، ٢٠١٤/١١/١٧، وعلى الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=1147419 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٨٥ راجـع يونتان ليـس، ٢٠١٤» وزير الداخلية أمر بالاعتـراف بالقومية الآرامية وأثار غضب أعضاء الكنيسـت العرب»

(بالعبريــة)، موقع هـآرتـــس، ٢٠١٤/٠٩/١٧، وعلى الرابــط التالــي: http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2435889، راجع كذلك وديع عواودة، ٢٠١٤ «إســرائيل تخترع قومية آرامية حديثة وفلســطينيو الداخل يرفضوها»، القدس العربي، ٢٠١٤/٠٩/١٧، وعلى الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=222651

كذلك راجع/ي بيروت حمود، ٢٠١٤، «القومية الآرامية» تثير انتقادات مسيحي فلسطين المحتلة» الأخبار، ٢٠١٤/٠٩/٢٣، وعلى الرابط التالي: http://www.al-akhbar.com/node/216199 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٦ التقرير في صحيفة هآرتس، المصدر السابق.

٨٧ ينظر حســن شــعلان و يوآف زيتون، «من إسرائيل لداعش: الدولة تغض النظر»، موقع واينت، ٢٠١٤/١٠/١٢، وعلى الرابط التالي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4579583,00.html (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨).

٨٨ المرجع السابق.

٨٩ ينظر يرون بلوم، «لماذا تستصعب داعش بتجنيد عرب من إسرائيل»، موقع Walla، ٢٠١٤/٠٩/٠٧، وعلى الرابط التالي: http://news.walla.co.il/item/2782988

٩٠ ينظر Ynet المرجع ٨٤.

٩١ المصدر السابق.

٩٢ راجــع مقالة فرات نصّار، «ظاهرة: عرب من إســرائيل فــي خدمة داعش»، موقــع Mako، ٢٠١٤/٠٩/٠٧، وعلى الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-israel/local-q3_2014/q3_2014/Article-b89440ab5215841004.htm (شــوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٩٣ ينظــر الاعــلان في موقع مكيفــون « وزير الأمن يعلن عن داعش « تنظيم محظــور»، ٢٠١٤/٠٩/٠٤، وعلى الرابط التالي: http://megafon-news.co.il/asys/archives/226549 (شوهد في ٢٠١٥/٢/١٠).

٩٤ راجع المصدر ٨٤.